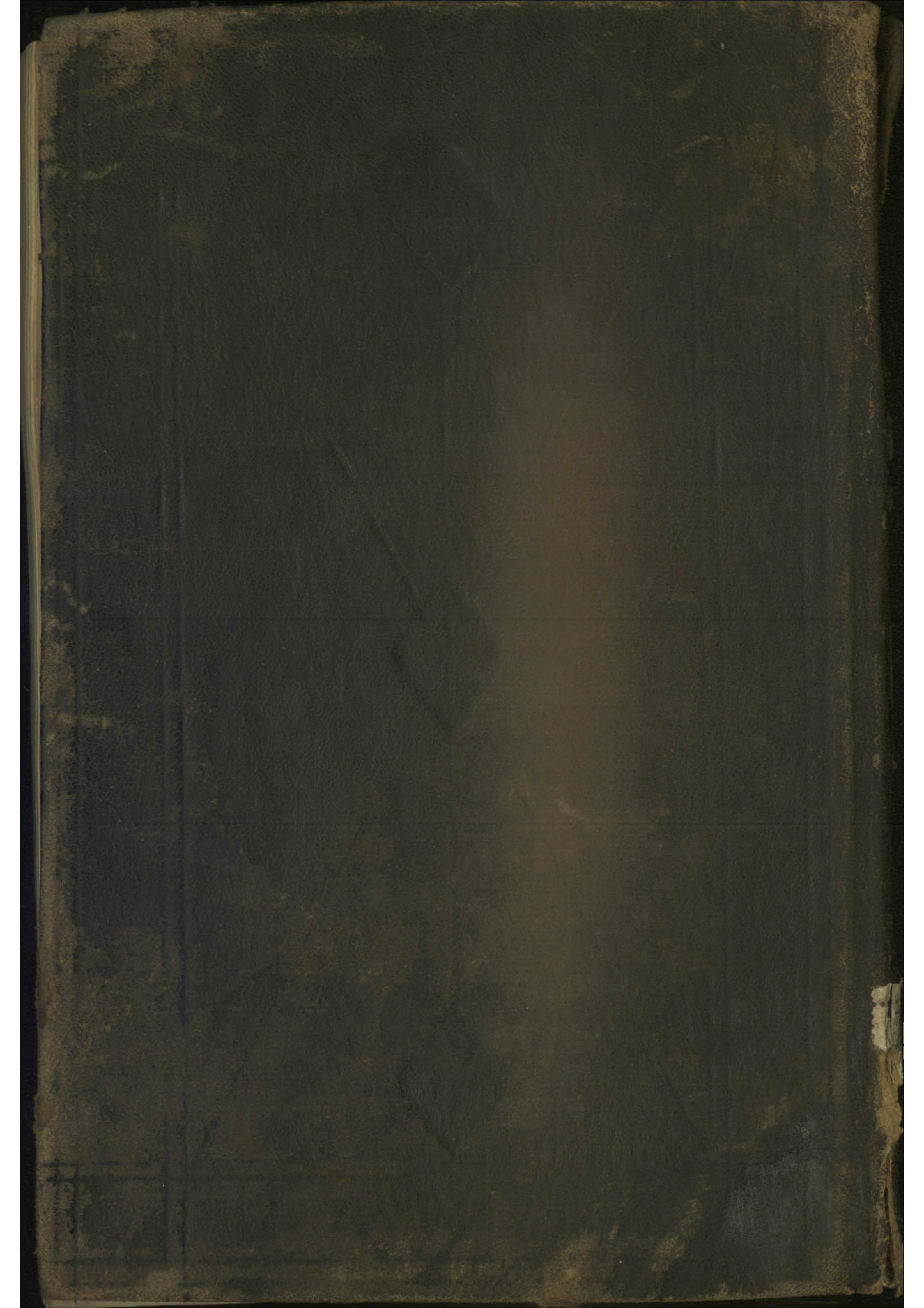



کتابخانهٔ مجلس شورای ملی
اسم کتاب جواهر الفوائد
مؤلف
موضوع تألیف
مؤسسهٔ ۱۳۰۲
شمارهٔ دفتر ۱۵۰۹۴
۵۹۶۴
بازدید شد
۱۳۸۲



بازدید شد
۱۳۸۲
کتابخانه مجلس شورای ملی
۵۹۶۴





بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الواحد الأحد والفرد الدائم الصمد الذي رفع السماء بغير عمد وبسط الأرض على ماء جمد ونصب الجبال لتكون لها كالوتد من غير أن يكون له ظهير أو مدد والصلاة والسلام على النبي المفرد العلم والرسول المسدد جامع العلوم والحكم محمد المصطفى سيد العرب والعجم المبعوث رحمة للعالمين كافة للأمم وعلى علي وصيه ابن عمه وفارج همه وكاشف غمه الذي رفعت بسيفه الماضي قواعد الاسلام وكسرت هياكل الأوثان والأصنام وجزت أعناق الكفرة اللئام وخفضت أجياد الجبابرة العظام وعلى أولاده المعصومين وتوابعه الغر الميامين الذين سلمت أفعالهم عن الفلك والأعلال وصحت أعمالهم عن الحذف والأبدال **وبعد** فيقول الراجي رحمة ربه الباري أحمد بن معصوم بن علي أشرف الأنصاري اني كنت في أوان الصبوة

وريعان

وريعان الشباب كثير الولع والولوب على اقتناء العلوم وممارسة الكتاب فصرفت أكثر أيام عمري في اقتطاف أثماره وبلغت مرادي في اختطاف آثاره الى أن وقفت بالألفية ابن مالك فوجدتها جامع الفرائد وغرر المسائل واطلعت على شروحها وتأملت فيها فرأيتها غير وافية بما هو المقصود والمرام في اظهار مبهمات المسائل ومضمرات الكلام فعند ذلك التمس مني أن أشرحها شرحا يذلل الصعاب من معضلاته ويميط اللثام عن وجوه مشكلاته فلم أر بدا من قبول ذلك التكليف مع فقدان الاستطاعة في شرائط التصنيف والتأليف فمع ذلك جردت عن ساعد الجد والاهتمام وتوكلت على الملك العلام فشرحتها شرحا في غاية الوضوح لكي يكون فائقا على سائر الشروح حاويا لجميع النكت والمقاصد وسميته بجواهر الفرائد فها أنا أشرع في المقصود مستعينا بالله المعبود وأقول **قال محمد هو** الامام العلامة أبو عبد الله جمال الدين ابن عبد الله **ابن مالك** الطائي نسبا والشافعي مذهبا والجياني منشأ والشامي دارا **أحمد ربي الله خير مالك** أي أثني عليه بالثناء الجميل والله علم على الذات الواجب الوجود **مصليا** أي حال كوني مصليا **على النبي** بتشديد الياء من النبوة بمعنى الرفعة وانما سمي النبي نبيا لرفعته على الأمة **المصطفى** هو مأخوذ من الصفوة وهو الخلوص من الكدر ومعناه المختار لأن الاصطفاء بمعنى الاجتباء ووزنه مفتعل قلبت تاؤه طاء لمجاورة الصاد ولامه ألفا لانفتاح ما قبلها

والله اى ناصره وعشيرته واصله اهل قلبت هاؤه همزة كما قلبت همزة اراق هاء فقال
هراق فى اراق ثم قلبت الهمزة الفا لكونها ساكنة وانفتاح ما قبلها كما فى آدم وهذا مذهب سيبويه
وذهب الكسائى الى ان اصله اول على وزن جمل مشتقا من آل يؤول تحركت الواو وانفتح
ما قبلها قلبت الفا ويصغر على اهيل على الاول واويل على الثانى والفرق بين آل واهل
كما قالوا ان الاول لا يضاف الا الى ذى شرف كما فى اللهم صل على محمد وآله والثانى
بخلافه كما فى اهل الاسكاف ونحوه واما آل فرعون فلشرفه باعتبار الدنيا وفى اضافته
الى المضمر خلاف والصحيح جوازه **المستكملين** باتباعه **الشرفا** اى العلو والرفعة
واستعين الله فى الفية اى القصيدة المنظومة وعدة ابياتها الف او
الفان وفى بمعنى على لتعدية الاستعانة ومتصرفاتها بعلى او ان استعين تضمن معنى
استخير ونحوه مما يتعدى بفى **مقاصد النحو** اى اغراضه وجل مطالبه **بها**
بمعنى فيها **محوية** اى مشتملة والنحو يشتمل فى اللغة على خمسة معان القصد والمثل
والجهة والمقدار والقسم وفى الاصطلاح هو العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من
استقراء كلام العرب الموصلة الى معرفة احكام اجزائه التى ائتلف منها **تقرب**
هذه الالفية **الاقصى** اى الابعد من المعانى للافهام **بلفظ موجز**

الباء

الباء بمعنى مع اى تقرب الاباعد من المعانى للافهام مع اختصار لفظه لكونه قليل الحجم
كثير الفحوى **وتبسط** اى توسع **البذل** بالذال المعجمة بمعنى العطا اشارة
الى ما تعطيه لقارئها من كثرة الفوائد **بوعد منجز** اى موفى سريعا فالوعد فى الخير
والوعيد فى الشر **وتقتضى** اى تطلب لما اشتملت عليه من المحاسن **رضى**
خالصا **بغير سخط** يشوبه **فائقة الفية** الامام العلامة ابى الحسين يحيى
ابن معط ابن عبد النور الزواوى ويجوز فى اعراب فائقة النصب لكونه حالا
عن فاعل تقتضى والرفع لكونه خبرا عن مبتدأ محذوف والجر لكونه نعتا للالفية
وهو اى ابن معط **بسبق** الباء للسببية اى بسبب سبقه اياى **حائز**
تفضيلا اى جامعا للفضيلة والتقدم على **مستوجب** على
ثنائى الجميلا عليه لان السلف يستحق ثناء الخلف **والله يقضى**
اى يحكم **بهبات وافرة** اى عطيات كثيرة **لى وله فى درجات**
الآخرة الدرجات جمع الدرجة وهى الطبقة وقال بعضهم الدرج الى الاعلى والدرك
الى الاسفل كما يقال للجنة درجات وللجحيم دركات وانما وصف المصنف الجمع وهو الهبات
بالمفرد وهى الوافرة مع لزوم التطابق بين الصفة والموصوف فى الافراد والتثنية والجمع لان الكثير

وضده لتأوله بالجماعة **هذا باب الكلام وما يتألف منه**
كلامنا نحن معاشر النحاة او بعنوان النحاة اى ايها النحاة **لفظ** اى
صوت مشتمل على بعض الحروف محققا كزيد او مقدرا كالضمير المستتر **مفيد**
فائدة يحسن السكوت عليها **كاستقم** فانه لفظ مفيد بالوضع فبقيد
اللفظ يخرج غيره من الدوال كالخط والرمز والاشارة وبالمفيد يخرج المفرد
والمركب الاضافى والمركب الاسنادى المعلوم مدلوله ضرورة نحو زيد وغلام زيد
والنار حارة وغير المستقل كالجملة الشرطية نحو ان قام زيد وغير المقصود كاللفظ
الصادر من النائم والساهى اذ لا يطلق الكلام على ما ذكرنا من الامثال لكون
اللفظ فيها غير مفيد فائدة يحسن السكوت عليها وانما قلنا وما يتألف منه ولم نقل
وما يتركب منه لان التأليف اخص من التركيب اذ هو تركيب مع زيادة وهى حصول
الالفة والتناسب بين الجزئين **واسم وفعل ثم حرف الكلم** اى
الكلم الذى يتألف منه الكلام ينقسم الى ثلثة انواع الاسم والفعل والحرف
ودليل الانحصار انها اما ان تصلح ركنا للاسناد او لا الثانى الحرف والاول اما
ان يقبل الاسناد بطرفيه او بطرف واحد الاول الاسم والثانى الفعل ثم الكلام

اما ان يتألف من اسمين حقيقة نحو زيد اخوك او حكما نحو زيد قائم او من فعل واسم نحو
ضرب زيد **فائدة** الكلم اسم جنس على المختار وقيل اسم جمع وعلى الاول فالمختار
انه اسم جنس جمعى لانه لا يقال الا على ثلاث كلمات فاكثر سواء اتحد نوعها او لم يتحد
افادت ام لم تفد وقيل لا يقال الا على ما فوق العشرة وقيل افرادى اى يدل على
القليل والكثير كماء وتراب وعلى الثانى فقال بعضهم انه جمع قلة وذهب البعض الى
انه جمع كثرة ويجرى هذا الخلاف فى كل جمع يفرق بينه وبين واحده بالتاء ويجوز فى
الضمير الراجع اليه التأنيث رعاية للجمعية والتذكير على الاصل وهو الاكثر لوروده
فى الكلام الفصيح نحو اليه يصعد الكلم الطيب ويحرفون الكلم عن مواضعه
واحده اى الكلم **كلمة** ونظيره من المصنوعات لبن ولبنة ومن المخلوقات
نبق ونبقة فاسم الجنس الجمعى هو ما يفرق بينه وبين واحده بالتاء غالبا والقيد بالغالب
لما جاء منه على العكس نحو كمء وكماة وقد يكون الفرق بينهما بالياء نحو روم ورومى
ونحوه وفى الكلمة ثلث لغات كلمة على وزن نبقة وتجمع على كلم كنبق وكلمة كسدرة و
تجمع على كلم كسدر وكلمة على وزن تمرة وتجمع على كلم كتمر وكذا الحال فى كل ما كان
على زنة فعل نحو كتف وكبد فان كان وسطه حرف حلق جاز فيه لغة رابعة وهى الاتباع

فانه لتعينه في الكسر اسما كان نحو نحذا او فعلا نحو نشهد **والقول** وهو على الصحيح
لفظ دال على معنى **عم** الكلام والكلمة فكل كلام او كلمة او كلم قول ولا
عكس **وكلمة بها كلام قد يؤم** اي يقصد كما في قوله تعالى
كلا انها كلمة هو قائلها اشارة الى رب ارجعون لعلي اعمل صالحا هذا شروع
في العلامات التي يمتاز بها كل من الاسم والفعل والحرف عن اخويه وبدأ
بالاسم لشرفه وقال **بالجر والتنوين** وهو في الاصل مصدر نونت اي
ادخلت نونا ثم صار اسما للنون تلحق الآخر بالغلبة لفظا لا خطا لغير توكيد فقيد
لا خطا فصل مخرج للنون في ضيفن للطفيلي والنون اللاحقة للقوافي المطلقة والمقيدة
وقيد لغير توكيد فصل اخر مخرج لنون التوكيد الثابتة في اللفظ دون الخط نحو
قوله لنسفعا **فائدة** اعلم ان للتنوين انواع فالمشهور عندهم اربعة لكثرة
وقوعها فمنها تنوين التمكن والتمكين كرجل وقاض لانه لحق الاسم ليدل على شدة
تمكنه في باب الاسمية اي انه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف
ومنها تنوين التنكير وهو اللاحق لبعض المبنيات في حالة تنكيره ليدل على التنكير
والمراد بالبعض العلم المختوم بويه قياسا واسم الفعل والاصوات سماعا تقول سيبويه

بغير تنوين اذا اردت معينا وايه بغير تنوين اذا استزدت مخاطبك من حديث معين
فاذا اردت غير معين قلت سيبويه وايه بالتنوين ومنها تنوين التعويض وهو اما عوض
عن حرف كما في نحو جوار وغواش عوضا عن الياء المحذوفة في حالتي الرفع والجر واما
عوض عن جملة كما في يومئذ وحينئذ فان الاصل يوم اذ كان كذا فحذفت الجملة و
عوض عنها التنوين ومنها تنوين المقابلة وهو اللاحق لنحو مسلمات مما جمع بالالف والتاء
لانه حينئذ في مقابلة النون في جمع المذكر السالم نحو مسلمين **والندا** اي بالدعاء
بيا او احد اخواتها نحو يا زيد ولا يقال يا ضرب ويا قد واما نحو يا ليت قومي يعلمون
و يا ليتنا نرد والا يا اسجدوا في قراءة الكسائي فيقدر حذف المنادى فيهما اي يا قوم ويا هؤلاء
او جعل يا فيها لمجرد التنبيه لا للنداء **وال** سواء كانت معرفة كالفرس والغلام او
زائدة كالحرث وطبت النفس ويقال ام عوضا عنها في لغة طي كما في قولهم ليس من
امبر امصيام في امسفر والاصل ليس من البر الصيام في السفر **ومسند** اي
محكوم به من اسم او فعل او جملة نحو انت قائم وقمت وانا نحن نزلنا الذكر واما اسناد
خبر الى تسمع في قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه مع ان تسمع فعل فهو مؤول مع ان
المحذوفة بالمصدر والتقدير اي سماعك خير والدليل على حذف ان المصدرية هو ثبوتها في

من ان تراه وهذا الشرط قد حسن حذفها **للاسم تمييز** عن قسيميه المذكورين
وهما الفعل والحرف **حصل** بهذه العلامات المذكورة وانما اختصت
هذه العلامات بالاسم اما الجر فلان المجرور مخبر عنه في المعنى ولا يخبر الا عن الاسم
واما التنوين فلان اقسامه الاربعة التي ذكرناه قبل لا تتاتى في غير الاسم واما
النداء فلان المنادى مفعول به وهو لا يكون الا اسما واما ال فلان معناها
التعريف وهو لا يكون الا للاسم واما المسند فلان المسند اليه لا يكون الا اسما
بتا الفاعل نحو **فعلت** بضم التاء في المتكلم وفتحها في المخاطب وكسرها
في المخاطبة **و**تاء التانيث الساكنة وضعا نحو **اتت** في المؤنث الغائبة
وقيد بالوضع لعدم خروج نحو قالت امة وقالت امراة فرعون عن الحد بنقل
ضمة الهمزة الى التاء في الاول وكسرة الهمزة اليها في الثاني لالتقاء الساكنين لان
حركة التاء فيهما عارضة والاصل السكون فلا يخرج عن تعريف تاء التانيث
الساكنة واما تاء التانيث المتحركة وضعا فلا اختصاص لها بالفعل بل ان
كان حركتها اعرابا اختصت بالاسم نحو فاطمة وقائمة وان كانت غير اعراب
فهي ايضا لا تختص بالفعل بل تكون في الاسم نحو لا حول ولا قوة الا بالله و

في الفعل نحو هند تقوم وفي الحرف نحو ربت وثمت وبهاتين العلامتين
اي تاء الفاعل وتاء التانيث الساكنة ثبت فعلية ليس خلافا للبصريين
وعسى خلافا للكوفيين ونعم وبئس خلافا للفراء فانه ذهب الى اسميتهما
ويا افعلي اي ياء المخاطبة في الامر **ونون التوكيد** ثقيلة كانت
او خفيفة نحو **اقبلن فعل ينجلي** اي يتضح الفعل ويمتاز عن اخويه
بهذه العلامات وهي لحوق تاء الفاعل وتاء التانيث الساكنة وياء
المخاطبة ونوني التاكيد واما قوله افاتلن احضروا الشهود فمحكوم بالشذوذ
سواهما اي سوى قابل العلامات المذكورة **الحرف** لما علم من
انحصار الكلمة في الثلاث اي علامة الحرفية ان لا تقبل الكلمة شيئا من
خصائص الاسماء والافعال **كهل وفي ولم فعل مضارع**
يلي اي يتبع **لم** النافية والجازمة **كيشم** مضارع شممت الطيب
من باب علم يعلم على اللغة الفصحى وجاء ايضا من باب نصر ينصر حكاية
عن الفراء ثم من الحروف ما هو مشترك في الدخول على الاسم والفعل كهل نحو هل
زيد قائم وهل يقعد وما هو مختص بالاسما نحو في وما هو مختص بالافعال

نحو لم **وماضي الأفعال بالتا** المقدم ذكرها وهي تاء الفاعل
وتاء التأنيث الساكنة **من** أي اختصاصها به **وسم** أي علم
بالنون المذكورة وهي نون التوكيد ثقيلة كانت أو خفيفة **فعل**
الأمر إن أمر أي طلب **فهم** من اللفظ والمقصود من هذا التعريف
أن علامة فعل الأمر عندهم مجموع شيئين الأول افهام الكلمة الأمر اللغوي
وهو الطلب وثانيهما قبولها نون التأكيد فإن كانت الكلمة قابلة للنون ولم تفهم الطلب
فهي مضارع نحو هل تفعلن أو فعل تعجب نحو احسنن بزيد فإن احسنن لفظه صيغ
على صيغة الأمر وليس بأمر على الصحيح **والأمر** أي اللفظ الدال على الطلب
كما ذكرنا **إن لم يك للنون محل فيه** فلا يقال إنه فعل أمر
بل هو اسم اما مصدر نحو فندلا زريق المال أي اندل أو اسم فعل أمر
نحو صه فإن معناه اسكت **وحيهل** معناه اقبل أو قدم أو عجل
ولا محل للنون فيهما **فائدة** اعلم أن المفهوم من كلامنا في فعل الأمر هو
أن الكلمة إذا كانت دالة على الطلب ولم تقبل النون فينتفي بعدم قبولها
معنى الأمر منها بمعنى أنه لا يقال إنه فعل أمر فكذا الحال في الكلمة التي كانت دالة

على

على معنى المضارع ولم تقبل لم كأوه بمعنى أتوجع والكلمة الدالة على معنى الماضي
ولم تقبل التاء كهيهات بمعنى بعد وشتان بمعنى افترق فهذه أيضا أسماء أفعال
وإنما اقتصر الناظم في قوله نحو صه وحيهل الدالين على الأمر لكثرة مجيء اسم الفعل
بمعنى الأمر وقلة مجيئه بمعنى الماضي والمضارع **فائدة** في المعرب والمبني
اعلم أن هما مفعولين مشتقين من الإعراب والبناء فالإعراب في اللغة مصدر
أعرب أي أبان أي أظهر أو أجال أو حسن أو أزال أو غير وفي الاصطلاح ما جيء به
لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف والبناء في اللغة وضع
شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت كبناء الدار وغيره وفي الاصطلاح
هو لزوم آخر الكلمة حركة أو سكونا لغير عامل أو اعتلال **والاسم منه**
من للتبعيض أي بعض الاسم **معرب** على الأصل فيه ويسمى متمكنا
و منه أي وبعضه الآخر **مبني** على خلاف الأصل فيه ويسمى غير متمكن
لشبه من الحروف مدني أي مقرب فجرده دنى يدنو بمعنى قرب
ومثله في قول الناظم فاعل أدنى يدني من باب الأفعال يعني أن علة بناء الاسم
منحصرة في مشابهة الحرف شبها قويا يقربه من الحرف وإنما قلنا شبها قويا للاحتراز

عن الشبه الضعيف وهو الذي عارضه شيء من خواص الاسم كما في أيّ فانها وان
كانت مشابهة للحرف سواء كانت موصولة أي شرطية أو استفهامية ولكن
عارض شبهها الحرف لزومها الاضافة التي هي من خواص الأسماء فمن ثم أعربت
أي في الأحوال الثلث لعدم انفكاك الأمثلة منها **كالشبه
الوضعي في اسمي جئتنا** وهما التاء ونا والمراد من الشبه
الوضعي هو أن يكون الاسم موضوعا على حرف واحد أو حرفين كما في التاء ونا
اذ الأول موضوع على حرف واحد كباء الجر والثاني على حرفين كعن وهذا الشبه
يعد قويا فيصير الاسم لهذا الشبه مبنيا لأن الأصل في وضع الحروف أن
يكون على حرف أو حرفين وما وضع على أكثر فعلى خلاف الأصل والأصل
في وضع الاسم أن يكون على ثلثة فصاعدا فما وضع على أقل منها فقد شابه
الحرف واستحق البناء وأما نحو يد ودم فمعربان لأنهما ثلاثيان وضعا
وكالشبه المعنوي في متى وفي هنا والمراد من الشبه المعنوي
هو أن يكون الاسم متضمنا معنى من معاني الحروف لا بمعنى أنه حل محلا من
للحرف وذلك التضمن أعم من أن يكون من حرف موجود كما في متى فانها تستعمل

للاستفهام

للاستفهام والشرط نحو متى تقوم ومتى تقم أقم فهي مبنية لتضمنها معنى الهمزة
في الأول ومعنى ان في الثاني وكلاهما موجود أو من حرف غير موجود كما في
هنا أي أسماء الاشارة فانها مبنية لتضمنها معنى حرف كان من حقهم أن يضعوه
فما فعلوا لأن الاشارة معنى حقه أن يؤدى بالحرف كالخطاب والتنبيه **و
كنيابة عن الفعل** في العمل **بلا تأثر** بالعوامل ويسمى الشبه
الاستعمالي وذلك في أسماء الأفعال فانها تعمل نيابة عن الأفعال ولا
يعمل غيرها فيها وانما قيد النيابة بعدم تأثر العوامل ليخرج ما كان نائبا عن
الفعل ولكنه يتأثر بالعوامل كالمصدر النائب عن فعله فانه ليس بمبني بل هو
معرب لنقصان مشابهته للحرف **وكافتقار اصلا** ويسمى الشبه الافتقاري
والمراد منه افتقار الاسم الى الجملة افتقارا متأصلا أي لازما كالحرف كما في اذ
واذا وحيث والموصولات الاسمية فالاسم يفتقر الى الجملة بعده بطريق
اللزوم وأما ما افتقر الى مفرد كسبحان أو الى جملة لكن افتقارا غير متأصل
كافتقار المضاف في نحو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم الى الجملة بعده فلا يبنى
لأن افتقار يوم الى الجملة بعده ليس لذاته وانما هو لعارض كونه مضافا اليها

والمضاف من حيث هو مضاف مفتقر الى المضاف اليه كما ان يوما في غير هذا المثال
لا يفتقر اليها نحو هذا يوم مبارك **فائدة** اعلم ان بعضهم عد من
انواع الشبه الشبه الاهمالي ومثلوا له بفواتح السور وكلمات الاسماء مطلقا
قبل التركيب فانها مبنية لشبهها بالحروف المهملة في كونها لا عاملة ولا
معمولة وذهب بعضهم الى انها موقوفة اي لا معربة ولا مبنية وبعضهم الى
انها معربة حكما فمن اجل ذلك ذكر الناظم الشبه بكاف التشبيه لئلا ينحصر
الشبه في انواعه الاربعة المذكورة في قوله **ومعرب الاسماء ما**
قد سلما من شبه الحرف الشبه المذكور وذلك على قسمين
صحيح يظهر اعرابه **كارض و** معتل يقدر اعرابه نحو **سما** مقصورة لغة
في الاسم وفيه عشر لغات منقولة عن العرب وقد جمعت لغاته في قوله لغات
الاسم قد حواها الحصر في بيت شعر وهو هذا الشعر اسم وحذف همزة
والقصر مثلثات مع سماة عشر وقال بعضهم فيه ثمانية عشر لغة وقد
جمعها قوله سم سمة اسم وكذا سما سما بتثليث للاول كلها **وفعل**
امر و فعل **مضي بنيا** على الاصل في الافعال فالاول مبنى

على ما يجزم به مضارعه من سكون اي حذف نحو اضرب وق والثاني مبني على الفتح
لفظا كضرب او تقديرا كرمى وبنى وانما بني الماضي على الحركة لمشابهته المضارع
في وقوعه صفة وصلة وخبرا وحالا وشرطا وعلى الفتح لخفته واما نحو ضربت وانطلقنا
فالسكون فيه عارض لئلا يجتمع توالي اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة لان
الفاعل كالجزء من فعله **واعربوا مضارعا** بطريق الحمل على الاسم
لكونه مشابها له في الابهام والتخصيص وقبول لام الابتداء والجريان على لفظ اسم
الفاعل وعدد الحروف وتعيين الحروف الاصلية والزوائد **ان عريا** اي المضارع
من نون توكيد مباشر نحو ليسجنن وليكونا **ومن نون اناث**
كيرعن من قولك النسوة يرعن من راع يروع بمعنى خاف **من فتن** وانما
قيدنا النون بان يكون مباشرا للفعل احترازا عن غير المباشر وهو الذي فصل بينه و
بين الفعل فاصل ملفوظ به كالف الاثنين او مقدر كواو الجمع وياء الواحدة المخاطبة
نحو هل تضربان يا زيدان وهل تضربن يا زيدون وهل تضربن يا هند والاصل تضربانن
وتضربونن وتضربينن حذفت نون الرفع لتوالي الامثال ولم تحذف نون التاكيد لفوات
المقصود منها بحذفها ثم حذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين وبقيت الضمة والكسرة

دليلاً على ما حذف ولم يحذف الالف لخوف اللبس بفعل الواحد **فائدة**
اعلم ان ما اشترط في اعراب المضارع من الابهام والتخصيص وقبول لام الابتداء
والجريان على لفظ اسم الفاعل ليس بموجه عندي اذ الاول والثاني يوجدان
في الماضي ايضا لان زمانه يحتمل القرب والبعد فانك اذا قلت ضرب زيد يحتمل ان
يكون وقوع الضرب من زيد قريبا او بعيدا فاذا دخلت عليه قد يختص بالقرب
والثالث ايضا يوجد في الماضي فانه يقبل اللام اذا وقع جوابا للو والرابع ليس بمطرد
فقد لا يجري المضارع على لفظ اسم الفاعل في جميع ما ذكر ولو سلم فالماضي ايضا
قد يجري على الاسم كفرح فهو فرح واشر فهو اشر والمضارع ان لم يات غابرا من
نون التوكيد والاناث لم يعرب لمعارضة شبه الاسم بما هو من خصايص الافعال
فرجع الى اصله وهو البناء فيبنى مع الاولى على الفتح لتركيبه معها تركيب خمسة عشر
ومع الثانية على السكون حملا على الماضي المتصل بها لانهما مستويان في اصالة السكون
وعروض الحركة كما قاله في شرح الكافية **وكل حرف مستحق للبنا** اجماعا
اذ ليس فيه مقتضى الاعراب لعدم اعتوار المعاني عليه ليكون هذه المعاني جالبة
للاعراب **والاصل في المبني** اسما كان او فعلا او حرفا **ان**

يسكنا

يسكنا لخفة السكون وثقل الحركة اذ المبني ثقيل فلو حرك اجتمع ثقلان و
منه اي من المبني ما هو **ذو فتح وذو كسر و ذو ضم** فذو الفتح
كاين وضرب ورب وذو الكسر نحو **امس** وجير وذو الضم نحو **حيث**
ومنذ **والساكن نحو كم** واضرب وهل فالبناء على السكون والفتح يكون
في الكلم الثلاث كما مر لاصالة السكون وخفة الفتح واما الضم والكسر فيكونان
في الاسم والحرف لا الفعل لثقلهما وثقل الفعل **فائدة** وانما بني اين لمشابهته
الحرف في المعنى وهو الهمزة في الاستفهام وان في الشرط وبني امس لتضمنه معنى حرف
التعريف لانه معرفة من غير الاداة وبني حيث لافتقاره اللازم الى جملة وبني كم
للشبه الوضعي المتقدم ذكره او لتضمنه معنى الهمزة اذا كان استفهامية ومعنى رب
التكثيرية اذا كان خبرية ولما فرغ الناظم من ذكر القاب البناء وهي الضم والفتح
والكسر والسكون شرع في بيان القاب الاعراب التي هي ايضا اربعة وتعريفها وقال
والرفع والنصب اجعلن اعرابا لاسم وفعل فالاسم
نحو ان زيدا قائم والفعل نحو اقوم و **لن اهابا والاسم قد**
خصص بالجر فلا يوجد في الفعل لان عامله لا يستقل فيحمل عليه بخلاف

الرفع والنصب كما قد خصص الفعل بأن ينجزما اى بالجزم لكونه
فيه كالعوض من الجر ثم اعلم ان الاصل في المعرب أن يكون اعرابه بالحركات او السكون
والاصل في كل معرب بالحركات ان يكون رفعه بالضمة ونصبه بالفتحة وجره بالكسرة
والى ذلك الترتيب اشار الناظم بقوله فارفع بضم وانصبن فتحا و
جر كسرا كذكر الله عبده يسر فالاقسام الثلاث موجودة
في تمثيل الناظم وهو ان ذكر مبتدأ ورفعه بالضم والله مضاف اليه وجره بالكسر
وعبده مفعول به ونصبه بالفتح ثم اشار الى ما بقي وهو الجزم وقال واجزم
الفعل بتسكين نحو لم يقم وغير ما ذكر من الاعراب بالحركات
والسكون مما سيأتي فرع عما ذكر ينوب عنه فينوب عن الضمة الواو والالف
والنون وعن الفتحة الالف والياء والكسرة وحذف النون وعن الكسرة الفتحة والياء
وعن السكون حذف الحرف فللرفع اربع علامات وللنصب خمس وللجر ثلاث وللجزم
اثنان فالكل اربع عشرة علامة منها اربعة اصول وعشرة فروع لها تنوب عنها
فالاعراب بالفرع النائب نحو جا اخو بني نمر فاخو فاعل فرفعه بالواو التي
هي نائبة عن الضمة وبني مضاف اليه والياء فيه نائبة عن الكسرة وعلى هذا القياس

وهي

واعلم ان النائب في الاسم اما حرف واما حركة وفي الفعل اما حرف واما حذف
فنيابة الحروف عن الحركة في الاسم تكون في ثلثة مواضع الاسماء الستة والمثنى والمجموع
على حده فمن اجل ذلك بدأ الناظم بالاسماء الستة لكونها مفردة والمفرد مقدم على المثنى
والمجموع ولان اعرابها على الاصل في الاعراب بالفرع من كل وجه فقال
وارفع بواو وانصبن بالالف واجرر بياء اى بنيابة
عن الحركات الثلث ما اى الذي من الاسما اصف لك بعد هذا
من ذاك اى من الذي اصفه لك ذو ان صحبة ابانا اى اظهر
معنى الصحبة وهذا القيد للاحتراز عن ذو الموصولة فانها مبنية على الاشهر في
لغة طي والفم اى ومن ذاك الفم حيث الميم منه بانا اى انفصل
فالمعنى ان الفم يعرب بالحروف اذا انفصل عنه الميم والا فهو يعرب بالحركات
الظاهرة او المقدرة و اب واخ وحم كذاك مما اصف وهن
وهي كلمة يكنى بها عن الاجناس وقيل عما يستقبح ذكره وقيل عن الفرج خاصة
ومنه قوله من تعزى بعزاء الجاهلية فاعضوه بهن ابيه ولا تكنوه فائدة
اعلم ان هذه الاسما التي ذكرها الناظم في قوله فعندهم تسمى بالاسما الستة فاذا

مثل الاسماء الستة فالمنادى منها هذه الاسماء وفي الفم بغير الميم عشر لغات النقص
والقصر والتضعيف بتثليث الفاء فيهن والاتباع فاء لميمه والفصحى من لغاتها هي
فتح فائه منقوصا فهذه الاسماء المذكورة تعرب بالواو في حالة الرفع وبالالف
في النصب وبالياء في الجر ثم هذا الترتيب متعين في الاول موجود وفي الثاني
في حالة انفصاله عن الميم وغير متعين في البواقي لكنه الاشهر والاحسن فيها
والنقص في هذا الاخير وهو هن **احسن** من الاتمام وهو
الاعراب بالاحرف الثلاث ولذلك اخره الناظم والنقص هو حذف لامه واعرابه
الحركات الظاهرة على عينه وهي النون كما في الحديث السابق ذكره **وفي اب**
وتاليه اي تابعيه وهما اخ وحم **يندر** اي يقل النقص كما في قوله
بابه اقتدى عدي في الكرم ومن يشابه ابه فما ظلم والقياس بابيه في الشطر
الاول واباه في الثاني **وقصرها** اي قصر هذه الثلاثة وهي اب
واخ وحم **من نقصهن اشهر** اي اكثر استعمالا من نقصهن والمراد من
ذلك ان استعمال هذه الثلاثة بالالف المقصورة مطلقا اكثر واشهر استعمالا
لها منقوصة اي محذوفة اللامات معربة على الاحرف الصحيحة بالحركات الظاهرة

كما

كما في قوله ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها وفي هذه الثلاثة
ثلث لغات اشهرها الاعراب بالاحرف الثلثة والثانية ان تكون بالالف مطلقا
والثالثة ان تحذف منها الاحرف الثلثة وهذا نادر وفي هن لغتان النقص وهي
الاشهر والاتمام وهو قليل **فائدة** اعلم ان ذو بمعنى صاحب ووزنها
فعل بالتحريك ولامها ياء عند سيبويه وفعل بالاسكان ولامها واو فهي من باب
قوة واصله ذوو عند الخليل وقال ابن كيسان تحتمل الوزنين جميعا وفوك وزنه فعل
بالفتح فالسكون ولامه هاء واصله فوه عند الخليل وسيبويه وفعل بالضم فالسكون
عند الفراء والبواقي وزنها فعل بالتحريك ولاماتها واوات عند البصريين بدليل ظهور
الواو في تثنيتها وقال بعضهم ان لام حم ياء من الحماية لان احماء المرأة يحمونها وهذا
مردود بدليل ورود حموان في تثنيته وذهب الفراء الى ان وزن اب واخ وحم فعل
بالفتح فالسكون وهذا ايضا مردود لسماع قصرها وورود جمعها على افعال واما هن
فاصله التحريك بدليل جمعه على اهناء **وشرط ذا الاعراب** بالاحرف
الثلثة في هذه الاسماء **ان يضفن لا للياء** مع كونهن مفردة
مكبرة **كجا اخو ابيك ذا اعتلا** فكل واحد من الاسماء المذكورة

في بيت الناظم مفرد مكبر مضاف الى غير الياء وقد احتوت هذه الامثلة على انواع
غير الياء فان غير الياء اما ظاهر او مضمر والظاهر اما معرفة او نكرة وانما قيد الناظم
الاضافة فيها لانها تكون منقوصة معربة بالحركات الظاهرة اذا لم تضف نحو جاء اب
ورأيت اخا ومررت بحم واما ذو فانها لا تستعمل الا مضافة واذا افرد فو عوضت
الميم عن عينه وهي الواو وقد تثبت الميم مع الاضافة كقوله يصبح ظمآنا وفي البحر فمه
ولا يختص بالضرورة لوروده في النثر ايضا كقوله ع لخلوف فم الصائم اطيب عند الله
من ريح المسك خلافا لابي علي وانما اشترطت الاضافة فيها ان تكون لغير الياء
لانها اذا اضيفت للياء تكون معربة بالحركات المقدرة وكلها تضاف للياء الا ذو
فانها لا تضاف لمضمر وانما تضاف لاسم جنس ظاهر غير صفة وما خالف ذلك فهو
نادر وقيد الافراد فيها للاحتراز عنها اذا كانت مثناة او مجموعة جمع سلامة فانها
تعرب اعرابهما وان جمعت جمع تكسير اعربت بالحركات الظاهرة وقيد التكبير فيها للاحتراز
عنها اذا كانت مصغرة فانها تعرب ايضا بالحركات الظاهرة **بالألف ارفع**
المثنى نيابة عن الضمة والمثنى اسم ناب عن اثنين متفقين في الوزن والحروف
بزيادة اغنت عن العاطف والمعطوف عليه فاسم ناب عن اثنين يشمل المثنى الحقيقي

كالزيدين

كالزيدين وغيره كالقمرين واثنتين واثنين وكلا وكلتا والالفاظ الموضوعة
للاثنين كزوج وشفع فخرج بالقيد الاول نحو العمرين في عمر وعمرو وبالثاني نحو
العمرين في ابي بكر وعمر وبالثالث كلا وكلتا واثنان واثنتان وثنتان
اذ لم يسمع كل ولا كلت ولا اثن ولا اثنة ولا ثنت واما قوله في كلت رجليها
سلامى واحدة فاصله كلتا فحذفت الالف للضرورة فهذه المخرجات ملحقات بالمثنى
في اعرابه وليست من المثنى **وكلا اذا بمضمر مضافا وصلا**
الالف للاطلاق والمعنى ارفع بالالف كلا اذا وصل بمضمر حال كونه مضافا
الى ذلك المضمر حملا على المثنى الحقيقي و **كلتا كذاك** اي مثل كلا في
اضافتها الى المضمر تقول جاءني الرجلان كلاهما والمرأتان كلتاهما فان اضيفا
الى مظهر اعربا بحركات مقدرة على الالف في الاحوال الثلث وبعضهم يعربهما
اعراب المثنى في هذه الحالة ايضا وبعضهم يعربهما اعراب المقصور مطلقا ومنه قوله
نعم الفتى عمدت اليه مطيتي   في حين جد بنا المسير كلانا   **فائدة** اعلم ان كلا
وكلتا اسمان ملازمان للاضافة وهما مفردان لفظا ومثنى معنا فمن ثم يجوز
الوجهان في ضميرهما الافراد باعتبار اللفظ والتثنية باعتبار المعنى كما في قوله

كلاهما حين جد الجري بينهما قد اقلعا وكلا انفيهما رابى والشاهد فى
اقلعا ورابى ولكن افراد الضمير فيهما اكثر وارجح كما نطق به القران فى قوله تعالى
كلتا الجنتين آتت اكلها ولم يقل آتتا فلما كان لكلا وكلتا حظ من الافراد وحظ
من التثنية اجريا فى اعرابهما مجرى المفرد تارة ومجرى المثنى تارة ولكن اجراؤهما مجرى
التثنية مخصوص بحالة اضافتهما الى المضمر لان الاعراب بالحروف كما قلنا فرع الاعراب
بالحركات والاضافة الى المضمر فرع الاضافة الى الظاهر فجعل الفرع مع الفرع والاصل
مع الاصل مراعاة للمناسبة **اثنان واثنتان** بالمثلثة يدلان على التثنية
وليسا بمثنيين حقيقة **كابنين وابنتين** اللذين هما مثنيان حقيقة
يجريان مطلقا فيرفعان بالالف وثنتان مثل اثنتين فى لغة تميم و
تخلف اليا فى هذه الاسماء جميعها اى المثنى وما الحق به **الالف**
جرا ونصبا بعد فتح قد الف والمراد من هذا ان المثنى وما الحق
به يرفع بالالف ويجر وينصب بالياء المفتوح ما قبلها **فائدة**
اعلم ان فى المثنى وما الحق به لغة اخرى وهى لزوم الالف فى الاحوال الثلث
واعرابها بحركات مقدرة عليها كالمقصور كما فى قوله فاطرق اطراق الشجاع

ولو رأى مساغا لناباه الشجاع لصمما ومنه ان هذان لساحران وبعضهم يعربها
فى هذه الحالة بحركات ظاهرة على النون كالمفرد الصحيح فيقول جاءنى الزيدان
بضم النون وبفتحها فى حالة النصب وبكسرها فى الجر وهى لغة قليلة جدا واما ان سمى
بالمثنى فيجوز فى اعرابه وجهان احدهما اعرابه قبل التسمية والثانى يجعل كعمران فيلزم
الالف ويمنع الصرف وقيد بعضهم بان لا يجاوز سبعة احرف فان جاوزها كاشهيبابين
تثنية اشهيبا وهى السنة المجدبة التى لا مطر فيها لم يجز اعرابه بالحركات **وارفع بواو**
نيابة عن الضمة **وبيا اجرر وانصب** نيابة عن الفتحة والكسرة **سالم**
جمع عامر وجمع مذنب وهما عامرون ومذنبون ويسمى هذا الجمع
جمع المذكر السالم لسلامة بناء واحده ويقال له جمع السلامة لمذكر والجمع على حد المثنى
لان كلا منهما يعرب بحرف علة بعده نون تسقط للاضافة وقوله سالم جمع عامر
فاعراب سالم بالفتح وقد تنازع فيه العوامل الثلث قبله فالاعمال فيه للاخير
واضمار الضمير فى الاولين واما اضافته الى جمع فمن اضافة الصفة الى الموصوف
الصفة لبيان الواقع بالنسبة لعامر ومذنب اذ لا جمع لهما غير سالم ومخصصة بالنسبة
لشبه ذين ثم اشار بقوله **وشبه ذين** الى ان الذى يجمع هذا الجمع اسم وصفة

فالاسم ما كان كعامر علما للمذكر عاقل خاليا من تاء التانيث ومن التركيب ومن
الاعراب بحرفين فلا يجمع هذا الجمع ما كان من الاسماء غير علم كرجل او علما للمونث
كزينب او لغير عاقل كلاحق علما للفرس او فيه تاء التانيث كطلحة او التركيب المزجي
كمعديكرب واجازه بعضهم او الاسنادي كبرق نحره بالاتفاق او الاعراب بحرفين
كالزيدين او الزيدين علما والصفة ما كان كمذنب صفة لمذكر عاقل خالية من
تاء التانيث ليست من باب افعل فعلاء ولا من فعلان فعلى ولا مما يستوي فيه
المذكر والمونث فلا يجمع هذا الجمع ما كان من الصفات المونث كحائض او لمذكر
غير عاقل كسابق صفة لفرس او فيه تاء التانيث كعلامة ونسابة او كان من
باب افعل فعلاء كاحمر واما قوله فما وجدت لنساء بني تميم حلائل اسودين و
احمرينا فمن الشذوذ او من باب فعلان فعلى كسكران فان مونثه سكرى او يستوي
فيه المذكر والمونث كصبور وجريح فانه يقال رجل صبور وجريح وامراة صبور و
جريح **فائدة** اعلم ان الكوفيين قد اجازوا ان يجمع نحو طلحة هذا الجمع
وقد استثنوا مما فيه تاء التانيث ما جعل علما من الثلاثي المعوض من فائه تاء
التانيث نحو عدة او من لامه نحو ثبة فانهما يجمعان هذا الجمع ايضا واقام بعضهم

الضمير

الضمير مقام الصفة فنحو رجيل يقال فيه رجيلون ولم يشترط الكوفيون الشرط
الاخير مستدلين بقوله منا الذي هو ما ان طر شاربه والعانسون ومنا المرد
والشيب فالعانس من الصفات المشتركة التي لا تقبل التاء في التانيث وتقع
في المذكر وضده بلفظ واحد ولا حجة لهم في البيت لشذوذه **وبه** اي بالجمع
السالم المذكر هذا شروع في ذكر ما الحق بالجمع وهو اربعة انواع كما سيجيء في قوله
عشرونا وبابه الى التسعين الخ داخلة **الحق** في الاعراب بالحرفين
وهما الواو والياء على التوزيع اي المراد الواو والنون او الياء والنون ولكن بجمع بل
هو اسم جمع لا واحد له من لفظه ولا من معناه والا لزم صحة اطلاق ثلاثين مثلا
على تسعة وعشرين على ثلثين وهو باطل **والحق به ايضا الاهلونا** لانه و
ان كان جمعا لاهل لكنه ليس بعلم ولا صفة والحق به **اولو** لانه اسم جمع لا
جمع **والحق به ايضا عالمون** لانه اما ان لا يكون جمعا للعالم لانه اخص منه
اذ لا يقال الا على العقلاء والعالم يقال على كل ما سوى الله ويجب كون الجمع اعم
من مفرده او يكون جمعا له باعتبار تغليب من يعقل فهو جمع لغير علم ولا صفة والحق به
عليونا لانه ليس بجمع بل هو اسم لاعلى الجنة **وارضون** بفتح الراء جمع ارض

بكونها **شذ** قياسا لانه جمع تكسير مفرد مؤنث بدليل تصغيره ارضية وغير عاقل
وكذلك السنونا بكسر السين جمع سنة بفتحها **وبابه** كذلك شذ قياسا
والمراد ببابه كل كلمة ثلاثية حذفت لامها وعوضت عنها هاء التانيث ولم يكسر
فهذا البناء اطرد فيه الجمع بالواو والنون في حالة الرفع وبالياء والنون في حالتي النصب
والجر نحو عضة وعضين وعزة وعزين وارة وارين وثبة وثبين وقلة وقلين كما
في قوله تعالى كم لبثتم في الارض عدد سنين والذين جعلوا القران عضين وعن
اليمين وعن الشمال عزين واصل سنة سنو او سنه بدليل جمعها على سنوات و
سنهات واصل عضة عضو من العضو واحد الاعضاء اي ان الكفار جعلوا
القران اعضاء اي مفرقا يقال عضيته وعضوته تعضية اي فرقته تفرقة او عضه
من العضه وهو البهتان او السحر واصل عزة وهي الفرقة من الناس عزو واصل ارة
وهي موضع النار ارى واصل ثبة وهي الجماعة ثبو وقيل ثبي من ثبيت اي جمعت
والاول اقوى واصل قلة وهي عودان يلعب بهما الصبيان قلو وشذ اضون في
جمع اضاة وهي الغدير وحرون جمع حرة واحرون جمع احرة والحرة الارض ذات الحجارة
السود واوزون في جمع اوزة وهي البطة وشذ رقون في جمع رقة وهي الفضة و

لدون

لدون جمع لدة وهي الترب وحشون في جمع حشة وهي الارض الموحشة ولا في نحو
يد ودم لعدم التعويض ولا في نحو عدة وزنة لان المحذوف الفاء وشذ ابون و
اخون ولا في نحو اسم واخت لان المعوض غير الهاء اذ هو الهمزة في الاول والتاء في الثاني
وشذ بنون في جمع ابن لانه مثل اسم ولا في نحو شاة وشفة لانهما كسرا على شياه وشفاه
وشذ ظبون في جمع ظبة وهي حد السهم والسيف فانهم كسروه على ظبى بالضم والظب و
مع ذلك جمعوه على ظبين **فائدة** اعلم انما كان من باب سنة مفتوح الفاء
كسرت فاؤه في الجمع نحو سنين وما كان مكسور الفاء لم يغير في الجمع على الافصح نحو مئين
وحكي مئون وغرون وسنون بالضم وما كان مضموم الفاء فيجوز فيه وجهان الكسر والضم
نحو ثبين وقلين **ومثل حين قد يرد ذا الباب** فيكون معربا
بالحركات الظاهرة على النون مع لزوم الياء كقوله دعاني من نجد فان سنينه
لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا **وهو** اي مجيء الجمع مثل حين **عند قوم** من
النحاة منهم الفراء **يطرد** في الجمع المذكر السالم وما حمل عليه وخرجوا عليه قوله
رب حي عرندس ذي طلال لا يزالون ضاربين القباب وقوله وقد جاوزت
حد الاربعين والصحيح انه لا يطرد بل هو مقصور على السماع **ونون مجموع و**

مابه التحق فى اعرابه **فافتح** النون لخفة الفتحة وثقل الجمع وللفرق بينه و
بين نون المثنى **وقل من بكسره** اى بكسر النون **نطق** من العرب **و**
نون ما ثنى والملحق به وهو اثنان واثنتان وثنتان **بعكس ذاك**
اى بعكس نون الجمع **استعملوه** فكسروه كثيرا على الاصل فى التقاء الساكنين
وفتحوه قليلا بعد اليا **فانتبه** لذلك وهذه اللغة حكاها الكسائى
والفراء كقوله على احوذيين استقلت عشية فما هى الا لمحة وتغيب و
قيل لا تختص هذه اللغة باليا بل تكون مع الالف ايضا كقوله اعرف منها الجيد
والعينانا ومنخرين اشبها ظبيانا وحكى ضمها مع الالف كقول بعض العرب.
هما خليلان وقوله يا ابتا ارقنى القذان فالنوم لا تطعمه العينان قوله
على احوذيين تثنية احوذى وهو خفيف المشى واراد الشاعر بهما جناحى قطاة
يصفها بالخفة ومعنى استقلت ارتفعت والضمير راجع اليها وقوله فما هى الا
لمحة اى فما مسافة رؤيتها الا مقدار لمحة وقوله وتغيب اى تبعد تلك اللمحة
لسرعة طيرانها وقوله اعرف منها الضمير يرجع الى سلمى فى البيت قبله والجيد العنق
وقوله ومنخرين ان كان بفتح النون الاخيرة فالامر ظاهر او بكسرها ففى البيت

يعنى

تلفيق من لغتين وفى البيت تلفيق آخر من لغتين لانه جرى فى قوله والعينانا على لغة
من يلزم المثنى الالف والمنخر بفتح الميم وكسر الخاء وضمها وظبيانا اسم رجل خلافا
لمن زعم انه تثنية ظبى والمراد اشبها منخرى ظبيانا فى الكبر او اشبها نفس الرجل فى
العظم او القبح وقوله ارقنى اى اسهرنى والقذان بكسر القاف وتشديد الذال المعجمة
جمع قذة بضم وتشديد اى قذذ كبطل والقذة والقذذ البرغوث مثلث الباء والضم
افصح ولما فرغ الناظم من بيان ما ناب فيه حرف عن حركة من الاسماء شرع فى
بيان ما ناب فيه حركة عن حركة وهو شيئان ما جمع بالف وتاء وما لا ينصرف
وبدأ بالاول وقال **وما بتاء والف قد جمعا** الباء متعلق بجمع
اى ما كان جمعا بسبب ملابسته للالف والتاء اى كان لهما مدخل فى الدلالة
على جمعيته **يكسر** ذلك الجمع **فى الجر وفى النصب معا** كسر اعراب
خلافا للاخفش فى ذهابه الى انه مبنى فى حالة النصب وهو فاسد لعدم مقتضى
البناء فيه وانما نصب بالكسرة مع امكان الفتحة ليجرى على سنن اصله وهو جمع المذكر
السالم فى حمل نصبه على جره واجاز الكوفيون نصبه بالفتحة مطلقا اى فى الاحوال الثلث
وقد جوز هشام ذلك فيما حذفت لامه ومنه قول بعضهم سمعت لغاتهم ومحل

هذا القول ما لم يرد اليه المحذوف فان رد اليه نصب بالكسرة كسنوات وعضوات
فان قلت لم لم يعبر الناظم بجمع المؤنث السالم كما عبر به غيره قلت ليتناول ما كان منه
لمذكر كحمامات وسرادقات في جمعي حمام وسرادق وما لم يسلم فيه بناء الواحد نحو بنات
واخوات ولا يرد عليه نحو ابيات وقضاة لان الالف والتاء فيهما لا دخل لهما
في الدلالة على الجمعية **كذا اولات** اي يعرب هذا الاعراب الحاقا بالجمع المذكور
مع انه اسم جمع لا واحد له من لفظه كقوله تعالى وان كن اولات حمل **والذي**
اسما قد جعل من هذا الجمع المذكور **كاذرعات** بالذال المعجمة اسم قرية
بالشام **فيه ذا** اي هذا الاعراب **ايضا قبل** على اللغة الفصحى
ومنهم من يمنعه من التنوين ويجره وينصبه بالكسرة ومنهم من يجعله كارطاة علما فلا
ينونه ويجره وينصبه بالفتحة وقوله تنورتها من اذرعات واهلها بيثرب
ادنى دارها نظر عال مروي بالاوجه الثلاثة المذكورة تنورتها اي نظرت
بقلبي لا بعيني الى نارها لشدة شوقي وفرط غرامي ويثرب اسم لمدينة النبي
وقد ورد النهي عن تسميتها به لانه من التثريب وهو الجرح واما قوله تعالى يا اهل يثرب
لا مقام لكم فحكاية عن قول المنافقين والكلام على حذف مضاف اما من المبتدا

لها

اي نظر ادنى دارها او الخبر اي ذو نظر عال والمعنى ان نظر الاقرب من دارها
الى نظر عظيم فكيف بنظري الى نفس دارها **فائدة** اعلم ان المجموع على حده
اذا سمي به ففيه خمسة اوجه الاول اعرابه كما كان قبل التسمية به والثاني ان يكون
كغسلين في لزوم الياء والاعراب بالحركات الثلاث على النون منونة والثالث
اجراؤه مجرى عربون في لزوم الواو والاعراب بالحركات على النون منونة والرابع
اجراؤه مجرى هرون في لزوم الواو والاعراب على النون غير مصروف للعلمية وشبه العجمة
والخامس لزوم الواو وفتح النون كما ذكره السيرافي وشرط كونه كغسلين وما بعده
ان لا يتجاوز سبعة احرف فان تجاوزها فالوجه الاول متعين فيه **وجر**
بالفتحة ظاهرة او مقدرة نيابة عن الكسرة **ما لا ينصرف** وهو كل اسم
يوجد فيه علتان من العلل التسع التي هي من مقتضيات منع صرف الاسم او علة واحدة
قائمة مقام العلتين كمساجد وصحراء وهذا اي نيابة الفتحة عن الكسرة في غير
المنصرف **ما لم يضف او يك بعد ال ردف** اي تبع والمقصود انه
اذا اضيف او تبع ال ضعف ح شبهه بالفعل فرجع الى اصله من الجر بالكسرة نحو
في احسن تقويم وانتم عاكفون في المساجد ولا فرق بين ال المعرفة كما مر والموصولة

كالأعمى والأصم والزائدة كقوله رأيت الوليد بن اليزيد مباركا وشمل الأم
في لغة طي ولما فرغ الناظم من ذكر مواضع النيابة في الاسم شرع في بيان
مواضعها في الفعل فقال **واجعل لنحو يفعلان** اي من كل فعل
مضارع اتصل به الف الاثنين اسما او حرفا **النونا رفعا** الاصل علامة
رفع فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه يدل على ذلك ما بعده والتقدير
اجعل النون علامة الرفع لنحو يفعلان **ولنحو تدعين** اي من كل مضارع
اتصل به ياء المخاطبة **وتسألونا** اي من كل مضارع اتصل به واو الجماعة
اسما او حرفا فالامثلة خمسة على التعيين وهي يفعلان وتفعلان ويفعلون و
تفعلون وتفعلين فرفعها بثبات النون نيابة عن الضمة **وحذفها** اي النون
للجزم والنصب سمة اي علامة نيابة عن السكون في الاول وعن الفتحة
في الثاني **كلم تكوني لترومي مظلمة** والاصل تكونين وترومين
فحذفت النون للجازم في الاول وهو لم وللناصب في الثاني وهو ان المضمرة بعد
لام الجحود واما قوله تعالى الا ان يعفون باثبات النون فليس من هذا الباب
اذ الواو فيه لام الفعل والنون ضمير النسوة والفعل معها مبني مثل يتربصن ووزنه

يفعلن

يفعلن بخلاف الرجال يعفون فانه من هذا الباب اذ واوه ضمير الفاعل ونونه
علامة الرفع فحذف عند الجازم والناصب نحو وان تعفوا اقرب للتقوى ونحو فان لم
ولن تفعلوا ولما فرغ الناظم من بيان اعراب الصحيح من الاسم والفعل شرع في بيان
اعراب المعتل منهما وبدأ بالاسم فقال **وسم معتلا من الاسماء** سم امر
من التسمية **ما** اي الاسم المعرب الذي حرف اعرابه الف لينة لازمة في الاحوال
الثلث لفظا او تقديرا **كالمصطفى** وموسى والعصا او ياء لازمة قبلها كسرة
كالداعي **والمرتقي مكارما** منصوب على المفعولية او التمييز المحول عن الفاعل
او الظرفية المجازية **فائدة** اعلم انما سمي كل من هذين الاسمين معتلا
لوقوع حرف العلة في اخره اي لان الاول يغير اخره بالقلب اما عن ياء نحو الفتى او
عن واو نحو المصطفى والثاني يغير اخره بالحذف فخرج بالمعرب نحو متى والذي وبذكر
الالف في الاول المنقوص نحو المرتقي وبذكر اللينة المهموز نحو الخطاء وبذكر الياء
في الثاني المقصور نحو الفتى وبذكر اللزوم فيهما نحو رايت اخاك وجاء الزيدان في
الاول ومررت باخيك وغلاميك وبنيك في الثاني وباشتراط الكسرة قبل الياء
نحو ظبي وكرسي **فالاول** وهو ما كان كالمصطفى **الاعراب فيه**

قدرا جميعه اى جميع الاعراب على الالف لتعذر تحريكها وهو
الذى قد قصرا اى سمى مقصورا والقصر بمعنى الحبس ومنه حور مقصورات
فى الخيام اى محبوسات على بعولتهن او لغيرها والمراد بالاسم المقصور ما هو محبوس
عن المد او عن ظهور الاعراب والثان وهو ما كان كالمرتقى منقوص
سمى بذلك لحذف لامه للتنوين او لانه نقص منه ظهور بعض الحركات ونصبه
ظهر على اليا لخفته نحو رايت المرتقى ومرتقيا واجيبوا داعى الله بنصب اليا
على المفعولية وداعيا الى الله باذنه ورفعه ينوى اى يقدر على اليا والواو
يظهر نحو يوم يدعو الداعى ولكل قوم هاد فعلامة الرفع ضمة مقدرة على اليا
الموجودة او المحذوفة و كذا ايضا يجر بكسرة منوية نحو اجيب دعوة الداع
وانهم فى كل واد وعدم ظهور الرفع والجر للاستثقال لا للتعذر لامكانهما فى
بعض الاحيان كما فى قول جرير فيوما يوافين الهوى غير ماضى وقال الاخر
لعمرك ما ادرى متى انت جائى ولكن اقصى مدة الدهر عاجل فائدة
اعلم ان من العرب من يسكن اليا فى النصب ايضا كقوله ولو ان واش باليمامة
داره وداري باعلى حضرموت اهتدى ليا ومن احسن ضرورات الشعر انه

حمل حالة النصب على حالتى الرفع والجر والاصح جوازه فى السعة ايضا كقراءة جعفر
الصادق من اوسط ما تطعمون اهاليكم بسكون اليا واى فعل كان
اخر منه الف نحو يخشى او واو نحو يدعو او ياء نحو يرمى
فمعتلا عرف عند اهل النحو والصرف فالالف انو فيه غير
الجزم وهو الرفع والنصب نحو زيد يخشى ولن يخشى لتعذر الحركة على الالف
وابد اى اظهر نصب ما اخره واو كيدعو او ياء نحو يرمى
لخفة النصب واما قوله ابى الله ان اسمو بام ولا اب وقوله ما اقدر الله
ان يدنى على شحط من داره الحزن اى داره صول فمحمول على الضرورة والرفع
فيهما اى فى الواوى واليائى انو لثقله عليهما واحذف جازما
ثلاثهن اى الاحرف العلة الثلاثة وابق الحركة التى قبل المحذوف دالة عليه
تقض حكما لازما نحو لم يخش ولم يغز ولم يرم بفتح الشين فى الاول و
ضم الزاء فى الثانى وكسر الميم فى الثالث لدلالة حركات الثلثة على الاحرف المحذوفة
الثلثة وهى الالف والواو واليا فائدة اعلم انه قد يثبت حرف العلة مع
الجازم كما فى قوله وتضحك منى شيخة عبشمية كأن لم ترى قبلى اسيرا يمانيا

وعبشمي منسوب الى عبد شمس وقوله الم يأتيك والانباء تنمي بما لاقت
لبون بني زياد وينمي ماخوذ من النمي يقال نما الشيء ينمو وينمي ازداد ونمي الحديث
ينمى ارتفع وقوله هجوت زبان ثم جئت معتذرا من هجو زبان لم تهجو ولم تدع
فقيل هذا الاثبات انما هو للضرورة وقيل بل حذف حرف العلة ثم اشباع الالف
في البيت الاول والياء في الثاني والواو في الثالث من اشباع الفتحة والكسرة والضمة
واما قوله تعالى سنقرئك فلا تنسى فلا فيه نافية لا ناهية

باب النكرة والمعرفة **نكرة** عند النحاة ما هي **قابل أل**
مؤثرا فيه التعريف كرجل وفرس وشمس وقمر **أو واقع موقع ما**
قد ذكرا من أل التعريف كذي بمعنى صاحب ومن وما في الشرط والاستفهام
خلافا لابن كيسان في الاستفهاميتين فانهما عنده معرفتان فهذه لا تقبل أل
لكنها تقع موقع ما يقبلها اذ ذو لم تقع موقع صاحب ومن وما يقعان
موقع انسان وشيء ولا يؤثر خلوهما من تضمن معنى الشرط والاستفهام فان
ذلك عارض على من وما اذ لم يوضعا في الاصل له ومن ذلك ايضا من وما
نكرتين موصوفتين كما في مررت بمن معجب لك وبما معجب لك فانهما لا يقبلان
أل لكنهما يقعان موقع انسان وشيء وكلاهما يقبل أل وكذلك صه وويه بالتنوين
لوقوعهما موقع ما يقبلها اذ هما سكوتا وانكفافا وما اشبه ذلك **فائدة**
اعلم ان الناظم قد قدم النكرة على المعرفة لانها الاصل اذ لا يوجد معرفة الا وله
اسم نكرة لان الشيء اول وجوده تلزمه الاسماء العامة ثم يعرض له بعد ذلك الاسماء
الخاصة كالآدمي اذا ولد فانه يسمى انسانا او مولودا او موجودا ثم بعد ذلك يوضع
له الاسم العلم واللقب والكنية **وغيره** اي غير ما كان قابلا أل او واقعا
موقع ما يقبلها **معرفة** عند النحاة وانواعها على ما ذكره هنا ستة المضمر
كهم و اسم الاشارة نحو **ذي و** العلم نحو **هند و** المضاف الى معرفة
نحو **ابني و** المعرف بأل نحو **الغلام و** الموصول نحو **الذي** وزاد
بعضهم في انواعها الستة المنادى المقصود كيا رجل **فما وضع لذي غيبة**
المتقدم ذكره **أو** وضع لذي **حضور** متكلما كان او مخاطبا **كأنت**
وانا في المخاطب والمتكلم **وهو** وفروعها في الغائب والغائبة سم على
اصطلاح البصريين **بالضمير** والمضمر والكوفيون يسمونه كناية ومكنيا والضمير
الغيبة المتقدم ذكره لفظا هو ان يتقدم المرجع صريحا نحو جاءني رجل فاكرمته

وضرب زيدا غلامه ومعنا هو ان يكون المرجع فى قوة المتقدم صريحا لتقدمه
رتبة نحو ضرب غلامه زيد او يكون الكلام السابق متضمنا له نحو اعدلوا
هو اقرب للتقوى لان الضمير هو راجع الى العدل المفهوم من لفظ اعدلوا اى
يكون الكلام مستلزما له استلزاما قريبا نحو ولابويه لكل واحد منهما السدس
اى الميت بقرينة ذكر الارث او بعيدا نحو حتى توارت بالحجاب اى الشمس
على قول بقرينة ذكر العشى وحكما هو ان يلحق بالمتقدم لحكم الواضع بتقدم المرجع
وان خولف لنكتة الاجمال ثم التفصيل وهذا فى المسائل الست التى يعود فيها
الضمير على متاخر لفظا ورتبة نحو نعم رجلا زيد **وذو اتصال منه** اى
من الضمائر **ما** اى كل ضمير **لا يبتدا** به **ولا يلى** اى لا يتبع
الا الاستثنائية **اختيارا ابدا** واما قوله وما نبالى اذا ما كنت
جارتنا ان لا يجاورنا الاك ديار فللضرورة والكاف فى الاك فى
محل النصب على الاستثناء لتقدمه على المستثنى منه وهو ديار وانما قيدنا الا
بان يكون للاستثناء للاحتراز عنها اذا كان للوصفية التى بمعنى غير فى نحو مررت
برجل الاك اى غيرك لجواز اتصال الضمير حينئذ ذلك اى المتصل من الضمائر

كالياء

كالياء والكاف من قولك ابنى اكرمك **والياء والهاء**
من قولك **سليه ما ملك** اشار بتعداد الامثلة الى انواع الضمير الثلاثة
المتكلم والمخاطب والغائب ومحاله الثلثة الرفع والنصب والجر فالاول وهو الياء
ضمير متكلم مجرور والثانى وهو الكاف ضمير مخاطب منصوب والثالث وهو الياء
ضمير المخاطبة مرفوع والرابع وهو الهاء ضمير الغائب منصوب وهى تسمى ضماير متصلة
غير مبتدء بها ولا واقعة بعد الا **وكل مضمر** سواء كان متصلا او منفصلا
له البنا يجب عند جل النحاة **ولفظ ما جر من الضما كلفظ**
ما نصب منها ولو مع اختلاف الحركة نحو به وضربه وانه وله وبى وانى
فائدة اعلم ان السبب فى بناء الضماير كما يوجد فى كتبهم اربعة الاول
مشابهتها للحرف فى وضع اكثرها على حرف او حرفين وحمل الباقى على الاكثر والثانى
مشابهتها له فى الافتقار لان المضمر لا يتم دلالته على مسماه الا بضميمة من مشاهدة
او غيرها والثالث مشابهتها له فى الجمود اى عدم التصرف فى لفظها بوجه من الوجوه
حتى بالتصغير ولا بان توصف او يوصف بها والرابع الاستغناء عن الاعراب
باختلاف صيغها لاختلاف المعانى والمراد باختلاف صيغها اختلاف الفاظها اعم من ان يكون

الا اختلاف مادة كما بين هو و نحن و بين انت و اياه او هيئة كما بين تاء المتكلم
و تاء المخاطب و المخاطبة و المراد باختلاف المعاني اختلافها حقيقة كانا للمتكلم و
انت للمخاطب من للغائب او باختلاف محالها من الاعراب كالمتكلم له في الرفع تاء مضمومة
و في النصب و الجر ياء و المخاطب في الرفع مع التذكير تاء مفتوحة و مع التانيث
تاء مكسورة و في النصب و الجر مع التذكير كاف مفتوحة و مع التانيث كاف مكسورة
للرفع والنصب وجر من باب عطف النكرة على المعرفة **نا** الدال على
المتكلم سواء قصد منه المتكلم المشارك او المعظم نفسه **صلح** بفتح اللام و ضمها
لكن الفتح انسب او فق لرعاية القافية **كاعرف بنا فاننا نلنا**
المنح اعرف بنا اي اعرف بقدرنا و المنح العطية فنا في بنا في موضع جر بالباء
و في فاننا في موضع نصب بان و في نلنا في موضع رفع بالفاعلية و اما
الياء و هم فانهما يستعملان في الاحوال الثلث ايضا مثل نا لكن لا يشبهان لها
من كل وجه فان الياء و ان استعملت للثلاثة و كانت ضميرا متصلا الا انها
ليست فيها بمعنى واحد لانها في حالة الرفع للمخاطبة نحو اضربي و في حالتي الجر و
النصب للمتكلم نحو لي و اني و هم يستعمل في الثلاثة مع اتحاد معانيه فيها الا انها

تكون

تكون ضمير منفصل في الرفع و متصل في حالتي الجر و النصب **والف والواو**
والنون من باب عطف المعرفة على النكرة و هي ضمائر رفع بارزة متصلة
لما غاب وغيره اي المخاطب فالغائب **كقاما** و قاموا و قمن و
المخاطب نحو **اعلما** و اعلموا و اعلمن فالمفهوم من قول الناظم ان الالف
و الواو و النون اذا اتصلت بالافعال في حالة الغيبة و الخطاب فهي ضمائر رفع بارزة
متصلة بها كما عرفت في الامثلة المذكورة و لما كان الضمير المتصل على نوعين بارز
و هو ما يكون موجودا في اللفظ كما تقدم و مستتر و هو ما ليس كذلك فاشار الى
الثاني بقوله **ومن ضمير الرفع** لا النصب و الجر **ما يستتر** اي يقدر
وجوبا او جوازا فالاول هو الذي لا يخلفه ظاهر و لا ضمير منفصل و ذلك اذا
كان الضمير مرفوعا بامر الواحد المخاطب **كافعل** يا زيد بخلاف امر الواحدة
المخاطبة و الاثنين و الجمع لان الضمير فيها بارز او بمضارع مذكور و مصدر
بهمزة المتكلم مثل **اوافق** لان المضارع اذا كان محذوفا فالضمير فيه بارز
ايضا او بنون المتكلم المشارك او المعظم نفسه مثل **نغتبط** او بتاء المخاطب
نحو **اذ تشكر** بخلاف المضارع المبدو بتاء المخاطبة و المخاطبين و المخاطبة

والمخاطبين والمخاطبات فان الضمير بارز فيها ايضا وانما خص ضمير الرفع بالاستتار

لكونه عمدة فى الكلام ومن ثم يجب ذكره فان وجد فى اللفظ فذاك والا فهو موجود

فى النية والتقدير بخلاف ضميرى النصب والجر لكونهما فضلة فى الكلام ولا داعى

الى تقدير وجودهما اذا عدما من اللفظ والثانى وهو استتار الضمير المرفوع

جوازا هو الذى يخلفه الظاهر اى الضمير المنفصل وهو المرفوع بفعل الغائب اى الغائبة

او الصفة المحضة **فائدة** اعلم انه يستتر الضمير اذا كان مرفوعا بفعل

الاستثناء ايضا كخلا وعدا ولا يكون فى نحو قاموا ما خلا زيدا وما عدا عمروا

ولا يكون بكرا اى بافعل التعجب نحو ما احسن الزيدين اى بافعل التفضيل نحو

هم احسن اثاثا اى باسم فعل ليس بمعنى المضى كنزال وصه واف واوه بخلاف ما

كان منه بمعنى الماضى فان استتاره فيه جائز لانه يخلفه الظاهر ويجمع رفعه الظاهر

والضمير قولك هيهات العقيق هيهات على انه من تاكيد الجمل **وذو**

ارتفاع وانفصال من الضمير **انا** للمتكلم **وهو** للغائب

وانت للمخاطبة **والفروع** عليها واضحة **لا تشتبه عليك**

وذو انتصاب فى انفصال جعلا اياى وفروعه

والتفريع ليس مشكلا لمن كان له ذوق سليم فالملخص من قول الناظم

هو ان الضمير على خمسة انواع مرفوع متصل ومنفصل ومنصوب متصل ومنفصل

ومجرور لا يكون الا متصلا **وفى اختيار لا يجى الضمير المنفصل**

اذا تاتى ان يجى الضمير المتصل فالمراد من قول الناظم انه اذا كان

اتيان الضمير المتصل ممكنا للمتكلم وغيره فى حالة الاختيار من دون تكلف و

اجبار فليس بمناسب اتيانه منفصلا الا فى موقع الضرورة كما ياتى والتعليل لعدم

المناسبة هو ان الغرض من وضع المضمرات انما هو الاختصار والمتصل اخصر من

المنفصل البتة **فائدة** اعلم انه قد يجى المنفصل مع امكان المتصل فى خمسة

مواضع عند ضرورة نظم كقوله وما اصاحب من قوم فاذكرهم الا يزيدهم حبا

اليهم وقوله بالباعث الوارث الاموات قد ضمنت اياهم الارض فى دهر

الدهارير فاذكرهم منصوب من حيث الاعراب لوقوعه جوابا للنفى او مرفوع لكونه

معطوفا على اصاحب والضمير يرجع الى قومه لا الى القوم الذين صاحبهم وكذا ضمير يزيدهم

بخلاف الضمير المنفصل اخر البيت والمعنى ما اصاحب قوما فاذكرهم فهم لا يزيدون

قومى حبا الى لكثرة ثنائهم على قومى والشاهد فى هم الاخير الذى هو فاعل يزيد كذا

في المعنى وقوله بالباعث الباء متعلقة بحلفت في بيت قبله وهو الذي بعث
الاموات يحييهم والوارث هو الذي ترجع اليه الاملاك بعد فناء الملاك والاموات
اما مجرور باضافة الباعث والوارث اليه على حد قوله بين ذراعي وجبهة الاسد
اي منصوب بالوارث من باب تنازع الوصفين فيه واعمال الثاني وضمنت بمعنى تضمنت
اي اشتملت اي تكفلت والدهارير كما في التصريح بمعنى الشدائد واول الدهر في
الزمن الماضي بلا واحد كما في القاموس من قولهم دهر دهارير اي شديد مثل
ليلة ليلاء ويوم ايوم وساعة سوعاء والثاني من المواضع الخمسة عند تقدم الضمير
على عامله نحو اياك نعبد والثالث ان يكون محصورا بالا او بانما كقوله انا
الذائد الحامي الذمار وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي الذائد بذال معجمة
فاعل من الذود بمعنى الدفع والحامي فاعل من الحماية بمعنى الوقاية والذمار ما لزم
الشخص حفظه مما يتعلق به والحسب الفعل الحسن للشخص ولاباته مأخوذ من الحساب لانهم
يحسبونه شرفا عند المفاخرة بينهم والرابع والخامس ان يكون عامل الضمير محذوفا او
معنويا نحو اياك والشر وانا زيد لتعذر الاتصال بالمحذوف والمعنوي **وصل**
او افصل بالاختيار **هاء سلنيه وما اشبهه** من كل ثاني ضميرين

اولهما

اولهما اخص وغير مرفوع والعامل فيهما من غير افعال النواسخ للابتداء وذلك سواء كان
فعلا نحو سلنيه وسلني اياه والدرهم اعطيتكه واعطيتك اياه والاتصال ح ارجح قال
الله تعالى فسيكفيكهم الله انلزمكموها ان يسالكموها اذ يريكهم الله في منامك قليلا
ومن الفصل ان الله ملككم اياهم ولو شاء لملككم اياكم او اسما نحو الدرهم انا معطيكه
ومعطيك اياه والانفصال ح ارجح و **في هاء كنته** وبابه **الخلف**
الآتي ذكره **انتمى** اي انتسب و **كذاك في هاء خلتنيه** وما اشبهه
من كل ثاني ضميرين اولهما اخص وغير مرفوع والعامل فيهما الافعال النواسخ للابتدا
واتصالا اختار في البابين لانه الاصل ومن الاتصال في باب كان
قوله ص في ابن صياد ان يكنه فلن تسلط عليه وان لا يكنه فلا خير لك في قتله وقول
الشاعر فان لا يكنها او تكنه فانه اخوها غذته امه بلبانها ومن الاتصال
في باب خال قولهم خلتنيه وظننتكه كسالتنيه واعطيتكه وهو ظاهر **وغيري**
وهو سيبويه والاكثر فانه **اختار الانفصالا** فيهما والدليل عندهم
هو ان الضمير في البابين خبر في الاصل وحقه ان يكون منفصلا وكلاهما مسموع
فمن الاول قوله لئن كان اياه لقد حال بعدنا عن العهد والانسان قد يتغير

ومن الثانى قوله اخى حسبتك اياه وقد ملئت ارجاء صدرك بالاضغان والاحن
فائدة اعلم انه قد وافق الناظم سيبويه على اختيار الانفصال فى باب خلتنيه
وقال لانه خبر مبتدأ فى الاصل وقد حجزه عن الفعل منصوب آخر بخلاف كنته فانه
خبر مبتدأ فى الاصل ولكنه شبيه بهاء ضربته فى انه لم يحجزه الا ضمير مرفوع والمرفوع
كجزء من الفعل وقدم الأخص من الضميرين فى الابواب الثلثة المذكورة
على غيره وجوبا فى حال اتصال اى قدم ضمير المتكلم على المخاطب
وضميره على الغائب كما فى سلبتنيه واعطيتكه وكنته وخلتنيه وظننتكه وحسبتكه
فلا يجوز تقديم الهاء على الكاف ولا الهاء ولا الكاف على الياء فى حالة
الاتصال وقدمن ما شئت من الاخص وغيره فى انفصال
نحو سلنى اياه وسله اياى والدرهم اعطيتك اياه واعطيته اياك والصديق
كنت اياه وكان اياى وهكذا البواقى ومنه ان الله ملككم اياهم ولو شاء لملكهم
اياكم فائدة اعلم ان المفهوم مما ذكره الناظم من ان الضمير اذا كان خبرا
لكان او احدى اخواتها اى ثانى ضميرين اولهما اخص وغير مرفوع فيجوز الاتصال
والانفصال فيخرج مثل الكاف من نحو اكرمتك ويدخل مثل الهاء من نحو قوله

ومنعكها

ومنعكها بشى يستطاع فان الهاء ثانى ضميرين اولهما وهو الكاف اخص وغير مرفوع
لانه مجرور باضافة المصدر اليه وفى اتحاد الرتبة فى الضميرين بان لا
يكون فيهما اخص بان يكونا معا ضميرى تكلم او خطاب او غيبة الزم فصلا
نحو سلنى اياى واعطيتك اياك وخلته اياه ولا يجوز سلبتنيى ولا اعطيتكك
ولا خلتهه وقد يبيح الغيب اى كون الضميرين للغيبة فيه
اى فى الاتحاد وصلا من ذلك كما روى الكسائى من قول بعض العرب
هم احسن الناس وجوها وانضرهموها وقوله لوجهك فى الاحسان بسط
وبهجة انالهماه قفو اكرم والد فائدة اعلم انه يجوز ذلك الاتصال
فى الغيبة لا مطلقا بل بشرط ان يختلف لفظاهما اى لفظ الضميرين فى حالة الغيبة
فان اتفقا فيهما وفى التذكير او التانيث وفى الافراد او التثنية او الجمع ولم يكن الاول
مرفوعا وجب كون الثانى بلفظ الانفصال نحو فاعطاه اياه ولو قال فاعطاهوه
بالاتصال لم يجز لاستثقال توالى المثلين مع ايهام كون الثانى تاكيدا للاول وكذا
لو اتفقا فى الافراد والتانيث نحو اعطاها اياها او فى التثنية او الجمع نحو اعطاهما
اياهما او اعطاهم اياهم او اعطاهن اياهن فالاتصال فى هذه وامثاله ممتنع فان

اختلفا وتقاربت الهاء ان نحو اعطاهوها واعطاهاه ازداد الانفصال حسنا و
جودة لان فيه تخلصا من قرب الهاء من الهاء اذ ليس بينهما فصل الا بالواو وفى نحو
اعطاهوهاه بالالف فى نحو اعطاهاه بخلاف انضرهوها ان الهاء وشبهه ولهذا
قال الناظم فى قوله وصلا بالتنكير على معنى نوع من الوصل **وقبل يا النفس**
اى ياء المتكلم بخلاف غيرها من المضمر **مع الفعل** مطلقا اى سواء كان
الفعل ماضيا او مضارعا او امرا متصرفا او جامدا **التزم نون وقاية**
مكسورة نحو دعانى ويكرمنى واعطنى وقام القوم ما خلانى وما عدانى و
حاشانى ان قدرتهن افعالا لانه ان قدرتهن حروفا اسقطت نون الوقاية نحو وما
احسننى ان اتقيت الله وعليه رجلا ليسنى **وليسى بغير نون قد نظم** فى
قوله اذ ذهب القوم الكرام ليسى وصكه عددت قومى كعديد الطيس
بفتح الطاء المهملة الرمل الكثير وجوز الكوفيون ما احسنى بغير نون بناء على انه اسم لا
فعل عندهم واما نحو تأمرونى فالصحيح ان المحذوف نون الرفع **فائدة**
اعلم انما سميت هذه النون نون الوقاية عند جمهور النحاة لانها تقى الفعل الكسر و
عند الناظم لانها تقى الفعل اللبس فى اكرمنى فى الامر فلولا النون لالتبست ياء المتكلم

بيا

بياء المخاطبة وامر المذكر بامر المؤنث فصل الامر احق بها من غيره وحمل الماضى والمضارع على
الامر **وليتنى** بثبوت نون الوقاية **فشا** فى قولهم حملا على الفعل لمشابهتها
له مع عدم المعارض **وليتى** بحذف نون الوقاية **ندرا** كقوله كمنية جابر
اذ قال ليتى وهو ضرورة وجوز الفراء حذفها فى الاختيار ايضا **ومع لعل**
اعكس هذا الحكم المذكور فالاكثر لعلى بغير نون والاقل لعلنى بثبوتها وهو قوله
فقلت اعيرانى القدوم لعلنى اخط بها قبرا لابيض ماجد القدوم بفتح القاف
الة النحت واخط بمعنى انحت والقبر ههنا الغلاف والابيض السيف والماجد العظيم
وكن مخيرا فى الباقيا من اخوات ليت ولعل فثبوت النون فيها وحذفها
على السواء نقول انى واننى وكانى وكاننى ولكنى ولكننى فاللبث لوجود المشابهة
المذكورة وحذفها الكراهة توالى الامثال **واضطرارا خففا منى و**
عنى بعض من قد سلفا من العرب بعض بالرفع لانه فاعل خفف كقوله
ايها السائل عنهم وعنى لست من قيس ولا قيس منى وهذا فى غاية الندرة
والكثير منى وعنى بثبوت النون وانما الحقت نون الوقاية من وعن لحفظ البناء على
السكون **وفى لدنى** بالتشديد **لدنى** بالتخفيف **قل** اى لدنى بغير نون

الوقاية قل من لدني بتشديدها وعند قراءة نافع قد بلغت من لدني عذرا بتخفيف النون
وضم الدال والجمهور قائلون بتشديدها **وفي قدني وقطني** بمعنى حسبي
بخلاف قد الحرفية وقط الظرفية فان ياء المتكلم لا تتصل بهما بخلافهما اذا كانا اسمي فعل
بمعنى يكفي فان نون الوقاية تلزمهما عند اتصال الياء بهما **الحذف** للنون
ايضا قد يجي اي ياتي قليلا ومنه قوله جامعا بين اللغتين في قدني قدني
من نصر الخبيبين قدي قيل اراد بهما عبد الله بن الزبير واخاه مصعبا على التغليب
لان عبد الله يكنى ابا خبيب قيل خبيب بن عبد الله بن الزبير واباه عبد الله و
في الحديث قط قط بعزتك بسكون الطاء وكسرها ومع الياء ودونها وروي قطني
قطني بنون الوقاية وقط قط بالتنوين والنون اشهر ومنه قوله امتلأ الحوض وقال
قطني مهلا رويدا قد ملأت بطني **فائدة** اعلم ان كون قد وقط بمعنى
حسب في اللغتين هو مذهب الخليل وسيبويه وذهب الكوفيون الى ان من جعلهما
بمعنى حسب قال قدي وقطي بحذف النون كما تقول حسبي ومن جعلهما اسم فعل بمعنى اكتفي
قال قدني وقطني بثبوتها كغيرهما من اسماء الافعال وقد تقع نون الوقاية قبل ياء المتكلم
مع الاسم المعرب في قوله عم لليهود فهل انتم صادقوني وقول الشاعر وليس بمعييني

وفي الناس ممتع صديق اذا اعيا على صديق وقوله ليس الموافيني ليرفد خائبا
فان له اضعاف ما كان املا للتنبيه على اصل متروك لان الاصل ان تصحب نون
الوقاية الاسماء المعربة المضافة الى ياء المتكلم لتقيها خفاء الاعراب فلما منعوها ذلك
نبهوا عليه في بعض الاسماء المعربة المشابهة للفعل ومما الحقت هذه النون من الاسماء
المعربة المشابهة للفعل افعل التفضيل في قوله عم غير الدجال اخوفني عليكم لمشابهة افعل
التفضيل لفعل التعجب نحو ما احسني ان تقيت الله

باب العلم **اسم يعين المسمى** به **مطلقا** اي مجردا

عن القرائن الخارجية **علمه** اي علم ذلك المسمى ثم اعلم ان العلم في اللغة
يطلق على الجبل والراية والعلامة ونقل من المعنى الثالث الى النقل الاصطلاحي ثم هو
على نوعين جنسي كاسامة وشخصي مسماه العاقل وغيره مما يولف من الحيوان وغيره
كجعفر لرجل **وخرنقا** لامراة فالاول نقل من النهر الصغير وصار علما
لرجل والثاني من ولد الارنب **وقرن** لقبيلة ينسب اليها اويس القرني
وعدن لبلد **ولاحق** لفرس **وشذقم** بالذال المعجمة لجمل
وهيلة لشاة **وواشق** لكلب **واسما اتى العلم و**

أي **كنية** وهي ما صدر بأب وأم أو ابن أو بنت وأخ أو أخت أو عم أو عمة أو
خال أو خالة **و** أي **لقبا** والمراد باللقب ما أشعر بمدح مسماه أو ذمه
كزين العابدين وبطة **وأخرن ذا** أي اللقب **إن سواه** أي سوى اللقب
أي الاسم **صحبا** تقول جاء زيد زين العابدين ولا يجوز عكسه لأن اللقب
في الأغلب منقول من غير الإنسان كبطة فلو قدم لأوهم إرادة مسماه الأول وذلك
مأمون بتأخيره وقد جاء تقديم اللقب على الاسم على الندرة كقوله أنا ابن مزيقيا
عمرو وجدي أبوه منذر ماء السماء والشاهد في مزيقيا حيث قدم على الاسم و
تصغيره للضرورة وإنما لقب به لأنه كان يلبس كل يوم حلتين فإذا أمسى مزقهما كراهة
أن يلبسهما ثانيا وأن يلبسهما غيره وإنما لقب منذر بماء السماء لحسن وجهه وقوله
بأن ذا الكلب عمرا خيرهم حسبا ببطن شريان يعوي حوله الذيب ذا الكلب بمعنى
صاحبه وقوله ببطن شريان بكسر الشين وفتحها اسم موضع دفن فيه عمرو والشريان شجر
يتخذ منه القسي والشاهد في ذا الكلب لأنه مقدم على الاسم ولم يذكر الترتيب المذكور
بين الكنية والاسم وبينها واللقب كما في قوله أقسم بالله أبو حفص عمر حيث قدم
أبو حفص وهو الكنية على عمر وهو الاسم **وإن يكونا** أي الاسم واللقب **مفردين**

بأن

بأن لم يكونا مركبين لأن المفرد هنا ما قابل المركب **فأضف** الاسم إلى اللقب
حتما إن لم يمنع من الإضافة مانع هذا مذهب جمهور البصريين نحو هذا سعيد كرز
بناء على أن الأول بالمسمى والثاني بالاسم وذهب الكوفيون إلى جواز اتباع الثاني
للأول على أنه بدل منه أو عطف بيان نحو هذا سعيد كرز ورأيت سعيدا كرزا ومررت
بسعيد كرز والقطع إلى النصب بإضمار فعل وإلى الرفع بإضمار مبتدأ نحو مررت بسعيد
كرزا وكرز بقطعه أعني كرزا وهو كرز **وإلا** أي وإن لم يكونا مفردين بأن كانا
مركبين نحو عبد الله أنف الناقة أو الاسم نحو عبد الله بطة أو اللقب نحو زيد أنف الناقة
امتنعت الإضافة للطول و **أتبع الذي ردف** وهو اللقب للاسم في الإعراب
بيانا أو بدلا ولك القطع على ما تقدم وكذا إن كانا مفردين ومنع من الإضافة
مانع كأل نحو الحارث كرز **ومنه** أي من بعض العلم ما هو **منقول**
عن شيء سبق استعماله فيه قبل العلمية وذلك المنقول إما مصدر **كفضل و**
اسم عين مثل **أسد** واسم فاعل كحارث واسم مفعول كمحمود وصفة مشبهة كسعيد
وفعل ماض كشمر وفعل مضارع كيشكر وجملة كما سيتضح لك **وبعض الأخر**
ذو ارتجال إذ لا واسطة على المشهور وذلك مأخوذ من ارتجال الخطبة والشعر

اى ابتدأها من غير سبق لها قبل فمعنى العلم المرتجل المبتدع به قبل التسمية به من غير
سبق استعماله غير علم وما ذهب اليه بعضهم من ان الذى علميته بالغلبة لا منقول
لا مرتجل فالاول لان النقل يستدعى الوضع للمعنى الثانى ولا وضع فيه والثانى فلانه
سبق له استعمال فى غير العلمية والتحقيق انه منقول بوضع تنزيلى لان غلبة استعمال
المستعملين بمنزلة الوضع منهم وذهب سيبويه الى ان الاعلام كلها منقولة والزجاج
الى ان كلها مرتجلة كسعاد علم امرأة وادد علم رجل واعترض بعضهم
على الناظم فى ادد بانه جمع ادة بمعنى المرة من الود فالهمزة بدل من واو فهو ح
منقول عن جمع لا مرتجل و من المنقول ما اصله الذى نقل عنه جملة فعلية
والفاعل ظاهر كبرق نحره وشاب قرناها اى ضمير بارز كاطرقا علم مفازة كقوله
على اطرقا باليات الخيام او مستتر كيزيد فى قوله نبئت اخوالى بنى يزيد ظلما
علينا لهم فديد ومنه اصمت علم مفازة قال الشاعر اشلى سلوقية باتت
وبات بها بوحش اصمت فى اصلابها اود فائدة اعلم ان قرناها
فى شاب قرناها اى ذوايبها وقوله على اطرقا باليات الخيام يحتمل انه خبر مقدم و
مبتدأ مؤخر ويحتمل ان الجار والمجرور متعلق بقوله عرفت الديار فى البيت السابق

و باليات الخيام منصوب على الحال من الديار وسميت تلك المفازة باطرقا لان
السالك فيها يقول لصاحبيه اطرقا اى اسكتا مخافة ومهابة وقوله نبئت اى
اخبرت يتعدى الى ثلثة مفاعيل الاول التاء التى نابت عن الفاعل الثانى اخوالى
وبنى يزيد بدل او بيان لاخوالى الثالث جملة لهم فديد اى صياح وظلما مفعول
لاجله ناصبه محذوف تقديره يصيحون وعلينا متعلق بهذا المحذوف لا بفديد لان صلة
المصدر لا تتقدم عليه ولم يقل عليهم لان المتكلم يغلب على غيره فى اعادة الضمير تقول
انا وزيد فعلنا ولا تقول فعلا وانت خبير بانه حيث كان العامل فى ظلما وعلينا
محذوفا تقديره يصيحون كان هو الجدير بجعله المفعول الثالث فيكون جملة لهم فديد حالا
مؤكدة والشاهد فى يزيد فانه علم منقول عن الجملة بدليل ضمة الدال والمشهور فى يزيد
فى البيت انه بالياء التحتية ونص ابن يعيش انه بالتاء الفوقية ابو قبيلة من العرب
تنسب اليه البرود التزيدية ورده ابن الحاجب بان الرواية انما صحت بالتحتية وبان
تزيد الفوقية لم يسمع الا مفردا لا جملة ونظير يزيد فى هذا البيت جلا فى قوله انا ابن
جلا وطلاع الثنايا على القول بانه علم محكى منقول من نحو يزيد جلا فيكون جملة لا من
نحو جلا زيد والا كان مفردا منصرفا لان هذا الوزن لا يؤثر منع الصرف عند الجمهور

وقيل الموصوف محذوف اى انا ابن رجل جلا الامور وكشفها كذا فى المغنى **و**
من العلم **ما بمزج ركبا** والمراد بالمزجى هو كل اسمين جعلا اسما واحدا
بالتركيب منزلة ثانيهما من الاول منزلة تاء التانيث مما قبلها اى فى فتح ما قبلها
وجريان حركات الاعراب عليها نحو بعلبك وحضرموت ومعديكرب وسيبويه و
ذا المركب تركيب مزج من العلم **ان بغير ويه تم** اى ختم **اعربا**
اعراب ما لا ينصرف على الجزء الثانى والجزء الاول يبنى على الفتح تشبيها بخمسة عشر
ما لم يكن اخره ياء كمعديكرب فيبنى ح على السكون وقد يضاف صدره الى عجزه والاول
من الاشهر اما المركب المزجى المختوم بويه كسيبويه وعمرويه ونحوهما فانه يبنى على الكسر
رجوعا الى الاصل وقد يعرب غير منصرف كالمختوم بغير ويه **وشاع فى**
الاعلام ذو الاضافة والمراد منه هو كل اسمين جعلا اسما واحدا
منزلا ثانيهما منزلة التنوين وهو على ضربين غير كنية **كعبد شمس** وكنية مثل
ابى قحافة واعرابه اعراب غيره من المتضايفين لانهم اجروا على كلمتيه احكامهما
قبل العلمية فاعربوا الجزئين واعطوا اخرهما الاخر حكم العلم فمنعوا الصرف اوبر وهريرة
فى بنات اوبر وابى هريرة ولما فرغ الناظم من بيان الاعلام الشخصية شرع فى

بيان اعلام الجنسية وقال **ووضعوا لبعض الاجناس** التى لا
تولف غالبا كالسباع والوحوش والاحناش **علم** عوضا عما فاتها من وضع
الاعلام لاشخاصها لعدم الداعى اليه وهو **كعلم الاشخاص لفظا**
فلا يضاف ما دامت علميته فان نكر جازت اضافته ولا يدخل عليه حرف التعريف
ولا ينعت بالنكرة ويبتدأ به وينصب النكرة بعده على الحال ويمنع من الصرف مع
سبب اخر غير العلمية كالتانيث فى اسامة وثعالة ووزن الفعل فى بنات اوبر و
ابن اوى والزيادة فى سبحان علم على التسبيح وكيسان علم على الغدر وعلم فى قوله
مفعول بوضعوا ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ولفظا فى قوله منصوب على التمييز
اى العلم الجنسى كالعلم الشخصى من حيث اللفظ ثم اعلم ان النحاة قد ثنوا وجمعوا علم الجنس
ايضا فقالوا الاسامتان والاسامات ويمكن ان يكون ذلك بالنظر الى التشخص
الخارجى لا الكلى الذهنى لاستحالة ذلك فيه **وهو** اى العلم الجنسى من
جهة المعنى **عم** وشاع فى جماعته وافراده فلا يختص به واحد دون اخر وليس
العلم الشخصى كذلك **من ذاك** اى من الاعلام الجنسية **ام عريط**
وشبوة **للعقرب وهكذا ثعالة** وابو الحصين **للثعلب**

واسامة وابو الحرث للاسد وذؤالة وابو جعدة للذئب **ومثله برة علم**
للمبرة بمعنى البر و **كذا فجار** بالكسر كحذام **علم للفجرة** بمعنى الفجور
وهو الاعراض عن الحق والميل الى الباطل وقد جمعهما الشاعر في قوله انا اقتسمنا
خطتينا بيننا فحملت برة واحتملت فجار وكذا ام قشعم للموت وام صبور للامر
الشديد في العلم الجنسي لكونه للذوات وللمعاني كما عرفت فيكون اسما وكنية
خاتمة العلم الجنسي يكون لما يولف كقولهم للمجهول العين والنسب هيان
بيان وللفرس ابو المضاء وللاحمق ابو الدغفاء وهو قليل **باب في**
الاسم الاشارة وهو ما وضع لمشار اليه محسوس **بذا** مقصورا
لمفرد حقيقة او حكما **مذكر** وهو كذلك **اشر** فالمفرد المذكر الحقيقي
كزيد والحكمي كالجمع والفريق وذاء بهمزة مكسورة بعد الالف وذائه بهاء مكسورة
بعد الهمزة لغة فيه و **بذي وذه** بسكون الهاء وكسرها ايضا باشباع
واختلاس فيهما و **تي** و **تا** وذات **على الانثى** المفردة الحقيقية
او الحكمية **اقتصر وذان وتان للمثنى المرتفع** الاول للمذكر
والثاني للمؤنثة **وفي سواه** اي سوى المثنى المرتفع وهو المنصب والمجرور

ذين و تين بالياء **اذكر تطع** واما ان هذان لساحران فمؤول
وهو ماول بانه على لغة من يلزم المثنى الالف **وباولى اشر لجمع**
مطلقا اي مذكرا كان او مؤنثا **والمد اولى** فيه من القصر وبه جاء
التنزيل كقوله تعالى ها انتم اولاء تحبونهم ثم ان استعماله في غير العاقل قليل ومنه
قوله ذم المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد اولئك الايام وما ذكرناه
فيما تقدم هو فيما اذا كان المشار اليه قريبا **ولدى البعد** وهي المرتبة الثانية
من مرتبتي المشار اليه على راي الناظم **انطقا** مع اسم الاشارة **بالكاف**
حرفا فالف انطقا مبدلة من نون التوكيد الخفيفة وحرفا حال من الكاف والتقدير
انطقن بالكاف محكوما عليه بالحرفية باتفاق جمهور النحاة وفي هذا اشارة الى
ان هذه الحال وان كانت جامدة لفظا هي مشتقة تاويلا ولا يتوهم لك ان هنا
الكاف ضمير كما في نحو غلامك وتلحق الكاف للدلالة على الخطاب وعلى حال المخاطب
من كونه مذكرا او مؤنثا مفردا او مثنى او مجموعا **دون لام** كما رايت وهي لغة
تميم **او معه** وهي لغة الحجاز ولا تدخل اللام على الكاف مع جميع اسماء
الاشارة بل مع المفرد مطلقا سواء كان مذكرا او مؤنثا نحو ذلك وتلك ومع اولى

مفصولة نحو أولالك وأولى لك وأما المشدّد مطلقا وأولاء الممدود فلا تدخل معهما
اللام **واللام إن قدّمت ها التنبيه فهي ممتنعة** عندهم فلا
يجوز هذالك ولا هاتالك ولا هؤلالك كراهة كثرة الزوائد والمفهوم من
كلام الناظم هو أن ها التنبيه تدخل على اسم الإشارة إذا كانت مجردة عن الكاف
نحو هذا وهذه وهاذان وهاتان وهؤلاء ومصاحبة لها وحدها نحو هذاك و
هاتيك وهاذانك وهاتانك وهؤلائك لكن هذا الثاني قليل ومنه قوله
رأيت بني غبراء لا ينكرونني ... ولا أهل هذاك الطراف الممدد **وبهنا** المجرّد
من ها التنبيه **أو ههنا** المقرونة بها **أشر إلى داني المكان**
أي إلى مكان قريب منك نحو إنا ههنا قاعدون **وبه الكاف صلا**
في البعد نحو هناك وههناك **أو بثمّ** بفتح المثلثة **فُه** أي انطق
في البعد أيضا نحو وأزلفنا ثمّ الآخرين في الآية في قصة فرعون أي قرّبناهم في
المسلك الذي سلكه موسى وقومه وهو ما بين لما بين شط البحر **أو هنّا**
بالفتح والتشديد **أو بهنالك** بزيادة اللام مع الكاف **انطقن** على لغة
الحجاز نحو هنالك ابتلى المؤمنون ولا يجوز ههنالك كما لا يجوز هذالك أو

هنّا

أو هِنّا بالكسر والتشديد كقوله هنّا وهنّا ومن هنا لهنّ بها ... ذات الشمائل و
الأيمان هينوم بفتح الهاء في الأولى وكسرها في الثانية وضمها في الثالثة وتشديد
النون في الثلاثة وكلها بمعنى وهو الإشارة إلى المكان لكن الأوليان للبعيد والأخيرة
للقريب وربما جاءت للزمان كقوله حنّت نوار ولات هنّا حنّت ... وبدا
الذي كانت نوار أجنّت **فائدة** اعلم أنه يفصل بين ها التنبيه وبين
اسم الإشارة بضمير المشار إليه نحو ها أنا ذا وها نحن ذان وها نحن أولاء وها
أنا ذي وها نحن تان وها نحن أولاء وها أنت ذا وها أنتما ذان وها أنتم
أولاء وها أنت ذه وها أنتما تان وها أنتن أولاء وها هو ذا وها هما ذان
وها هم أولاء وها هي تا وها هما تان وها هن أولاء وبغير الضمير قليلا كقوله
ها إنّ ذي عذرة إن لم تكن قبلت ... فإنّ صاحبها قد تاه في البلد وقد تعاد
بعد الفصل توكيدا نحو ها أنتم هؤلاء

باب الموصولات

موصول الأسماء ما افتقر أبدا إلى عائد أو خلفه وجملة صريحة أو مؤولة
فخرج بقيد الأسماء الموصول الحرفي وبقيد أبدا النكرة الموصوفة لافتقارها إلى
الجملة ما دامت موصوفة فقط وبقيد عائد إذ وحيث وإذا لافتقارها إلى جملة أبدا

ولكن لا تفتقر الى عائد وبعضهم جعله يدخل في التعريف نحو سعاد التي اضناك
حب سعاد والمراد بالجملة المؤولة الظرف والجار والمجرور والصفة الصريحة على
ما سيأتي بيانه **فائدة** اعلم ان الموصولات تحتاج الى امرين احدهما
الصلة وهي واحد من اربعة احدها الجملة وشرطها ان تكون خبرية اي محتملة
للصدق والكذب تقول جائني الذي قام والذي ابوه قائم ولا يجوز جائني الذي
هل قام او الذي لا تضربه والثاني الظرف والثالث الجار والمجرور وشرطهما ان
يكونا تامين وقد اجتمعا في قوله تعالى وله من في السموات والارض ومن عنده لا
يستكبرون عن عبادته وقيدنا التامين للاحتراز من الناقصين وهما اللذان لا تتم
بهما الفائدة فلا يقال جاء الذي اليوم ولا جاء الذي بك والرابع الوصف الخالص
من غلبة الاسمية وهذا يكون صلة الالف واللام خاصة نحو الضارب والمضروب
والامر الثاني الضمير العائد من الصلة الى الموصول نحو جاء الذي قام ابوه وشرطه ان
يكون مطابقا للموصول في الافراد والتذكير وفروعهما وقد يخلفه الظاهر كما في الكتب
المقدم ذكره ثم الموصول على ضربين مختص ومشترك فالاول ثمانية **الذي**
للمفرد المذكر عاقلا كان او غيره و **الانثى** المفردة لها **التي** عاقلة كانت او

غيرها وفيهما ست لغات اثبات الياء وحذفها مع بقاء الكسرة وحذفها مع اسكان
الذال او التاء وتشديدها مكسورة ومضمومة والسادسة حذف الالف واللام
وتخفيف الياء ساكنة **واليا** من الذي والتي **اذا ما ثنيا لا
تثبت بل ما تليه** الياء وهو الذال من الذي والتاء من التي **اوله
العلامة** الدالة على التثنية وهي الالف في حالة الرفع والياء في حالتي
النصب والجر تقول اللذان واللتان واللذين واللتين وكان القياس اللذيان و
اللتيان واللذيين واللتيين باثبات الياء كما يقال الشجيين والشجيان في تثنية الشجي
ومما اشبهه وحذف الياء فيهما لالتقاء الساكنين **والنون من ثنيتهما ان
تشدد فلا ملامة** عليك وجواز تشديد النون فيهما في حالة الرفع
متفق عليه وقد قرئ واللذان يأتيانها منكم واما تشديدها في حالة النصب
فممنوع عند البصريين ويجوز عند الكوفيين وهو الصحيح فقد قرئ في السبع ربنا ارنا
اللذين اضلانا بتشديد النون **والنون من ذين وتين** تثنية ذا وتا
شددا ايضا مع الالف باتفاق ومع الياء على الصحيح وقد قرئ
فذانك برهانان واحدى ابنتي هاتين بالتشديد فيهما **وتعويض بذاك**

التشديد من المحذوف وهو الياء من الذي والتي والألف من ذا وتا **قصدا**
على الأصح **فائدة** يكتب الذي والتي بلام واحدة لكثرة كتابتهما وإن
كان القياس كتابتهما بلامين كما هو الأصل في كتابة الألفاظ المبدوءة بلام المحلى
بأل كاللبن ونحوه ويكتب الذين جمعا بلام واحدة للكثرة وللفرق بينه وبين المثنى
رسما في حالتي النصب والجر ولكن هذا الالتباس في حالة الرفع لحصول الفرق فيه
بالألف في المثنى دون الجمع **جمع الذي** يأتي على وجهين الأول **الألى**
بوزن العلى مقصورا كما في قوله وتبلى الألى يستلئمون على الألى تراهن
يوم الروع كالحدأ القبل وقد يمد كقوله أبى الله للشم الألاء كأنهم سيوف
أجاد القين يوما صقالها وأكثروا استعمال الذين في جمع العقلاء وأقلوا استعماله
في غيرها وقد يستعمل أيضا جمعا للتي كما في قوله على الألى تراهن وقوله محاجنها
حب الألى كن قبلها والثاني **الذين** بالياء **مطلقا** أي في الرفع
والنصب والجر **وبعضهم** وهم هذيل أو عقيل **بالواو رفعا**
نطقا كما في قوله نحن اللذون صبحوا الصباحا يوم النخيل غارة ملحاحا
ثم اعلم أن الألى اسم جمع لا جمع فاطلاق الجمع عليه مجاز وأما الذين فإنه خاص

بالعقلاء

بالعقلاء والذي عام في العاقل وغيره فهما كالعالم والعالمين في اختصاص جمعه
بالعقلاء ومفرده بالعاقل وغيره **فائدة** قوله وتبلى الضمير راجع إلى المنون
في البيت قبله والمنون الموت ويستلئمون أي يلبسون اللأمة وهي الدرع وعلى الألى
حال أي حالة كونهم على الخيول الألى والروع بالفتح الخوف أي الفزع والمراد منه في البيت
الحرب والحدأ كعنب جمع حدأة كعنبة وهي الطائر المعروف والقبل بضم فسكون جمع قبلاء
كحمراء وهي التي في عينها قبل بفتحتين أي حول وقوله أبى الله للشم جمع أشم من الشمم و
هو ارتفاع قصبة الأنف مع استواء أعلاه والقين بالفتح الحداد والصقال الجلاء
باللات واللاء بإثبات الياء وحذفها فيهما **التي قد جمعا** كقوله
تعالى واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم واللائي يئسن من المحيض ويجمع
التي على اللواتي أيضا بإثبات الياء وحذفها وعلى اللواء ممدودا ومقصورا و
على اللا بالقصر واللاءات مبنيا على الكسر أي معربا إعراب أولات وليست هذه
بجموع حقيقة وإنما هي أسماء جموع **واللاء كالذين نزرا وقعا**
والمعنى أن اللاء وقع جمعا للذي قليلا كما وقع الألى جمعا للتي ومنه قوله فما
آباؤنا بأمن منه علينا اللاء قد مهدوا الحجورا وقد قلنا فيما تقدم أن الموصول

على نوعين مختص وهو ما سبق ذكره ومشترك وهو ما اشار اليه الناظم بقوله الآتي
وقال **ومن وما وال تساوى في الموصوليه ما ذكر من
الموصول وهكذا ذو عند طي قد شهر** بهذا فاما من فالاصل
استعمالها في العالم وتستعمل في غيره لعارض تشبيه به كقوله اسرب القطا هل من
يعير جناحه لعلي الى من قد هويت اطير وقوله الا عم صباحا ايها الطلل
البالي وهل يعمن من كان في العصر الخالي او تغليبه عليه في اختلاط نحو
ولله يسجد من في السموات ومن في الارض او اقترانه به في عموم فصل بمن نحو فمنهم
من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على اربع لاقترانه بالعاقل
في كل دابة وتكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث مفردا كان او مثنى او مجموعا و
الاكثر في ضميرها اعتبار اللفظ نحو ومنهم من يؤمن به ومن يقنت منكن ويجوز
اعتبار المعنى ايضا نحو ومنهم من يستمعون اليك ومنه قوله تعش فان عاهدتني لا
تخونني نكن مثل من يا ذئب يصطحبان **فائدة** قوله اسرب القطا
الهمزة للنداء والسرب بكسر السين القطيع من كل شيء وهويت بكسر الواو من باب رضي
بمعنى الحب والميل واما هوى يهوي كرمى يرمي فبمعنى سقط والمناسب في البيت المعنى الاول

الاول فنداء السرب واستعارة الجناح منه للطيران نحو الحبيب يقتضي تشبيه غير العالم
بالعالم **وقوله** الا عم صباحا قيل اصل عم انعم من نعم ينعم بكسر العين فيهما اي تنعم حذفت
الهمزة والنون على غير قياس تخفيفا ويجوز ان يكون امرا من وعم يعم كوعد يعد بمعنى نعم اي
تنعم وكذا يصح الوجهان في قوله يعمن ويقال عم بفتح العين من نعم ينعم كعلم يعلم او من
وعم يعم كوضع يضع وصباحا منصوب على الظرفية اي انعم والطلل بفتحتين ما
شخص من آثار الديار بعد خرابها والبالي المشرف على العدم والاستفهام انكاري والعصر
بضمتين لغة في العصر بفتح فسكون كالعصر بضم فسكون وعم صباحا من تحية الجاهلية واما
قولنا في اختلاط اي في حال اختلاط العاقل بغيره وقال في المغني يغلبون على الشيء غيره
لتناسب بينهما كما في الابوين للاب والام والمشرقين والمغربين والخافقين للمشرق والمغرب
وانما الخافق المغرب ثم تسميته خافقا مجاز لانه مخفوق فيه اي مغروب فيه والقمرين للشمس
والقمر اي لاختلاط كما في تغليب المخاطبين على الغائبين في لعلكم تتقون بعد قوله اعبدوا
ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لان لعلكم متعلق بخلقكم لا باعبدوا والمذكرين على
المؤنث حتى عدت منهم في وكانت من القانتين بناء على ان من تبعيضية والملائكة على
ابليس حتى استثنى منهم في فسجدوا الا ابليس لهذا عد جماعة الاستثناء متصلا والذين آمنوا

بشعيب عليه فى او لتعودن فى ملتنا بعد قوله تعالى لنخرجنك يا شعيب والذين امنوا
معك من قريتنا فانه م لم يكن فى ملتهم قط بخلاف الذين امنوا معه والمخاطبين على التغليب
والعقلاء على غيرهم فى يذرؤكم فيه بعد قوله تعالى جعل لكم من انفسكم ازواجا ومن الانعام
ازواجا والانعام ويذرؤكم واياها ومعنى يذرؤكم فيه يبثكم ويكثركم

فائدة اعلم ان ما تستعمل لغير العالم نحو ما عندكم ينفد وتستعمل فى غيره
قليلا فى حالة الاختلاط نحو يسبح لله ما فى السموات وما فى الارض وتستعمل ايضا
فى صفات العالم نحو فانكحوا ما طاب لكم من النساء ويكون ايضا بلفظ واحد لكن
فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث ويقع من وما موصولتين كما مر و
استفهاميتين نحو من عندك وما عندك وشرطيتين نحو من يهد الله فهو المهتدى
وما تفعلوا من خير يوف اليكم ونكرتين موصوفتين كقوله الا رب من تغتشه لك
ناصح وكقوله لما نافع يسعى اللبيب فلا تكن لشىء بعيد نفعه الدهر ساعيا
وكالتى ايضا الذين اى عند طى **ذات** اى بعضهم الحق بذو تاء
التانيث مع بقاء البناء على الضم حكى الفراء بالفضل ذو فضلكم الله به والكرامة
ذات اكرمكم الله به **وموضع اللاتى اى ذوات** جمعا للذات كقوله

جمعتها من اينق موارق ذوات ينهضن بغير سائق **ومثل ما** الموصولة
فيما تقدم من انها تستعمل بمعنى الذى وفروعه بلفظ واحد **ذا** اذا وقعت **بعد**
ما استفهام باتفاق **او بعد من** استفهام على الاصح وهذا
اذا لم تلغ ذا فى الكلام والمراد بالغائها ان تجعل مع ما او من اسما واحدا
مستفهما به ويظهر اثر الامرين فى البدل من اسم الاستفهام وفى الجواب فتقول عند
جعلك ذا موصولا ماذا صنعت اخير ام شر بالرفع على البدلية لانه مبتدأ وذا
صلته خبر ومثله من ذا اكرمت ازيد ام عمرو قال الشاعر الا تسألان المرء ماذا
يحاول انحب فيقضى ام ضلال وباطل وتقول عند جعلهما اسما واحدا ما
ذا صنعت اخيرا ام شرا ومن ذا اكرمت ازيدا ام عمرا بالنصب على البدلية من ماذا و
ذا لانه منصوب بالمفعولية مقدما وكذا تفعل فى الجواب نحو يسئلونك ماذا ينفقون
قل العفو قرء ابو عمرو برفع العفو على جعل ذا موصولا والباقون بالنصب على
جعلها ملغاة كما فى قوله تعالى ماذا انزل ربكم قالوا خيرا فان لم يتقدم على ذا ما و
من الاستفهاميتان لم يجز ان تكون موصولة واجازه الكوفيون تمسكا بقوله عدس
ما لعباد عليك امارة نجوت وهذا تحملين طليق **وكلها** اى كل الموصولات

يلزم ان تكون **بعده صلة** لاتمام المعنى المراد وهذه الصلة اما
ان تكون ملفوظة نحو جاء الذي اكرمته او منوية كقوله نحن الألى فاجمع جموعك
ثم وجههم الينا اى نحن الألى عرفوا بالشجاعة بدلالة المقام وافهم الناظم بقوله
بعده انه لا يجوز تقديم الصلة ولا شيء منها على الموصول واما قوله تعالى وكانوا
فيه من الزاهدين ففيه متعلق بمحذوف دلت عليه صلة ال لا بصلتها والتقدير
وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين **تنبيه** اعلم انهم قد اشترطوا في الصلة ان
تكون معهودة او منزلة بمنزلة المعهود والا لم تصلح للتعريف فالمعهودة نحو جاء الذي
قام ابوه والمنزلة منزلتها هي الواقعة في معرض التهويل او التفخيم نحو فغشيهم من اليم ما
غشيهم فاوحى الى عبده ما اوحى فالاول مثال للتهويل والثاني للتفخيم وان
تكون الصلة **على ضمير لائق** للموصول والمراد باللائق المطابق له في الافراد
والتذكير وفروعهما **مشتملة** ليحصل الربط بينهما اى بين الموصول وصلته وهذا
الضمير هو العائد على الموصول وربما يكون الاسم الظاهر خلفا اى نائبا عن الضمير العائد
كقوله سعاد التي اضناك حب سعادا وقوله وانت الذي في رحمة الله اطمع
فائدة اعلم ان الموصول ان طابق لفظه معناه فلا اشكال في العائد وان

خالف لفظه معناه فلك في العائد وجهان مراعاة اللفظ وهو الاكثر في غير ال و
مراعاة المعنى وهذا ما لم يلزم من مراعاة اللفظ لبس فان لزم لبس نحو اعط من سألتك لا
من سألك وجبت مراعاة المعنى **وجملة او شبهها** من ظرف ومجرور تامين
الذي وصل به الموصول **كمن عندي الذي ابنه كفل**
فعندي ظرف تام صلة من وابنه كفل جملة اسمية صلة الذي وانما قيدنا الظرف والمجرور
بكونهما تامين لشبههما بالجملة ح لانهما يعطيان معناها لوجوب كونهما هنا متعلقين
بفعل مسند الى ضمير الموصول تقديره الذي استقر عندك والذي استقر في الدار بخلاف الظرف
والمجرور اذا كانا ناقصين نحو جاء الذي اليوم والذي بك فانه لا يجوز لعدم الفائدة
فائدة اعلم ان من شرط الجملة الموصول بها مع ما سبق ان تكون خبرية لفظا و
معنى فلا يجوز جاء الذي اضربه او ليته قائم او رحمه الله فالاول مثال للجملة الانشائية
لفظا ومعنا الطلبية صراحة والثاني للانشائية لفظا ومعنا الغير الطلبية صراحة والثالث
للانشائية معنا لا لفظا خلافا للكسائي في الكل وللمازني في الاخيرة واما قوله
واني لراج نظرة قبل التي لعلي وان شطت نواها ازورها وقوله وماذا
عسى الواشون ان يتحدثوا سوى ان يقولوا انني لك عاشق **وصفة**

صريحة اى خالصة فى الوصفية **صلة ال** الموصولة والمراد بالصفة الصريحة
هنا اسما الفاعل والمفعول وامثلة المبالغة وذلك اذا اريد بها الحدوث فان اريد
بها الثبوت كالمؤمن والصائغ كانت ال الداخلة عليهما معرفة لا نحاح صفة مشبهة و
فيها خلاف وجه المنع انها لا تؤول بالفعل لانها للثبوت ومن ثم كانت ال الداخلة على
اسم التفضيل ليست موصولة بالاتفاق وخرج بقيد الصريحة الصفة التى غلبت عليها
الاسمية كالابطح والاجرع وصاحب فال فى مثلها حرف تعريف لا موصولة والصفة الصريحة
مع ال اسم لفظا وفعل معنا ومن ثم حسن عطف الفعل عليها نحو فالمغيرات صبحا فاثرن
به نقعا ان المصدقين والمصدقات واقرضوا الله قرضا حسنا وانما لم تؤت بها فعلا كراهة
ان يدخلوا على الفعل ما هو على صورة المعرفة الخاصة بالاسم فراعوا الحقين اى حق الموصولية
فادخلوها على ما هو فى معنى الجملة وحق المشابهة الصورية فادخلوها على مفرد لفظا
وكونها اى صلة ال **بمعرب الافعال** وهو المضارع **قل** ومن
ذلك قوله ما انت بالحكم الترضى حكومته ولا الاصيل ولا ذى الراى والجدل
وذلك مخصوص بالضرورة عند الجمهور وعند الناظم محكوم بالجواز اختيارا وفاقا لبعض
الكوفيين **تنبيه** قد شذ وصل ال بالجملة الاسمية وبالظرف كقوله من القوم

الذى

الرسول الله منهم لهم دانت رقاب بنى معد من لا يزال شاكرا على المعه فهو حر
بعيشة ذات سعة **اى** اذا استعملت موصولة **كما** اى تكون بلفظ واحد فى
الافراد والتذكير وفروعهما خلافا لابن يحيى فى قوله انها لا تستعمل لا شرطا ولا استفهاما
وقال ابو موسى اذا اريد بها المؤنث لحقتها التاء وحكى ابن كيسان ان اهل هذه
اللغة يثنونها ويجمعونها ويقولون ايان واينان واتون وايات **واعربت** اى
اى دون اخواتها **ما لم تضف وصدر وصلها**
ضمير انحذف فان اضيفت اى وحذف صدر صلتها بنيت على الضم نحو
ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد التقدير ايهم هو اشد وان لم تضف او لم يحذف
نحو اى قائم واى هو قائم وايهم هو قائم اعربت **وبعضهم** اى بعض النحاة وهو
الخليل ويونس ومن وافقهما **اعرب** ايا **مطلقا** اى فى حالة الاضافة
سواء ذكر صدر صلتها او حذف بقرينة تمثيلية والاثبات عندهم من ولثان اما الخليل
فجعلها استفهامية محكية بقول مقدر والتقدير ثم لننزعن من كل شيعة الذى يقال فيه
ايهم اشد واما يونس فجعلها استفهامية ايضا لكنه حكم بتعليق الفعل قبلها عن العمل
لان التعليق عنده غير مخصوص بافعال القلوب واعترض على يونس بان الاستفهام لا يقع

بعد الفعل الا اذا كان من افعال العلم او القول على الحكاية فلا يجوز ضربت ان زيد
عندك ام عمرو ونحو ذلك ليس منها **فاشتهر** لا انضاف اى لنكرة خلافا للاخفش ولا
لا يعمل فيها مستقبل متقدم كما فى الاولى وسئل الكسائى لم لا يجوز اعجبنى ايهم قام فقال اى
كذا خلقت ويكون اى موصولة كما عرفت وشرطا نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى واستفهاما
نحو فاى الفريقين احق بالامن وصلة لنداء ما فيه ال ونعتا للنكرة دالا على الكمال نحو
مررت برجل اى رجل وتقع حالا بعد المعرفة نحو هذا زيد اى رجل **وفى ذا**
الحذف المذكور فى صلة اى حذف العائد اذا كان مبتدا **ايا غير اى**
من الموصولات **يقتفى** اى يتبع والتركيب غير اى من الموصولات يتبع ايا فى جواز
حذف صدر الصلة **ان يستطل وصل** اى بعد طويلا **وان**
لم يستطل الوصل **فالحذف نزر** اى قليل لا يقاس عليه نحو ما
انا بالذى قائل لك سوءا اى بالذى هو قائل لك **وابوا ان يختزل** العائد
المذكور اى يقطع ويحذف **ان صلح الباقى** بعد حذفه **لوصل مكمل**
بان كان ذلك الباقى بعد حذفه جملة او شبهها لانه فى الحالة هذه لا يدرى اهناك
محذوف ام لا لعدم ما يدل عليه ولا فرق بين ذلك بين صلة اى وغيرها فلا يجوز

جاءنى

جاءنى الذى يضرب او ابوه قائم اى عندك اى فى الدار على ان المراد هو يضرب او هو
ابوه قائم او هو عندك او هو فى الدار ولا يعجبنى ايهم يضرب او ابوه قائم او عندك او
فى الدار كذلك اما اذا كان الباقى غير صالح للوصل بان كان مفردا او خاليا عن العائد
نحو ايهم اشد وهو فى السماء اله جاز للعلم بالمحذوف **والحذف عندهم**
اى عند النحاة او العرب **كثير منجلى فى عائد متصل ان انتصب**
بفعل تام او وصف تام هو غير صلة ال فالفعل **كمن نرجو**
يهب اى نرجوه واهذا الذى بعث الله رسولا اى بعثه ومما عملت ايدينا
اى عملته والوصف كقوله ما الله موليك فضل فاحمدنه به فما لدى غيره نفع ولا
ضرر اى الذى الله موليكه فضل وقول الناظم فى عائد متصل فى مفهومه تفصيل فان
كان انفصال الضمير لمعنى يفوت بحذفه بان كان للتقديم او لكونه بعد اداة الحصر امتنع
حذفه وان لم يكن لذلك جاز نحو مما رزقناهم ينفقون بناء على تقدير العائد منفصلا
لانه ارجح اى رزقناهم اياهم وعن الرضى ان المراد بالمتصل هنا ما ليس واجب
الانفصال وعليه يخرج القسم الاول ويدخل الثانى فلما فرغ الناظم من بيان حذف
العائد المنصوب شرع فى بيان حذف العائد المجرور وهو على نوعين مجرور بالاضافة ومجرور

بالحرف وبدئ بالأول فقال **كذاك** اي مثل حذف العائد المنصوب في جوازه و
كثرته **حذف ما بوصف خفضا كأنت قاض بعد**
فعل امر ومن وضا كقوله تعالى فاقض ما انت قاض اي قاضيه **كذا** يحذف
العائد **الذي جر** ويكثر عنده ولا ينحصر **بما الموصول جر** من الحروف مع
اتحاد متعلقي الحرفين لفظا ومعنى **كمر بالذي مررت فهو بر** اي مررت به
ومنه ويشرب مما تشربون اي منه وقوله لا تركنن الى الامر الذي ركنت ابناء
يعصر حين اضطرها القدر اي ركنت اليه **خاتمة** الموصول الحرفي كل حرف
اول مع صلته بمصدر وذلك ستة ان وان وما وكي ولو والذي نحو اولم يكفهم
انا انزلناه وان تصوموا خير لكم بما نسوا يوم الحساب لكيلا يكون على المؤمنين حرج يود
احدهم لو يعمر وخضتم كالذي خاضوا

فصل في المعرف باداة التعريف

ال بجملتها اي الالف واللام **حرف تعريف** والمراد ان ال لما دخلت
على النكرة جعلتها معرفة كرجل والرجل كما هو مذهب الخليل **او اللام فقط**
كما هو مذهب بعض النحاة **فنمط عرفت قل فيه النمط وقد تزاد**
لفظة ال كما يزاد غيرها من الحروف فتصحب معرفا بغيرها كالعلم والموصول واما

على نكرة كالتمييز وتزاد **لازما** وغير لازم فاللازم في الفاظ محفوظة وهي الاعلام
التي قارنت ال وضعها للعلمية **كاللات** والعزى علمي صنمين والسموأل واليسع
علمي رجلين الاول علم لشاعر يهودي والثاني علم نبي **و** الاشارة نحو **الآن**
للزمن الحاضر على قول من ذهب الى انه معرف بما تعرفت به اسماء الاشارة لتضمنه
معناها او الى انه متضمن معنى اداة التعريف واما على قول من ذهب الى ان الاداة
فيه لتعريف الحضور فلا تكون زائدة

فائدة اعلم ان النحاة قد اختلفوا في الآن
فالجمهور على انه علم جنس للزمان الحاضر وسبب بنائه تضمنه معنى الاشارة فانه بمعنى
هذا الوقت عند الزجاج وقيل سبب بنائه شبهه الحرف في ملازمته لفظا واحدا لانه لا يثنى
ولا يجمع ولا يصغر بخلاف حين ووقت وزمان ونحوها وذهب بعضهم الى انه اسم اشارة
حقيقة موضوعة للزمان كما ان هناك اسم اشارة حقيقة للمكان **والذين ثم اللاتي**
وبقية الموصولات مما فيه ال بناء على ان الموصول يتعرف بصلته وذهب قوم الى ان
تعريف الموصول بال ان كانت فيه نحو الذي والا فبنيتها نحو من وما الا ايا فعلى هذا
لا تكون ال زائدة وغير اللازم على قسمين اضطراري وغيره وقد اشار الى الاول بقوله **و**
لاضطرار اي في الشعر **كبنات الاوبر** في قوله ولقد جنيتك اكمؤا

وعسا قلا ولقد نهيتك عن بنات الأوبر اراد بنات أوبر لأنه علم على ضرب من الكماة ردئ وزعم المبرد انه ليس بعلم قال عنده غير زائدة بل معرفة و **كذا** من الأضطرار عن زيادتها في التميز كما في قوله رأيتك لما ان عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو اراد طبت نفسا لأن التميز واجب التنكير خلافا للكوفيين واشار الى الثاني بقوله **وبعض الأعلام** اي الأعلام المنقولة **عليه دخلا** ال **للمح ما قد كان** ذلك البعض **عنه نقلا** و ذلك المنقول المحلى بال اما من مصدر **كالفضل و** صفة مثل **الحارث و** اسم عين مثل **النعمان** وهو في الأصل اسم من اسماء الدم ويفهم من قول الناظم وبعض الأعلام ان جميع الأعلام المنقولة لا يثبت له ذلك الحكم كما لا تدخل ال على نحو محمد وصالح ومعروف لأن الباب سماعي ولا تدخل ايضا على غير المنقول كسعاد وادد والمنقول عما لا يقبل ال كيزيد ويشكر فاما قوله رأيت الوليد بن اليزيد مباركا فضرورة سهلها تقدم ذكر الوليد وقول الناظم للمح ما قد كان الخ يفهم ان جواز دخول ال على هذه الأعلام مسبب عن لمح الأصل اي بنقل النظر من العلمية الى الأصل فيدخل ال **فذكر ال ذا** حينئذ **وحذفه سيان** اي لا فائدة مترتبة على ذكره **وقد يصير علما**

على بعض مسمياته **بالغلبة** عليه **مضاف** كابن عباس وابن عمر وابن الزبير وابن مسعود فانه غلب على العبادلة حتى صار علما عليهم دون من عداهم من اخوتهم **او مصحوب ال** العهدية **كالعقبة** والمدينة والكتاب والصعق والنجم لعقبة ايلة ومدينة طيبة وكتاب سيبويه وخويلد بن نفيل والثريا **وحذف ال ذي** الأخيرة **ان تناد** مدخولها **او تضف اوجب** لأن اصلها المعرفة فلم تكن بمنزلة الحرف الاصلي اللازم ابدا كما هي في نحو اليسع فتقول يا صعق ويا اخطل وهذه عقبة ايلة ومدينة طيبة **وفي غيرهما** اي في غير النداء والاضافة **قد تنحذف** ال كما سمع عنهم هذا عيوق طالعا وهذا يوم اثنين مباركا فيه **فائدة** المضاف في اعلام الغلبة كابن عباس لا ينزع عن الاضافة بنداء ولا غيره اذ لا يعرض في استعماله ما يدعو الى ذلك وكما يعرض في العلم بالغلبة الاشتراك فيضاف طلبا للتخصيص كما سبق كذلك يعرض في العلم الأصلي ومنه قوله علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم باببيض ماضي الشفرتين يمان وقوله تالله يا ظبيات القاع قلن لنا ليلاي منكن ام ليلى من البشر **باب الابتداء** المبتدأ كما عرفوه هو الاسم العاري عن العوامل اللفظية غير ما الزائدة مخبرا عنه او وصفا رافعا لما يستغني

به عن الخبر فالاسم في هذا التعريف يشمل الصريح نحو زيد قائم والمؤول نحو وان تصوموا خير
لكم وان تسمع بالمعيدي خير من ان تراه ويخرج بالعاري عن العوامل اللفظية لاخراج نحو الفاعل
واسم كان وغير الزائدة لادخال نحو بحسبك درهم وهل من خالق غير الله ومخبرا عنه اي
وصفا الى آخر التعريف لاخراج اسماء الافعال والاسماء قبل التركيب ورافعا لمستغنى
به ليشمل الفاعل نحو اقائم الزيدان ونائبه نحو امضروب العبدان ويخرج به نحو اقائم
ابوه زيد فان مرفوعه غير مستغنى به واتى في التعريف بالتنويع لا للترديد
والمعنى ان المبتدأ على نوعين مبتدأ له خبر ومبتدأ له مرفوع اغنى عن الخبر وقد اشار الى الاول
بقوله **مبتدأ زيد وعاذر خبر** له **ان قلت زيد عاذر**
من اعتذر والى الثاني بقوله **واول من الجزئين مبتدأ و**
الثاني منهما اي من الجزئين **فاعل اغنى عن الخبر في نحو أسار**
ذان الرجلان ومنه قوله اقاطن قوم سلمى ام نووا ظعنا وقوله امنجز انتم
وعدا وثقت به ام اقتفيتم جميعا نهج عرقوب وعرقوب رجل يضرب به المثل في
اخلاف المواعيد **وقس** على هذا ما اشبهه من كل وصف مقرون باستفهام ورافع
مستغنى به ولا فرق في الوصف بين ان يكون اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة ولا

في الاستفهام بين ان يكون بالهمزة اي باخواتها ولا في المرفوع بين ان يكون ظاهرا او ضميرا
منفصلا **وكاستفهام** في ذلك **النفي** الصالح لمباشرة الاسم حرفا كان
وهو ما ولا وان او اسما وهو غير او فعلا وهو ليس الا ان الوصف في ليس مرتفع على انه
اسمها والفاعل يغني عن خبرها وكذا ما الحجازية ويجر غير بالاضافة وغير هو المبتدأ
وفاعل الوصف اغنى عن الخبر **وقد يجوز** عند بعضهم **نحو فائز اولو**
الرشد ومراد الناظم من ايراد هذا المثال هو جواز كون الوصف مبتدأ من غير
ان يعتمد على استفهام او نفي عنده ولكنه بقبح ولذا صدر قوله بقد الموضوع للتقليل في
المضارع خلافا للاخفش والكوفيين لانهم يجوزونه بلا قبح ولا حجة لهم في قوله خبير بنو لهب
فلا تك ملغيا مقالة لهبي اذا الطير مرت والمعنى ان بني لهب عالمون بالزجر
والعيافة فلا تلغ مقالة رجل لهبي اذا زجر او عاف حين تمر عليه الطير والزجر للطير علما فيه
وهي كما في القاموس ان تعتبر باسمائها ومساقطها وانوائها فتسعد او تتشأم **والثان**
مبتدا مؤخر **وذا الوصف** المذكور **خبر** عنه مقدم **ان**
في سوى الافراد وهو التثنية والجمع **طبقا استقر** الوصف
مطابقا للمرفوع بعده نحو اقائمان الزيدان واقائمون الزيدون ولا يجوز ان يكون الوصف

في هذه الحالة مبتدأ وما بعده فاعلا اغنى عن الخبر الا على لغة اكلوني البراغيث فان
تطابقا في الافراد جاز الامران نحو اقائم زيد وما ذاهبة هند **ورفعوا**
سيبويه ومن وافقه من النحاة **مبتدأ بالابتدا** وهو الاهتمام بالاسم
وجعله مقدما ليسند اليه وهو امر معنوي **كذاك** جعلوا **رفع خبر بالمبتدا**
والمعنى ان الخبر يرتفع بالمبتدا كما انه يرتفع بالابتدا وقيل رافع الجزئين هو الابتدا
لانه اقتضاهما وذهب المبرد الى ان الابتداء رافع للمبتدا وهما رافعان للخبر وذهب
الكوفيون الى انهما ترافعان **والخبر الجزء المتم الفائدة** مع مبتدأ غير
الوصف المذكور وقولنا مع مبتدأ لاخراج فاعل الفعل ونائبه وغير الوصف المذكور
لاخراج فاعل الوصف المذكور ونائبه **كالله بر والايادي شاهده**
فلا يرد الفاعل ونائبه **ومفردا ياتي** الخبر وهو الاصل اي الغالب او
الشائع لانه جزء الجملة والجزء سابق على الكل والمراد بالمفرد هنا ما ليس بجملة كبر
وشاهده في تمثيل الناظم **وياتي** الخبر **جملة** كالفعل مع فاعله نحو
زيد قام وزيد قام ابوه او المبتدأ مع خبره نحو زيد ابوه قائم بشرط ان تكون الجملة
حاوية اي شاملة **معنى** المبتدأ **الذي سيقت** هذه الجملة

خبرا **له** ليحصل الربط وذلك اي اشتمالها على معنى المبتدا بان يكون في الجملة ضمير المبتدأ
لفظا نحو السمن منوان بدرهم اي منوان منه او خلف عن ضميره كقولها زوجي المس مس ارنب
والريح ريح زرنب قيل ال عوض عن الضمير والاصل مسه مس ارنب وريحه ريح زرنب
والزرنب نوع من الطيب وقيل نبات طيب الرائحة وقيل الزعفران والصحيح ان الضمير
محذوف اي المس له او منه والا لزم جواز نحو زيد الاب قائم وهو فاسد او كان في الجملة
اشارة اليه نحو وذلك في ولباس التقوى ذلك خير او اعادته بلفظه نحو الحاقة ما الحاقة
قال ابو الحسن او بمعناه نحو زيد جائني ابو عبد الله اذا كان ابو عبد الله كنية له او كان
فيها عموم يشمله نحو زيد نعم الرجل او وقعت بعدها جملة مشتملة على ضميره بشرط كونها اما
معطوفة بالفاء نحو زيد مات عمرو فورثه اي بالواو نحو زيد ماتت هند وورثها او
اما شرطا مدلولا على جوابه بالخبر نحو زيد يقوم عمرو ان قام **وان تكن** الجملة الخبرية
اياه معنى اكتفى المبتدأ **بها** عن الرابط **كنطقي الله حسبي و**
كفى فنطقي مبتدأ وجملة الله حسبي خبر عنه ولا رابط فيها لانها نفس المبتدا اي
جملة الله حسبي هو عين المنطوق في المعنى ومنه قوله تعالى واخر دعويهم ان الحمد لله رب
العالمين **و** الخبر **المفرد الجامد** منه **فارغ** من ضمير المبتدا خلافا

للكوفيين **وان يشتق** المفرد بمعنى يصاغ من المصدر ليدل على متصف

فهو ذو ضمير مستكن اى مستتر فيه يرجع الى المبتدا والمراد بالمشتق هنا

هو اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل بخلاف اسماء الآلة والزمان و

المكان اذ هى ليست مشتقة بالمعنى المذكور بل هى من الجوامد **فائدة**

اعلم انه لا فرق فى المشتق بين ان يكون حقيقيا او مؤولا نحو زيد اسد اى شجاع

وعمرو تميمى اى منتسب الى تميم وبكر ذو مال اى صاحب مال ففى هذه الاخبار

ضمير المبتدا ويتعين فى الضمير المرفوع بالوصف ان يكون مستترا او منفصلا ولا يجوز

ان يكون بارزا متصلا نحو الزيدان قائمان والزيدون قائمون فالالف والواو فيهما

ليسا بضميرين كما هما فى يقومان ويقومون بل حرفا تثنية وجمع وعلامتا اعراب **و**

ابرزنه الضمير راجع الى الضمير المذكور اى اظهر الضمير **مطلقا** اى ان

كان المحل مامونا من اللبس **حيث تلا** الخبر **ما** اى مبتدا **ليس معناه**

اى معنى الخبر **له** اى لذلك المبتدا **محصلا** مثاله عند خوف اللبس ان

تقول عند ارادة الاخبار بضاربية زيد ومضروبية عمرو زيد عمرو ضاربه هو فضاربه

خبر عن عمرو ومعناه هو الضاربية لزيد وبابراز الضمير علم ذلك ولو استتر الضمير رجع

التركيب الى عكس المعنى ومثال ما امن فيه اللبس زيد هند ضاربها هو وهند زيد

ضاربته هى فيجب الابراز ايضا لجريان الخبر على غير من هو له وقال الكوفيون لا يجب الابراز

حينئذ **خاتمة** من الصور التى يتلو الخبر فيها ما ليس معناه له ان يرفع ظاهرا

نحو زيد قائم ابوه فالظاهر فى ابوه هو الضمير الذى كان مستترا فى قائم ولا ضمير فيه حينئذ

لامتناع ان يرفع شيئين ظاهرا ومضمرا وقد عرفت انه لا يجب الابراز فى زيد هند

ضاربته ولا هند زيد ضاربها ولا زيد عمرو ضاربه تريد الاخبار بضاربية عمرو لجريان

الخبر على من هو له بل يتعين الاستتار فى هذا الاخير لما يلزم على الابراز من ايهام

ضاربية زيد **واخبروا بظرف** نحو زيد عندك **او بحرف جر**

ومجروره نحو زيد فى الدار والمعنى ان الظرف والجار والمجرور يقعان خبرا عن المبتدا

ناوين اى مقدرين فى النية متعلقهما اذ هو الخبر حقيقة حذف وجوبا وانتقل الضمير

الذى كان فيه الى الظرف والجار والمجرور وذلك المتعلق المنوى اما من قبيل المفرد

وهو ما فى **معنى كائن** نحو ثابت ومستقر **او** الجملة وهو ما فى معنى

استقر وثبت والمختار عند الناظم الاول وهو كون المتعلق المنوى اسم فاعل

لا فعلا لوجهين احدهما ان تقدير اسم الفاعل لا يحوج الى تقدير اسم فاعل آخر لانه

واف بما يحتاج اليه المحل من تقدير خبر مرفوع و تقدير الفعل يحوج الى تقدير اسم فاعل
اذ لابد من الحكم بالرفع على محل الفعل اذا ظهر فى موضع الخبر والرفع المحكوم به لا يظهر الا
فى اسم الفاعل وفى الخبر الظرفى الذى قد تعلقه بفعل امكن تعلقه باسم الفاعل ايضا الا
اما بعد اذا الفجائية واما بتعين التعلق باسم الفاعل نحو اما عندك فزيد وخرجت فاذا
فى الباب زيد لعدم ايلائهما الفعل الظاهر والمقدر فمن اجل تقدير اسم الفاعل فى
بعض المواضع وعدم تمكن تقدير الفعل فى بعضها وجب رد المحتمل الى ما لا احتمال فيه
ليجرى الباب على سنن واحد **ولا يكون اسم زمان خبرا عن**
جثة فلا يقال زيد اليوم لعدم الفايدة **وان يفد** ذلك اى الاخبار
بها عنه بواسطة تقدير مضاف هو معنى **فاخبرا** باسمى الزمان والمكان عن جثة

فائدة اعلم ان الفائدة تحصل فى هذه الحالة باحد امور ثلاثة الاول
ان يتخصص الزمان بوصف او اضافة مع جره بفى كنحن فى يوم طيب او شهر كذا
الثانى ان تكون الذات مشبهة للمعنى فى تجددها وقتا فوقتا نحو الرطب شهرى ربيع
الثالث تقدير مضاف هو معنى نحو اليوم خمر واما نحو وغدا امر الذى هو من تتمة
المثال اى اليوم خمر وغدا امر فلا شاهد فيه لان الاخبار فيه عن معنى وهذا الكلام

قد امرؤ القيس حين اخبر بقتل والده والاخبار فى هذه الامثلة باسم الزمان انما هو عن معنى
لا جثة عند جمهور البصريين وذهب قوم منهم الناظم الى عدم تقدير مضاف فيها نظرا الى ان
هذه الاشياء تشبه المعنى لحدوثها وقتا بعد وقت وهذا الذى يقتضى اطلاقه **ولا يجوز**
الابتدا بالنكرة لان معنى النكرة غير معين والاخبار عن غير المعين لا يفيد
ما لم تفد اى ما لم يقارنها ما يحصل به نوع فائدة كالمسوغات المعينة بعد كما
هو الغالب فى عدم الافادة بالنكرة فان افادت جاز الابتداء بها ولم يشترط سيبويه و
المتقدمون لجواز الابتداء بالنكرة الا حصول الفائدة وقد جوز المتاخرون الابتداء بالنكرة
فى عدة مواضع منها ان يكون الخبر مختصا ظرفا او مجرورا او جملة ويتقدم عليها والمراد بالاختصاص
هنا ان يكون المجرور فى الخبر الجار والمجرور والمضاف اليه فى الظرف والمسند اليه فى الجملة
صالحا للاخبار عنه **كعند زيد نمرة** والنمرة اسم لبردة من صوف تلبسها الاعراب
غرفى وفى الدار رجل وقصدك غلامه انسان وليس التقديم شرطا فى التيسر وانما
هو لما فى التاخير من توهم الوصف فان فات الاختصاص نحو عند رجل مال ولانسان
ثوب امتنع الابتداء بالنكرة لعدم الفائدة ومنها ان تكون النكرة عامة اما بنفسها
كاسماء الشرط والاستفهام نحو من يقم اكرمه وما تفعل افعل ونحو من عندك وما عندك

اى بعدها وهى الواقعة فى سياق استفهام اى نفى نحو ءاله مع الله **وهل فتى**
فيكم فما خل لنا وما احد اغير من الله ومنها ان تخصص النكرة بوصف
ملفوظ نحو ولعبد مؤمن خير من مشرك **ورجل من الكرام عندنا**
اى مقدر نحو وطائفة قد اهمتهم انفسهم اى وطائفة من غيركم بدليل ما قبله و
قولهم السمن منوان بدرهم اى منه ومنه قولهم شر اهر ذا ناب اى شر عظيم او معنى نحو
رجيل عندنا لانه فى معنى رجل صغير عندنا ومنه ما احسن زيدا لان معناه شئ عظيم
حسن زيدا فان كان الوصف غير مخصص لم يجز الابتداء بالنكرة نحو رجل من الناس
جائنى لعدم الفائدة **فائدة** اعلم ان مفهوم قولنا ان تخصص النكرة بوصف
يقتضى جواز نحو حيوان ناطق فى الدار وامتناع انسان فى الدار لوصف المبتدأ فى الاول
وعدمه فى الثانى مع ان المعنى متحد فيهما ويمكن الفرق بان فى الاول نكتة الاجمال ثم
التفصيل بخلاف الثانى ورايت فى بعض الحواشى فى ذلك المسئلة ما نصه ان العرب اعتبروا
التخصيص لنكتة توجد فى بعض المواضع وحكموا باطراد الحكم لذلك النكتة وان لم يظهر اثرها
فى بعض المواضع وعلى هذا اندفع الايراد لان الحكم بعدم صحة انسان وصحة حيوان ناطق
لا لاجل معنى فيها بل لقاعدة حكموا بها لنكتة يظهر اثرها فى موضع اخر طردا للباب ومن

المواضع التى وجب فيها الابتداء بالنكرة هى ان تكون عاملة اما رفعا نحو قائم الزيدان على
قول من ذهب الى عدم وجوب اعتماد الوصف على نفى او استفهام او نصبا نحو امر بمعروف
صدقة ونهى عن منكر صدقة **ورغبة فى الخير خير** وافضل منك عندنا اذ المجرور
فيهما منصوب المحل بالمصدر والوصف او جرا نحو خمس صلوات كتبهن الله **وعمل بر يزين**
ومثلك لا يبخل وغيرك لا يجود اذ لا يقال ان المبتدأ فى المثالين الاخيرين معرفة لاضافته
الى الضمير لتوغل مثل وغير فى الابهام فلا تفيدهما الاضافة تعريفا ومنها العطف بشرط
ان يكون احد المتعاطفين مما يجوز الابتداء به نحو طاعة وقول معروف اى امثل من غيرهما
ونحو قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها اذى وانما كان العطف بهذا الشرط مسوغا
للابتداء بالنكرة لان حرف العطف مشرك فهو يصير المتعاطفين كالشئ الواحد فالمسوغ فى
احدهما مسوغ فى الاخر ومنها ان يراد بها الحقيقة اى الماهية من حيث هى نحو رجل خير
من المرأة ومنه تمرة خير من جرادة ومنها ان تكون بمعنى الفعل وهذا شامل لما اريد بها
الدعاء للخير او عليه نحو سلام على ال ياسين وويل للمطففين ولما اريد بها التعجب نحو
عجب لزيد ومنه قوله عجب لتلك قضية واقامتى فيكم على تلك القضية اعجب
ونحو قائم الزيدان عند من جوزه فيكون فيه مسوغان هما كونه فى معنى الفعل وعمله الرفع فيما

بعده كما فى نحو وعندنا كتاب حفيظ اى كالمسوغين فى هذا المثال وهما الوصف
وكون الخبر مجرورا مختصا مقدما ومنها ان يكون وقوع ذلك للنكرة من خوارق العادة
نحو بقرة تكلمت لان تكلم البقرة من خوارق العادات ومنها ان تقع فى صدر الجملة الحالية
سواء كانت الجملة المذكورة ذات الواو او ذات الضمير كقوله سرينا ونجم قد اضاء فمذ
بدا محياك اخفى ضوئه كل شارق وكقوله الذئب يطرقها فى الدهر واحدة وكل
يوم ترانى مدية بيدى والشاهد فى ونجم فى الاول ومدية بيدى فى الثانى ومنها ان تقع
بعد اذا الفجائية نحو خرجت فاذا اسد بالباب وقوله حسبك فى الوغى ردى حرب
اذا خر لديك فقلت سحقا بناء على ان اذا حرف كما يقول الناظم تبعا للاخفش لا
ظرف مكان كما يقول ابن عصفور تبعا للمبرد ولا ظرف زمان كما يقول الزمخشرى تبعا
للزجاج ومنها ان تقع بعد لولا كقوله لولا اصطبار لاودى كل ذى مقة و
منها ان تقع بعد لام الابتداء نحو لرجل قائم ومنها ان تقع جوابا نحو رجل فى جواب
من عندك التقدير رجل عندى ومنها ان تقع بعد كم الخبرية كقوله كم عمة لك يا جرير
وخالة فدعاء قد حلبت على عشارى ومنها ان تكون مبهمة كقوله مرسعة بين
ارساغه به عسم يبتغى ارنبا **وليقس على ما قيل ما لم يقل** والضابط

حصول

حصول الفائدة **والأصل فى الأخبار أن تؤخرا** عن المبتدئات لان
الخبر يشبه الصفة لموافقته للمبتدأ الذى كان الخبر خبرا له فى الاعراب حالكون الخبر دالا على
الحقيقة نحو زيد قائم فقائم يدل على ذات هو ذات زيد حقيقة او دالا على شئ من
سببه نحو زيد قائم ابوه وزيد مبنية داره فكل من قائم ومبنية يدل على ذات تتعلق
بزيد وهو ذات ابيه وذات داره والمراد بالذات ما يشمل الصفة فيما اذا كان السببى صفة
كزيد غزير علمه ولما لم يبلغ الخبر رتبة الصفة فى كل الشرائط توسعوا فيه وجوزوا تقديم
الخبر على المبتدأ ثم اعلم ان للخبر فى نفسه حالتين التقدم والتأخر وبالعكس وجواز التقدم
والتأخر وهذا من الاصل من الثلاثة اذ الاصل عدم الموجب والمانع **وجوزوا**
التقديم اذ لا ضررا فى ذلك نحو تميمى انا ومشنوء من يشنؤك
فان حصل فى التقديم ضرر فلعارض كما ستعرفه **فامنعه** اى تقديم الخبر على
المبتدأ **حين يستوى الجزآن** اى المبتدأ والخبر **عرفا ونكرا**
اى فى حالتى التعريف والتنكير **عادمى بيان** اى حالكونهما فاقدى قرينة
تبين المراد نحو صديقى زيد وافضل منك افضل منى فحينئذ لا يجوز التقديم لاجل
خوف الالتباس فان لم يستويا نحو رجل صالح حاضر او استويا حالكونهما واجدى قرينة

نحو ابو يوسف ابو حنيفة جاز التقديم لعدم الالتباس فنقول حاضر رجل صالح و
ابو حنيفة ابو يوسف للعلم بجزئية المقدم من الجزئين ومنه قوله بنونا بنو ابنائنا
وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد اى بنو ابنائنا مثل بنينا وكذا
يمتنع التقديم **اذا ما الفعل** من حيث الصورة المحسوسة وهو الذى فاعله
ليس محسوسا بل مستترا **كان الخبر** لايهام تقديمه والحالة هذه فاعلية المبتدا
فلا يقال فى نحو زيد قام قام زيد على ان زيد مبتدأ بل فاعل فان كان الخبر ليس
فعلا فى الحس بأن يكون له فاعل محسوس من ضمير بارز او اسم ظاهر نحو الزيدان قاما
والزيدون قاموا وزيد قام ابوه جاز التقديم فنقول قاما الزيدان وقاموا الزيدون
وقام ابوه زيد للامن من المحذور المذكور الا على لغة اكلونى البراغيث لان المحذور
المذكور ليس مانعا من تقديم الخبر لان تقديم الخبر اكثر من هذه اللغة اى من كون
الظاهر بدلا من الضمير لانه خلاف الظاهر **او قصد استعماله منحصرا**
اى يمتنع تقديم الخبر اذا استعمل منحصرا نحو وما محمد الا رسول انما انت منذر
اذ لو قدم الخبر لانعكس المعنى المقصود ولاشعر التركيب ح بانحصار المبتدا فان قلت
المحذور منتف اذا تقدم الخبر المحصور بالا مع الا قلت هو كذلك الا انهم الزموه

التاخير حملا على المحصور بانما واما قوله فهل الا عليك المعول فشاذ لانه لا يجوز
ان يكون المعول فاعلا للجار والمجرور لاعتماده على الاستفهام لان الا ما نعة من
ذلك لانه خرج كالفعل ويمتنع هل الا قام زيد **او كان مسندا لذى**
لام ابتدا اى يمتنع تقديم الخبر اذا كان مسندا للمبتدأ المدخول عليه اللام
نحو لزيد قائم لكون لام الابتداء مستحقا للصدارة فلو قدم بطلت صدارته واما
قوله خالى لانت ومن جرير خاله ينل العلاء ويكرم الاخوالا فشاذ او مؤول
وقيل اللام زائدة وقيل داخلة على مبتدأ محذوف اى لهو انت وقيل لخالى انت
اخرت اللام للضرورة **او كان الخبر** مسند المبتدأ **لازم الصدر**
كاسم الاستفهام والشرط والتعجب وكم الخبرية **كمن لى منجدا** ومن نعم لحسن اليه
وما احسن زيدا وكم عبيد لزيد ومنه قوله كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء
قد حلبت على عشارى وفى معنى اسم الاستفهام والشرط ما اضيف اليهما نحو
غلام من عندك وغلام من يقم اقم معه فهذه خمس مسائل يمتنع فيها تقديم الخبر
على المبتدا **فائدة** اعلم انه يجب تاخير الخبر المقرون بالفاء ايضا نحو
الذى يأتينى فله درهم لان الفاء انما دخلت على الخبر لشبهه بالجزاء والجزاء لا يتقدم

على الشرط وكذا يجب تاخيره اذا كان جملة طلبية او مقرونا بالباء الزائدة نحو ما زيد
بقائم على لغة الاهمال او كان المبتدا مذ او منذ نحو ما رأيته مذ او منذ يومان
على قول من اعربهما مبتدأين ولما فرغ الناظم من ذكر المواضع التي يمتنع فيها
تقديم الخبر شرع في بيان المواضع التي يجب فيها تقديمه واشار بقوله **ونحو**
عندي درهم ولي وطر وقصدك غلامه رجل **ملتزم**
فيه تقدم الخبر نعتا لايهام كونه نعتا في مقام الاحتمال اذ لو قلت
درهم عندي ووطر لي ورجل قصدك غلامه احتمل ان يكون التابع خبر المبتدأ
وان يكون نعتا له لانه نكرة محضة ولها حاجة في التخصيص ليفيد الاخبار عنها
فائدة يعتد بمثلها اكثر من حاجتها الى الخبر بخلاف ما اذا كانت النكرة مختصة
فيجوز تقديم الخبر نحو واجل مسمى عنده و **كذا** يلتزم تقدم الخبر **اذا عاد**
عليه مضمر مما اي من المبتدأ الذي **به** اي بالخبر **عنه**
اي عن ذلك المبتدأ **مبينا يخبر** والمعنى انه يجب تقديم الخبر اذا عاد
عليه ضمير من المبتدأ نحو على التمرة مثلها زبدا وقوله اهابك اجلالا و
ما بك قدرة على ولكن ملء عين حبيبها فلا يجوز مثلها زبدا على التمرة ولا

حبيبها

حبيبها ملء عين لعود الضمير في هذه الحالة على متأخر لفظا ورتبة و **كذا** يلزم
تقدم الخبر **اذا يستوجب التصديرا** بان يكون اسم استفهام او
مضافا اليه **كاين من علمته نصيرا** وصبيحة اي يوم سفرك اي
ابتداء سفرك لانه المظروف في الصبيحة ولا ريب انه لا يستغرق الصبيحة ولا
اكثرها فيكون صبيحة بالنصب ويقل فيها الرفع **وخبر المبتدأ المحصور**
فيه بالا او انما **قدم ابدا** على المبتدأ **كما لنا الا اتباع احمد**
وانما عندك زيد لما سلف في امتناع تقديم الخبر من انعكاس معنى المقصود
فكذلك يمتنع تأخير خبر المبتدأ المحصور كما في المثالين فانه لو اخر لصار المعنى المقصود الى
الانعكاس **فائدة** ومن مواضع وجوب تقدم الخبر ما لو قرن المبتدأ بفاء
الجزاء نحو اما عندك فزيد او كان تأخيره يخل بفهم المقصود نحو لله درك فانه لو اخر
لم يفهم منه التعجب او كان الخبر اسم اشارة مكان نحو ثم او هنا زيد وكذلك يجب تقديم
الخبر اذا وقعت ان وصلتها موضع المبتدأ نحو عندي انك فاضل اذ لو قدم المبتدأ
لالتبست ان المفتوحة بالمكسورة خطا وبان المؤكدة التي هي لغة في لعل خطا ولفظا
ولهذا اي لكون علة وجوب التقديم خوف الالتباس المذكور يجوز تقديما كقوله



عنه اصطبارا و اما انني جزع يوم النوى فلوجد كاد يبريني بفتح ياء المضارع من بريت القلم اي يحتني لعدم دخول ان المكسورة ولعل هنا لان اما لا يفصل بينها وبين الفاء بجملة وان المكسورة مع معموليها جملة وكذا ان بمعنى لعل **وحذف ما يعلم** من الجزئين اي المبتدأ والخبر بالقرينة **جائز** والمراد بالجواز عدم الامتناع فيصدق بوجوب حذف المبتدأ وحذف الخبر **كما تقول زيد** من غير ذكر الخبر **بعد** ما يقال لك **من عندكما** والتقدير زيد عندنا وان شئت صرحت به وانما قال الناظم تقول ولم يقل يقول لان ليس في عندكما لاحتمال ان المجيب احد المسئولين فقط ولو كان المجاب به نكرة نحو رجل قدر الخبر ايضا بعده والمسوغ فهنا وقوعه في الجواب ولا يجوز ان يكون التقدير عندي رجل الا على ضعف **وفي جواب كيف زيد قل دنف** بغير ذكر المبتدأ والدنف كما في القاموس بمعنى المرض يقال زيد دنف من العشق وغيره اي مرض مرضا ملازما **فزيد** المبتدأ **استغنى عنه** لفظا **اذ قد عرف** بقرينة السؤال والتقدير هو دنف وان شئت صرحت به **فائدة** اعلم ان في كيف ثلاث عبارات احدها انها ظرف يستفهم به عن الاحوال فمعناها في اي حال على ان الظرفية مجازية كما في زيد في حالة حسنة وهذه عبارة سيبويه

فوضعها

فوضعها عنده نصب دائما الثانية انها اسم يستفهم به عن الاحوال فمعناها على اي حال وهذه عبارة السيرافي والاخفش فوضعها عندهما رفع مع المبتدأ ونصب مع غيره الثالثة انها سؤال عن وصف ما يذكر بعدها فمعناها ما نعت زيد وهذه عبارة ابن الناظم ثم قيل انها قد تنسلب معنى الاستفهام وتخلص لمعنى الحال كما في قول بعضهم انظر الى كيف يصنع زيد اي الى الحال التي يصنعها ولولا ذلك لم يعمل فيها ما قبلها وقد تحذف الجزآن اذا حل محلهما مفرد ومن كقوله تعالى واللائي لم يحضن اي فعدتهن ثلثة اشهر فحذفت هذه الجملة لوقوعها موقع مفرد وهو كذلك لدلالة الجملة التي قبلها وهي فعدتهن ثلاثة اشهر عليها ولما فرغ الناظم من بيان حذف كل واحد من المبتدأ والخبر على سبيل الجواز شرع في بيان حذف كل واحد منهما على طريق الوجوب. اشار بقوله الى ذلك **وبعد لولا** الامتناعية لا التحضيضية اذ لا يقع بعدها المبتدأ **غالبا** اي في غالب احوالها وهذا القيد اشارة الى دفع الاشكال بان الوجوب ينافي الغلبة وحاصله ان الوجوب منصب على الحذف والغلبة منصبة على بعض معين من احوال لولا وهو كون الامتناع معلقا بها على وجود المبتدأ الوجود المطلق وبتعين محل الغلبة يتعين محل الوجوب **حذف الخبر حتم** اي واجب نحو ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الارض اي ولولا دفع الله الناس موجود حذف موجود وجوبا

للعلم به وسد جوابها مسده، اما اذا كان الامتناع معلقا على الوجود المقيد وهو غير
الغالب عليها فان لم يدل على المقيد دليل وجب ذكره نحو لولا زيد سالمنا ما سلم
ومنه قوله ع لولا قومك حديث عهد بكفر لبنيت الكعبة على قواعد ابراهيم وان دل
عليه دليل جاز حذفه واثباته نحو لولا انصار زيد حموه ما سلم والدليل قوله انصار
لان شان الناصر الحماية وجعل منه قول المعري يذيب الرعب منه كل عضب
فلولا الغمد يمسكه لسالا لان الغمد من شانه امساك السيف وهذا مذهب الناظم
والرماني وابن الشجري والشلوبين وذهب الجمهور الى ان حذف الخبر بعد لولا واجب
في كل تركيب بناء على انه لا يكون الا كونا مطلقا واذا اريد الكون المقيد جعل مبتدأ
فتقول لولا مسالمة زيد ايانا ما سلم اي موجودة واما الحديث فروي بالمعنى واما
قول المعري فلحن **ومعنى قوله** العضب بفتح العين المهملة وسكون الضاد
المعجمة السيف القاطع والغمد بكسر الغين المعجمة وسكون الميم قراب السيف اي غلافه فان
قيل عجز البيت يناقض صدره اذ العجز يقتضي عدم السيلان لان جواب لولا منتف
والصدر يقتضي وجوده لان الاذابة الاسالة وهي ايجاد السيلان والتعبير بالمضارع
لاستحضار الصورة العجيبة اي لقصد الاستمرار قلت المراد لولا امساك الغمد له لسال منه

وفي نحو

فالمنفي سيلان خاص **وفي نص يمين ذا** الحكم وهو حذف الخبر وجوبا .
استقر اي ثبت نحو لعمرك لافعلن وايمن الله لاقومن اي لعمرك قسمي و
ايمن الله يميني فحذف الخبر وجوبا للعلم به وسد جواب القسم مسده فان كان المبتدأ غير نص
في اليمين جاز اثباته وحذفه نحو عهد الله لافعلن وعهد الله علي لافعلن **فائدة**
اعلم ان المراد بالنص في اليمين هو اختصاص استعمال ذلك اللفظ في اليمين لا في غيره بخلاف
عهد الله ونحوه فانه ليس مختصا باليمين بل يذكر في غيره ايضا نحو عهد الله يجب الوفاء به ومعنى
لعمرك اي حياتك والمراد فتح عينه في القسم تخفيفا لكثرة استعماله فيه وان صح في غيره
الفتح والضم **وبعد واو عينت مفهوم مع** اي كذا يجب
حذف الخبر اذا وقع بعد مدخول الواو المسماة بواو المصاحبة **كمثل قولك**
كل صانع وما صنع اي كل صانع مع صنعته وكل رجل وضيعته
اي حرفته والتقدير مقرونان الا انه لا يذكر للعلم به وسد العطف مسده فان لم
تكن الواو بمعنى المصاحبة نصا كما في نحو زيد وعمرو مجتمعان لم يجب الحذف ومنه قوله
تمنوا الى الموت الذي يشعب الفتى وكل امرئ والموت يلتقيان **فائدة**
قد ذهب الكوفيون والاخفش الى ان نحو كل رجل وضيعته مستغن عن تقدير خبر

لأن معناه مع ضيعته فكما انك لو جئت بمع موضع الواو لم تحتج الى مزيد عليها
وعلى ما يليها في حصول الفائدة كذلك لا تحتاج اليه مع الواو ومصحوبها فان
قلت لا يصح عود الضمير في ضيعته الى كل ايضا اذ تقديره ح كل رجل وضيعة كل رجل
مقترنان وهو فاسد ولا الى رجل اذ المعنى عليه كل رجل وضيعة رجل مقترنان وهو
ايضا فاسد قلت لما كانت كل نائبة عن اسماء كثيرة كان ضميرها اي ضمير مدخولها
ايضا كذلك ومقابلة الجمع بالجمع تقتضي القسمة احادا فكأنه قيل زيد وضيعته مقترنان
وعمرو وضيعته مقترنان وهكذا واعترض بان تقدير الخبر فيه مقترنان فهو مثنى فهو
خبر عن مجموع المتعاطفين فمحله بعد المعطوف فكيف يسد المعطوف مسده ولهذا
قال الرضي ان الحذف غالب لا واجب واجيب عن هذا الاعتراض بان الخبر من
حيث هو خبر المعطوف عليه محله قبل المعطوف فسد المعطوف مسد الخبر من حيث هو
خبر المعطوف عليه فوجب حذفه من هذه الجهة وان لم يسد مسده من حيث هو خبر اذ
لا شرط لوجوب الحذف سد الشيء مسد المحذوف من كل وجه **وقبل حال**
لا يكون خبرا والمعنى يجب حذف الخبر اذا وقع قبل حال لا تصلح ان تكون
خبرا سواء كانت الحال مفردة او جملة او ظرفا مثال الثالث ضربي زيدا مع عصابته

على

على جعله حالا من ضمير زيد **عن المبتدأ الذي خبره قد اضمرا** وذلك فيما اذا
كان المبتدأ مصدرا عاملا في اسم مفسر لضمير ذي حال بعده لا تصلح ان تكون خبرا عن ذلك
المبتدأ او اسم تفضيل مضافا الى المصدر المذكور او الى موصول به فالاول **كضربي العبد**
مسيئا والثاني مثل **اتم تبييني الحق منوطا بالحكم** اذا جعل منوطا
جاريا على الحق لا على المبتدأ والثالث نحو اخطب ما يكون الامير قائما والتقدير في الثلاثة
اذ كان او اذا كان مسيئا ومنوطا وقائما فمسيئا ومنوطا وقائما منصوب على الحال من الضمير
في كان وحذفت جملة كان التي هي الخبر للعلم بها وسد الحال مسدها وقد عرفت ان الحال
لا تصلح خبرا لمباينتها المبتدأ اذ الضرب مثلا لا يصلح ان يخبر عنه بالاساءة **فائدة**
اعلم انك ان قلت جعل هذا المنصوب حالا مبني على ان كان تامة فلم لا جعلت ناقصة
والمنصوب خبرها لان حذف الناقصة اكثر قلت انه منع من ذلك امران احدهما انا لم نر
العرب استعملت في هذه المواضع الا اسماء منكورة مشتقة من المصادر فحكمنا بانها احوال
اذ لو كانت اخبارا لكان المضمرة لجاز ان تكون معارف ونكرات ومشتقة وغير مشتقة
الثاني وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقعه كقوله عم اقرب ما يكون العبد من ربه
وهو ساجد وقول الشاعر خير اقترابي من المولى حليف رضا وشر بعدي عنه وهو

غضبان فان قلت فما الداعي الى اضمار كان لتكون عاملة في الحال وما المانع ان يعمل
فيها المصدر قلت لو كان المصدر هو العامل فيها لكانت من صلته فلا تسد مسد الخبر
فيفتقر الامر الى تقدير خبر ليصح عمل المصدر في الحال فيكون التقدير ضربي العبد مسيئا
موجود كما هو رأي الكوفي وذهب الاخفش الى ان الخبر المحذوف مصدر مضاف الى ضمير ذي الحال
والتقدير ضربي العبد ضربه مسيئا وقد منع الفراء وقوع هذه الحال فعلا مضارعا
اجازه سيبويه ومنه قوله ورأي عيني الفتى اباكا يعطي الجزيل فعليك ذاكا اما اذا
صح الحال لان يكون خبرا لعدم مباينته للمبتدأ فانه يتعين رفعه خبرا فلا يجوز ضربي زيدا
شديدا وشذ قولهم حكمك مسمطا اي حكمك لك مثبتا كما شذ زيد قائما وخرجت
فاذا زيد جالسا فيما حكاه الاخفش اي ثبت قائما وجالسا ولا يجوز ان يكون الخبر المحذوف
اذ كان او اذا كان لما عرفت من انه لا يجوز الاخبار بالزمان عن الجثة **فائدة**
اعلم ان الناظم لم يتعرض هنا لمواضع وجوب حذف المبتدأ وهي كما صرح بها في الكتب
النحوية اربعة الاول ما اخبر عنه بنعت مقطوع للرفع في معرض مدح او ذم او ترحم
الثاني ما اخبر عنه بمخصوص نعم وبئس المؤخر نحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو اذا قدر
المخصوص خبرا فان كان مقدما نحو زيد نعم الرجل فهو مبتدأ لا غير وقد ذكر الناظم

جرى

هذين في موضعهما الثالث ما حكاه الفارسي من قولهم في ذمتي لافعلن التقدير في
ذمتي عهد او ميثاق الرابع ما اخبر عنه بمصدر مرفوع جيء به بدلا من اللفظ بفعله نحو سمع
وطاعة اي امري سمع وطاعة ومنه قوله وقالت حنان ما اتى بك ههنا اذو نسب
ام انت بالحي عارف اي امري حنان اي رحمة وقوله شكا الي جملي طول السرى
صبر جميل فكلانا مبتلى اي امرنا صبر جميل وانما الزم في النعت المقطوع في المدح
والذم والترحم حذف الفعل والمبتدأ في النصب والرفع للتنبيه على شدة الاتصال بالمنعوت وقيل
للاشعار بانشاء المدح او الذم او الترحم كما فعل في النداء **وأخبروا** اي النحاة **باثنين**
أو بأكثرا من الاثنين **عن واحد** اي عن مبتدأ واحد لان الخبر حكم ويجوز
ان يحكم على الشيء الواحد بحكمين فاكثر **كهم سراة شعرا** ونحو وهو الغفور الودود
ذو العرش المجيد فعال لما يريد ومنه قوله من يك ذا بت فهذا بتي مقيظ
مصيف مشتي وقوله ينام باحدى مقلتيه ويتقي باخرى الاعادي فهو يقظان
نائم **فائدة** اعلم ان ذلك التعدد اما ان يكون في اللفظ والمعنى كالمثال
المذكور في قول الناظم ونحوه مما ذكرناه ويجوز في هذا الضرب العطف وتركه واما
ان يكون في اللفظ دون المعنى والضابط فيه ان لا يصدق الاخبار ببعضه عن المبتدأ نحو

هذا حلو حامض اي مز وهذا اعسر يسر اي اضبط ولا يجوز العطف في هذا الضرب خلافا
لابي علي واقتصر الناظم على هذين النوعين في شرح الكافية وزاد ولده في شرحه نوعا
ثالثا يجب فيه العطف وهو ان يتعدد الخبر لتعدد ما هو له اما حقيقة نحو بنوك كاتب
وصائغ وفقيه فتعدد الخبر في هذا المثال انما هو لتعدد المبتدا فانه لم يتصف كل من
البنين بالاوصاف الثلثة بل اختص كل واحد منهم بوصف وقوله يداك يد خيرها
يرتجى واخرى لاعدائها غائظة واما حكما كقوله تعالى اعلموا انما الحيوة الدنيا
لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم وتكاثر في الاموال والاولاد واعترض في التوضيح
بان النوع الثاني والثالث ليس من باب تعدد الخبر لان قولهم حلو حامض في معنى
الخبر الواحد بدليل امتناع العطف وان يتوسط بينهما مبتدا وان نحو يداك يد في
قوة مبتدئين لكل منهما خبر وان نحو انما الحيوة الدنيا لعب ولهو الثاني تابع لا خبر
قيل في هذا الاعتراض نظر اما في النوع الثاني فليس بشئ اذ لم يصادم كلام قائله بل
هو عنده لانه انما جعله متعددا في اللفظ دون المعنى وذكر له ضابطا بان لا يصدق
الاخبار ببعضه عن المبتدا كما علمت فلا فكيف يتجه الاعتراض عليه واما في قوله يداك
يد لانها في كونه يجب للفظ مبتدا واحدا او متعددا انما هو الى لفظه لا الى معناه

وهو واضح لا خفاء فيه واما اعتراض المعترض في النوع الثالث ان الثاني يكون تابعا
لا خبرا فانا نقول لا منافاة بين كونه تابعا وكونه خبرا اذ هو تابع من حيث توسط الحرف
بينه وبين متبوعه خبر من حيث عطفه على خبر اذ المعطوف على الخبر خبر كما ان المعطوف على
الصلة صلة والمعطوف على المبتدا مبتدا وغير ذلك وهو ايضا ظاهر **فائدة**
اعلم ان حق الخبر ان لا تدخل عليه فاء لان نسبته من المبتدا نسبة الفعل من الفاعل و
نسبة الصفة من الموصوف الا ان بعض المبتدات يشبه ادوات الشرط فيقترن خبره بالفاء
اما وجوبا وذلك بعد اما نحو واما ثمود فهديناهم واما قوله اما القتال لا قتال
لديكم فضرورة واما جوازا وذلك اما موصول بفعل او حرف شرط معه او بظرف و
اما موصوف بهما او مضافا الى احدهما واما موصوف بالموصول المذكور بشرط قصد العموم و
استقبال معنى الصلة او الصفة نحو الذي ياتيني او في الدار فله درهم ورجل ياتيني
او في المسجد فله ثوب وكل الذي تفعل فلك او عليك وكل رجل يتقي الله فسعيد و
والتي الذي تعاه فستلقاه فلو عدم العموم لم تدخل الفاء لفقدان شبه الشرط وكذا
لو فقد الاستقبال او وجد مع الصلة او الصفة حرف شرط واذا دخل شئ من نواسخ
الابتداء على المبتدا المقرون خبره بالفاء ازال الفاء ان لم يكن ان او ان او لكن باجماع

المحققين فان كان الناسخ ان او ان او لكن جاز بقاؤه نصا فى ان عند سيبويه
وهو الصحيح لوروده فى القران نحو ان الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا فلا خوف عليهم
ولا هم يحزنون ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل من احدهم ملؤ الارض
ذهبا ان الذين يكفرون بايات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين
يامرون بالقسط من الناس فبشرهم بعذاب اليم واعلموا انما غنمتم من شىء فان لله
خمسه قل ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم ومثال ذلك مع لكن قوله
بكل داهية القى العداة وقد يظن انى فى مكرى بهم فزع كلا ولكن ما ابديه من
فرق فكى يغتروا فيغريهم بى الطمع وحكوا عن الاخفش انه منع دخول الفاء
بعد ان وهذا عجيب لان زيادة الفاء فى الخبر على رأيه جائزة وان لم يكن المبتدأ شبه
اداة الشرط نحو زيد فقائم فاذا دخلت ان على اسم يشبه اداة الشرط فوجود الفاء فى الخبر
احسن واسهل من وجودها فى خبر زيد وشبهه وثبوت هذا عن الاخفش مستبعد

باب كان واخواتها

اى نظائرها فى العمل وفى تقديمها على
اخواتها اشارة الى انها ام الباب ولذا اختصت بزيادة احكام وانما كانت ام
الباب لان الكون يعم جميع مدلولات اخواتها ووزنها فعل بفتح فسكون لا بضم لمجىء

ذهوبا

الوصف على فاعل لا فعيل ولا بكسر لمجىء المضارع على يفعل بالضم لا الفتح وهذا الباب
اول ابواب النواسخ **ترفع كان المبتدا** اذا دخلت عليه اى على المبتدا
ويسمى **اسما** لها وقال الكوفيون هو باق على رفعه الاول **والخبر**
تنصبه باتفاق ويسمى خبرها **ككان سيدا عمر** فعمر اسم كان
وسيدا خبرها وقولنا باتفاق اى وان اختلفوا فى نفس المنصوب فقال الفراء هو
شبيه بالحال وقال بقية الكوفيين هو حال حقيقة وعلى مذهبهم اى ان خبر المرفوع و
هل يقال سد الحال مسده وقال البصريون انه شبيه بالمفعول وهو الصحيح لوروده
معرفة وجامدا باطراد واعترض الكوفيون على البصريين بانه لو كان شبيها بالمفعول لم يقع
جملة ولا ظرفا ولا جارا ومجرورا فالجواب عنه ان المفعول قد يكون جملة وذلك بعد
القول وفى التعليق واما الظرف وشبهه فليسا الخبر على الاصح وانما الخبر متعلقهما المحذوف
وهو اسم مفرد **و ككان** فى ذلك اى فى العمل المذكور لا فى المعنى لان معنى كان
اتصاف المخبر عنه بمدلول خبرها التضمنى وهو الحدث فى زمان صيغتها **ظل** ومعناها
اتصاف المخبر عنه بالخبر نهارا **و بات** ومعناها اتصافه به ليلا **و اضحى** و
معناها اتصافه به فى الضحى **و اصبحا** ومعناها اتصافه به فى الصباح **و امسى**

ومعناها اتصافه به في المساء **وصار** ومعناها التحول من صفة الى صفة
وليس ومعناها النفي وهي عند الاطلاق نفي الحال وعند التقييد بزمن
بحسبه **وزال** ماضي يزال لا يزيل بفتح اوله فانه تام متعد بمعنى ماز ولا ماضي
يزول فانه تام قاصر بمعنى انتقل وذهب ومصدر الاول الزيل والثاني الزوال
ولا مصدر للناقصة ووزن الناقصة فعل بكسر العين ووزن غيرها فعل بفتحها و
برح وفتئ وانفك ومعنى الاربعة ملازمة المخبر عنه على ما يقتضيه
الحال نحو ما زال زيد ضاحكا وما برح عمرو ازرق العينين وكل هذه الافعال
ما عدا الاربعة الاخيرة تعمل بلا شرط **وهذه الاربعة الاخيرة** تعمل
بشرط ان تكون **لشبه نفي** وهو النهي والدعاء **او لنفي متبعة**
سواء كان النفي لفظا نحو ما زال زيد قائما ولا يزالون مختلفين لن نبرح عليه
عاكفين او تقديرا نحو تالله تفتؤ تذكر يوسف وقوله فقلت يمين الله ابرح قاعدا
ولو قطعوا رأسي لديك واوصالي ولا يحذف النافي معها قياسا الا في القسم
كما في البيت وشذ قوله وابرح ما ادام الله قومي بحمد الله منتطقا مجيدا
اي لا ابرح ومثال النهي قوله صاح شمر ولا تزل ذاكر الموت فنسيانه ضلال مبين

ومثال

ومثال الدعاء قوله الا يا اسلمي يا دار مي على البلى ولا زال منهلا بجرعائك القطر
فائدة وانما اشترط في اعمال هذه الافعال الاربعة ان تكون لشبه نفي لان المقصود
من الجملة الاثبات والاربعة متضمنة للنفي ونفي النفي اثبات **ومثل كان**
في العمل المذكور وهو رفع الاسم ونصب الخبر **دام** حال كونها ناقصا **مسبوقا**
بما المصدرية الظرفية **كاعط ما دمت مصيبا درهما** وانما
قيد دام بكونها ناقصة وبكونها مصدرية الظرفية لان دام ان كانت تامة كما في
دامت السموات والارض فلا تعمل عملها ناقصة وما لو كانت مصدرية فقط فلا تعمل العمل
المذكور نحو يعجبني ما دمت صحيحا اي دوامك صحيحا فدام تامة بمعنى بقي وصحيحا حال و
لا توجد الظرفية بدون المصدرية **فائدة** مثل صار في العمل ما وافقها من الافعال
في المعنى وذلك عشرة وهي آض ورجع وعاد واستحال وقعد وحار وارتد وتحول وغدا
وراح كقوله وبالمخض حتى آض جعدا عنطنطا اذا قام ساوى غارب الفحل غاربه والمخض
بالمعجمتين اللبن الخالص والجعد يطلق على معان منها كثير الوبر والغليظ وهو المناسب هنا
الاخيرين والعنطنط كسفرجل الطويل والغارب بالغين المعجمة الكاهل وفي الحديث
لا ترجعوا بعدي كفارا وقوله وكان مضلي من هديت برشده فلله مغو عاد بالرشد

امرا وفي الحديث فاستحالت غربا والغرب بالغين المعجمة الدلو العظيم ومن كلامهم ارهف
شفرته حتى قعدت كانها حربة وبعضا ارهف شفرته اى حدده وسن سكينه وقال بعضهم
وما المرء الا كالشهاب وضوئه يحور رمادا بعد اذ هو ساطع وقال الله تعالى
القاه على وجهه فارتد بصيرا وقوله وبدلت قرحا داميا بعد صحة فيالك من نعمى
تحولن ابؤسا وفي الحديث لرزقتم كما يرزق الطير تغدو خماصا وتروح بطانا وحكى
سيبويه عن بعضهم ما جاءت حاجتك بالنصب والرفع فالرفع بمعنى ما صارت والنصب
على ان ما استفهامية مبتدأ وفي جاءت ضمير يعود الى ما وادخل التانيث على ما لانها
هي الحاجة وذلك الضمير هو اسم جاءت وحاجتك خبر والتقدير اية حاجة صارت حاجتك
وعلى الرفع حاجتك اسم جاءت وما خبرها وقد استعمل كان وظل واضحى واصبح وامسى
بمعنى صار كثيرا نحو وفتحت السماء فكانت ابوابا وسيرت الجبال فكانت سرابا وقوله
بتيهاء قفر والمطي كانها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها ونحو ظل وجهه مسودا وهو
كظيم وقوله ثم اضحوا كانهم ورق جف فالوت به الصبا والدبور وقوله فاصبحوا
قد اعاد الله نعمتهم اذهم قريش واذ ما مثلهم بشر وقوله امست خلاء وامسى اهلها
احتملوا اخنى عليها الذي اخنى على لبد وزعم الزمخشري ان بات استعمل ايضا بمعنى

صار ولكن لا حجة له على ذلك **وغير ماض من هذه** الافعال المذكورة والمراد
بالغير المضارع والامر واسم الفاعل والمصدر ولا يجيء منها اسم مفعول على الصحيح واما
قول سيبويه مكون فيه بصيغة المفعول فقال في شرح اللمحة ان ابا الفتح سال ابا علي عنه
فقال ما كل داء يعالجه الطبيب **مثله** اى مثل الماضي من الافعال المذكورة
قد عملا العمل المذكور **ان كان غير الماضي منه استعملا**
والمفهوم من قول الناظم ان هذه الافعال تنقسم الى ثلاثة اقسام قسم لا يتصرف بحال
وهو ليس باتفاق ودام على الصحيح مقابله ما قال الاقدمون وقليل من المتاخرين ان
لها مضارعا ومصدرا فهي متصرفة عندهم تصرفا ناقصا وقسم يتصرف تصرفا ناقصا وهو
زال واخواتها فانه لا يستعمل منها الامر ولا المصدر وقسم يتصرف تصرفا تاما والمراد
بالتمام النسبي اذ لم يجيء لها اسم مفعول فالمضارع نحو لم اك بغيا والامر نحو قل
كونوا حجارة او حديدا والمصدر كقوله ببذل وحلم ساد في قومه الفتى وكونك اياه
عليك يسير واسم الفاعل كقوله وما كل من يبدي البشاشة كائنا اخاك اذا
لم تلفه لك منجدا وقوله قضى الله يا اسماء ان لست زائلا احبك حتى يغمض الجفن
مغمض **وفي جميعها** اى جميع هذه الافعال حتى ليس وما دام خلافا لابن معطي

في توسط خبرها دام لانه منعه فيها ولكن لم يوافقه احد من النحاة وخلافا لنقل صاحب الارشاد
في توسط خبر ليس هو ايضا ليس بشيء **توسط الخبر** بينها وبين الاسم **اجز**
اجماعا نحو وكان علينا حقا نصر المؤمنين ليس البر ان تولوا بنصب البر وقوله سلي
ان جهلت الناس عنا وعنهم فليس سواء عالم وجهول وقوله لا طيب للعيش ما
دامت منغصة لذاته بادكار الموت والهرم **فائدة** اعلم ان توسط
الخبر له محل عندهم وهو ما لم يعرض ما يوجب ذلك ويمنعه فمن الموجب ان يكون الاسم
مضافا الى ضمير يعود على شيء في الخبر نحو كان غلام هند بعلها ورايت في بعض الحواشي
والشروح ما هو نصه ان في هذا المثال نظر لعدم وجوب توسط الخبر فيه لجواز تقديم خبر
غير دام وليس على الناسخ فالصواب التمثيل بنحو يعجبني ان يكون في الدار صاحبها فان
الحرف المصدري مانع من التقديم والضمير مانع من التاخير فوجب التوسط ويمكن الاعتراض
على هذا النظر بان المراد من وجوب التوسط هو امتناع التاخير ومن المانع خوف اللبس نحو
كان صاحبي عدوي واقتران الخبر بالا نحو وما كان صلاتهم عند البيت الا مكاء
اي صفيرا والتصدية التصفيق وان يكون في الخبر ضمير يعود على شيء في الاسم نحو كان غلام
هند بعلها والحاصل ان للخبر احوالا ستة وجوب التاخير نحو ما كان الا قائما كان

صاحبي عدوي ووجوب التوسط نحو يعجبني ان يكون في الدار صاحبها ووجوب التقديم
على الفعل نحو اين كان زيد ووجوب التاخير او التوسط نحو هل كان زيد قائما ووجوب
التوسط او التقديم نحو كان غلام هند بعلها ونحو ما كان قائما الا زيد لجواز تقديم الخبر
على ما كان مؤخرا عن ما **وكل** اي كل العرب او النحاة **سبقه** اي
سبق الخبر **دام حظر** اي منع واما الاسم كما قال ابن هشام ان مرفوع هذه
الافعال مشبه بالفاعل وهو لا يتقدم على الفعل فكذلك ما اشبهه والمعنى ان النحاة
قد اجمعوا على منع تقديم خبر دام عليها وهذا يتحته صورتان الاولى تقدم الخبر على ما وهو
ممنوع بالاجماع والاخرى تقدمه على دام وحدها وتاخره عن ما وفي الاجماع على
منعها في هذه الصورة نظر لان المنع انما هو لعلتين احداهما عدم تصرفها وهذا لا يكون
مانعا باتفاق بدليل اختلافهم في ليس مع الاجماع على عدم تصرفها والاخرى ان ما
موصول حرفي ولا يفصل بينه وبين صلته وهذا ايضا مختلف فيه وقد اجاز كثير
الفصل اذا كان غير عامل كما المصدرية لكن الصورة الاولى قريب لى كلامه كما اشار الى
ذلك بقوله **كذاك سبق خبر ما النافية** اي كما منعوا سبق الخبر في
ما المصدرية كذلك منعوا سبقه ما النافية **فجئ بها** اي بما النافية **متلوة**

لا تالية أي متبوعة لا تابعة لكونها من ذوات الصدر ولا فرق في امتناع تقديم
الخبر على ما النافية بين أن يكون مدخولها مما اشترط في عمله تقدم النفي كزال أو لا
ككان فلا تقول قائما ما كان زيد ولا قاعدا ما زال عمرو وكلاهما جائز عند
الكوفيين لأن ما عندهم لا يلزم تصدرها ووافق ابن كيسان البصريين في ما كان
ونحوه وخالفهم في ما زال ونحوه لأن نفيها إيجاب فائدة اعلم أن المفهوم
مما ذكر أنه إذا كان النفي بغير ما يجوز التقديم نحو قائما لم يزل زيد وقاعدا لم يكن عمرو
وقال في شرح الكافية عند الجميع واستدل بقوله ورج الفتى للخير ما إن رأيته على
السن خيرا لا يزال يزيد أراد لا يزال يزيد على السن خيرا فقدم معمول الخبر وهو خيرا
على الخبر وهو يزيد مع النفي بلا وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل غالبا و
حكى الخلاف في ذلك عن الفراء ومن شواهد التصريح قوله مه عاذلي فهائما لن
أبرحا بمثل أو أحسن من شمس الضحى وأنه جاز توسط الخبر بين ما والمنفي بها نحو
ما قائما كان زيد وما قاعدا زال عمرو ومنعه بعضهم والصحيح جوازه ومنع
سبق خبر ليس اصطفي أي اختير والمانعون من سبقه هم الكوفيون و
غيرهم والدليل عند الكوفيين هو عدم تصرفها وعند غيرهم هو شبهها بما النافية في النفي

فلذا جازوا سبقه واحتجوا بقوله تعالى ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم وذو تمام
من أفعال هذا الباب ما برفع يكتفي أي يستغني بمرفوعه عن منصوبه كما هو
الأصل في الأفعال وهذا المرفوع فاعل صريح وما سواه أي ما سوى المكتفي
بمرفوعه ناقص لافتقاره إلى المنصوب والنقص في فتئ وليس
وزال ماضي يزال التي هي من أفعال الباب دائما قفي فلا تستعمل
هذه الثلاثة تامة في حال وما عداها من الأفعال يستعمل ناقصا وتاما نحو ما شاء الله
كان أي حدث وإن كان ذو عسرة أي حضر ويأتي كان بمعنى كفل يقال كان فلان الصبي
إذا كفله وبمعنى غزل يقال كان الصوف إذا غزله ونحو فسبحان الله حين تمسون وحين
تصبحون أي حين تدخلون في المساء والصباح خالدين فيها ما دامت السموات والأرض
أي ما بقيت وكقوله وبات وباتت له ليلة كليلة ذي العائر الأرمد والشاهد
في بات الأولى لأنها التامة وأما الثانية فناقصة وقالوا بات بالقوم أي نزل بهم
ليلا ونحو ظل اليوم أي دام ظله وأضحينا أي دخلنا في الضحى ومنه قوله إذا الليلة
الشهباء أضحى جليدها أي بقي جليدها حتى أضحى أي دخل في الضحى ويقال صار
فلان الشيء بمعنى ضمه إليه ومنه قوله تعالى فصرهن إليك وصرت إلى زيد تحولت إليه وقالوا

بوح الخفاء وانفك التي بمعنى انفصل وبمعنى خلص **فائدة** اعلم انما قيد ما
زال بماضي يزال للاحتراز عن ماضي يزيل فانه فعل تام متعد بمعنى ماز يقولون
زل ضانك من معزك اي ميز بعضها عن بعض ومصدره الزيل ومن ماضي يزول فانه
فعل تام قاصر ومعناه الانتقال ومنه قوله تعالى ان الله يمسك السموات والارض ان
تزولا ومصدره الزوال واعلم انك اذا قلت كان زيد قائما جاز ان تكون كان ناقصة
فقائما خبرها وان تكون تامة فيكون حالا من فاعلها واذا قلت كان زيد اخاك وجب
ان تكون ناقصة لامتناع وقوع الحال معرفة **ولا يلي العامل** اي كان و
اخواتها **معمول الخبر** مطلقا اي سواء تقدم الخبر على الاسم نحو كان طعامك
اكلا زيد ام لم يتقدم نحو كان طعامك زيد اكلا والعلة في عدم الايلاء هي الفصل
بين العامل ومعموله بمعمول غيره وقد اجازه الكوفيون مطلقا اي في حالة تقدم الخبر على الاسم
وعدمه تمسكا بقوله فنافذ هداجون حول بيوتهم بما كان اياهم عطية عودا **الا**
اذا ظرفا اتى او حرف جر اي يجوز ايلاء العامل معمول الخبر في هاتين
الصورتين اتفاقا نحو كان عندك او في الدار زيد جالسا او جالسا زيد لتوسعهم في
الظرف والمجرور **ومضمر الشان اسما انو في العامل ان وقع**

مي

شيء من كلامهم **موهم** جوازه **ما استبان** لك **انه امتنع**
كما تقدم بيانه في قوله فنافذ هداجون الخ وقوله فاصبحوا والنوى عالى معرسهم
وليس كل النوى تلقى المساكين **وقد تزاد كان في حشو** اي بين شيئين
ولا تعمل الرفع والنصب كما هو الصحيح عند الجمهور خلافا لجماعة فانهم ذهبوا الى انها
تعمل الرفع فقط ومرفوعها ضمير يرجع الى مصدرها وهو الكون ان لم يكن ظاهرا او
ضميرا بارزا والمراد بزيادتها عدم اختلال المعنى بسقوطها فالزائدة لا تامة ولا ناقصة
على المذهب الاول وتامة على الثاني واكثر ما يكون ذلك بين ما وفعل التعجب
كما كان اصح علم من تقدما وما كان احسن زيدا **فائدة**
اعلم ان كان قد تزاد بين الصفة والموصوف ايضا كقوله في غرف الجنة العليا التي وجبت
لهم هناك بسعي مشكور ومنه قول الفرزدق عند سيبويه فكيف اذا مررت بدار قوم
وجيران لنا كانوا كرام وذلك مردود لكونها رافعة للضمير ولكن ذلك ما نعا
من زيادتها كما لم يمنع من الغاء ظن عند توسطها او تاخرها اسنادها الى الفاعل
وبين العاطف والمعطوف عليه كقوله في لجة غمرت اباك بحورها في الجاهلية كان
والاسلام وبين نعم وفاعلها كقوله ولبست سربال الشباب ازورها ولنعم كان

شبيبة المحتال ومن زيادتها بين جزئي الجملة قول بعضهم ولدت فاطمة بنت
الخرشب الكملة من بني عبس لم يوجد كان مثلهم نعم شذت زيادتها بين الجار والمجرور
كقوله سراة بني ابي بكر تسامى على كان المسومة العراب **فائدة** اعلم انه
قد افهم من كلام الناظم انها لا تزاد بلفظ المضارع ولا تزاد في غير حشو وهما كذلك
خلافا للفراء فانه اجاز زيادتها في آخر وكذا افهم كلامه تخصيص الزيادة بها دون اخواتها
وهو كذلك ايضا واما قولهم ما اصبح ابردها وما امسى ادفاها فشاذ واجاز ابو علي
زيادة اصبح وامسى في قوله عدو عينيك وشانيهما اصبح مشغول بمشغول وقوله اعاذل
قولي ما هويت فاوبي كثيرا ارى امسى لديك ذنوبي واجاز بعضهم زيادة سائر
افعال الباب اذا لم ينقض المعنى بزيادتها **ويحذفونها** اي كان اما وحدها
اي مع الاسم وهو الاكثر عندهم **ويبقون الخبر** على حاله **وبعد ان**
ولو الشرطيتين **كثيرا ذا** الحكم اي حذفها مع الاسم وابقاء الخبر على حاله
اشتهر عند النحاة ومن ذلك المرء مجزي بعمله ان خيرا فخير وان شرا فشر
وقوله قد قيل ما قيل ان صدقا وان كذبا وقوله حدبت على بطون ضنة كلها
ان ظالما فيهم وان مظلوما وفي الحديث التمس ولو خاتما من حديد وقال الشاعر

لا يامن الدهر ذو بغي ولو ملكا جنوده ضاق عنها السهل والجبل **فائدة**
اعلم ان في هذه المسئلة اربعة اوجه مشهورة عند النحاة الاول حذف كان مع اسمها
وابقاء خبرها وشرطه تقدم ان ولو الشرطيتين عليها وذلك الحذف جائز لا واجب
نحو الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر بنصب خبر الاول على الخبرية لكان
المحذوفة مع اسمها ورفع خبر الثاني على الخبرية لمبتدأ محذوف والتقدير ان كان عملهم خيرا
فجزاؤهم خير وان كان عملهم شرا فجزاؤهم شر وهذا الوجه ارجح الوجوه لان فيه حذف كان
واسمها بعد ان واضمار المبتدأ بعد فاء الجزاء وكلاهما كثير مطرد الثاني عكس الاول و
التقدير ان كان في عملهم خير فيجزون خيرا برفع خبر الاول على الاسمية لكان المحذوفة مع
خبرها بعد ان ونصب الثاني بفعل محذوف وهذا اضعف الوجوه لان فيه حذف
كان وخبرها بعد ان وحذف الفعل ناصبا بعد فاء الجزاء وكلاهما قليل غير مطرد الثالث
برفع الاول والثاني والتقدير ان كان في عملهم خير فجزاؤهم خير الرابع بنصب الاول
والثاني والتقدير ان كان عملهم خيرا فيجزون خيرا وهذان متوسطان بين القوة و
الضعف وقل حذف كان مع غير ان ولو **وبعد ان** المصدرية **تعويض ما**
عنها اي عن كان **ارتكب** فتحذف كان وجوبا لعدم جواز الجمع بين العوض

والمعوض **كمثل اما انت برا فاقترب** فان مصدرية وما عوض عن
كان وانت اسمها وبرا خبرها والاصل لان كنت برا فحذفت لام التعليل لان
حذفها مع ان مطرد ثم حذفت كان فانفصل الضمير المتصل بها ثم عوض عنها ما
وادغمت فيها النون ومنه قوله ابا خراشة اما انت ذا نفر فان قومي لم تأكلهم
الضبع والضبع السنين المجدبة **تكميل** حذفت كان مع معموليها بعد ان في
قولهم افعل هذا اما لا اي ان كنت لا تفعل غيره فما عوض عن كان ولا نافية
للخبر ومنه قوله امرعت الارض لو ان مالا لو ان نوقا لك او جمالا او ثلة
من غنم اما لا التقدير ان كنت لا تجد من غيرها **ومن مضارع لكان**
ناقصة او تامة **منجزم** بالسكون لم يتصل به ضمير نصب و قد وليه متحرك **تحذف**
نون هي لام الفعل تخفيفا لكثرة الاستعمال وشبهها بحروف العلة نحو وان تك
حسنة في قراءة الرفع على التمام والنصب على النقصان **وهو حذف ما التزم**
اي جائز لا واجب **فائدة** اعلم ان المفهوم من قول الناظم هو ان جواز
ذلك الحذف مشروط باربع احدها ان يكون بلفظ المضارع والثاني ان يكون المضارع
مجزوما والثالث ان يقع بعد النون ساكن والرابع ان لا يقع بعده ضمير متصل نحو

ولم

ولم يك من المشركين ولم اك بغيا ولا يجوز الحذف في كان وكن لانتفاء المضارع
ولا في نحو هم يكون ولن يكون لانتفاء الجزم ولا في نحو لم يكن الذين كفروا لوجود
الساكن ولا في نحو قوله عم ان يكنه فلن تسلط عليه وان لا يكنه فلا خير لك في قتله
لوجود الضمير **خاتمة** اعلم انه اذا دخل على غير زال واخواتها من افعال هذا
الباب ناف فالمنفي هو الخبر نحو ما كان زيد عالما فان قصد الايجاب قرن الخبر بالا
نحو ما كان زيد الا عالما فان كان الخبر من الكلمات الملازمة للنفي نحو يعيج لم يجز اقترانه
بالا فلا يقال في ما كان زيد يعيج ما كان زيد الا يعيج ومعنى يعيج ينتفع وحكم
ليس حكم ما كان في كل ما ذكر واما زال واخواتها فنفيها ايجاب فلا يقترن خبرها
بالا كما لا يقترن بها خبر كان الخالية من نفي لتساويهما في اقتضاء ثبوت الخبر وما اوهم
خلاف ذلك فمؤول كقوله حراجيج ما تنفك الا مناخة على الخسف او نرمي بها
بلدا قفرا اي ما تنفصل عن الاتعاب الا في حال اناختها على الخسف الى ان نرمي بها
بلدا قفرا فتنفك هنا تامة ويجوز ان تكون ناقصة وخبرها على الخسف ومناخة منصوب
على الحال اي لا تنفك على الخسف الا في حال اناختها والله اعلم **فصل في**
ما ولا ولات وان المشبهات بليس وانما شبهت هذه الحروف

بليس في العمل لشابهتها اياها في المعنى وانما افردها الناظم عن باب كان لانها
حروف وتلك افعال فان قلت الفعل اقوى من الحروف فهلا قدم عليها افعال
المقاربة قلت لانها اظهر شبها بباب كان من حيث ظهور عملها الرفع والنصب كثيرا
لكثرة مجيء خبرها مفردا بخلاف افعال المقاربة ومن حيث موافقتها البعض باب كان
معنى وعملا بخلاف افعال المقاربة **اعمال ليس اعملت ما** النافية عند
البصريين وجعل الكوفيين المرفوع مبتدا والمنصوب خبره على نزع الخافض وان عند
الاطلاق لنفي الحال كليس نحو ما هذا الا بشرا وما هن امهاتهم وهذه لغة الحجازيين
واهملها بنو تميم وهو القياس لعدم اختصاصها بالاسماء ولاعمالها عند الحجازيين
شروطا اشار اليها بقوله **دون ان مع بقا النفي وترتيب زكن**
اي علم فان فقد شرط من هذه الشروط بطل عملها نحو ما ان زيد قائم فما نافية
مهمل وان زائدة وزيد مبتدا وقائم خبره ومنه قوله بني غدانة ما ان انتم ذهب
ولا صريف ولكن انتم الخزف واما رواية ذهبا بالنصب فعلى ان نافية موكدة
لما لا زائدة وكذا اذا انتقض النفي بالا نحو وما محمد الا رسول فاما قوله وما
الدهر الا منجنونا باهله وما صاحب الحاجات الا معذبا فشاذ او مؤول وكذا

يبطل

يبطل عملها اذا تقدم خبرها على اسمها نحو ما قائم زيد ومنه قوله وما خذل قومي
فاخضع للعدى ولكن اذا ادعوهم فهم هم واما قوله فاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم
اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر فشاذ وقيل غلط لانه تميمي واراد ان يتكلم بلغة
الحجاز ولم يدر ان من شرط النصب عندهم بقاء الترتيب بين الاسم والخبر وقيل مؤول
وسبق حرف جر مع مجروره او ظرف متعلق بما مع بقاء العمل
كما بي انت معنيا وما عندك زيد قائما **اجاز العلماء**
والمفهوم من هذا القول انه يجوز تقديم معمول خبر ما على اسمها اذا كان ظرفا او
مجرورا كما مثل ومنه قوله باهبة حزم لذ وان كنت امنا فما كل حين من توالي
مواليا فان كان غير ظرف ومجرور بطل العمل نحو ما طعامك زيد اكل ومنه قوله
وقالوا تعرفها المنازل من منى وما كل من وافى منى انا عارف واجاز ابن كيسان
بقاء العمل في الحالة هذه **ورفع معطوف بلكن او ببل من**
بعد خبر منصوب او مجرور بالباء الزائدة ولا يجوز جره **بما الحجاز**
الزم حيث حل وانما وجب الرفع لكونه خبر مبتدا مقدر ولا يجوز نصبه
عطفا على خبر ما لانه موجب وهي لا تعمل في الموجب تقول ما زيد قائما بل قاعد

ما عمرو شجاعا لكن كريم اى بل هو قاعد ولكن هو كريم فان كان العطف بحرف لا
يوجب كالواو والفاء جاز الرفع والنصب نحو ما زيد قائما ولا قاعد ولا قاعدا
والارجح النصب وعدم جواز النصب في الموجب هو مذهب الجمهور واجاز المبرد كون
بل ناقلة النفي الى ما بعدها فعليه يجوز ما زيد قائما بل قاعدا بالنصب اى بل ما
هو قاعدا وفيه اشكال لان نقل النفي الى ما بعد العاطف صير ما قبله غير منفي فما
وجه نصبه وجوابه ان النفي انما انتقل بعد تمام العمل فالنصب متجه **تنبيه** قد
علم ان تسمية ما بعد بل ولكن معطوفا مجاز اذ ليس بمعطوف حقيقة وانما هو خبر مبتدأ
مقدر وبل ولكن حرفا ابتداء **وبعد ما** النافية عاملة كانت او مهملة ما
لم يكن اسمها الا لانتقاض النفي فان كان له لم تدخل الباء لان الكلام ح ايجاب
وليس التي لغير الاستثناء لان الاستثنائية بمعنى الا ومصحوب الا لا يقترن
بالباء **جر الباء الزائدة الخبر** كثيرا نحو ما ربك بظلام والليس الله بكاف
عبده واشترطوا في ذلك ايضا عدم انتقاض نفيه بالا كما تقدم فلا يجوز ما زيد
الا بقائم وقوله الا نجا فلا يجوز ما مثلك ماجد وان لا يكون في الاستثناء
فلا يجوز قام القوم ليس بزيد **وبعد لا** النافية العاملة عمل ان او ليس

ونفى

ونفى كان وبقيد التراخي **قد يجر** قليلا ومنه قوله فكن لي شفيعا
يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلا عن سواد بن قارب وقوله وان مدت الايدي
الى الزاد لم اكن باعجلهم اذ اجشع القوم اعجل ومنها اجروا الاستفهام مجرى النفي
لشبهها اياه كقوله يقول اذا اقلولى عليها واقردت الا هل اخو عيش لذيذ بدائم
وندر في غير ذلك كجره في خبر لكن وليت في قوله فان تناء عنها حقبة لا تلاقها
فانك مما احدثت بالمجرب وقوله ولكن اجرا لو فعلت بهين وهل ينكر
المعروف في الناس والاجر وقوله الا ليت ذا العيش اللذيذ بدائم على احدى
الروايتين واما دخول الباء في خبر ان في قوله تعالى اولم يروا ان الله الذي خلق
السموات والارض ولم يعى بقادر لانه في معنى اوليس الله بقادر **فائدة**
اعلم انه لا فرق في دخول الباء في خبر ما بين ان تكون حجازية او تميمية خلافا لابي علي
فانه زعم ان دخولها مخصوص بالحجازية وتبعه الزمخشري وهو مردود وقد نقل سيبويه
ذلك عن تميم وهو موجود في اشعارهم فلا التفات الى منع ذلك وانه لا فرق بينهما
عاملة كانت او مهملة بدخول ان وانه لا فرق في لا بين العاملة عمل ليس كما تقدم
والعاملة عمل ان نحو قولهم لا خير بخير بعده النار اي لا خير خير **في النكرات**

أعملت كليس لا النافية وانما اختص عملها بالنكرات لانها عند الاطلاق لنفي الجنس رجحان والوحدة مرجوحة وكلاهما بالنكرات انسب ما التي لنفي الجنس نصا فعاملة عمل ان واعترض على تخصيصها بالنكرات بنحو ما زيد ذاهبا ولا اخو قاعدا الواقعين في امثلة سيبويه واجيب عنه بانه لا عمل للا بل هي زائدة والاسمان تابعان لمعمولي ما واشترطوا في اعمالها بقاء النفي والترتيب بين معموليها وهو ايضا خاص بلغة الحجاز دون تميم ولم يشترطوا عدم الاقتران بان لانها لا تقترن بها اصلا فلا حاجة الى اشتراطه وبقي شرطان عدم تقدم معمول خبرها على اسمها وهو غير ظرف او جار ومجرور وان لا تكون لنفي الجنس نصا كما مر **فائدة** اعلم ان ابن الشجري ذهب الى انها اعملت في معرفة كما في قوله وحلت سواد القلب لا انا باغيا سواها ولا عن حبها متراخيا وقوله سواد القلب اي حبة السويداء ولا باغيا طالبا وقد تردد راي الناظم في هذا البيت فاجاز في شرح التسهيل ما يقاس عليه وتاوله في شرح الكافية فقال يمكن عندي ان يجعل انا مرفوع فعل مضمر ناصب باغيا على الحال تقديره لا ارى باغيا فلما اضمر الفعل برز الضمير وانفصل ويجوز ان يجعل انا مبتدأ والفعل المقدر بعده خبرا ناصبا باغيا على الحال ويكون هذا من باب



الاستغناء بالمعمول عن العامل لدلالته عليه ونظائره كثيرة ويفهم من مدلول قول الناظم مساواة لا لليس في كثرة العمل وليس كذلك بل اعمالها عمل ليس قليل حتى منعه الفراء ومن وافقه واعلم ان الغالب على خبر لا ان يكون محذوفا حتى صار ذلك في حكم اللازم كقوله من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح اي لا براح لي والصحيح جواز ذكره كما تقدم **وقد تلي لات وان ذا العملا** المذكور اما لات فاثبت سيبويه والجمهور عملها ونقل منعه عن الاخفش فالمرفوع عنده مبتدأ حذف خبره والمنصوب بها مفعول لفعل محذوف واما ان فاجاز اعمالها الكسائي واكثر الكوفيين وطائفة من البصريين ومنعه جمهور البصريين واختلف النقل عن سيبويه والمبرد والصحيح من الاعمال لكونه مسموعا في النظم والنثر فمن النثر قولهم ان احد خيرا من احد الا بالعافية وجعل منه قوله تعالى ان الذين تدعون من دون الله عبادا امثالكم في قراءة سعيد بن جبير على ان ان نافية رفعت الذين ونصبت عبادا امثالكم خبرا ونعتا والمعنى ليس الاصنام الذين تدعون من دون الله عبادا امثالكم في الاتصاف بالعقل فلو كانوا امثالكم وعبدتموهم لكنتم بذلك مخطئين ضالين فكيف حالكم في عبادة من هو دونكم بعدم الحياة والادراك ومن النظم قوله ان هو مستوليا على احد الا على اضعف المجانين ويعلم

من هذا البيت ان انتقاض النفي بالنسبة الى معمول الخبر لا يبطل عمل ان كما **وما**
للات في سوى اسم **حين** اي زمان **عمل** والتقييد بالاسم لدفع
توهم ان المراد لفظ حين فقط بل عملها مختص في اسماء الاحيان نحو حين وساعة واوان
قال الله تعالى ولات حين مناص وقال الشاعر ندم البغاة ولات ساعة مندم و
قال الآخر طلبوا صلحنا ولات اوان فاجبنا ان ليس حين بقاء اي وليس الاوان
اوان صلح **فائدة** اعلم ان للنحويين في لات الواقع بعدها هنا كما في قوله
حنت نوار ولات هنا حنت مذهبان احدهما اهمالها اي خلوها عن الاسم والخبر
وجعل هنا في موضع نصب على الظرفية لكونه اشارة الى المكان وجعل حنت مع ان
المقدرة قبلها في موضع رفع بالابتداء والتقدير حنت نوار ولات هنالك حنين و
هذا توجيه الفارسي والثاني اعمالها وهو ان تكون هنا اسم لات وحنت خبرها
على حذف مضاف والتقدير وليس الوقت وقت حنين وهذا توجيه ضعيف لكونه مخرجها
هنا عن الظرفية مع انها من الظروف التي لا تتصرف واعمال لات في معرفة مع ان اعمالها
مختص بالنكرة واختصاصها بعدم ذكر معموليها معا بل لا بد من حذف احدهما **وحذف**
ذي الرفع وهو الاسم منهما **فشا** اي كثر فيقدر ولات حين مناص ولات

حين

الحين حين مناص اي وليس الوقت وقت فرار فحذف الاسم وبقي الخبر **والعكس**
قل جدا فقرأ بعضهم ولات حين مناص برفع حين على انه اسمها والخبر محذوف شذوذا
والتقدير ولات حين مناص لهم اي كائنا لهم والظاهر من هذا التقدير انهم جعلوا كائنا
خبر لات وهو لا يصح لان من شرط عملها كون معموليها اسمي زمان فيجب ان يقدر ولات
حين مناص حينا كائنا لهم فيكون كائنا صفة للخبر لا خبرا **فائدة** اعلم ان
اصل لات لا النافية زيدت عليها تاء التانيث كما في ربت وثمت اي لتانيث
المستفاد من تاء لات للفظ وقال بعضهم ان زيادة التاء في لات احسن من زيادتها
في ربت وثمت لان لات محمولة على ليس وليس تتصل بها التاء ومن ثم لم تتصل بلا المحمولة
على ان وقيل زيدت التاء ليقوى شبهها بالفعل وهو ليس وقيل للمبالغة في النفي كما زيدت في
نحو علامة ونسابة للمبالغة وحركها للفرق بين لحاقها الحرف ولحاقها الفعل ولالتقا
الساكنين بدليل ربت وثمت فانها متحركة فيهما مع تحريك ما قبلها وقيل اصلها ليس
قلبت الياء الفا والسين تاء وهو ضعيف للجمع بين اعلالين فيه وهو مرفوض في كلامهم
ولم يجي منه الا ماء وشاء الا ترى انهم لم يدغموا في يطد ويتد فرارا من حذف الواو التي هي الفاء
وقلب العين الى جنس اللام والشذوذ في قلب الياء الساكنة الفا والسين تاء ولا دليل على

ذلك فی کلامهم **باب افعال المقاربة** وانما لم یقل باب کاد و
اخواتها علی قیاس ما قال فی باب کان لان کاد لیس بام بابها بخلاف کان لان احداث
اخوات کان داخلة تحت حدثها ولان لها من التصرفات ما لیس لغیرها والمقاربة لیست
للاشتراك بین الاثنین فی هذا الباب کما هو الضابط فی باب المفاعلة غالبا بل المفاعلة
هنا کالمفاعلة فی باب سافر وعافاه الله تعالی وقیل ان المفاعلة هنا جار علی بابها
لقرب کل من معنی الاسم ومعنی الخبر من الآخر وان کانت الدلالة علی قرب الخبر بالوضع
وعلی الاسم باللزوم وهل عین کاد یاء ای واو فیه خلاف فمنهم من استدل لکونها واو
بحکایة سیبویه کدت بضم الکاف اکاد وکان قیاس مضارع هذه اللغة اکود لکنهم
شذوا فقالوا اکاد وجعله الناظم من تداخل اللغتین فاستغنوا بمضارع کدت المکسورة
الکاف عن مضارع مضمومها **فائدة** اعلم ان افعال هذا الباب تتنوع علی
ثلثة انواع الاول افعال المقاربة وهی ثلاثة کاد وکرب واوشك وموضوعها
الدلالة علی قرب الخبر والثانی افعال الرجاء وهی ایضا ثلاثة عسی وحری واخلولق و
موضوعها الدلالة علی رجاء الخبر والثالث وهو بقیة الافعال وموضوعها الدلالة علی
الشروع فی الخبر وهی انشا وطفق واخذ وجعل وعلق فتسمیة الکل بافعال المقاربة

مع

مع اختلاف انواعها من باب التغلیب ای شهرة غالبة وکثرة وقوعه فی الکلام **ککان**
فی العمل وهو رفع الاسم ونصب الخبر **کاد وعسی** لا فی کل احکامها فان الخبر
لا یتقدم هنا ویجوز حذفه ان علم بخلافه فی باب کان واما توسط الخبر فجائز باتفاق اذا
لم یقترن بان وعلی احد القولین اذا اقترن بها ولما کانت عبارة الناظم موهمة بان عملها
ککان فی کل ما تعمل فیه فاستدرك کلامه لیدفع هذا التوهم وقال **لکن ندر** ای قل
غیر جملة فعل **مضارع لهذین** ای کاد وعسی واخواتهما من بقیة الافعال
خبر وانما قدرنا غیر جملة لان الخبر لیس الفعل فقط ولکن اذا اقترن الخبر فیهما خرج من باب
الجملة الی باب المفرد الا ان یراد الجملة ولو بحسب الصورة الظاهرة کقوله فابت الی فهم و
ما کدت آیبا وقوله لا تکثرن انی عسیت صائما واما قوله فطفق مسحا بالسوق
والاعناق فالخبر محذوف ای یمسح مسحا واعترض علیه بان فیه حذف عامل المصدر المؤکد
وهو ممنوع عند الناظم واجیب بانه لیس بمؤکد بل نوعی متعلق ما بعده به وهو بالسوق
ای طفق یمسح السیف مسحا کائنا بسوق الخیل واعناقها والجملة الاسمیة کقوله وقد
جعلت قلوص بنی زیاد من الاکوار مرتعها قریب القلوص الناقة الشابة والاکوار
جمع کور بالفتح وهو الرحل ای المنزل والمرتع المرعی ومن الاکوار متعلق بقریب والمعنی طفقت

نقرب خبرها من الاذكار لمنابها من الاشياء اى التعب وجملة الماضى كقول ابن
عباس فجعل الرجل اذا لم يستطع ان يخرج ارسل رسولا فالاستشهاد به صحيح ان كان
اذا ظرفا لارسل غير شرط فان جعلت شرطية فخبر جعل الجملة الشرطية وجملة ارسل جواب
الشرط ولا شاهد فيه فمنهم من رده ويصح الاستشهاد به على ان اذا شرطية وارسل خبر
جعل وهو فعل ماض ولم ار من يجوز هذا الوجه لان اذا منصوبة بجوابها على الصحيح
المعمول متحرز فى التقدير عن عامله فاول الجملة فى الحقيقة ارسل **وكونه** اى
كون المضارع الواقع خبرا **بدون ان** المصدرية **بعد عسى نزر**
اى قليل ومنه قوله عسى الكرب الذى امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب
وكاد الامر فيه عكسا اى اقتران الخبر بان بعدها قليل كقوله كادت
النفس ان تفيض عليه وقوله ابيتم قبول السلم منا فكدتم لدى الحرب ان تغنوا
السيوف عن السل وانشد سيبويه فلم ار مثلها خباسة واجد ونهنهت نفسى
بعد ما كدت افعله وقال اراد بعد ما كدت ان افعله فحذف ان وابقى عملها وفيه
اشعار بالمراد اقتران خبر كاد بان لان العامل لا يحذف ويبقى عمله الا اذا اطرد ثبوته
وكعسى فى العمل والدلالة على الرجاء **حرى ولكن جعلا خبره**

حتما

حتما بان متصلا نحو حرى زيد ان يقوم ولا يجوز حرى زيد يقوم
والزموا اخلولق ان مثل حرى فقالوا اخلولقت السماء ان تمطر
ولم يقولوا اخلولقت تمطر **وبعد اوشك انتفا ان نزرا** اى قل
والكثير اقترانه بها كقوله ولو سئل الناس التراب لاوشكوا اذا قيل هاتوا ان يملوا
ويمنعوا وانما جوز استعماله بدون ان قليلا لان القرب المرجح للتجرد من ان امر عارض فيها
دون اختيها كاد وكرب لانهما موضوعة للاسراع المفضى الى القرب بخلاف كاد وكرب
فللقرب فلهذا اختصت عنهما بغلبة الاقتران بان ومن التجرد قوله يوشك من فر من
منيته فى بعض غراته يوافقها **ومثل كاد فى الاصح كربا** بفتح الراء
ونقل كسرها ايضا والمفهوم من قوله من ان اثبات ان بعدها قليل ومنه قوله قد برت
او كربت ان تبورا لما رأيت بيهسا مثبورا قوله قد برت بضم الموحدة اى هلكت و
بيهس اسم رجل والمثبور الهالك وقوله سقاها ذوو الاحلام سجلا على الظماء وقد
كربت اعناقها ان تقطعا والكثير التجرد من ان ومنه قوله كرب القلب من جواه
يذوب حين قال الوشاة هند غضوب **فائدة** اعلم ان المحصل من
كلام الناظم من ان اخبار افعال هذا الباب بالنسبة الى اقترانه بان وتجرده منها اربعة

أقسام منها ما يجب اقترانه بأن وهو حرى واخلولق ومنها ما يجب تجرده منها وهو أفعال
الشروع ومنها ما يغلب اقترانه وهو عسى وأوشك ومنها ما يغلب تجرده وهو كاد وكرب
وترك أن مع ذي الشروع وجبا لوجود المنافاة بينهما لأن
أفعال الشروع للحال وأن للاستقبال **كأنشأ السائق يحدو وطفق**
زيد يعدو بكسر الفاء وفتحها وطبق بالباء أيضا و **كذا جعلت** المتكلم و
أخذت اقرأ **وعلق** زيد يتمم ومنه قوله أراك علقت تظلم من أجرنا
وظلم الجار إذلال المجير **فائدة** اعلم أن من أفعال الشروع كما ذكر في
الكتب النحوية هب وقام وشرع نحو هب زيد يفعل وقام بكر ينشد وشرع زيد يأكل
وقيل هلهل أيضا من هذا الباب واعلم أنه يجوز حذف أخبار هذا الباب إذا دل دليل
ومنه الحديث من تأنى أصاب أو كاد ومن عجل أخطأ أو كاد وأنه يجب في أخبارها
المضارع غير عسى أن يكون رافعا لضمير الاسم وأما قوله وأسقيه حتى كاد مما أبثه تكلمني
أحجاره وملاعبه وقوله وقد جعلت إذا ما قمت يثقلني ثوبي فأنهض نهض
الشارب الثمل فأحجاره وثوبي بدلان من اسمي كاد وجعل وأما عسى فإنه يجوز في
خبرها المضارع خاصة أن يرفع السببي كقوله وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده إذا نحن

جاوزنا

جاوزنا حفير زياد روي بنصب جهده ورفعه ولا يجوز أن يرفع ظاهرا غير سببي وأما
قوله عسى الكرب الذي أمسيت فيه يكون وراءه فرج قريب فإن في يكون ضمير الاسم
والجملة بعده خبر كان **واستعملوا مضارعا لأوشكا** كما رأيت
وهو أكثر استعمالا من ماضيها **وكاد لا غير** أي استعملوا مضارعا له أيضا
دون غيرهما من أفعال الباب فإنه ملازم لصيغة الماضي **وزادوا موشكا** اسم
فاعل من أوشك عاملا عمله كقوله فموشكة أرضنا أن تعود خلاف الأنيس
وحوشا يبابا وقوله فإنك موشك أن لا تراها وتعدو دون غاضرة العوادي وهو
نادر **فائدة** اعلم قد أثبت جماعة اسم الفاعل من كاد وكرب كقوله
أموت أسى يوم الرجام وإنني يقينا لرهن بالذي أنا كائد أبني أن أباك كارب
يومه فإذا دعيت إلى المكارم فاعجل وأما الصواب أن الذي في البيت الأول
كابد بالباء الموحدة اسم فاعل من المكابدة غير جار على فعله إذ القياس مكابد
المقاسي والاسم كابد كالغارب والكاهل وأن الذي في البيت الثاني اسم فاعل
من كرب التامة نحو قولهم كرب الشتاء أي قرب كما جزم به الجوهري وغيره وحكى الأخفش
أن طفق يجيء من باب ضرب وعلم **بعد عسى واخلولق وأوشك**

قد يرد غنى بان يفعل اى يستغنى بأن والمضارع عن ثان من
معموليها فقط وتسمى حينئذ تامة نحو وعسى أن تكرهوا شيئا واخلولق أن
يأتى واوشك أن يفعل فأن والمضارع فى تأويل اسم مرفوع بالفاعلية مستغنى به عن
المنصوب الذى هو الخبر هذا اذا لم يكن بعد أن والمضارع اسم ظاهر فان كان نحو عسى أن
يقوم زيد ففيه خلاف فذهب بعضهم الى انه يجب ان يكون الاسم الظاهر مرفوعا بيقوم
وان ويقوم فاعل عسى وهى تامة لا خبر لها وذهب بعضهم الى جواز ذلك وتجويز وجه
اخر وهو أن يكون الاسم الظاهر مرفوعا بعسى اسما لها وان والمضارع فى موضع نصب
خبرها متقدما على الاسم وفاعل المضارع ضمير يعود على الاسم الظاهر وجاز عوده عليه
مع تأخره لتقدمه فى النية وتظهر فائدة الخلاف فى التثنية والجمع والتأنيث فتقول على القول
الاول عسى أن يقوم الزيدان وعسى أن يقوم الزيدون وعسى أن تقوم الهندات
وعسى ان تطلع الشمس بتأنيث تطلع وتذكيره وعلى القول الثانى كذلك وجاز وجه اخر
وهو أن تقول عسى ان يقوما الزيدان وعسى ان يقوموا الزيدون وعسى أن يقمن الهندات
وعسى ان تطلع الشمس بتأنيث تطلع فقط وهكذا اوشك واخلولق والوجه الاول
يتعين فى نحو عسى ان يضرب زيد عمرا فلا يجوز ان يكون زيد اسم عسى لئلا يلزم الفصل

بين

بين صلة ان ومعمولها وهو عمرا باجنبى وهو زيد ومثله قوله تعالى عسى ان يبعثك ربك
مقاما محمودا وجردن عسى واخلولق واوشك من الضمير واجعلها
مسندة الى أن يفعل كما سبق ذكره اورفع مضمرا بها ليكون الضمير اسما
لها وأن يفعل خبرا لها وذلك التركيب اذا اسم قبلها اى قبل عسى
قد ذكرا هذا الاسم لفظا كما فى الامثلة الاتية او رتبة كما فى عسى أن يقوم زيد
ويظهر اثر ذلك التركيب المذكور فى التثنية والجمع والتأنيث فتقول على الاول
الزيدان عسى أن يقوما والزيدون عسى ان يقوموا وهند عسى أن تقوم والهندان
عسى أن تقوما والهندات عسى أن يقمن وهكذا اخلولق واوشك وهذه لغة الحجاز
وتقول على الثانى الزيدان عسيا والزيدون عسوا وهند عست والهندان عستا
والهندات عسين وهكذا اختها وهذه لغة تميم فائدة اعلم انهم قد اجروا
الاضمار فى افعال هذا الباب غير عسى واخلولق واوشك نحو الزيدان اخذا يكتبان
وطفقا يخصفان ولا يجوز اخذ يكتبان وطفق يخصفان واعلم انه اذا اتصل الكاف
واخواتها بعسى نحو عساك وعساه ففيه خلاف فذهب سيبويه الى انه فى موضع
نصب حملا على لعل كما حملت هى على عسى فى اقتران خبرها بأن كما فى الحديث

فلعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض وذهب المبرد والفارسي إلى أن عسى على ما كانت عليه من رفع الاسم ونصب الخبر لكن الذي كان اسما جعل خبرا والذي كان خبرا جعل اسما وذهب الأخفش إلى أنها على ما كانت عليه إلا أن ضمير النصب ناب عن ضمير الرفع كما في قوله يا ابن الزبير طالما عصيكا وطالما عنيتنا إليكا وكما ناب ضمير الرفع عن ضمير النصب وضمير الجر في التوكيد نحو رأيتك أنت ومررت بك أنت وهذا ما اختاره الناظم قال ولو كان الضمير المشار إليه في موضع نصب كما يقول سيبويه والمبرد لم يقتصر عليه في مثل يا أبتا علك أو عساكا لأنه بمنزلة المفعول والجزء الثاني بمنزلة الفاعل وهو لا يحذف وكذا ما أشبهه **والفتح والكسر أجز في السين من** عسى إذا اتصل بها تاء الضمير ونوناه كما في **نحو عسيت** وعسينا وعسين **وانتقا الفتح زكن** أي اختيار الفتح علم لأنه الأصل وعليه أكثر القراء في قوله تعالى فهل عسيتم وقرأ نافع بكسر السين

فائدة اعلم قد اشتهر القول بأن كاد إثباتها نفي ونفيها إثبات حتى جعل هذا الأشعار والألغاز وقالوا أنحوي هذا العصر ما هي لفظة جرت في لساني جرهم وثمود إذا استعملت في صورة الجحد أثبتت وإن أثبتت قامت مقام جحود

دجا

ولكن هذا القول ليس بصواب بل حكم كاد حكم سائر الأفعال وأن معناها منفي مع النفي وثابت في حالة التجرد لأن القائل إذا قال كاد زيد يبكي فمعناه قارب زيد البكاء فمقاربة البكاء ثابتة ونفس البكاء منتف وإذا قال لم يكد يبكي فمعناه لم يقارب البكاء فمقاربة البكاء منتفية ونفس البكاء منتف انتفاء أبعد من انتفائه عند ثبوت المقاربة ولهذا كان قول ذي الرمة إذا غير النأي المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح صحيحا بليغا لأن معناه إذا تغير حب كل محب لم يقارب حبي التغير وإذا لم يقاربه فهو بعيد منه فهذا أبلغ من أن يقول لم يبرح لأنه قد يكون غير بارح وهو قريب من البراح بخلاف المخبر عنه بنفي مقاربة البراح وكذا قوله تعالى إذا أخرج يده لم يكد يراها هو أبلغ في نفي الرؤية من أن يقال لم يرها لأن من لم ير قد يقارب الرؤية بخلاف من لم يقارب وأما قوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون فكلام تضمن كلامين مضمون كل واحد منهما في وقت غير وقت الآخر والتقدير فذبحوها بعد أن كانوا بعداء من ذبحها غير مقاربين له وهذا واضح

باب الحروف المشبهة بالفعل

لأن وأن وليت ولكن ولعل وكأن عكس ما لكان الناقصة **من عمل** والمراد أن هذه الحروف الستة المذكورة تدخل على المبتدأ والخبر فتنصب

المبتدأ فيسمى اسمها وترفع الخبر فيسمى خبرها **كأن زيدا عالم بأني**
كفو ولكن ابنه ذو ضغن اى حقد وقد [illegible] على هذا المثال
وهذه اللغة المشهورة فى اعمالها وحكى ان قوما من العرب ينصب الجزأين معا ومنه
قوله اذا اسود جنح الليل فلتأت ولتكن خطاك خفافا ان حراسنا اسدا وقوله
يا ليت ايام الصبا رواجعا **فائدة** فى معانى هذه الحروف اعلم ان معنى ان
المفتوحة والمكسورة التوكيد ولكن الاستدراك والتوكيد اما التوكيد فهو تقوية النسبة
وتقريرها فى ذهن السامع ايجابية او سلبية على الصحيح وتوكيد النسبة تارة يكون لدفع
الشك فيها وتارة يكون لدفع انكارها وتارة يكون لا ولا فالاول مستحسن والثاني
واجب والثالث لا ولا واما الاستدراك فهو تعقيب الكلام بنفي ما يتوهم منه ثبوته
او اثبات ما يتوهم منه نفيه وليت لكن مركبة على الاصح خلافا للكوفيين فانها
عندهم مركبة من لا وان والكاف الزائدة لا التشبيهية وحذفت الهمزة للتخفيف ومعنى
ليت التمني فى الممكن والمستحيل لا فى الواجب فلا يقال ليت غدا يجيء واما قوله
فيا ليت الموت مع وجوبه فالمراد تمنيه قبل وقته وهو الاكثر ولعل الترجي فى المحبوب
والاشفاق فى المكروه نحو لعل الله يحدث بعد ذلك امرا فى المحبوب ونحو فلعلك

تارك

تارك بعض ما يوحى اليك فى الاشفاق وزاد بعضهم انها تكون للتعليل والاستفهام
ايضا كقوله لعله يتذكر فى الاول وما يدريك لعله يزكى فى الثاني وتختص لعل بالممكن
دون المستحيل وليت مركبة على الصحيح ومعنى كأن التشبيه وهى مركبة على الصحيح من كاف
التشبيه وان فاصل كأن زيدا اسد ان زيدا كاسد فقدم حرف التشبيه اهتماما به وفتحت
الهمزة لدخول الجار **وراع ذا الترتيب** وهو التقديم فى اسمها والتأخير فى
خبرها وجوبا لان الحروف محمولة على الافعال فى الاعمال فلكونها فرعا فى العمل لا يليق
التوسع فى معمولاتها بالتقديم والتأخير **الا** اى يتوسع فى تقديم الخبر على الاسم
فى الذى اى فى الموضع الذى يكون الخبر فيه ظرفا او مجرورا **كليت فيها**
او هنا غير البذى وقوله تعالى ان لدينا انكالا وذلك للتوسع فى الظروف
والمجرورات وحكم معمول الخبر فى عدم جواز التقديم حكم الخبر الا فى صورة كونه ظرفا او مجرورا
نحو ان عندك زيدا مقيم وان فيك عمرا راغب **وهمز ان افتح** وجوبا
لسد مصدر مسدها مع معموليها لزوما بان وقعت فى محل فاعل
نحو اولم يكفهم انا انزلنا او مفعول غير محكى بالقول نحو ولا تخافون انكم اشركتم او نائب
عن الفاعل نحو قل اوحى الى انه استمع او مبتدأ نحو ومن آياته انك ترى الارض

خاشعة اي خبر عن اسم معنى غير قول ولا صادق عليه خبرها نحو اعتقادي انك فاضل
واعتقاد زيد انه حق او مجرورا بالحرف نحو ذلك بان الله هو الحق او الاضافة نحو مثل ما
انكم تنطقون اي معطوف على شيء من ذلك نحو اذكروا نعمتي التي انعمت عليكم واني
فضلتكم اي مبدل منه نحو واذ يعدكم الله احدى الطائفتين انها لكم وانما قال لسد
مصدر ولم يقل لسد مفرد لانه قد يسد المفرد مسدها ويجب الكسر نحو ظننت زيدا انه
قائم **وفي سوى ذاك اكسر** همزة ان على الاصل **فاكسر** الهمزة
اذا وقعت **في الابتدا** اي في اول الكلام اما حقيقة بان لا يسبقها شيء
لم تعلق بتلك الجملة نحو انا اعطيناك الكوثر وانا فتحنا لك وانا انزلناه في ليلة
القدر او حكما بان يسبقها شيء كالواقعة بعد الا الاستفتاحية نحو الا ان اولياء الله
لا خوف عليهم ولا هم يحزنون والواقعة بعد حيث واذ نحو اجلس حيث ان زيدا جالس
وجئتك اذ ان زيدا ذاهب والواقعة خبرا عن اسم الذات نحو زيد انه قائم ومن القسم
الاول الواقعة بعد كلا على قول الجمهور انها حرف ردع وزجر لا غير حتى اجازوا
ابدا الوقف عليها والابتداء بما بعدها وحتى قال جماعة منهم متى سمعت كلا في سورة
فاحكم بانها مكية لان اكثر ما نزل التهديد والوعيد بمكة لان اكثر العتو كان بها.

وانما

وانما كسرت في هذه المواضع لانها لو فتحت لكانت مع صلتها في تأويل مصدر مبتدأ فيحتاج
الى تقدير خبر والاصل عدم ذلك **وفي بدء صلة** اي فاكسرها اذا وقعت
في ابتداء الصلة نحو ان مفاتحه لتنوء بخلاف الواقعة في حشوها نحو جاء الذي عندي انه
فاضل ولا افعله ما ان في السماء نجما اذ التقدير ما ثبت ان في السماء نجما ولا فرق
في الصلة بين ان تكون لموصول اسمي او حرفي كما في المثالين ومثل الصلة الصفة نحو مررت
برجل انه فاضل **وحيث ان ليمين مكملة** اي اذا وقعت في جواب القسم
سواء اقترن خبرها باللام كقوله تعالى والعصر ان الانسان لفي خسر ام لا كقوله تعالى
حم والكتاب المبين انا انزلناه **او حكيت بالقول** اي اذا وقعت في
اول الجملة المحكية بالقول نحو قال اني عبد الله فان لم تحك بل اجري القول مجرى الظن
وجب الفتح ومن ثم روي قوله أتقول انك بالحياة ممتع بالوجهين ومعنى المحكية
بالقول كما ضبطه مر ان تكون ان مع معموليها صدرت اولا مكسورة ثم تحكيها على حالها
كما اذا تكلم انسان بقوله ان زيدا قائم فاراد انسان اخر ان يحكيه فيقول قال ان
زيدا قائم وانما وجب الكسر لان القول لا يعمل الا في الجمل او مفرد في معنى الجملة
او يراد لفظه كما مر مفردا بخلاف الواقعة في اثنائها نحو قلت اعتقادي ان زيدا فاضل

فلو وقعت بعد القول غير محكية فتحت نحو اخصك بالقول انك فاضل فهى مجرورة
بلام التعليل مقدرة **او حلت محل حال** اما مع الواو كزرته
واني ذو امل وكقوله تعالى كما اخرجك ربك من بيتك بالحق وان
فريقا من المؤمنين لكارهون او بدونه نحو الا انهم لياكلون الطعام **وكسروا**
همزة ان ايضا **من بعد فعل** قلبى من العلم والشهادة **علقا عنها**
باللام كاعلم انه لذو تقى والله يعلم انك لرسوله والله يشهد
ان المنافقين لكاذبون وانما وجب الكسر فى ذلك لان اللام لها الصدر وما
له الصدر يمنع ان يعمل ما قبله فيما بعده وهذه اللام وان كانت متاخرة فى اللفظ
فرتبتها التقديم على ان وانما اخرت لئلا يدخل حرف توكيد على مثله ولم توخر ان
لقوتها فى العمل واما فى نحو علمت ان زيدا لقعد فالفتح لان اللام ليست للابتداء لدخولها
على الماضى وانها لا تدخل عليه الا مع قد ظاهرة او مقدرة ولو لم يكن الفعل معلقا
باللام كقوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شىء فان لله خمسه وشهد الله انه لا اله الا هو وجب الفتح
فائدة اعلم انك اذا قلت التعليق من خواص افعال القلوب والشهادة ليست
كذلك فكيف الكسر فى قوله تعالى والله يشهد انهم لكاذبون قلت لا فرق بين القلبى وغيره

لان الشهادة مستلزمة للعلم عرفا فنزلت منزلته فعلقت تعليقه او ان المراد بالشهادة لفظها
ثمّ العلم **بعد اذا فجاءة او** فعل **قسم** حقيقة او حكما بان كان مقدرا
جاز الذكر بان كان حرف القسم الباء الموحدة دون الواو والتاء **لا لام بعده**
بوجهين نمى اى نسب نظرا الى موجب كل منهما لصلاحية المقام لهما على سبيل البدل
فمن الاول قوله وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم وقوله
ارى بضم الهمزة بمعنى الظن لغلبة استعماله بالضم فى هذا المعنى ويتعدى الى مفعولين سواء
فتحت او ضمت فزيدا مفعوله الاول وسيدا مفعوله الثانى ووجه تعدية المضموم الى
مفعولين مع انه مضارع ارى المتعدى الى ثلاثة استعماله بمعنى الظن المتعدى الى اثنين
من باب الاستعمال فى اللازم والقفا مؤخر العنق واللهازم جمع لهزمة بالكسر وهى طرف
الحلقوم وخصها بالذكر لان القفا موضع الصفع واللهازم موضع اللكز ويروى
بالكسر على معنى فاذا هو عبد القفا واللهازم وبالفتح على معنى فاذا العبودية اى
حاصلة كما تقول خرجت فاذا الاسد قال الناظم والكسر اولى لانه لا يحوج الى تقدير
وذهب قوم الى ان اذا هى الخبر والتقدير فاذا العبودية اى نفس حضرة العبودية وعلى هذا
فلا تقدير فى الفتح ايضا فيستوى الوجهان ومن الثانى قوله او تحلفى بربك العلى

اى اوقد بالله العظيم بر وى بالكسر على جعلها جوابا للقسم و بالفتح على جعلها
مفعولا بواسطة نزع الخافض اى على انى وانما قيد الناظم بقوله لا لام بعده احتراز
عما بعده اللام كقوله تعالى ويحلفون بالله انهم لمنكم واهؤلاء الذين اقسموا بالله جهد
ايمانكم انهم لمنكم فيتعين الكسر فى هذه الصورة وكذا يجوز الوجهان ايضا **مع**
تلو فا الجزاء نحو فانه غفور رحيم جواب من عمل منكم سوءا بجهالة فقرئ بالكسر
على جعل ما بعد الفاء جملة تامة اى فهو غفور رحيم و بالفتح على تقديرها بمصدر هو
خبر مبتدأ محذوف اى فجزاؤه الغفران او مبتدأ محذوف الخبر اى فالغفران جزاؤه ولكن الكسر
احسن فى القياس ولذلك لم يجئ الفتح فى القرآن الا مبنيا بان المفتوحة كقوله تعالى الم
يعلموا انه من يحادد الله ورسوله فان له نار جهنم وقوله كتب عليه انه من تولاه فانه
يضله بخلاف ما لم يسبق بان المفتوحة فواجبة الكسر نحو انه من يات ربه مجرما فان له
جهنم انه من يتق ويصبر فان الله لا يضيع اجر المحسنين **وذا الحكم ايضا يطرد**
فى كل موضع وقعت ان فى خبر قول وكان خبرها قولا والقائل واحد كما فى نحو
نحو خير القول انى احمد الله فالفتح على معنى خير القول حمد الله والكسر
على الاخبار بالجملة لقصد الحكاية كانك قلت خير القول هذا اللفظ واما الفتح

فمعنى

متعين عند انتفاء القول الاول نحو على انى احمد الله والكسر عند انتفاء الثانى وعدم اتحاد
القائل نحو قولى انى مؤمن وقولى ان زيدا يحمد الله **فائدة** اعلم ان الناظم قد
سكت عن مواضع يجوز فيها الوجهان ولم يصرح بذلك منها ان تقع بعد واو مسبوقة
بمفرد صالح للعطف عليه نحو ان لك ان لا تجوع فيها ولا تعرى وانك لا
تظمأ فيها ولا تضحى قرء نافع وابو بكر بالكسر اما على الاستئناف او العطف على جملة
ان الاولى والباقون بالفتح عطفا على ان لا تجوع وقولنا صالح للعطف عليه احتراز
عن نحو ان لى مالا وان عمروا فاضل فما لا غير صالح للعطف ان الثانية عليه لفساد
المعنى ان لى مالا وفضل عمرو ومنها ان تقع بعد حتى فتكسر بعد حتى الابتدائية التى
تبتدأ بها الجمل وتستانف وهى بمعنى فاء السببية نحو مرض زيد حتى انهم لا يرجونه
وتفتح بعد الجارة والعاطفة نحو عرفت امورك حتى انك فاضل الاظهر ان حتى فى
هذا المثال عاطفة ومثال الجارة اصاحبك حتى انك تعصى واعلم انه قد يبحث
البعض فى عد هذا من مواضع جواز الوجهين بان المراد جوازهما فى تركيب واحد
والتركيب هنا مختلف وهو بحث قوى وان كان يمكن دفعه بان اتحاد ما قبل ان
فى التركيبين هنا كاف ومنها ان تقع بعد اما نحو اما انك فاضل فتكسر ان كانت اما

استفتاحية بمنزلة الا وتفتح ان كانت بمعنى حقا كما تقول حقا انك ذاهب و
منها ان تقع بعد لا جرم نحو لا جرم ان الله يعلم فالفتح عند سيبويه على ان جرم فعل
وان وصلتها فاعل اي وجب ان الله يعلم ولا صلة وعند الفراء على ان لا جرم بمنزلة
لا رجل ومعناه لا بد ومن بعدها مقدرة والكسر على ما حكاه الفراء من ان بعضهم
ينزلها منزلة اليمين فيقول لا جرم لآتينك **وبعد ذات الكسر**
تصحب الخبر جوازا **لام ابتداء نحو اني لوزر** اي ملجأ
وكان حق هذه اللام ان تدخل على اول الكلام لان لها الصدر لكن لما كانت
للتاكيد وان ايضا للتاكيد كرهوا الجمع بين حرفين واحد فادخلوا اللام على الخبر
وانما لم يعكسوا لكون ان قوية بالعمل وحق العامل التقدم **تكميل** اعلم
انه يفهم من مقتضى كلام الناظم ان لام الابتداء لا تصحب خبر غير ان المكسورة وهو كذلك
فمن ثم لم يحكم بزيادتها عند وجودها في خبر غيرها ومن ذلك قراءة بعضهم الا انهم ليأكلون
الطعام بفتح الهمزة واجازه المبرد **ولا يلي ذي اللام ما قد نفيا**
اي لا تدخل هذه اللام على منفي الا ما ندر ومنه واعلم ان تسليما وتركا للا
متشابهان ولا سواء وانما القياس ان يقول لا سواء ولا متشابهان لكنه اضطر فقدم

دم

والخبر **ولا يليها ايضا من الافعال ما كرضيا** اي ما هو ماض متصرف
غير مقرون بقد فلا يقال ان زيدا لرضي خلافا للكسائي وهشام فان كان الفعل
مضارعا دخلت عليه مطلقا كان نحو ان زيدا ليرضى او غير متصرف نحو ان زيدا لبئس
الشر والمفهوم من ظاهر كلامه جواز دخولها على الماضي اذا كان غير متصرف نحو ان
زيدا لنعم الرجل او لعسى ان يقوم وهو مذهب الاخفش والفراء لان الفعل الجامد
كالاسم في عدم التصرف واما سيبويه فلا يجيز ذلك فان اقترن الماضي المتصرف بقد
جاز دخولها عليه كما اشار اليه بقوله **وقد يليها مع قد كان ذا**
لقد سما على العدى مستحوذا اي غالبا لان قد تقرب الماضي
من الحال فاشبه حينئذ المضارع اي المشبه للاسم ومشبه المشبه مشبه وليس جواز ذلك
مخصوصا بتقدير اللام للقسم كما هو راي صاحب الترشيح فانه ذهب الى ان لام الابتداء
لا تدخل على الماضي المقرون بقد واذا سمع دخولها عليه قدرت لام جواب القسم وان لقد
في ان زيدا لقد قام عنده ان زيدا والله لقد قام خلافا للكسائي وهشام فانهما ذهبا الى ان
قد المضمرة مجوزة لدخول لام الابتداء فقد الظاهرة بالاولى فنحو ان زيدا لرضي ليس عندهما
الا لاضمار قد واللام عندهما لام الابتداء اما اذا قدرت اللام للقسم فانه يجوز بلا شرط لكن

دخل على ان والحالة هذه ما يقتضي فتحها فتحت مع هذه اللام نحو علمت ان زيدا لرضي
وتصحب هذه اللام ايضا **الواسط** بين اسم ان وخبرها **معمول**
الخبر بشرط ان يكون الخبر صالحا لها نحو ان زيدا لعمرا ضارب فان لم يكن صالحا
لها لم يجز نحو ان زيدا عمرا ضرب لان دخولها على المعمول فرع دخولها على الخبر وبشرط
ان لا يكون المعمول حالا وتمييزا والفرق بينهما وبين المفعول انه ينوب عن الفاعل فيصير
عمدة واذا قدم صار مبتدا واللام تدخل عليه بخلافهما فان كان حالا لم يجز دخولها
عليه فلا يجوز ان زيدا لراكبا منطلق ويفهم من مقتضى كلامه انها لا تصحب المعمول
المتأخر فلا يجوز ان زيدا ضارب لعمرا **وتصحب ايضا الفصل** وهو الضمير
المسمى عمادا نحو ان هذا لهو القصص الحق اذا لم يعرب هو مبتدا **وتصحب اسما**
لان **حل قبله الخبر** نحو ان عندك لبشرا وان لك لاجرا وفي معنى تقدم
الخبر تقدم معموله نحو ان في الدار لزيدا واذا دخلت اللام على الفصل او على الاسم
المتأخر لم تدخل على الخبر فلا يجوز ان زيدا لهو لقائم ولا ان لفي الدار لزيدا ولا
ان في الدار لزيدا لجالس **ووصل ما الزائدة بذي الحروف**
مبطل اعمالها على مذهب سيبويه لان ما الزائدة تزيل اختصاص

هذه الحروف بالاسماء ويهيئها للدخول على الفعل فالاهمال واجب لذلك نحو
انما زيد قائم وكانما خالد اسد ولكنما عمرو جبان ولعلما بكر عالم **وقد يبقى**
العمل مع وجود ما ويجعل ما ملغاة وذلك ممنوع في ليت لبقاء اختصاصها
كقوله الا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا او نصفه فقد فيروى بنصب الحمام
على الاعمال ورفعه على الاهمال وهذا الاعمال قليل ولذا صدر الناظم قوله بقد
الموضوع للتقليل **فائدة** اعلم انما قيدنا ما بقولنا الزائدة للاحتراز
عنها موصولة او موصوفة او مصدرية لبقاء العمل لها نحو ان ما عندك حسن وان ما
فعلت حسن وتكتب منفصلة من ان بخلافها زائدة فانها تكتب موصولة ثم اعلم ان
انما وانما يفيدان الحصر وقد اجتمعا في قوله تعالى قل انما انا بشر مثلكم يوحى الي انما
الهكم اله واحد اي ما يوحى الي الا قصر الاله على الوحدة فالحصر الاول من قصر الصفة
على الموصوف قصر قلب والثاني من قصر الموصوف على الصفة قصر قلب ايضا والاتيان به مبالغة
في الرد والا فمجرد ثبوت الوحدة ناف للتعدد والاعتراض على افادة انما الحصر بقوله
عند التأكيد بالمصدر مدفوع بان الحصر من اللفظ المصرح به ولا يضر فواته بالتأويل بل
كقولك انما التأكيد لانه امر تقديري **وجائز بالاجماع رفعك معطوفا**

على منصوب انّ المكسورة **بعد ان تستكمل** اي خبرها نحو ان
زيدا اكل طعامك وعمرو ومنه قوله فمن يك لم ينجب ابوه وامه فان لنا الام النجيبة
والاب فالرفع باعتبار محل اسم انّ بناء على القول بعدم اشتراط وجود الطالب للمحل
ولكن بمعطوف جاء على محل الاسم مثل ما جائني من رجل وامرأة بالرفع لان الرافع في
مثلنا الابتداء وقد زال بدخول الناسخ بل انما مبتدأ خبره محذوف والجملة استئناف
عطف على محل ما قبلها من الابتداء او مفرد معطوف على الضمير في الخبر ان كان
فاصل كما في المثال والبيت فان لم يكن فاصل نحو ان زيدا قائم وعمرو تعين الوجه
الاول وقد اشعر قوله وجاز ان النصب هو الاصل والارجح واما اذا عطف
على المنصوب المذكور قبل استكمال الخبر تعين النصب لان العامل في خبر المبتدأ هو
المبتدأ وفي خبر ان هو ان فيكون قائمان من قولك ان زيدا وعمرو قائمان خبرا عن
ان وعمرو معا فيعمل عاملان مستقلان في معمول واحد ولا يجوز ذلك واجاز
الكسائي الرفع مطلقا اي بعد استكمال الخبر وقبله تمسكا بظاهر قوله تعالى ان الذين
امنوا والذين هادوا والصابئون **والحقت بانّ** المكسورة فيما ذكر من جواز
العطف على منصوبه بالرفع بعد استكمال الخبر **لكن** باتفاق كقوله وما قصرت بي

في التساوي خئولة ولكن عمي الطيب الاصل والخال **وانّ** المفتوحة
على الصحيح اذا كان موضعها موضع الجملة بان تقدمها علم او معناه نحو واذان
من الله ورسوله الى الناس يوم الحج الاكبر ان الله بريء من المشركين ورسوله برفع
رسوله وقرئ شاذا بالنصب عطفا على لفظ اسم ان **من دون ليت و**
لعل وكان فلا يجوز في المعطوف على اسمائهن الا النصب سواء تقدم المعطوف
اي تأخر لزوال معنى الابتداء معها خلافا للفراء فانه يجيز الرفع معها ايضا [illegible]
متأخر بشرط خفاء الاعراب **وخففت انّ** المكسورة **فيقل العمل** و
كثر الاهمال لزوال اختصاصها نحو وان كل لما جميع لدينا محضرون وجاز اعمالها
استصحابا للاصل نحو وان كلا لما ليوفينهم **وتلزم اللام اذا اهملت**
لتفرق بينها وبين ان النافية ولذا تسمى اللام الفارقة **فائدة**
اعلم ان سيبويه قد ذهب الى ان هذه اللام هي لام الابتداء وذهب الفارسي
الى انها غيرها اجتلبت للفرق ويظهر اثر الخلاف في نحو قوله ع قد علمنا ان كنت لمؤمنا
فعلى الاول يجب كسران وعلى الثاني يجب فتحها **وربما استغني عنها**
اي عن اللام **ان بدا** اي ظهر **ما ناطق اراده معتمدا**

على قرينة اما اللفظية كقوله ان الحق لا يخفى على ذي بصيرة او معنوية كقوله اما ان
اباة الضيم من آل مالك وان مالك كانت كرام المعادن فالقرينة اللفظية
في البيت الاول لفظ لا فانه يبعد معها ان يراد بان النفي اذ لو اريد ما ذكر لجيء
بالاثبات بدلا عن نفي النفي الصائر الى الاثبات وفيه ايضا قرينة معنوية وهي انه
لو اريد بان النفي ونفي النفي اثبات لكان المعنى الحق يخفى على ذي بصيرة وفساده
ظاهر والقرينة المعنوية في الثاني هي دلالة مقام المدح على ان الكلام اثبات
فلا تجعلها لم يقل كانت لكرام واما عدم قوله لكانت كرام فلما سبق من امتناع ان
يلي اللام فعل متصرف خال من قد **والفعل ان لم يك ناسخا** للابتداء
وهو كان وكاد وظن واخواتها **فلا تلفيه** اي لا تجده **غالبا بان**
ذي المخففة من المثقلة **موصلا** وان كان ناسخا له وجد موصلا
بان كثيرا نحو وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك بابصارهم وان نظنك لمن
الكاذبين واكثر منه كونه ماضيا نحو وان كانت لكبيرة وان كدت لتردين وان
وجدنا اكثرهم لفاسقين واما قوله شلت يمينك ان قتلت لمسلما فمن النوادر
التي لا يقاس عليها نحو ان قام لانا وان قعد لزيد خلافا للاخفش والكوفيين لانهم



لا يجيزون تخفيف ان المكسورة ويقولون ما ورد مما يوهم ذلك بان ان نافية واللام بمعنى الا
وانه قد وهنه كونه لا ناسخا ولا ماضيا كقولهم ان يزينك لنفسك وان يشينك لهيه **وان**
تخفف ان المفتوحة **فاسمها** الذي هو ضمير الشان عند ابن الحاجب وهو او غيره
عند الناظم والجمهور **استكن** بمعنى حذف من اللفظ وجوبا ونوى وجوده لانها مخففة
لانها حرف وايضا فهو ضمير نصب وضمائر النصب لا تستكن واما بروز اسمها وهو غير ضمير
الشان في قوله فلو انك في يوم الرخاء سألتني طلاقك لم ابخل وانت صديق
وقوله بانك ربيع وغيث مريع وانك هناك تكون الثمالا فضرورة يصف قائل
بيت الاول نفسه بكثرة الجود حتى لو سئله الحبيب الفراق لاجابه كراهة رد السائل و
خص يوم الرخاء بالذكر لان الانسان ربما يفارق الاحباب في الشدة وجملة وانت
صديق حالية قيد بها لان الانسان لا يعز عليه فراق عدوه قوله مريع بفتح الميم اي كثير
العشب والثمال بكسر المثلثة الغياث **والخبر اجعل جملة** اذا حذف الاسم سواء
كان ضمير الشان او لا لان الخبر اذا ذكر الاسم جاز ان يكون جملة وان يكون مفردا وقد
اجتمعا في قوله بانك ربيع الخ **من بعد ان** المخففة من الثقيلة نحو علمت ان زيدا
قائم فان مخففة واسمها ضمير الشان محذوف وزيد قائم جملة في موضع رفع على انها خبرها

فائدة اعلم ان المفتوحة اشبه بالفعل من المكسورة لان لفظها كلفظ عض مقصودا
به الماضي او الامر والمكسورة لا تشبه الا الامر كجد فلذلك اختصت ان المفتوحة المخففة
ببقاء عملها على وجه يبين فيه الضعف **وان يكن** صدر الجملة الواقعة خبرا ان
المفتوحة المخففة **فعلا ولم يكن** ذلك الفعل **دعا ولم يكن**
تصريفه ممتنعا فالاحسن حينئذ **الفصل** بين ان و
بينه **بقد** نحو ونعلم ان قد صدقتنا وقوله شهدت بان قد خط ما هو
كائن وانك تمحو ما تشاء وتثبت **او نفي** بلا او لن او لم نحو وحسبوا ان
لا تكون فتنة وايحسب ان لن يقدر عليه احد وايحسب ان لم يره احد **او**
حرف **تنفيس** نحو علم ان سيكون وقوله واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف
ياتي كل ما قدرا **او لو** نحو وان لو استقاموا على الطريقة **وقليل** في
كتب النحاة **ذكر لو** وان كان كثيرا في لسان العرب **فائدة**
اعلم ان استحسان الفصل في هذه الصورة انما هو لحصول الفرق بين ان المخففة و
المصدرية التي تنصب المضارع لان المصدرية لا تقع قبل الاسمية ولا الفعلية التي
فعلها جامد او دعاء لم يحتج لفاصل معها ويفهم من قول الناظم ان الجملة الاسمية

او الفعلية الجامدة او الدعائية اذا وقعت خبرا لان المخففة فلا تحتاج الى فاصل نحو
وآخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين وان ليس للانسان الا ما سعى والخامسة ان
غضب الله عليها **وخففت كان ايضا** حملا على ان المفتوحة **فنوي**
منصوبها اي اسمها وهو ضمير الشان كثيرا **وثابتا ايضا روي**
عنهم وهو غير ضمير الشان قليلا كما مر من الاول قوله ونحر مشرق اللون كان
ثدياه حقان وقوله ويوما توافينا بوجه مقسم كان ظبية تعطو الى وارق السلم
على رواية الرفع وعلى رواية النصب هما من الثاني لما عرفت من عدم لزوم كون
الخبر جملة عند حذف الاسم في ان بل يجوز ان يكون جملة كما في البيت الاول وان يكون
مفردا كما في الثاني **فائدة** اعلم انه اذا كان خبر كان المخففة جملة اسمية
لم يحتج الى فاصل كما في البيت الاول وان كان فعلية فصلت بقد او لم نحو كان لم تغن
بالامس وكقوله لا يهولنك اصطلاء لظى الحرب فمحذورها كان قد الما ولا يجوز
تخفيف لعل على اختلاف لغاتها واما لكن فتخفف فتهمل وجوبا نحو ولكن الله قتلهم واجاز
يونس والاخفش اعمالها قياسا وانما فصلت الفعلية بقد او لم للفرق بينها وبين
ان الناصبة للمضارع الداخلة عليها كاف الجر وانما اهملت لكن عند التخفيف وجوبا

لزوال اختصاصها بالاسماء لدخولها على الجملتين **باب لا التي لنفي**
الجنس على سبيل التنصيص **عمل ان اجعل للا في نكرة**
مفردة جاءتك نحو لا غلام رجل قائم **او مكررة** نحو لا حول
ولا قوة الا بالله وهو مع المفردة على سبيل الوجوب ومع المكررة على سبيل الجواز
فائدة اعلم انه يفهم من كلام الناظم تصريحا وتلويحا ان لا يعمل هذا العمل الا بشروط
سبعة الاول كونها نافية والثاني كون منفيها جنسا والثالث كون نفيها نصا
والرابع عدم دخول الجار عليها والخامس كون اسمها نكرة والسادس كون اسمها
متصلا بها والسابع كون خبرها نكرة ايضا فان كانت غير نافية لم تعمل وشذ اعمال
الزائدة في قوله لو لم تكن غطفان لا ذنوب لها اذن للام ذووا احسابها عمرا
ووجه كونها زائدة في البيت المذكور هو ان معناه لو لم يكن لغطفان ذنوب للام
عمرا اي امتنع لومهم عمر بن هبيرة الفزاري الذي كان يهجو قبيلة غطفان لثبوت الذنوب
لها المستفاد من النفي الماخوذ من لو المسلط على النفي الماخوذ من لم لان نفي النفي
اثبات فلم يستفد من لا نفي اصلا فتعين ان تكون زائدة وانما افاد البيت
امتناع لومهم لان لو تدل على امتناع جوابها لثبوت شرطها على ما هو المشهور وقيل الاصل

جعلها

جعلها نافية في البيت والمعنى لو كان لغطفان ذنوب للام عمرا لان ذنوبهم كلا
ذنوب بالنسبة الى ذنوبه فما بالك بانهم يلومونه حين لم يذنبوا يعني انهم يلومونه على كل
حال كان لها ذنوب او لا مثل لو لم يخف الله لم يعصه وهذا القيل محتمل لا متعين وان
كانت لا لنفي الوحدة او لنفي الجنس لا على سبيل التنصيص عملت عمل ليس وهو رفع الاسم
ونصب الخبر وان دخل عليها جار خفض النكرة نحو جئت بلا زاد وغضبت من لا شيء واما
قولهم جئت بلا شيء بالفتح فشاذ وان كان اسمها معرفة او منفصلا اهملت لا ووجب
تكرارها نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا امراة وانما وجب تكرارها
في هاتين الصورتين جبرا لما فاتها من نفي الجنس في المعرفة ونفيها بالتكرير على كونها
لنفي الجنس في الانفصال لان نفي الجنس تكرار للنفي في الحقيقة ويعلم منه ان الغاءها
لا يخرجها عن كونها لنفي الجنس في النكرات واجاز بعضهم عدم التكرار في هذين
الموضعين واما نحو قضية ولا ابا حسن لها وهو اثر من كلام عمر في حق علي عليه السلام
لا شطر بيت ونحو ولا هيثم الليلة للمطي وهو كلام اخر لقائل اخر وهيثم بالمثلثة
اسم شارب او راع او حاد على اختلاف الاقوال فمؤول عندهم بانه على تقدير مضاف
لا يتعرف بالاضافة كلفظ مثل او يجعله اسم جنس لكل من اتصف بالمعنى المشتهر به

اسم مسمى ذلك العلم والمعنى قضيته ولا فصل لها وصار هذا الكلام مثلا يضرب
عند الامر العسير كما قالوا لكل فرعون موسى بتنوين العلمين على معنى لكل جبار
قهار والثاني اولى من الاول لانه معترض بان العرب التزمت تجرد الاسم المستعمل
هذا الاستعمال من ال فلم يقولوا ولا ابا الحسن مثلا ولو كانت اضافة مثل صنويه
لم يحتج الى ذلك الالتزام لعدم منافاة ال ح تنكير اسم لا في الحقيقة وبان العرب
اجروا عن الاسم المذكور مثل كما في قوله يبكي على زيد ولا زيد مثله ولو كانت
اضافة مثل صنويه لكان التقدير ولا مثل زيد مثله وهو فاسد وان كان
يجاب عن الاول بان ال في ابي الحسن وان كانت للمح الا ان الاصل فيها ان
تكون علامة لفظية للتعريف وتعريف العلمية وان كان اقوى منها الا انه معنوي
فلو وجدت ال مع علامة التنكير وهي لا للزم القبح ظاهرا وعن الثاني بان الفساد
في موضع لمقتض لا يستلزم الفساد في موضع ليس فيه ذلك المقتضي نعم ذلك
يستلزم عدم الاطراد واما التاويل بارادة مسمى هذا الاسم فغير مناسب اذ
ليس كل مسمى بهذا الاسم بتلك المزية لانها ليست للاسم حتى يلزم مسماه في عدم
التكرار في قوله شاء ما شئت حتى لا ازال لما لا انت شائية من شاننا شاني

محذوف

ضرورة اعلم ان الاظهر في هذا ان حتى ابتدائية بمعنى فاء السببية والفعل بعدها
مرفوع وقيل انها غائية بمعنى الى والفعل بعدها منصوب وقوله شاني اى باغضا
خبر لا ازال وقف عليه بالسكون على لغة ولما متعلق به وما موصولة او موصوفة والرابط
محذوف اى شائيته ومن شاننا متعلق بشائية والظاهر انه حال من ما او صفة ثم اعلم ان
اسم لا على ثلثة اضرب مضاف وشبهه وهو ما بعده شيء من تمام معناه ويسمى مطولا
ومطولا اى ممدودا ومفرد وهو ما سواهما كما اشار اليها بقوله **فانصب بها**
اسما **مضافا** نحو لا صاحب بر ممقوت **او مضارعه** اى اسما مشابها
بالمضاف نحو لا طالعا جبلا ظاهر **وبعد ذاك** المنصوب **الخبر اذكر**
حال كونك **رافعه** حتما واما الرافع له فقال الشلوبين لا خلاف في ان لا هي
الرافعة له عند عدم تركيبها فان ركبت مع الاسم المفرد فهي الرافعة له ايضا عند
الاخفش وهو الاصح كما صرح به في التسهيل واما سيبويه فذهب الى انه مرفوع
بما كان مرفوعا به قبل دخول لا لكونها عاملا ضعيفا فلم تنسخ عمل الابتداء لفظا
وتقديرا بل هو باق تقديرا بخلاف ان لكونها قوية في العمل وناسخة عمل الابتداء
لفظا ومحلا وقد وجه سيبويه عدم عمل لا في الخبر بضعف شبهها بان في حالة التركيب

لانها صارت كجزء كلمة وانما عملت في الاسم لقربه وقال في المغني الذي عندي ان
يبنى مع ان المركبة لا تعمل في الاسم ايضا لان جزء الشئ لا يعمل وامثلا لا رجل ظريفا
بالنصب فانه عنده مثل يا زيدا الفاضل بالرفع اي ان النصب للتبعية على اللفظ
كما ان الرفع في الفاضل كذلك **فائدة** اعلم ان المفهوم من قول الناظم
وهو بعد ذاك الخبر اذكر هو انه لا يجوز تقديم خبرها على اسمها وهو كذلك اذ لا يجوز
تقديمه ولو ظرفا او جارا ومجرورا وكذا معمول خبرها وهل يتقدم معمول الخبر على نفس
الخبر الاقرب عند بعضهم جوازه **وركب** الاسم **المفرد** وهو ما ليس مضافا
ولا مشبها به مع لا تركيب خمسة عشر حال الكونك **فاتحا** له فتحا ظاهرا او مقدرا
كما في المبني ولو على الفتح قبل دخول لا نحو لا خمسة عشر عندنا وهذه الفتحة فتحة
بناء على الصحيح وانما بني في هذه الحالة لتضمنه معنى حرف الجر لان قولنا لا رجل في
الدار مبني على جواب سؤال سائل محقق او مقدر سأل فقال هل من رجل في
الدار وكان من الواجب ان يقال لا من رجل في الدار ليطابق الجواب السؤال
الا انه لما جرى ذكر من في السؤال استغنى عنه في الجواب فحذف فقيل لا رجل في
الدار فتضمن من فبني لذلك وبني على الحركة ايذانا بعروض البناء على الفتح لخفته

هذا اذا كان المفرد بالمعنى المذكور غير مثنى او مجموع جمع سلامة وهو المفرد **كلا**
حول ولا قوة الا بالله وجمع التكسير مثل لا غلمان لك اما المثنى
والمجموع جمع سلامة لمذكر فيبنيان على ما ينصبان به وهو الياء كقوله تعز فلا
الفين بالعيش متعا ولكن لوراد المنون تتابع وقوله يحشر الناس لا بنين ولا آبا
الا وقد عنهم شئون وذهب المبرد الى انهما معربان لبعدهما بالتثنية والجمع عن
مشابهة الحرف ولو صح هذا لاعرب يا زيدان ويا زيدون ولا قائل به واما جمع
السلامة لمؤنث فيبنى على ما ينصب به وهو الكسر ويجوز ايضا فتحه واوجبه بعضهم والفتح
اولى عند الناظم **والثاني** وهو المعطوف مع تكرار لا كقوة من لا حول ولا
قوة الا بالله **اجعلا مرفوعا** كقوله لا ام لي ان كان ذاك ولا اب
او منصوبا كقوله لا نسب اليوم ولا خلة اتسع الخرق على الراقع وقيل
اتسع الفتق على الراتق وقيل الثاني هو الصواب لان القافية قافية **او**
مركبا كالاول نحو لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة في قراءة ابي عمرو وابن كثير
فاما الرفع فانه على احد ثلاثة اوجه الاول العطف على محل لا مع اسمها فان محلهما
رفع بالابتداء عند سيبويه وحينئذ تكون لا الثانية زائدة بين المتعاطفين لتأكيد

النفي أي بالابتداء وليس للا عمل فيه او ان لا الثانية عاملة عمل ليس فعلى هذا يلزم
أن يقدر لكل من لا الاولى والثانية خبر والعطف من عطف الجمل ولا يصح ان
يكون المقدر واحدا خبرا عنهما لامتناع توارد العاملين على معمول واحد ولزوم كون
الخبر مرفوعا منصوبا واما النصب فبالعطف على محل اسم لا وتكون لا الثانية زائدة
بين المتعاطفين فعلى هذا يجب عند سيبويه أن يقدر لكل خبر على حدة فيكون الكلام
جملتين ويمتنع عنده أن يقدر خبر واحد لأن الخبر بعد لا الاولى مرفوع عنده بما كان
مرفوعا به قبل دخول لا والخبر بعد الثانية مرفوع بلا الاولى لأن الاولى ناصبة
لما بعد لا الثانية ولا الناصبة عاملة في الخبر عنده كغيره فيلزم ارتفاع الخبر بعاملين
مختلفين وهو لا يجوز واما عند غيره فيقدر لهما خبر واحد لأن العامل واحد وهي
لا الاولى **وان رفعت اولا** اما بالابتداء اي على اعمال لا عمل ليس
فالثاني وهو المعطوف **لا تنصبا** لأن نصبه انما يكون بالعطف على منصوب
لفظا او محلا وهو حينئذ مفقود بل يتعين ما رفعه كقوله فما هجرتك حتى قلت معلنة
لا ناقة لي في هذا ولا جمل فعلى هذا فالخبر واحد ان كانت لا الثانية زائدة
وما بعدها معطوفا سواء جعلت الاولى مهملة او عاملة عمل ليس ويجب خبران

ان كانت الاولى مهملة والثانية عاملة عمل ليس اي بالعكس ولا يصح على هذا
بقسميه اي ان يكون الخبر واحدا لئلا يلزم كون الخبر الواحد مرفوعا ومنصوبا وتوارد
عاملين على معمول واحد فان جعلتهما معا عاملين عمل ليس جاز لك تقدير خبرين
وكذا تقدير خبر واحد ولا ضرر على ما مر في حالة بنائهما معا على الفتح واقتصر في المغني
على تقدير خبرين عند جعلهما عاملين عمل ليس واما بناؤه على الفتح كقوله فلا لغو
ولا تأثيم فيها وما فاهوا به ابدا مقيم فالحاصل مما ذكرناه انه يجوز في نحو لا حول ولا
قوة الا بالله من كل تركيب تكررت فيه لا وسبق الثانية عطف وكان كل من الاسمين
مفردا صالحا للعمل خمسة اوجه فتحهما وفتح الاول مع نصب الثاني وفتح الاول مع
رفع الثاني ورفعهما ورفع الاول مع فتح الثاني فان لم تكرر لا فسيأتي حكمه في قول
الناظم بعيد هذا اي لم يسبق الثانية عطف فالكلام جملتان مستقلتان اي كان
احد الاسمين غير مفرد ففي الاول ايضا خمسة اوجه بابدال فتح الاول بنصبه نحو لا غلام
رجل ولا امرأة فيها وفي الثاني يتعين رفعه او نصبه نحو لا امرأة ولا غلام رجل فيها
وان كان غير صالح للعمل لا يتعين الرفع **فائدة** اعلم انه يفهم من قول الناظم
وان رفعت اولا لا تنصبا انه اذا كان الاول منصوبا جاز في المعطوف ايضا الاوجه

الثالثة الفتح والنصب والرفع نحو لا غلام رجل ولا امراة ولا امراة ولا امراة
ومن محل جواز الاوجه الثلثة في المعطوف اذا كان صالحا للعمل لا بان كان نكرة فان
لم يكن صالحا تعين رفعه نحو لا امراة فيها ولا زيد ولا غلام رجل فيها ولا عمرو
والرفع في هذه الصورة اما بالابتداء اي بالعطف على محل لا مع اسمها لا باعمال لا
عمل ليس لان العاملة عملها تختص ايضا بالنكرات **ومفردا نعتا لمبني**
يلي منعوته اجز فيه الاوجه الثلثة ايضا **فافتح** النعت جريا على الغالب
على نية تركيب الصفة مع الموصوف قبل دخول لا لئلا يلزم تركيب ثلثة اشياء
مثل خمسة عشر نحو لا رجل ظريف فيها **او انصبن** مراعاة لمحل اسم لا نحو
لا رجل ظريفا فيها **او ارفع تعدل** مراعاة لمحل لا مع المنعوت نحو لا رجل
ظريف فيها **وغير ما يلي منعوته وغير المفرد** وهو المضاف
والمشبه به **لا تبن** لتعذر موجب البناء بالطول **وانصبه** نحو لا رجل
فيها ظريفا ولا رجل صاحب بر فيها ولا رجل طالعا جبلا ظاهرا **او الرفع**
اقصد نحو لا رجل فيها ظريف ولا رجل صاحب بر فيها ولا رجل طالع
جبلا ظاهرا وكذا يمتنع البناء ويجوز الامران الاخيران اذا كان المنعوت غير مفرد

نحو

نحو لا غلام سفر ظاهرا او ظاهر فيها **والعطف ان لم تتكرر لا**
معه **احكما له بما للنعت ذي الفصل انتمى** اي انسب
من جواز الرفع والنصب دون البنا لوجود الفصل بحرف العطف كقوله فلا اب
وابنا مثل مروان وابنه بنصب ابن ويجوز رفعه ويمتنع بناؤه على الفتح واما نحو لا رجل
وامراة بالفتح على ما حكاه الاخفش فشاذ وقال بعضهم ان الاصل ولا امراة
فحذفت لا والبناء باق بحاله على نية لا وما ذكره في معطوف يصلح للعمل لا فان لم يصلح
تعين رفعه نحو لا رجل وهند فيها **فائدة** اعلم ان حكم البدل الصالح للعمل
لا حكم النعت المفصل نحو لا احد رجلا وامراة فيها فقولنا رجلا اي منه اي من لا احد
فوجه الضمير المشترك في بدل البعض والنصب اما اتباع للمحل اي للفظ ولا احد رجل
وامراة فيها فقولنا رجل بالرفع بدل من محل لا مع اسمها فان لم يصلح له تعين الرفع نحو
لا احد زيد وعمرو فيها على الابدال من محل لا مع اسمها فالعامل فيه الابتداء وحكم عطف
البيان حكم البدل فيما ذكره اما التوكيد فقال الرضي ان كان لفظيا فالاولى كونه
على لفظ المؤكد مجردا عن التنوين وجاز الرفع والنصب واما المعنوي فلا يجوز تاكيد
المنفي المبني به لانه نكرة والفاظ التوكيد المعنوي معارف وفي تاكيد النكرة بالمعرفة

قولان وعلى الجواز يتعين الرفع اذ لا تعمل الا في معرفة وجوز الاندلسي بناء البدل
اذا كان مفردا نكرة نحو لا رجل صاحب لك **واعط لا مع همزة**
استفهام ما تستحق من الاحكام كالاعمال عمل ان وجواز
الالغاء اذا تكررت وجواز رفع المعطوف ونصبه عند عدم التكرار وجواز تثليث
النعت والمعطوف بعد لا الثانية بالشروط السابقة **دون استفهام**
على ما سبق بيانه واكثر ما يكون ذلك الاعطاء اذا قصد بالاستفهام معها التوبيخ
على الفعل الماضي والانكار على الحال ويصح حمل كليهما على كليهما والمراد بالانكار
عده منكرا اجمالا الا الجحد والنفي كقوله الا اطعان الا فرسان عادية الا تجشؤكم
حول التنانير فقوله الا اطعان اي موجود والا فرسان اي موجودون على رواية
من نصب عادية نعتا للفرسان اما على رواية من رفعها فهي خبر لا الثانية والفرسان
بضم الفاء جمع فارس كركبان جمع راكب وعادية يروى بالعين المهملة ماخوذ من
العدو وهو اسراع السير او العدوان وهو الظلم مكنيا به عن القوة والشجاعة وبالمعجمة
من الغدو ضد الرواح والتجشؤ اظهار الكسالة من الامتلاء الناشئ من كثرة الاكل
والاستثناء منقطع والتنور معروف وقوله الا ارعواء لمن ولت شبيبته وآذنت

بمشيب

بمشيب بعده هرم الارعواء الانكفاف والشبيبة الشباب وهو لغة حداثة السن
وعند الاطباء كون الحيوان في زمان تكون حرارته الغريزية قوية قالوا وهو سن الوقوف
ويكون من نحو ثلثين الى نحو خمس وثلاثين او اربعين سنة والمشيب بمعنى الشيب او دخول
الرجل في حده وهو بياض الشعر والهرم كبر السن واذنت ان كان حالا على تقدير قد
فلا اشكال او عطفا على الصلة فارتباط الصلة المعطوفة بعود الضمير منها على الشبيبة
المضافة الى ضمير الموصول مع انه يمكن جعل الصلة مجموع الجملتين فيكفي ضمير شبيبته في
الربط لان مجموعهما كجملة واحدة ويقل ذلك الاعطاء اذا كان لمجرد الاستفهام عن
النفي بان يكون خاليا من التوبيخ والانكار حتى توهم الشلوبين انه غير واقع كقوله الا
اصطبار لسلمى ام لها جلد اذا الاقي الذي لاقاه امثالي وقوله لسلمى هي زوجته
وقوله الذي لاقاه امثالي يعني الموت وام تحتمل الاتصال فيكون المطلوب بها وبالهمزة
التعيين والانقطاع فتكون اضرابا عن الاستفهام عن عدم الصبر الى الاستفهام عن
الصبر واما اذا قصد بالاستفهام التمني وهو كثير كقوله الا عمر ولى مستطاع رجوعه
فيرأب ما اثأت يد الغفلات ومعنى يرأب يصلح بالنصب لوقوعه في جواب التمني
ومعنى اثأت افسدت فان الا هذه بمنزلة اتمنى فلا خبر لها عند الخليل وسيبويه وبمنزلة

ليت فلا يجوز مراعاة محلها مع اسمها ولا الغاؤها اذا تكررت وخالفهما المازني والمبرد
ولا حجة لهما في البيت اذ لا يتعين كون مستطاع خبرا وصفة ورجعه فاعلا بل يجوز
كون مستطاع خبرا مقدما ورجعه مبتدا مؤخرا والجملة صفة ثانية ولا خبر هناك

فائدة اعلم ان الا التي لمجرد التنبيه اي تدل على تحقق ما بعدها وتقوية
تركبها في الاصل من همزة الانكار الابطالي ولا النافية ونفي النفي يستلزم الثبوت
فهو كدعوى الشيء ببينة لكن صارت بعد التركيب كلمة منبهة تدخل على ما لا تدخل
عليه لا مثل الا ان زيدا قائم كما قاله التفتازاني وكثر الكلام في اما والا كثر على
انهما حرفان موضوعان لا تركيب فيهما وتسمى الا هذه بالاستفتاحية فتدخل على
الجملتين نحو الا ان اولياء الله لا خوف عليهم ونحو الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم و
الاخير مثال لدخولها على الجملة الفعلية لان الا داخلة في الحقيقة على ليس وتاتي
للعرض وهو الطلب برفق والتحضيض وهو الطلب بشدة فتختص حينئذ بالفعلية
نحو الا تحبون ان يغفر الله لكم الا تقاتلون قوما نكثوا ايمانهم وقوله الا رجلا
جزاه الله خيرا يدل على محصلة تبيت وشرط في الجملة ان تكون خبرية فعلها
مضارع ظاهر كما في الايتين او مؤول به وبعده ترجل اللمى وتم بيتي اعطيها

الاناوة ان رضيت قال الازهري هذا لاعرابي اراد ان يتزوج امراة بمتعة ورجلا
منصوب بمحذوف اي الا تروني رجلا اي هو منصوب بما يفسره جزاه كما قاله بعضهم ورد
هذا القول بان نصبه بما يفسره جزاه يخرج الا عن كونها للعرض او للتحضيض لكون الفعل
انشائيا فلا يطلب ويصيرها استفتاحية فلا يكون البيت ح شاهدا لما استشهد
به ثم رايت صاحب المغني اعترض ايضا جعله من الاشتغال بان طلب جملة هذه
صفتها اهم من الدعاء له فالحمل عليه اولى وبان شرط منصوب الاشتغال ان يقبل الرفع
بالابتداء ورجلا نكرة واجيب بان النكرة هنا موصوفة بقوله يدل على محصلة تبيت
وباستلزامه الفصل بين الموصوف وصفته بالجملة المفسرة واجيب بان ذلك جائز
كقوله تعالى ان امرؤ هلك ليس له ولد وبقي وجه ثالث وهو كون الا للتمني وتنوين
الاسم ضرورة ويروى بالجر على تقدير من وبالرفع على الابتداء كما قاله يونس والمحصلة
المراة التي تحصل تراب المعدن واختارها لتكون عونا له على استخراج الذهب من تراب
معدنه وتبيت بفتح التاء من بات يفعل كذا اذا فعله ليلا واسم الضمير الذي فيه وخبره
قوله في البيت الثاني ترجل اللمى الخ وقيل بضم التاء من ابات اي تبيتني عندها او
قيل معناه تكون لي بيتا اي امراة بنكاح وقوله ترجل اللمى اي تسرح شعر راسي والله

بكسر اللام هي في الأصل الشعر الذي يجاوز شحمة الأذن فإذا بلغ المنكبين فهو جمة
بضم الجيم وقوله وتقم بكسي بضم القاف أي تكنسه والإتاوة بكسر الهمزة وبالفوقية
الخراج وأظن أن المراد هنا المهر وليست لا الاستفتاحية مركبة من همزة الاستفهام
ولا النافية على الأظهر في الأخيرين خلاف يشعر بالتركيب لأنها انسلاخ عن
المعنى الأصلي كما في الكافية **وشاع في ذا الباب إسقاط الخبر**
جوازا عند الحجازيين ولزوما عند التميميين والطائيين ومنه لا سيما ولا إله إلا الله
فلفظ الجلالة بدل من الضمير المستتر في الخبر المحذوف وهو موجود لا خبر لا لوجوب تنكيره
ولأن خبرها خبر في الأصل لاسمها ولا يصح أن يكون لفظ الجلالة خبرا لها لتعريفه ووجوب
تنكيرها ولما قال ابن الحاجب من أن المستثنى من مذكور لا يكون خبرا عن المستثنى منه
لأنه لم يذكر الإثبات ما قصد بالمستثنى منه وقيد المذكور للاحتراز من نحو وما محمد
إلا رسول وقيل بدل من محل لا مع اسمها وقيل من محل اسمها قبل دخولها فإن قلت
البدل هو المقصود بالنسبة وهي بالنظر إلى المبدل منه سلبية فيصير التركيب ح
ضد المطلوب قلت النسبة إنما وقعت للبدل بعد نقض النفي بإلا فالبدل هو
المقصود بالنفي المعتبر في المبدل منه لكن بعد نقضه ونفي النفي إثبات **إذ المراد**

مع سقوطه أي مع سقوط الخبر **ظهر** بقرينة الكلام قيل إذا في قولهم
الشرطية أو التعليلية وعندي الشرط أولى لإيهام التعليل خفي المراد في كل تركيب وقعت
فيه إذ ليس كل نحو ولو ترى إذ فزعوا فلا فوت أي لهم بدليل وأخذوا من مكان قريب
وقالوا لا ضير أي علينا بدليل إنا إلى ربنا منقلبون وهذان مثالان لما سقط فيه
الخبر وعلم إسقاطه من قرينة الكلام فإن خفي المراد ولم يعلم سقوطه من القرينة وجب
ذكر الخبر عند الجميع ولا فرق بين الظرف وغيره كقوله وردّ جازرهم حرفا مصرّمة ولا
كريم من الولدان مصبوح الحرف الناقة المهزولة أو المسنة والمصرّمة بفتح الراء المشددة
التي يعالج ضرعها لينقطع لبنها ليكون أقوى لها والولدان جمع وليد من صبي وعبد و
المصبوح مفعول من صبحته أي سقيته الصبوح وهو الشراب صباحا ضد الغبوق بالمعجمة
وهو الشراب عشيا **فائدة** اعلم أن قولهم لا عليك يريدون لا بأس عليك
وهذا من مواضع حذف اسم لا وإبقاء خبرها وذلك نادر في كلامهم واعلم أنه إذا
انفصل بها خبر أو نعت أو حال وجب تكرارها ويكون ح مهملة نحو لا فيها غول ولا هم
عنها ينزفون ونحو توقد من شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية وجاء زيد لا
خائفا ولا آسفا ووجوب ذلك لتكرارها ما لم يكن الخبر أو النعت أو الحال جملة فعلية

كما في الأمثلة وأما قوله وانت امرؤ منا خلقت لغيرنا حياتك لا نفع وموتك
فاجع وقوله بكت جزعا واسترجعت ثم اذنت ركائبها ان لا الينا رجوعها
وقوله فهرب العدل لا مستغنيا بعصبته ولكن بانواع الخدائع والمكر محمول
على الضرورة وقيل لا نفع اى لا نافعة ويحتمل انها عاملة عمل ليس والخبر محذوف اى
لا نفع فيها فلا شاهد فيه **باب ظن واخواتها** ويسمى بافعال القلوب
وافعال التصيير وما دخلت عليه كان تدخل عليه هذه الافعال وما لا تدخل عليه
كان فلا تدخل هذه الافعال عليه الا المبتدأ الذي هو اسم استفهام او مضاف اليه
فان هذه الافعال تدخل عليه ويقدم عليها نحو ايهم ظننت افضل ولا تدخل عليه
كان لان اسمها لا يتقدم عليها واما الخبر فيجوز ان يكون اسم استفهام او مضافا اليه
في البابين اذ لا مانع من تقديمه فيهما نحو اين كنت واين ظننت عمرا ثم اعلم ان هذه
الافعال بنوعيها تدخل بعد استيفاء فاعلها على المبتدأ والخبر فتنصبهما مفعولين وقولنا
تدخل بعد استيفاء فاعلها جرى على الغالب فلا يرد ان الفاعل قد يتأخر وقد يتقدم
المبتدأ والخبر على الفاعل بل قد يتقدمان على العامل ولما كانت هذه الافعال
على نوعين افعال القلب وافعال التصيير فقد اشار الناظم الى الاول بقوله

الجز

انصب بفعل القلب جزئي ابتدا اى المبتدأ والخبر اى
جزئي جملة ذات ابتداء ويفهم قوله جواز كون المفعول الثاني جملة انشائية ولكن كلك
ولهذا قال في تسهيله وللمفعولين من هذا الباب من التقديم والتاخير ما لهما مجردين قبل
دخولها ولثانيهما من الاقسام والاحوال ما للخبر كان **اعنى بفعل القلب راى**
بمعنى علم وهو الكثير كقوله رايت الله اكبر كل شيء محاولة واكثرهم جنودا اى علمت الله
لان الله لا يرى بمشاهدة الابصار وبمعنى ظن وهو قليل وقد اجتمعا في قوله تعالى
انهم يرونه بعيدا ونراه قريبا اى انهم يظنون البعث ممتنعا ونعلمه واقعا لان العرب
تستعمل البعد في الانتفاء والقرب في الحصول وقال بعضهم لا يخفى انهم جازمون بالبعد
فحمله على الظن مشكل الا ان يحمل الظن على ما يشمل الاعتقاد الجازم المخالف للواقع ويستثنى
منه اري المبني للمفعول فانه استعمل بمعنى الظن ولم يستعمل بمعنى اعلم وان استعمل اريت بمعنى
اعلمت في الاكثر فان كانت بصرية او من الراى بمعنى الاعتقاد الناشئ عن اجتهاد كما
يقال راى ابو حنيفة حل كذا اى اعتقد حله او بمعنى اصاب رئته بالهمز وهو عضو ذو شعبتين
في القلب تعدت الى مفعول واحد و **خال** بمعنى ظن كقوله اخالك ان لم تغضض
الطرف ذاهبا بسومك ما لا يستطاع من الوجد اخالك بكسر الهمزة على غير قياس

وقد يفتح و ذاهبي مفعوله الثاني تغضض الطرف اى تكفه لبرمك اى يكلفك
والضمير المستتر للهوى ويجيء بمعنى علم وهو قليل كقوله دعاني الغواني عمهن وخلتني
لي اسم فلا ادعى به وهو اول دعاني بمعنى سماني والغواني جمع غانية وهي المراة
المستغنية بجمالها عن الحلي والحلل وخلتني الياء مفعول اول وجملة لي اسم مفعول ثان
وقوله فلا ادعى يظهر انه على تقدير همزة الاستفهام الانكاري اى افلا ادعى به وهي
اول اسم لي وجملة وهو اول حال وقد عمل خال هنا في ضميرين لشيء واحد وهو خاص
بافعال القلوب فلا يقال ضربتني والظاهر ان قائل هذا البيت يشكو من زوال ايام
الشباب وحلول زمن المشيب كونه بمنزلة العم للغواني فان كانت بمعنى تكبر او ظلع
من باب نفع اى عرض فهي لازمة و **علمت** بمعنى تيقنت كقوله علمتك الباذل
المعروف فانبعثت اليك بي واجفات الشوق والامل فقوله المعروف يروى
بالنصب مفعول الباذل والجر باضافة الباذل اليه فانبعثت اى انطلقت واجفات
الشوق دواعيه واسبابه وقوله علمتك منانا فلست بامل نداك ولو ظمآن
غرثان عاريا فقوله منانا اى معددا للنعم والندى مقصور الجود والغرثان بفتح
المعجمة بمعنى الجائع ويجيء علمت بمعنى ظننت قليل نحو فان علمتموهن مؤمنات فان

كانت من قولهم علم الرجل بالفتح والكسر اذا انشقت شفته العليا فهو اعلم فهي لازمة و
اما علم بفتحتين بمعنى شق شفته العليا فمتعد الى واحد كذا في القاموس و **وجدا**
بمعنى علم نحو وان وجدنا اكثرهم لفاسقين ومصدرها الوجود وقيل الوجدان فان كانت
بمعنى اصابت تعدت الى واحد ومصدرها الوجدان بكسر الواو وقيل الوجود ايضا وان كانت
بمعنى استغنى او حزن او حقد فهي لازمة فمصدر الاولى وجد بتثليث الواو والثانية وجد
بفتحها والثالثة موجدة بفتح الميم وكسر الجيم و **ظن** بمعنى الرجحان كقوله ظننتك ان
شبت لظى الحرب صاليا فعردت فيمن كان عنها معردا فقوله شبت بفتح الشين
وضمها اى اتقدت صاليا وهو فاعل من صلى النار كرضي قاسى حرها وعردت بالعين
المهملة والراء المشددة اى انهزمت وقد يجيء بمعنى اليقين كقوله تعالى وظنوا انهم ملاقوا
ربهم و **حسبت** بمعنى ظننت كقوله تعالى يحسبهم الجاهل اغنياء من التعفف
وتحسبهم ايقاظا وهم رقود وقد يجيء بمعنى تيقنت كقوله حسبت التقى والجود خير
تجارة رباحا اذا ما المرء اصبح ثاقلا فقوله ثاقلا اى ميتا وفي مضارعها لغتان
فتح العين على ما هو القياس وكسرها وهو الاكثر في الاستعمال ومصدرها الحسبان
بكسر الحاء والمحسبة بفتح السين وكسرها فان كانت بمعنى صار احسب اى ذا شقرة او

حمرة وبياض كالبرص فهي لازمة **وزعمت** مع عل بمعنى الرجحان قال قول
كقوله زعمتني شيخا ولست بشيخ انما الشيخ من يدب دبيبا ومصدرها الزعم
بتثليث الزاء كما في القاموس فالرجحان عند السيرافي هو قول مقرون باعتقاد
صح ام لا وعند الجرجاني هو قول مع علم وعند ابن الانباري هو يستعمل في القول
من غير صحة ويقوى هذا قولهم زعم مطية الكذب فان كانت بمعنى تكفل او رأس
تعدت لواحد تارة بنفسها وتارة بحرف الجر وهي الباء في الاولى وعلى في الثانية والمصدر
منهما الزعامة والزعيم على ما في اللغة الكفيل وقد زعم به زعما وزعامة ثم قال في القاموس
الزعامة الشرف والرياسة وان كانت بمعنى سمن او هزل بمعنى اصابه الهزال وهو مما
لزم فيه البناء للمجهول واما هزل المبني للفاعل فضد الجد كما في الصحاح فهي تكون لازمة
والثاني كقوله فلا تعدد المولى شريكك في الغنى ولكنما المولى شريكك في العدم
فان كانت بمعنى حسب تعدت لواحد اعلم ان الاكثر عندهم تعديته زعم الى ان المشددة
والمخففة وصلتها نحو زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا وقوله وقد زعمت اني تغيرت
بعدها ومن ذا الذي يا عز لا يتغير **وحجا** بمعنى ظن كقوله قد كنت احجو ابا
عمرو اخا ثقة حتى المت بنا يوما ملمات فقوله ثقة بالنصب صفة اخا فمعناه

مرفوعا به او الخفض باضافة اليه فمعناه وثوق والملمات الحوادث النازلة بالشخص وان
كانت بمعنى غلب في المحاجاة وقال في القاموس حاجيته محاجاة وحجاء فحجوته اي
فاطنته فغلبته او قصد او رد او ساق او حفظ او كتم كما في التسهيل تعدت الى واحد
وان كانت بمعنى اقام او بخل فهي لازمة **ودرى** بمعنى علم كقوله دريت الوفي
العهد يا عرو فاغتبط فان اغتباطا بالوفاء حميد فقوله دريت بالبناء للمفعول
نائب فاعل وهو المفعول الاول والوفي مفعول ثان مضاف للعهد او ناصب له
او رافع له والنصب ارجح والرفع اضعف وعرو مرخم عروة فاغتبط اي دم على الاغتباط
وهو تمني مثل حال المغبوط من غير ان يزول عنه والاكثر فيه تعديته الى واحد بالباء
نحو دريت بكذا فان دخلت عليه همزة النقل تعدى الى واحد بنفسه والى آخر بالباء
نحو قل لو شاء الله ما تلوته عليكم ولا ادراكم به ومحل دخول الهمزة المذكورة اذا
لم يدخل على الفعل استفهام كما تر فان دخل عليه تعدى الى ثلاثة مفاعيل نحو قوله
تع وما ادريك ما القارعة فالكاف مفعول اول والجملة بعدها سادة مسد
المفعولين ولا يبعد منع التقييد وجعل الجملة سادة مسد الثاني المتعدي اليه بالجر
لما ذكر في المغني من ان الجملة تسد مسد المفعول المتعدي اليه بالحرف فتكون في محل نصب

باسقاط الجار كما في فكرت اهذا صحيح ام لا وقد يكون بمعنى ختل اي خدع فيتعدى
لواحد نحو دريت الصيد اي ختلته **وجعل اللذ كاعتقد** في المعنى
نحو وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا والمعنى اي اعتقدوا وقيل اي ظنوا
وقال الزمخشري اي صيروا فالتمثيل هنا مبني على غير ما ذكره الزمخشري فان كانت بمعنى
اوجد اي اوجب تعدت الى واحد نحو وجعل الظلمات والنور وتقول جعلت للعامل
كذا وتعديتها تكون بنفسها فلا ينافي جعلها بمعنى اوجب متعدية الى مفعول ثان بحرف
الجر كما في المثال **وهب** بلفظ الامر بمعنى ظن احترازا عن هب امرا من الهبة
وهب امرا من الهيبة كقوله فقلت اجرني ابا خالد والا فهبني امرءا هالكا اي
اعتقدني بمعنى ظنني و **تعلم** بمعنى اعلم كقوله تعلم شفاء النفس قهر عدوها فبالغ
بلطف في التحيل والمكر والكثير المشهور استعمالها في ان وصلتها كقوله فقلت تعلم
ان للصيد غرة والا تضيعها فانك قاتله وقوله تعلم رسول الله انك مدركي
وفي حديث الدجال تعلموا ان ربكم ليس باعور اي اعلموا فان كانت بمعنى تعلم الحساب
ونحوه تعدت لواحد **فائدة** اعلم ان هذه الافعال كما عرفت على اربعة
انواع الاول ما يفيد في الخبر يقينا وهو ثلاثة وجد وتعلم ودرى والثاني ما يفيد

فيه

فيه رجحانا وهو خمسة جعل وحجا وعد وزعم وهب والثالث ما يفيد فيه الامرين
والغالب كونه لليقين وهو اثنان رأى وعلم والرابع ما يفيد فيه الامرين والغالب
كونه للرجحان وهو ثلاثة ظن وخال وحسب ولما فرغ الناظم من بيان الافعال التي
هي للقلوب شرع في بيان التي للتصيير واشار اليها بقوله **والتي كصيّرا** من الافعال
في الدلالة على التحويل نحو جعل واتخذ وتخذ ووهب وترك ورد **ايضا**
بها انصب بعد ان تستوفي فاعلها **مبتدا وخبرا** نحو فصيّرهم
مثل كعصف ماكول ونحو فجعلناه هباء منثورا ونحو واتخذ الله ابراهيم خليلا
وكقوله تخذت غراز اثرهم دليلا وقولهم وهبني الله فداك ونحو وتركنا بعضهم
يومئذ يموج في بعض ونحو لو يردونكم من بعد ايمانكم كفارا وقوله فرد شعورهن السود
بيضا ورد وجوههن البيض سودا **وخص بالتعليق** وهو ابطال العمل
لفظا لا محلا **والالغاء** وهو ابطاله لفظا ومحلا **ما ذكر من قبل**
هب من افعال القلوب وهو احد عشر فعلا وذلك لان هذه الافعال لا تؤثر
في مدخولاتها تأثير الفعل في المفعول وذلك لانك اذا قلت ضربت زيدا كان
متعلق الضرب الذات لا الحدث بخلاف افعال هذا الباب فان متعلقها الاحداث كقيام

زيد في قولك علمت زيدا قائما وقيل وجه التخصيص ان افعال القلوب ضعيفة في العمل
من حيث خفاء معانيها لكونها باطنية بخلاف معاني سائر الافعال وبخلاف افعال
التصيير من هذا الباب وانما لم يختص تعلم وهب بهذا التعليق والالغاء مع كونهما
من افعال القلوب لضعف شبههما بافعال القلوب من حيث خفاء لزوم صيغة الامر
كما اشار اليه بقوله **والامر هب قد الزما كذا تعلم** الزمانا خ
مجهول فيه ضمير مستتر يعود على هب نائب عن الفاعل والالف للاطلاق والامر
نصب بالمفعولية والجملة خبر المبتدأ وهو هب **ولغير الماض** وهو المضارع
والامر واسما الفاعل والمفعول والمصدر بخلاف الصفة المشبهة وافعل التفضيل وفعل
التعجب لان الاولى لا تصاغ الا من اللازم والاخريين لا ينصبان مفعولين **من**
سواهما اي سوى هب وتعلم من افعال الباب **اجعل كل ماله**
اي للماضي **زكن** اي علم من الاحكام من نصب مفعولين هما في الاصل مبتدأ
وخبر وجواز التعليق والالغاء نحو اظن زيدا قائما وما انا ظان زيدا قائما وانا
ظان زيدا قائما ومررت برجل مظنون ابوه قائما واعجبني ظنك زيدا قائما **و**
جوز الالغاء وهو كما قلنا ابطال العمل لفظا ومحلا **لا في** حال الابتدا

الابتداء

الابتداء بالفعل بل في حال توسطه اي تأخره ويتصور ذلك في ثلاث صور الاولى
ان يتوسط الفعل بين المفعولين فالالغاء والاعمال حينئذ سيان كقوله شجاك اظن ربع الظاعنينا
برفع ربع على انه فاعل شجاك اي احزنك واظن لغو اذ هو مع فاعله جملة معترضة وهي كما
صرحوا بها تقع بين الفعل وفاعله والمبتدأ وخبره فالاعتراض الوارد عليه بانه يلزم على الالغاء
المذكور الفصل بين الفعل ومرفوعه باجنبي مدفوع وانما اجازوا تسوية الامرين في حال
توسط الفعل بين المفعولين لان العامل اللفظي لما ضعف بالتوسط قاومه العامل المعنوي
الذي هو الابتداء وقيل الاعمال اقوى لان اللفظي اقوى وان توسط كما جرى في التصحيح
ولا يجري كل من التعليلين في نحو قول الشاعر شجاك الخ اذ ليس فيه على تقديم عامل معنوي
وانما يجريان في نحو زيد ظننت قائم ويروى نصب ربع في البيت على انه مفعول اول
لاظن وشجاك المفعول الثاني مقدم والثانية ان يتأخر الفعل عن المفعولين فالجملة تكون
حينئذ اسمية كما في المعنى فالالغاء حينئذ ارجح كقوله ابالموت تعلمون فلا ارهبكم
من لظى الحروب اضطرام الاضطرام الاشتعال ويرهبكم بفتح الياء والهاء او بضم الياء و
كسر الهاء اي يخيفكم والثالثة ان يتقدم الفعل عليهما ويتقدم على الفعل شيء آخر نحو
متى ظننت زيدا قائما فالاعمال حينئذ ارجح وقيل واجب ولا يجوز الالغاء المتقدم على المفعولين

وغيرهما بأن لا يتقدم عليه شيء خلافا للكوفيين والاخفش **و انو ضمير الشان**
ليكون هو المفعول الاول والجزآن جملة في موضع المفعول الثاني **او** انو
لام ابتدا لتكون المسئلة من باب التعليق **في موهم الغاء ما**
تقدما كقوله ارجو وآمل ان تدنو مودتها وما اخال لدينا منك تنويل
فقوله وآمل من عطف المرادف ولا يكون الا بالواو والتنويل الاعطاء وقوله
كذاك ادبت حتى صار من خلقي اني رأيت ملاك الشيمة الادب فقوله كذلك
اي مثل الادب المذكور وقوله ملاك بكسر الميم وفتحها ما يقوم به والشيمة بالكسر
الخلق فالتقدير في البيتين على تقدير ضمير الشان اخاله واريته اي الشان وعلى تقدير
لام الابتداء لملاك وللدينا والفعل عامل على التقديرين لكنه عامل في محل كل من
المفعولين على حدته اعني ضمير الشان المقدر والجملة بعده على التقدير الاول وعامل في
محل الجملة السادة مسد المفعولين على الثاني وقيل يجوز ان يكون ما في البيتين من
باب الالغاء لتقدم ما في الاول واتى في الثاني على الفعل ولكن الارجح عند الجمهور
خلافه كما عرفت فيما سبق من ان الاعمال ارجح وقيل واجب فالحمل على ما مر من تقدير
ضمير الشان او لام الابتداء اولى **والتزم التعليق** عن العمل في اللفظ اذا وقع

الفعل

الفعل قبل شيء له الصدر كما اذا وقع **قبل نفي ما** اي ما النافية نحو لقد علمت
ما هؤلاء ينطقون فجملة هؤلاء ينطقون لفظها واحد قبل التعليق وبعده وانما الفرق
بينهما ان المحل للجملة السادة مسد المفعولين بعد التعليق ولكل من جزئيها قبله **و**
كذا اذا وقع الفعل قبل **ان ولا** النافيتين في جواب قسم ملفوظ او مقدر نحو
علمت والله ان زيد قائم وعلمت ان زيد قائم وعلمت والله لا زيد في الدار ولا
عمرو وعلمت لا زيد في الدار ولا عمرو ولا فرق بين ان عاملة كانت او مهملة وكذا
لا سواء كانت عاملة عمل ان او عمل ليس او مهملة وقولنا في جواب قسم قيل الصحيح انه
ليس بقيد لكن في المغني ما يظهر به وجه التقييد حيث نقل فيه ان الذي عند سيبويه
ان لا النافية انما يكون لها الصدارة حيث وقعت في صدر جواب القسم وقال في محل
آخر ان لا النافية الواقعة في جواب القسم لها الصدر لحلولها محل ذوات الصدر كلام الابتداء
وما النافية و **لام ابتدا او** لام جواب **قسم كذا** نحو ولقد علموا لمن اشتراه
فاللام الاولى لام القسم ولا شاهد فيه والثانية لام الابتداء وفيها الشاهد ومن مبتدأ
اول وخلاق مبتدأ ثان مجرور بمن الزائدة وله خبره والجملة خبر من وجملة من اشتراه الخ
في محل نصب سدت مسد المفعولين وكقوله ولقد علمت لتأتين منيتي ان المنايا

او نطيش سهامها فاللام الاولى للتاكيد والثانية لام جواب القسم وجملة القسم المعلقة
وجوابه فى محل نصب سدت مسد المفعولين على ما قيل وفيه ما مر ولك ان تجعل اللام الاولى
لام جواب قسم اخر بان يكون اقسم على العلم واقسم على الاتيان **والاستفهام**
اى ولو يحمل على الصحيح **ذا** الحكم اى التعليق **له انحتم** سواء كان الاستفهام
بالحرف نحو وان ادرى اقريب ام بعيد ما توعدون اى وما ادرى جواب هذا السؤال
وما توعدون مبتدأ خبره ما قبله او فاعل بقريب لاعتماده على استفهام او بعيد على
التنازع والجملة على كل فى محل نصب بادرى ام بالاسم وسواء كان الاسم مبتدأ
نحو لنعلم اى الحزبين احصى واحصى فعل ماض وقيل اسم تفضيل على غير قياس لانه من
رباعى ورد ذلك فى المغنى بان الامد ليس محصيا بل محصى وشرط التمييز المنصوب بعد
افعل كونه فاعلا فى المعنى كزيد اكثر مالا واللام على الاول زائدة وعلى الثانى للتعدية
ونحو لنعلم ايّنا اشد عذابا ام خبرا نحو علمت متى السفر ام مضافا اليه المبتدأ نحو
علمت ابو من زيد او الخبر نحو علمت صبيحة اى يوم سفرك فابو اسم استفهام مبتدأ
مضاف الى من فقولنا او مضافا اليه المبتدأ هو بالنظر للاصل والا فاسم الاستفهام
بعد الاضافة هو ابو كما مر لا يقال ما له الصدر لا يعمل فيه ما قبله فكيف عمل ابو فى من

ادرى

لانا نقول محل ذلك اذا لم يكن العامل جارا ام فضلة نحو وسيعلم الذين ظلموا اى منقلب
ينقلبون فاى نصب على المصدر بما بعده اى ينقلبون منقلبا اى انقلاب وليس منصوبا بما قبله
كما زعمه البعض لان الاستفهام مما له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله ما لم يكن حرف جر نحو ممن انت
وبم جئت وعم تسال وعلى اى حال انت او مضافا نحو غلام من انت **فائدة**
اعلم ان الواقع بين المعلق والمعلق اذا كان غير مضاف نحو علمت زيدا من هو جاز نصب
ذلك الواقع على اللغة الفصحى على انه مفعول اول والجملة بعده مفعول ثان وهذه الصورة
مستثناة من كون التعليق واجبا وليس من ذلك نحو ارايتك زيدا ابو من هو بمعنى اخبرنى
عن زيد لان زيدا منصوب بنزع الخافض وجوبا والجملة بعده مستانفة ولا تعليق فان وقع
بعد التاء كاف فهى حرف خطاب وجاز رفعه ايضا لان المستفهم عنه فى المعنى وهذا شبيه
بقولهم ان احد لا يقول ذلك فاحد هذا لا يستعمل الا بعد نفى وهنا قد وقع قبل النفى
لانه والضمير فى لا يقول شىء واحد فى المعنى **فائدة** اعلم انهم قد عدوا من
المعلقات لعل ايضا نحو وان ادرى لعله فتنة لكم ولو الشرطية كقوله وقد علم الاقوام
لو ان حاتما اراد ثراء المال كان له وفر ان مع معموليها فاعل ثبت محذوفا
والثراء بالفتح الكثرة والوفر الكثير وان التى فى خبرها اللام نحو علمت ان زيدا لقائم

اي من اسمها المتأخر نحو علمت ان في ذلك لعبرة اي في معمول خبرها نحو علمت ان زيدا لفي الدار قائم والظاهر ان المعلق انما هو اللام لا ان لانهم لا يشترطون ان يكون في صدر الجملة المعلق عنها وقد يقال ان اللام حقها في الاصل صدر الجملة لكن زحلقت كراهة توالي حرفي تأكيد كما مر فهي مصدرة حكما وحكي عن ابن الخباز انه يجيز علمت ان زيدا قائم بالكسر مع فقدان اللام فعلى قوله يكون المعلق ان وقالوا بان المعلق عامل في المحل اي في محل الجملة بعد ان كان عاملا في لفظ كل من الجزئين او في محله حتى يجوز العطف بالنصب على المحل كقوله وما كنت ادري قبل عزة ما البكا ولا موجعات القلب حتى تولت بنصب موجعات بالكسر عطفا على محل قوله ما البكا وانما سمي التعليق تعليقا لان العامل ملغى في اللفظ وعامل في المحل فهو عامل لا عامل والكلام سمي معلقا ماخوذا من المرأة المعلقة التي لا هي مزوجة ولا مطلقة ثم اعلم انه قد الحق بافعال القلوب في التعليق افعال غيرها نحو فلينظر ايها ازكى طعاما فستبصر ويبصرون بايكم المفتون اولم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة يسألون ايان يوم الدين ويستنبئونك احق هو **فائدة** اعلم ان الجملة بعد المعلق سادة مسد المفعولين ان كان يتعدى اليهما ولم ينصب الاول فان نصبه

سدت

سدت مسد الثاني نحو علمت زيدا ابو من هو وان لم يتعد اليهما فان كان يتعدى بحرف الجر فهي في موضع نصب باسقاط الجار نحو فكرت اهذا صحيح ام لا وان كان يتعدى الى واحد سدت مسده نحو عرفت ايهم زيد فان كان مفعوله مذكورا نحو عرفت زيدا ابو من هو ففيه اقوال فقال بعضهم الجملة حال وهذا مردود لان الجملة اذا كانت انشائية لا تكون حالا وذهب بعضهم الى انها بدل كل بتقدير مضاف اي عرفت شان زيد وقيل بدل اشتمال ولا حاجة الى تقديره وقال الفارسي مفعول ثان لعرفت بتضمينه معنى علمت ورد هذا القول ايضا بان التضمين لا يقاس عليه وهذا التركيب مقيس ويرجح في بعض المواضع القول بالبدلية وقيل على تضمين عرف معنى علم هل يقال الفعل معلق ام لا فقال جماعة اذا قلت علمت زيدا لابوه قائم او ما ابوه قائم فالعامل معلق عن الجملة عامل في محلها النصب على انه مفعول ثان وخالف بعضهم لان حكم الجملة في مثل هذا ان تكون في موضع نصب وان لا يؤثر العامل في لفظها وان لم يوجد معلق نحو علمت زيدا ابوه قائم **لعلم عرفان وظن وتهمة** من اضافة الدال للمدلول اي لهذه المادة الدالة على العرفان والظن باي صيغة كانت **تعدية لواحد ملتزمة** نحو والله اخرجكم من بطون امهاتكم لا تعلمون شيئا اي لا تعرفون

ويحن سرف مالى وظننت زيدا اى اتهمته واسم المفعول من ظن التى للرجحان فظنين
فقط ومن التى للتهمة فظنين كقوله تعالى وما هو على الغيب بظنين اى متهم فلا يرد انه ليس
على زنة المفعول لفظا لانه المفعول فى المعنى **ولرائى التى مصدرها الرؤيا**
وهى الحلمية بضم الحاء نسبة الى الحلم بضم فسكون وبضمتين مصدر حلم بفتح اللام اى
رائى فى منامه **انم** اى انسب **ما العلما طالب مفعولين**
من قبل انمى اى انتسب وتفسيره قوله اى انسب لرأى التى مصدرها
الرؤيا الذى انتسب لعلم متعديا الى مفعولين من الاحكام المذكورة فيما تقدم الا
التعليق والالغاء خلافا لبعضهم وانما اعطيت احكام علم لها لانها مثلها من حيث
الادراك بالحس الباطن كقوله ابو حنش يؤرقنى وطلق وعماد وآونة اثالا
اراهم رفقتى حتى اذا ما تجافى الليل وانخزل انخزالا اذا انا كالذى يجرى لورد
الى آل فلم يدرك بلالا فابو حنش وطلق وعماد واثالة اشخاص ورخم الاخير فى
غير النداء للضرورة يؤرقنى مضارع من ارقه بمعنى سهره وآونة جمع اوان وهى الحين
اى الزمن وقول بعضهم انها جمع ان مخالف للمنصوص واعرابها نصب على الظرفية
وبعث فاصلة بين المتعاطفين واذا الاولى ظرفية شرطية والثانية فجائية والليل

الزمن

الزمن المعروف ويجوز كونه مرادا من النوم وتجافى بمعنى زال وكذا انخزل واللام فى
لورد للتعليل والورد بالكسر المنهل وهو الماء المورود عليه والآل بالمد الذى يشبه السراب
وهو ما تراه نصف النهار كانه ماء والبلال بالكسر ما يبل به الحلق من ماء وغيره
المراد هنا الماء فهم من اراهم مفعول اول ورفقتى مفعول ثان وقد يجىء فى الاستشهاد
بذلك البيت وقالوا بان القصد انه لما رأى ذوات لا كونهم رفقته لانه محقق
لكن الكلام فيه وجعلوا رفقتى حالا وضعف بعضهم ذلك البحث وقال بان رفقتى
معرفة والحال لا يكون معرفة واجابوا بان الرفقة بمعنى المرافقين فهو بمعنى اسم الفاعل
واضافته غير محضة وما عندى هو ان المحقق كونهم رفقته فى اليقظة لا كونهم رفقته فى
المنام الذى كلام الشاعر فيه فخ لا يرد البحث وانما قيد الناظم بقوله طالب مفعولين
من قبل لئلا يعتقد انه احال على علم العرفانية فان قيل ليس فى قوله الرؤيا نص على المراد
اذ الرؤيا تستعمل مصدرا لرأى مطلقا حلمية كانت او يقظية قلت الغالب المشهور
كونها مصدرا للحلمية واما الرؤية بالتاء فالغالب كونها مصدرا لرأى البصرية ورأى
العلمية كما فى القاموس الرؤية النظر بالعين والقلب **ولا تجز هنا** اى فى
هذا الباب **بلا دليل سقوط مفعولين او مفعول** بمى اقتصارا

اما الثاني فلا يجوز حذفه بالاجماع لان المفعول حقيقة مضمون المفعولين كقيام
زيد في ظننت زيدا قائما ومحذوف احدهما بمنزلة حذف جزء الكلمة لتمامها كبيرا بخلاف
حذفهما ومثله يقال في الحذف لدليل وفي الاول وهو حذف المفعولين معا
اقتصارا خلاف فعند سيبويه والاخفش المنع مطلقا سواء كان الفعل من افعال العلم
او افعال الظن كما هو ظاهر اطلاق النظم وعند الاكثر الجواز مطلقا تمسكا بنحو
اعنده علم الغيب فهو يرى اي يعلم وظننتم ظن السوء اي ظننتم انقلاب الرسول
والمؤمنين الى اهليهم منتفيا ابدا وظن السوء مفعول مطلق ولبعضهم في كون الحذف
هنا لغير دليل نظر لان قوله تعالى بل ظننتم ان لن ينقلب الرسول والمؤمنون الى
اهليهم ابدا وزين ذلك في قلوبكم يشعر بالمفعولين اي بما سد مسدهما وهو ان لن
ينقلب الخ وقولهم من يسمع يخل اي من يسمع حديثا وجعله جماعة من الحذف لدليل و
قال الروداني ينبغي ان لا يختلف في انه الحق لظهور ان يسمع دليل على المفعول الاول
وحال المخاطب دليل على الثاني وما قيل لا دلالة فيه على الثاني قطعا مكابرة
لمقتضى الذوق السليم وبعضهم تخلص عن ذلك بجعل جعله من الحذف لغير دليل على ان
المعنى من يسمع خبرا يحصل له خيلة اي ظن بتنزيله منزلة اللازم وقد روي عن الاعلم الجواز

في افعال الظن دون غيرها واما حذفهما لدليل ويسمى اختصارا فجائز عند الجميع نحو اين
شركائي الذين كنتم تزعمون والتقدير تزعمونهم شركائي او تزعمون انهم شركائي جريا على
الاكثر من تعديه زعم الى ان وصلتها ولا يرد البحث على ذلك بان الكلام في حذف المفعولين
لا في حذف ما سد مسدهما لان ما سد مسدهما بمنزلتهما وقوله باي كتاب ام باية سنة
ترى حبهم عارا علي وتحسب وفي حذف احدهما اختصارا خلاف فمنعه ابن ملكون واجازه
الجمهور **وكتظن** في العمل والمعنى **اجعل** جوازا **تقول** مضارع قال المسند
بناء الخطاب فانصب به مفعولين والحق بعضهم به نحو قلت بالخطاب والكوفيون قل بالامر
ان ولي مستفهما به اي عن الفعل او عن غيره مما يتعلق به من حرف او اسم
ولم ينفصل عنه **بغير ظرف او كظرف** وهو الجار والمجرور
او عمل اي معمول والمراد ما يعم المفعولين معا نحو ازيدا قائما تقول ومعمول المعمول
نحو اهندا تقول زيدا ضاربا والمعمول غير المفعول كالحال نحو اراكبا تقول زيدا اتيا
وان ببعض ذي المذكورات اي منفردا او مجتمعا مع احد اخويه او معهما
فالفصل بكلها كالفصل ببعضها **فصلت يحتمل** فمن ذلك حيث لا فصل
قوله علام تقول الرمح يثقل عاتقي اذا انا لم اطعن اذا الخيل كرت وقوله متى

تقول القلص الرواسما يدنين ام قاسم وقاسما فقوله علام تقول الخ ما استفهامية حذفت الفها لدخول الجار والطعن بضم العين وفتحها كما يدل عليه قول القاموس و يقول طعنه بالرمح كمنعه ونصره طعنا ضربه ووخزه قيل والطعن في السن من باب منع وفي المصباح طعنه بالرمح ضربه وطعن في المفازة ذهب وفي السن كبر وفي الامر اخذ فيه ودخل وطعن فيه بالقول وعليه طعنا وطعانا قدح وعاب وباب الكل نصر واجاز الفراء فتح عين المضارع في الكل لكونها من حروف الحلقية واذا الاولى ظرف ليقول والثانية للم الطعن والمعنى باى حجة احمل السلاح اذا لم اقاتل عند كر الخيل و قوله متى تقول الخ القلص بضمتين جمع قلوص للناقة الشابة والرواسم جمع راسمة من الرسم وهو التاثير في الارض لشدة الوطئ كذا في ق وفيه مع الفصل بالظرف قوله ابعد بعد تقول الدار جامعة شملي بهم ام تقول البعد محتوما وفيه مع الفصل بالمعمول قوله اجهالا تقول بني لؤي لعمر ابيك ام متجاهلينا فقوله ابعد بعد الخ هذا مثال الفصل بالظرف الزماني ومثال الفصل بالظرف المكاني اعندك تقول زيدا جالسا وشملي مصدر شملهم الامر كفرح ونصر شملا وشملا وشمولا اذا عمهم و في الشاهد هو الاجتماع وفي المصباح جمع الله شملهم اى ما تفرق من امرهم وفرق

شملهم

شملهم اى اجتمع من امرهم فان فقد شرط من هذه الاربعة تعين رفع الجزئين على سبيل الحكاية نحو قال زيد عمرو منطلق و يقول زيد عمرو منطلق و انت تقول زيد منطلق و انت تقول زيد منطلق وانما يتعين الرفع في المثال الاخير اذا جعل الضمير مبتدأ فان جعل فاعل فعل محذوف يفسره المذكور جاز العمل بالاتفاق لتوفر الشروط واستشكله البعض بان الحكم انما هو المذكور واما المضمر فلا عمل له الا في الاسم المشتغل عنه خاصة والعمل فيما عداه لهذا الظاهر وهو لم يتصل بالاستفهام لكن هذا غير متفق عليه فقد صرح بعضهم بان الحكم للمضمر و ذكر الظاهر لمجرد التفسير وزاد بعضهم شرطا اخر وهو ان لا يتعدى باللام نحو اتقول لزيد عمرو منطلق لان اللام يبعده من الظن وزاد بعضهم ان يكون حاضرا فعلى هذا القول شرط في الاستفهام ان لا يكون بحل لانها تخصص المضارع بالاستقبال والذي عليه الاكثر عدم اشتراط الحضور فالاستفهام ح على اطلاقه **واجرى القول كظن مطلقا** اى ولو مع فقدان الشروط المذكورة **عند سليم نحو قل ذا مشفقا** و قوله قالت وكنت رجلا فطينا هذا لعمر الله اسرائينا و هل يعملونه باقيا على معناه او لا يعملونه حتى يضمنوه معنى الظن قولان فالاول هو المختار عند ابن جني والثاني عند الاعلم وابن خروف وصاحب البسيط واستدل لو بقوله قالت

وكنت وجه الاستدلال انه ليس المعنى على الظن لان هذه المرأة رأيت عندها
الشاعر ضبا فقالت هذا اسرائين لانها تعتقد في الضباب انها من مسخ بني اسرائيل
وقال بعضهم ولا حجة في البيت لاحتمال ان يكون هذا مبتدأ واسرائين على تقدير مضاف
اي مسخ بني اسرائين فحذف المضاف الذي هو الخبر وبقي المضاف اليه على جره بالفتحة
لانه غير منصرف للعلمية والعجمة لانه لغة في اسرائيل فعلى لغة سليم تفتح ان بعد قلت و
شبهه جوازا لما سبق من ان الحكاية جائزة حتى مع استيفاء الشروط والمراد بشبه قلت
متصرفاته ومنه قوله اذا قلت اني آيب اهل بلدة   وضعت بها عنه الولية بالهجر
فقوله آيب اهل بلدة اي آتي اهل بلدة اسم فاعل من آب الى بني فلان اتيتهم ليلا
وضمير عنه يعود الى الجمل والولية بفتح الواو وكسر اللام وتشديد الياء البرذعة والهجر
بفتح الهاء وسكون الجيم ضرورة والاصل فيها نصف النهار عند اشتداد الحر
فائدة اعلم انك قد عرفت ان القول انما ينصب المفعولين حيث تضمن
معنى الظن والا فهو فرد عدم ما يتعدى الى واحد ومفعوله اما مفرد وهو على انواع
مفرد في معنى الجملة نحو قلت شعرا وخطبة وحديثا ومفرد يراد به مجرد اللفظ نحو
يقال له ابراهيم اي يطلق عليه هذا الاسم ولو كان مبنيا للفاعل لنصب ابراهيم

خلافا لمن منع هذا النوع وجعل ابراهيم في الآية منادى او خبر المبتدأ محذوف وثالث
الانواع هو المفرد الذي مدلوله لفظ نحو قلت كلمة اذا كنت تلفظت بلفظة زيد مثلا
واما جملة محكي به وهي اعم من ان تكون ملفوظة بجميع اجزائها اولا كما في قالوا سلاما
قال سلام اي سلمنا سلاما وعليكم سلام

باب اعلم واري

الى ثلاثة من المفاعيل **رأى وعلما** المتعديين الى مفعولين
عدوا اذا صارا اري واعلما بعد دخول همزة النقل عليهما ولو
كان رأى حلمية نحو اذ يريكهم الله في منامك قليلا ولو اريكهم كثيرا **فائدة**
اعلم انما سميت هذه الهمزة همزة النقل لانها تدخل على الفعل الثلاثي لازما او غير فتعديه
بها الى مفعول كان فاعلا قبل دخولها فصار متعديا ان كان لازما نحو جلس زيد
في اللازم واجلست زيدا في المتعدي وزاد مفعولا ان كان متعديا نحو لبس زيد جبة
والبست زيدا جبة ورأيت الحق غالبا واراني الله الحق غالبا وعلمت الصدق نافعا و
اعلمني الله الصدق نافعا **وما حقق** وانما قدرنا المتعلق بلفظ حقق ولم نقدر كان
اي استقر مثلا لانه الذي يشعر به قول الناظم للثان والثالث ايضا حققا
لمفعولي علمت ورأى من الاحكام **للثان والثالث** من

مفاعيل أعلم وأرى **أيضاً حققا** من جواز حذف المفعولين معاً للاختصار
بالإجماع وحذف أحدهما اختصاراً ومنع حذف أحدهما للاقتصار بالإجماع والخلف
السابق في حذفهما معاً للاقتصار وجواز إلغاء العامل بالنسبة إليهما نحو عمرو أعلمت
زيداً قائم وعند البركة أعلمنا الله مع الأكابر وقوله وأنت أراني الله أمنع عاصم
وأرأف مستكفى وأسمح واهب وكذا من تعليق الفعل عنهما نحو أعلمت زيداً لعمرو
قائم وأرأيت خالداً لبكر منطلق ومن عدم جواز تعليق الفعل عن المفعول الأول و
لا إلغائه وجواز حذفه اختصاراً واقتصاراً **وإن تعديا** أي رأى وعلم
لواحد بلا همز بأن كانت رأى بصرية وعلم عرفانية **فلاثنين**
به أي بالهمز **توصلا** لما عرفت فتقول أرأيت زيداً الهلال وأعلمته الخبر
فائدة إن قلت إن المسموع تعدية علم بمعنى عرف إلى اثنين بالتضعيف
نحو وعلم آدم الأسماء كلها لا بالهمزة قلت إن في كلام الشاطبي دلالة على سماع
تعديتها بالهمزة إلى اثنين ولو سلم عدم السماع فالقياس على نحو ألبست زيداً جبة جائز
والثاني منهما أي من هذين المفعولين **كثاني اثني** مفعولي **كسا**
وبابه من كل فعل يتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر نحو كسوت زيداً جبة

وأعطيته درهماً **فهو** أي الثاني من المفعولين المذكورين **به** أي بالثاني من
مفعولي باب كسا **في كل حكم ذو ائتسا** أي ذو اقتداء فيمتنع أن يخبر به
عن الأول ويجوز الاقتصار عليه وعلى الأول ويجوز حذفهما معاً ويمتنع الإلغاء فتقول
زيداً الهلال أريت وزيداً الكتابة أعلمت بالإعمال وجوباً كما تقول زيداً درهماً أعطيت
ووجه امتناع الإلغاء هو امتناع الإخبار بالثاني عن الأول نعم يستثنى من إطلاقه التعليق
فإن أعلم وأرى هذين يعلقان عن الثاني لأن أعلم قلبية وأرى وإن كانت بصرية فهي
ملحقة بالقلبية في ذلك ومن تعليق أرى عن الثاني قوله تعالى رب أرني كيف تحيي الموتى
بناء على أن الرؤية هنا بصرية وهو الظاهر وقيل علمية فلا شاهد فيها لما نحن بصدده
وفي التمثيل بالآية المذكورة لتعليق الفعل بحث لاحتمال أن تكون كيف بمعنى الكيفية
لاستعمالها اسماً معرباً مجرداً عن الاستفهام بمعنى كيفية كما في قوله تعالى ألم تر كيف فعل ربك
ويكون مضافاً إلى الفعل بعده بتأويله بالمصدر كما في يوم ينفع فالمعنى أرني كيف
إحيائك الموتى فظهر أن أرني كيفية إحيائك تفسير لكيف بردفه لا تأويله بالمصدر
وإن سبك جملة تحيي بإحياء لكونها مضافاً إليها وقال بعضهم بأن جملة كيف تحيي الموتى
يحتمل كونها في تأويل مصدر مفعول أرني أي أرني كيفية إحيائك الموتى فعلى هذا

لكنه لابد من باب التعليق يرد عليه ان الكيفية لكنه مصدرا **وكأرى**
السابق المتعدي الى ثلاثة مفاعيل فيما عرفت من الاحكام **نبأ واخبر**
وحدث وانبأ وكذلك خبر لتضمنها معناه كقوله نبئت زرعة
والسفاهة كاسمها يهدي الي غرائب الاشعار وكقوله وما عليك اذا اخبرتني
دنفا وغاب بعلك يوما ان تعوديني وكقوله او منعتم ما تسألون فمن حدثتموه
له علينا الولاء وكقوله انبئت قيسا ولم ابله كما زعموا خير اهل اليمن وكقوله
وخبرت سوداء الغميم مريضة فاقبلت من اهلي بمصر اعودها **فائدة**
اعلم ان نبأ وانبأ وحدث واخبر وخبر لم تقع تعديتها الى ثلاثة مفاعيل في كلامهم
الا وهي مبنية للمفعول وقد وقع في القران تعدية نبأ مبنية للفاعل الى واحد
صريح والى اثنين سد مسدهما ان المكسورة المعلقة باللام ومعمولاها كما في قوله تعالى
ينبئكم اذا مزقتم الاية ولعل المراد تعديتها الى ثلاثة صريحا وقال بعضهم من النحو هذه
الافعال باعلم ليس قياسا بان الهمزة والتضعيف فيها للنقل اذ لم يثبت في لسانهم ما
ينقل عنه ما ذكر وانما هو من باب التضمين معنى اعلم وقوله نبئت زرعة التاء نائب
فاعل وهي المفعول الاول وزرعة مفعول ثان وجملة يهدي الى اخ مفعول ثالث و

جملة والسفاهة كاسمها قبيحة اعتراضية عرض الشاعر فيها بذم زرعة الذي كان سفيه
عليه في اشعاره وقوله وما عليك الخ ما للاستفهام الانكاري اي اي شيء عليك
وقوله ان تعوديني اي في ان تعوديني متعلق بما تعلق به عليك وقال بعضهم ان
تعوديني مفعول لعليك فاسد وقوله ما تسألون بالبناء للمجهول قوله ولم ابله اي اجربه
وقوله سوداء الغميم سوداء لقب امرأة كانت تنزل بموضع يسمى الغميم بالمعجمة واسمها ليلى
وقوله بمصر صفة لاهلي اي الكائنين بمصر وجملة اعودها حال من تاء فاقبلت
خاتمة اعلم ان دخول همزة النقل وصوغ الفعل للمفعول متقابلان بالنسبة
الى ما ينشأ عنهما فدخول الهمزة على الفعل يجعله متعديا الى مفعول لم يكن متعديا اليه
بدونها وصوغه للمفعول يجعله قاصرا عن مفعول كان متعديا اليه قبل الصوغ فاللازم
ان دخلته همزة النقل تعدى الى واحد والمتعدي الى ثلاثة اذا صيغ للمفعول صار متعديا
الى اثنين وذو الاثنين يصير متعديا الى واحد وذو الواحد يصير غير متعد فان كان
المصوغ للمفعول من باب اعلم لحق بباب ظن في التعدي الى اثنين لا في سائر الاحكام
كما هو الظاهر فلا يقال المفعولان في باب ظن لا يجوز حذفهما اختصارا لعدم الفائدة
وان كان من باب ظن لحق بباب كان وكان المصوغ للمفعول في ذلك المطاوع

وهو الدال على اثر فاعل فعل اخر ككسرته فانكسر فمطاوع المتعدي الى ثلاثة متعد الى اثنين
كاعلمته الصديق نافعا فعلمه نافعا ومطاوع المتعدي الى اثنين متعد الى واحد كعلمته الحساب
فعلمه ومطاوع المتعدي الى واحد لازم ككسرته فانكسر **فائدة اخرى**
قد اجاز الاخفش ان يعامل غير علم ورأى من اخواتهما القلبية الثابتة اى المتعدية الى
اثنين معاملتهما فى النقل الى ثلاثة بالهمزة فيقال على جوازه اظننت زيدا عمرا فاضلا
وكذا احسبت واخلت وازعمت وضعف ذلك الجواز لان المتعدي بالهمزة فرع
المتعدي بالتجرد وليس فى الافعال متعد بالتجرد الى ثلاثة فيحمل عليه متعد بالهمزة وكان
مقتضى هذا ان لا ينقل علم ورأى الى ثلاثة لكن ورد السماع بنقلهما وقيل وجب ان
لا يقاس عليهما ولا يستعمل استعمالهما الا ما سمع ولو ساغ القياس الى اعلم واري لجاز
ان يقال الكبت زيدا عمرا ثوبا وهذا لا يجوز اجماعا واما غير الثابتة من القلبية
كفهم وحزن فلا يعامل معاملة علم ورأى فى النقل الى ثلاثة بالهمزة اتفاقا وان كان
منه ما ينقل بها الى اثنين كفهم والى واحد كحزن

باب الفاعل

الفاعل فى اللغة هو من اوجد الفعل وفى اصطلاح النحاة هو الاسم الذي
اسند اليه فعل تام اصلي الصيغة او مؤول به **كمرفوعي** الفعل والصفة من

قوله

قولك **اتى زيد منيرا وجهه نعم الفتى** فكل من زيد والفتى
فاعل لانه اسند اليه فعل تام اصلي الصيغة الا ان الاول متصرف والثاني جامد
ووجهه فاعل لانه اسند اليه مؤول بالفعل المذكور وهو منيرا فالذي اسند اليه فعل
يشمل الاسم الصريح كما مثل والمؤول به نحو اولم يكفهم انا انزلنا والمراد باسناد الفعل
هو الاسناد اصالة بخلاف البدل والمعطوف بالحرف من التوابع لان الاسناد
فيهما تابعي وباصالة الصيغة عدم تحويلها الى صيغة ما لم يسم فاعله لا عدم التصرف فيها
مطلقا حتى يعترض بخروج فاعل نعم وفاعل شهد بفتح فسكون اي كبر لعدم اصالة صيغة
الفعل فيهما لان الصيغة الاصلية بفتح فكسر والتقييد بالتام ليخرج اسم كان وبالمؤول به
ليدخل الفاعل المسند اليه صفة كما مثل او مصدر او اسم فعل او ظرف او شبهه **فائدة**
اعلم ان للفاعل احكاما ذكر الناظم بعضها بالتمثيل ولم يذكر الباقي فمنها وجوب رفعه
وقد يجر لفظه باضافة المصدر اليه او اسمه اليه نحو ولولا دفع الله الناس بعضهم ونحو من قبلة الرجل
امراته الوضوء او بمن والباء الزائدتين نحو ان تقولوا ما جاءنا من بشير ولا نذير ونحو وكفى
بالله شهيدا وقوله الم ياتيك والانباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد فالباء زائدة
وما فاعل ياتيك وجملة والانباء تنمي حالية ويقضى بالرفع على محله حتى يجوز فى تابعه

الجر حملا على اللفظ والرفع حملا على المحل نحو ما جاءني من رجل كريم وكريمٌ وما جاءني من
رجل ولا امراة ولا امراةٌ فان كان المعطوف على المجرور بمن معرفة او نكرة والعطف
ببل ولكن تعين رفعه نحو ما جاءني من عبد ولا زيدٌ لان شرط جر الفاعل بمن ان يكون
نكرة بعد نفي او شبهه بخلاف الباء واللام الزائدتين ومنها عدم جواز حذفه اذا كان
عمدة في الكلام لان الفعل وفاعله يجريان كلمة لا يستغني باحدهما عن الآخر خلافا
للكسائي فانه اجاز حذفه تمسكا بنحو قوله فان كان لا يرضيك حتى تردني الى قطري
لا اخالك راضيا فاوله الجمهور على ان التقدير فان كان هو اي ما نحن عليه من
السلامة ومنها وجوب تاخره عن رافعه عند البصريين دون الكوفيين ولهذا
يجوزون فاعلية زيد في زيد قام فان وجد ما ظاهره تقدم الفاعل وجب تقدير
الفاعل ضميرا مستترا فالمقدم ح اما مبتدأ كما في المثال المقدم واما فاعلا محذوف
الفعل كما في نحو وان احد من المشركين استجارك على الاصح من ان جملة الشرط لا تكون
الا فعلية خلافا للكوفيين لانهم اجازوا كونها اسمية وقالوا ان احد مبتدأ مخبر عنه
بالفعل بعده وسوغ الابتداء به وقوعه بعد الشرط ونعته بالجار والمجرور بعده واما في
نحو البشر يهدوننا وانتم تخلقونه فمجاز الاخبار والاكرم الفاعلية **فائدة**

اعلم انه لا يجوز حذف الفاعل لكونه عمدة في الكلام كما قلنا وذلك اذا ثبت ان تحذفه
بدون رافعه واما معه فيجوز بدليل كما في التسهيل ويستثنى من عدم جواز حذفه خمسة ابواب
بناء الفعل للمجهول نحو ضرب عمرو والمصدر نحو ضربا زيدا او اطعام في يوم بناء على ما ذكروه
من عدم تحمله الضمير لجموده وذهب السيرافي الى انه في مثل ذلك يتحمل لان الجامد اذا
اول بمشتق يتحمل وضربا زيدا في معنى اضرب والطعام في معنى ان يطعم وهذا تاويل بمشتق
والفعل المؤكد بالنون في نحو لا تصدنك وكون الفاعل فيه محذوفا لعلة فهو كالثابت
لا يمنع كونه محذوفا بل تقريره فلا وجه لاعتراض البعض بذلك والتعجب نحو اسمع بهم وابصر
اي بهم فحذف فاعل الثاني والاستثناء المفرغ نحو ما قام الا زيد الاصل ما قام احد
الا زيد واعترض بعضهم على استثناء التعجب والاستثناء المفرغ اما الاول فلاحتمال
ان الفاعل ضمير استتر حين حذف الباء لا محذوف ولو سلم انه محذوف فهو فضلة لفظا لكان
المحذوف غير فاعل واما الثاني فلان الفاعل اصطلاحا هو ما بعد الا وهو مذكور
والاصل ما قام احد الا زيد وذلك بالنظر الى المعنى ولكن نظر النحاة الى الالفاظ
وزاد بعضهم بابا سادسا وهو ما قام وقعد الا زيد لانه من الحذف لا من التنازع لان
الاضمار في احدهما يفضي الى فساد المعنى لاقتضائه نفي الفعل عنه وانما هو منفي عن

عزه مثبت له **وبعد فعل** وشبهه **فاعل** اى يجب تقدم الفعل
على الفاعل **فان ظهر** الفاعل فى اللفظ نحو قام زيد والزيدان قاما
فهو اى الظاهر هو الفاعل **والا** اى وان لم يظهر فى اللفظ **فضمير**
اى فهو ضمير **استتر** نحو قم وزيد قام وهند قامت اى انت وهو وهى فهذه
الضمائر المستترة هى الفواعل وانما وجب تقديم الفعل على الفاعل لما قلنا من ان الفعل
وفاعله كجزئى كلمة ولا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها خلافا للكوفيين فانهم قد
اجازوا تقدم الفاعل على الفعل مع بقاء فاعليته تمسكا بقول الزباء ملكة الجزيرة
ما للجمال مشيها وئيدا   اجندلا يحملن ام حديدا حيث رفع مشيها فاعلا للجمال اعنى
وئيدا ولا يجوز كونه مبتدا لعدم وجود خبر له وما للجمال مبتدأ وخبر والوئيد صفة مشبهة
من التؤدة وهى التانى والجندل الحجر وانما لم يجعل مشيها فاعلا للجار والمجرور لاعتماده
على الاستفهام لان الجار والمجرور على هذا التقدير رافع للاسم الظاهر فلا ضمير فيه يرجع
الى ما فتخلو الجملة الخبرية عن رابط والتقدير تكلف واوله البصريون على ان مشيها مبتدأ
محذوف الخبر وجوبا لسد الحال مسده والتقدير مشيها يكون او يوجد وئيدا واعترض عليه
فى المغنى بانه تخريج على شاذ لعدم استكمال شروط حذف الخبر وسد الحال مسده لان

هذه الحال تصلح خبرا عن المبتدأ وقيل ضرورة وقد روى مثلثا الرفع على ما ذكرنا والنصب
على المصدر اى تمشى مشيها والخفض بدل اشتمال من الجمال **وجرد الفعل** هذا
هو الحكم الرابع من علامتى التثنية والجمع فى التذكير والتانيث **اذا ما اسندا**
ذلك الفعل **لاثنين** اى لدال اثنين كفاز الشهيدان فى الماضى ويفوز
الشهيدان فى المضارع **او جمع** اى دال جمع **كفاز الشهداء** ويفوز
الشهداء وفازت الهندات ويفوز الهندات هذه اللغة المشهورة وانما قلنا الاثنين
اى جمع دالين عليهما لئلا يخرج الدال عليهما بطريق العطف فيهما على الصحيح نحو قاما زيد
وعمرو وقاموا زيد وعمرو وبكر واما نحو جاءونى من جاءك بناء على هذه اللغة فممنوع
عند ابى حيان لانها لم تسمع فى ذلك وضعف منعه فى المغنى بانه اذا كان سبب لحاق
الواو بيان جمعية الفاعل كان لحاقها هنا اولى لخفاء الجمعية وقال قد جوز الزمخشرى فى
نحو لا يملكون الشفاعة الا من اتخذ عند الرحمن عهدا كون من فاعلا والواو علامة **و**
قد يقال على لغة قليلة **سعدا** الزيدان ويسعدان الزيدان **وسعدوا**
العمرون ويسعدون العمرون وسعدن الهندات ويسعدن الهندات ومن ذلك قوله تولى
قتال المارقين بنفسه   وقد اسلماه مبعد وحميم ويعبر عن هذه اللغة بلغة اكلونى

البراغيث **والفعل** على هذه اللغة ليس مسندا لهذه الاحرف بل هو اي الفعل
للظاهر بعده مسند وهذه احرف دالة على تثنية الفاعل وجمعه
كما دلت التاء في قامت هند على تأنيث الفاعل ومنهم من يحمل ما ورد من ذلك على
انه خبر مقدم ومبتدأ مؤخر ومنهم من يحمله على ابدال الظاهر من المضمر ولا يجوز حمل جميع
ما جاء من ذلك على الابدال او التقديم والتأخير لوقوع الاتفاق منهم على ان قوما من
العرب يجعلون هذه الاحرف علامات للتثنية والجمع وذلك بناء منهم على ان من العرب
من يلتزم مع الاسم الظاهر الالف في فعل الاثنين والواو في فعل جمع المذكر والنون
في فعل جمع المؤنث فوجب ان تكون عندهم لا حروفا وقد لزمت للدلالة على التثنية
والجمع كما لزمت التاء للدلالة على التأنيث لانها لو كانت اسماء للزم اما وجوب
الابدال او التقديم والتأخير واما اسناد الفعل مرتين واللازم باطل اتفاقا
ويرفع الفاعل فعل اضمر اي حذف من اللفظ اما جوازا او ذلك
اذا اجيب به استفهام محقق اي ملفوظ بداله **كمثل زيد في جواب
من قرا** اذا جعل التقدير قرأ زيد وعنه ولئن سألتهم من خلق السموات والارض
ليقولن الله اي خلقهن الله او مقدرا اي غير ملفوظ بداله كقراءة بعضهم يسبح له فيها

بالغدو

بالغدو والاصال رجال وقراءة ابن كثير كذلك يوحى اليك والى الذين من
قبلك الله وقراءة بعضهم زين لكثير من المشركين قتل اولادهم شركاؤهم وقوله
ليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح ببناء الافعال للمفعول في
الاسماء المذكورة رفع بالفاعلية لافعال محذوفة كانه قيل من يسبح ومن يوحي
ومن زينه ومن يبكيه فقيل يسبح رجال ويوحي الله وزينه شركاؤهم ويبكيه ضارع
وهذا اولى من قولهم بان هذه المرفوعات اخبار مبتدآت محذوفات واما وجوبا
بالعطف على قولنا اما جوازا اي وذلك اذا فسر بما بعد الفاعل من فعل مسند الى ضميره
اي ملابسه نحو وان احد من المشركين استجارك وهلا زيد قام ابوه اي وان استجارك
احد استجارك وهلا لابس زيد قام ابوه الا انه لا يتكلم به لان الفعل الظاهر كالبدل
من اللفظ بالفعل المضمر فلا يجمع بينهما **وتاء تأنيث تلي الماضي
اذا كان لانثى** هذا هو الحكم السادس لتدل على تأنيث الفاعل و
كان حقها عدم الالحاق لان معناها في الفاعل الا ان الفاعل لما كان كجزء من الفعل
جاز ان يدل ما اتصل بالفعل على معنى في الفاعل كما جاز ان يتصل بالفاعل علامة
رفع الفعل في الافعال الخمسة وسواء في ذلك التأنيث الحقيقي **كاتت هند**

الأنثى والمجازي كطلعت الشمس **وإنما تلزم** هذه التاء من الأفعال
فعل فاعل **مضمر متصل** سواء عاد الضمير على مؤنث حقيقي كهند
قامت والهندان قامتا أم مجازي كالشمس طلعت والعينان نظرتا **أو**
فعل فاعل ظاهر متصل **مفهم ذات حر** أي فرج كقامت هند وقامت
الهندان وقامت الهندات فيمتنع هند قام والهندان قاما والشمس طلع والعينان
نظرا وقام هند وقام الهندان وقام الهندات ومفهم من قول الناظم هو أن التاء
لا تلزم في غير هذين الموضعين فلا تلزم في المضمر المنفصل نحو هند ما قام إلا هي و
ما قام إلا أنت ولا في الظاهر المجازي التأنيث نحو طلع الشمس ولا في الجمع غير ما ذكر
على ما سيأتي بيانه واعلم أن إثبات التاء مع المضمر المنفصل ضعيف وتساوي هذه
التاء في اللزوم وعدمه تاء مضارع الغائبة والغائبتين **وقد يبيح الفصل**
بين الفعل وفاعله إذا كان ظاهرا حقيقي التأنيث **ترك التاء كأتى**
نحو أتى القاضي بنت الواقف وقوله لقد ولد الأخيطل أم سوء
وقوله إن امرأ غره منكن واحدة بعدي وبعدك في الدنيا لمغرور والأجود
الإثبات ولذا عبر الناظم بقد الذي هو للتقليل بل قيل الإثبات واجب وفرض

كلام

كلام الناظم فيما إذا كان المسند إليه حقيقي التأنيث كما قلنا وهل الحكم كذلك إذا
كان المسند إليه مجازي التأنيث أو لا يجوز الحذف فيه خلاف فنقل الدماميني عنهم التساوي
ولا يجوز عندي الإتيان بالعلامة عند الإسناد إلى ظاهر غير حقيقي لو ورد ذلك في
الكلام الفصيح على الكثرة والترك في الصورة المذكورة فيه على القلة فالأكثرية الأفصحية لا
دليل أرجحيته **والحذف مع فصل بإلا**
فضلا على الإثبات **كما زكى إلا فتاة ابن العلا** إذ معناه
ما زكى أحد إلا فتاة ابن العلا بالنظر إلى المعنى ويجوز ما زكت نظرا إلى اللفظ وقيل
الإثبات في هذه الصورة واجب ومثل الأسوي وغيره وإن كان مذكرا لاكتسابه التأنيث
من المضاف إليه وخص الجمهور إثباتها بالشعر كقوله ما برئت من ريبة وذم في حربنا.
الإثبات ثم والصحيح جوازه في النثر أيضا وقد قرئ فأصبحوا لا ترى إلا مساكنهم إن
كانت إلا صيحة واحدة **والحذف قد يأتي** مع الظاهر الحقيقي التأنيث
بلا فصل أي لا بإلا ولا بغيرها شذوذا حكى سيبويه قال فلانة **و**
مع ضمير ذي التأنيث **المجاز** الحذف **في شعر وقع** أيضا كقوله
فإما تريني ولي لمة فإن الحوادث أودى بها وقوله فلا مزنة ودقت ودقها

ولا ارض ابقل ابقالها قيل التذكير في البقل على اعتبار المكان والتانيث في ابقالها على اعتبار البقعة ولا مانع من اعادة ضميرين على ما هو جا من التذكير و التانيث احدهما باعتبار تذكيره والاخر باعتبار تانيثه **والتاء مع جمع سوى السالم من مذكر** والسالم من مؤنث كما ترى والمراد بالجمع ما دل على جماعة فدخل اسم الجمع كالنساء واسم الجنس الجمعي كالبقر فان حكمهما كذلك و قال ابن جنى اذا انثت الجمع اعدت الضمير اليه مؤنثا وان ذكرته اعدته مذكرا فتقول ذهبت الرجال الى اخوتها وذهب الرجال الى اخوتهم **كالتاء مع المؤنث المجازي** وهو ما ليس له فرج **مثل احدى اللبن** اعني لبنة فكما تقول سقطت اللبنة وسقط اللبنة تقول قامت الرجال وقام الرجال وقامت الهنود وقام الهنود وقامت الطلحات وقام الطلحات فاثبات التاء لتاويله بالجماعة وحذفها لتاويله بالجمع وكذا اسم الجمع كنسوة ونحوه وقال نسوة في المدينة **فائدة** اعلم ان حق كل جمع ان يجوز فيه الوجهان لامكان التاويلين المتقدمين فيه كما عرفت الا في جمع التصحيح لان سلامة نظم الواحد فيهما اوجبت التذكير في المذكر والتانيث في المؤنث نحو قام الزيدون و قامت الهندات خلافا للكوفيين فانهم جوزوا فيهما الوجهين واحتجوا بقوله آمنت به

بنو اسرائيل واذا جاءك المؤمنات واجيب بان البنين والبنات لم يسلم فيهما نظم الواحد وبان التذكير في جاءك للفصل او لان الاصل النساء المؤمنات او لان ال مقدرة باللاتي وهو اسم جمع **والحذف في نعم الفتاة** وبئس الفتاة **استحسنوا** اي عدوه حسنا من الاثبات **لان قصد الجنس فيه بين** فالمسند اليه الجنس وال في الفتاة جنسية خلافا لمن زعم انها عهدية ولكن الاثبات احسن من الحذف فلذا يجوز الوجهان في نحو صارت المراة خيرا من الرجل وليس من ذلك ما قامت الا امراة لان المراة هنا لم يرد بها الجنس بل المراد واحدة والعموم الذي اراد الجنس انما جاء من النافي بخلاف ما قامت من امراة فبالجواز لان دخول من افاد معنى الجنس والاكثر في المؤنث المفرد بمن الزائدة عدم الحاق علامة التانيث بها كما نقله ابن هشام **والاصل في الفاعل ان يتصلا** بالفعل لكونه كالجزء منه وهذا شروع في الحكم السابع الاربعة ان علامة الرفع تتاخر عنه في الافعال الخمسة **والاصل في المفعول ان ينفصلا** عن الفعل بالفاعل لكونه فضلة **وقد يجاء بخلاف الاصل** المذكور على قلة فيتقدم المفعول على الفاعل اما جوازا واما وجوبا وقد يمتنع ذلك كما سياتي

وقد يجيء المفعول قبل الفعل وفاعله وذلك على ثلاثة
اوجه جائز نحو فريقا هدى وواجب وذلك في مسئلتين الاولى ان يكون
المفعول مما له الصدر نحو من اكرمت واياما تدع وغلام من اكرمت وغلام
اي رجل تضرب اضرب والثانية ان يقع عامله بعد الفاء وليس له منصوب غيره
مقدم عليها نحو وربك فكبر فاما اليتيم فلا تقهر بخلاف نحو اما اليوم فاضرب
زيدا وممتنع وهو غير ما اوجب تاخره او توسطه على ما سيأتي بيانه **واخر**
المفعول عن الفاعل وجوبا **ان لبس حذر** بسبب خفاء الاعراب
وعدم القرينة اذ لا يعلم الفاعل من المفعول في الحالة هذه الا بالرتبة كما في نحو ضرب
موسى عيسى واكرم ابني اخي فان امن اللبس لوجود القرينة جاز التقديم نحو ضربت
موسى سلمى واضنت سعدى الحمى فالقرينة لفظية كالمثال الاول او معنوية كالمثال
الثاني **فائدة** اعلم انما ذكره الناظم هو ما ذهب اليه ابن السراج وغيره
وتظافر عليه نصوص المتأخرين ونازع في ذلك ابن الحاج فاجاز تقديم المفعول
في الحالة هذه محتجا بان العرب يجيز تصغير عمرو وعمر على عمير وبان الاجمال من
مقاصد العقلاء وبانه يجوز ضرب احدهما الاخر وبان تاخير البيان الى وقت

الحاجة

الحاجة جائز عقلا وشرعا وبانه قد نقل الزجاج انه لا اختلاف في انه يجوز في نحو فما
زالت تلك دعواهم ان تكون تلك اسم زال ودعواهم الخبر والعكس ولكن ما قاله ابن
الحاج ضعيف لانه لو قدم المفعول واخر الفاعل والحالة هذه لقضى اللفظ بجعل الظاهر
فاعله المفعول ومفعوليه الفاعل فيعظم الضرر ويشتد الخطر بخلاف ما احتج به فان
الامر فيه لا يؤدي الى مثل ذلك وهو ظاهر **او اضمر الفاعل** اي واخر المفعول
عن الفاعل ايضا وجوبا بان وقع الفاعل ضميرا **غير منحصر** نحو اكرمتك و
اهنت زيدا **وما بالا او انما انحصر** من الفاعل والمفعول ظاهرا
كان او ضميرا **اخر** عن غير المحصور منهما فمثال الفاعل المحصور نحو ما ضرب عمروا
الا زيد اي الا انا وانما ضرب عمروا زيد او انا ومثال المفعول المحصور نحو ما ضرب زيد
الا عمروا وما ضربت الا عمروا وانما ضرب زيد عمروا وانما ضربت عمروا **وقد**
يسبق المحصور غير المحصور سواء كان المحصور فاعلا او مفعولا **ان قصد ظهر**
بان كان الحصر بالا وتقدمت مع المحصور بها نحو ما ضرب الا زيد عمروا وما ضرب الا
عمروا زيد ومن الاول قوله فلم يدر الا الله ما هيجت لنا عشية اناء الديار وشامها
ومن قوله ما عاب الا لئيم فعل ذي كرم ولا جفا قط الا جبأ بطلا ومن الثاني قوله

من ودك من ليلى بتكليم ساعة   فما زاد الا ضعف ما بي كلامها ومنه قوله ولما
ابى الا جماحا فؤاده   ولم يسل عن ليلى بمال ولا اهل فان لم يظهر القصد بان كان
الحصر بانما او بالا ولم تتقدم مع المحصور امتنع تقديمه لانعكاس المعنى ح وذلك
واضح **فائدة** اعلم ان الكسائي قد اجاز تقديم المحصور بالا مطلقا
وذهب بعض البصريين الى منع تقديم المحصور مطلقا وذهب الجمهور من البصريين الى
منع تقديم الفاعل المحصور وجواز تقديم المفعول المحصور لانه في نية التاخير **و**
شاع في لسان العرب تقديم المفعول الملتبس بضمير الفاعل عليه **نحو خاف
ربه عمر** وقوله جاء الخلافة او كانت له قدرا   كما اتى ربه موسى على قدر
لان الضمير فيه وان عاد في اللفظ على متاخر الا انه متقدم في الرتبة **وشذ**
في كلامهم تقديم الفاعل الملتبس بضمير المفعول عليه **نحو زان نوره الشجر**
لما فيه من عود الضمير على متاخر لفظا ورتبة والنحويون الا ابا الفتح يحكمون بمنع هذا
والصحيح جوازه نظما ونثرا كما استدلوا على ذلك بالسماع وانشدوا على ذلك ابياتا
منها قوله ولو ان مجدا اخلد الدهر واحدا   من الناس ابقى مجده الدهر مطعما وقوله
جزى بنوه ابا الغيلان عن كبر   وحسن فعل كما يجزى سنمار وتاول المانعون

بعض هذه الابيات بما هو خلاف ظاهرها وقد اجاز بعضهم ذلك في الشعر دون
النثر وهو الحق **فوائد** الاولى اعلم ان في نحو ضرب ابوها غلام هند من
الامثلة التي كان الضمير المتصل بالفاعل المتقدم عائدا على ما اتصل بالمفعول المتاخر
امتنعت المسئلة اجماعا واختلف في نحو زان نوره الشجر لاختلاف العامل هنا في
مرجع الضمير وملابسه واتحاده في زان نوره الشجر فهو طالب للمرجع ايضا فكانه متقدم
رتبة واختلف في نحو ضرب اباها غلام هند فمنعه قوم واجازه اخرون وهو الصحيح لانه
لما عاد الضمير على ما اتصل بما رتبته التقديم كان كعوده على ما رتبته التقديم
الثانية كما يعود الضمير على متقدم رتبة دون لفظ ويسمى متقدما حكما كذلك
يعود على متقدم معنى دون لفظ وهو العائد على المصدر المفهوم من الفعل نحو ادب
ولدك في الصغر ينفعه في الكبر اي التاديب ونحو اعدلوا هو اقرب للتقوى اي العدل
المفهوم من لفظ اعدلوا **الثالثة** يعود الضمير على متاخر لفظا ورتبة فيما ذكر
في ستة مواضع احدها الضمير المرفوع بنعم وبئس نحو نعم رجلا زيد وبئس رجلا عمرو
بناء على ان مخصوصهما مبتدأ لخبر محذوف او بالعكس الثاني ان يكون مرفوعا باول
المتنازعين المعمل ثانيهما كقوله جفوني ولم اجف الاخلاء انني   لغير جميل من خليلي

مهمل الثالث ان يكون مخبرا عنه فيفسره خبره نحو ان هي الا حياتنا الدنيا واعترض بان الضمير في الاية عائد على معلوم من السياق لا على الجزء الدنيا المخبر بها والا كان التقدير ان حياتنا الدنيا الا حياتنا الدنيا وهو ممنوع فقد اجيب عنه بان الضمير راجع الى الموصوف بقطع النظر عن صفته الرابع ضمير الشان والقصة نحو قل هو الله احد ونحو فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا الخامس ان يجر برب وحكمه حكم ضمير نعم وبئس في وجوب كون مفسره تميزا وكونه مفردا كقوله ربه فتية دعوت الى ما يورث المجد دائبا فاجابوا ولكنه يلزم ايضا التذكير فيقال ربه امراة لا ربها ويقال نعمت المراة هند السادس ان يكون مبدلا منه الظاهر المفسر له كضربته زيدا **فائدة** اعلم انه قد يشتبه الفاعل بالمفعول واكثر ما يكون ذلك اذا كان احدهما اسما ناقصا كاسم الموصول لعدم دلالته على معناه الا بصلته وما اشبهه مما لا يتضح معناه الا بضميمة كما الموصوفة ويكون الاخر اسما تاما وهو ما عدا الناقص وقيل المراد بالناقص خفي الاعراب وبالتام ظاهره وطريق معرفة الفاعل الصواب والمفعول الصواب ان تجعل في موضع التام ان كان مرفوعا في عبارة المتكلم اعم من ان يكون رفعه صوابا او خطاء ضمير المتكلم المرفوع وان كان منصوبا في عبارته ضميره المنصوب وتبدل من الناقص اسما بمعناه في العقل وعدمه

فان صحت المسئلة بعد ذلك فهي صحيحة قبله والا فهي فاسدة فلا يجوز يعجب زيد ما كره عمرو ان اوقعت ما على ما لا يعقل لانه لا يجوز اعجبت الثوب ويجوز نصب زيد لانه يجوز اعجبني الثوب فان اوقعت ما على انواع من يعقل جاز رفعه لانه يجوز اعجبت النساء نقول امكن المسافر السفر بنصب المسافر لانك تقول امكنني السفر ولا تقول امكنت السفر

باب النائب عن الفاعل

وهذه العبارة اولى من قول بعضهم المفعول الذي لم يسم فاعله لصدقه على دينارا من اعطى زيد دينارا وعدم صدقه على الظرف ونحوه مما ينوب عن الفاعل **ينوب مفعول به عن فاعل حذف** من الكلام لسبب وهو اما لفظي كالايجاز وتصحيح النظم او معنوي كالعلم به نحو وخلق الانسان ضعيفا لان الخالق له معلوم والجهل نحو سرق سارق والابهام على السامع كقولك مخفي صدقته تصدق الكريم على مسكين والتعظيم اي تعظيم الفاعل بصون اسمه عن لسانك او عن مقارنة المفعول نحو خلق الخنزير والتحقير اي تحقير الفاعل نحو ضرب الامير وقتل الحسين والخوف منه او عليه **فيما له** من الاحكام والعمدية ووجوب التاخير وغير ذلك **كنيل خير نائل** فخير نائب عن الفاعل المحذوف اذ الاصل نال زيد خير نائل نعم النيابة مشروطة بان يغير الفعل عن صيغته الاصلية

الى الصيغة نونين بالنيابة **فأول الفعل** الذي تبنيه للمفعول **اضممن**
ولو تقديرا كقيل مطلقا سواء كان الفعل ماضيا او مضارعا **و الحرف**
المتصل بالآخر منه **اكسر في مضي كوصل** في الثلاثي ودحرج
في الرباعي **واجعله** اي المتصل بالآخر **من مضارع منفتحا**
كينتحي المقول فيه عند البناء للمفعول **ينتحى و** الحرف **الثاني التالي**
تاء المطاوعة وشبهها من كل تاء مزيدة **كالأول اجعله بلا منازع**
تقول تدحرج الشيء وتغوفل عن الامر باتباع الثاني للاول في الضم **وثالث الذي**
اي الحرف الثالث من الفعل الماضي الزائد على اربعة احرف **الذي** بدئ **بهمز الوصل**
همزة الوصل لا ملحق المضارع في الماضي الثلاثي والرباعي **كالأول اجعلنه**
كاستحلي الشراب واستخرج المال فتتبع الثالث ايضا للاول في الضم **و**
اكسر او اشمم بنقل حركة الهمزة الى الواو **فا** فعل **ثلاثي اعل عينا**
سواء كان عينه واوا كقيل او ياء كغيض كقوله تعالى يا ارض ابلعي ماءك ويا سماء
اقلعي وغيض الماء فتقرأ بالكسر والاشمام ومعنى الاشمام هو الاتيان على الفاء
بحركة بين الضم والكسر وقد يسمى روما فقوله اعل عينا قيد لاخراج المعتل الذي لم تعتل

عينه

عينه نحو عور وصيد واعتور فانه اذا بني للمفعول سلك به مسلك الصحيح **وضم**
جا في بعض اللغات **كبوع** مجرده **فاحتمل** كقوله ليت وهل ينفع
شيئا ليت ليت شبابا بوع فاشتريت وقوله حوكت على نيرين اذ تحاك
تختبط الشوك ولا تشاك وقد اشار الناظم بقوله فاحتمل الى ضعف هذه اللغة بالنسبة
للغتين الاوليين **وان بشكل** من هذه الاشكال المذكورة من الاشمام
وغيره **خيف لبس يجتنب** ذلك الشكل ويعدل الى شكل اخر لا لبس فيه
فاذا اسند الفعل الثلاثي المعتل العين بعد بنائه للمفعول الى ضمير متكلم او مخاطب او
نون اناث فان كان الفعل يائيا كباع من البيع اجتنب كسره وعدل الى الضم او
الاشمام لئلا يلتبس بفعل الفاعل نحو بعت العبد فانه بالكسر ليس الا وان كان واويا
ومضارعه على يفعل بفتح العين كسام من السوم اجتنب ضمه وعدل الى الكسر او
الاشمام لئلا يلتبس بفعل الفاعل نحو سمت العبد فانه بالضم ليس الا بخلاف ما اذا
كان واويا ومضارعه على يفعل بفتح العين نحو خفت فضم او اشم عند بنائه للمفعول لئلا
يلتبس بالمبني للفاعل فانه بالكسر ليس الا **وما لباع** ونحوه من جواز الضم والكسر
والاشمام **قد يرى لنحو حب** ورد والمراد كل فعل ثلاثي مضاعف مدغم

لكن الافصح هنا الضم حتى قال بعضهم لا يجوز غيره والصحيح الجواز فقد قرئ ردت الينا لو

ردوا **وما لفا باع** ونحوه من جواز الاوجه الثلاثة ثابت **لما العين**

تلي في كل فعل على وزن افتعل او انفعل نحو **اختار وانقاد وشبه**

ينجلي فتقول اختير وانقيد واختير وانقيد بضم التاء والقاف وكسرهما والاشمام

وتحرك الهمزة بحركتهما **وقابل** للنيابة **من ظرف او من مصدر او** مجرور

حرف جر بنيابة حري اي حقيق وما لا فلا فالقابل للنيابة من الظروف

والمصادر هو المتصرف المختص فالمتصرف من الظروف ما يفارق النصب على الظرفية والجر

بمن ومن المصادر ما يفارق النصب على المصدرية والمختص من الظروف ما اختص بشيء

من انواع الاختصاص كالاضافة والصفة والعلمية ومن المصادر ما يكون لغير مجرد التوكيد

نحو صيم رمضان وجلس امام الامير فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة بخلاف اللازم منهما

نحو عند واذا وسبحان ومعاذ لامتناع الرفع واجاز الاخفش جلس عندك وبخلاف

المبهم نحو صيم زمان وجلس مكان وسير سير لعدم الفائدة اذ لا دلالة الفعل على المبهم من

المصدر والزمان وضعا وعلى المبهم من المكان التزاما فاما قوله وقالت متى يبخل عليك

ويعتلل يسوءك وان يكشف غرامك تدرب فمعناه ويعتلل هو اي الاعلال المعهود

بين

بين المتكلم والمخاطب لا المفهوم من الفعل او اعتلال عليك فحذف عليك لدلالة

عليك الاول عليه كما هو شان الصفات المخصصة والقابل للنيابة من المجرورات هو الذي

لم يلزم الجار له طريقة واحدة في الاستعمال كمذ ومنذ ورب وحروف القسم والاستثناء

لان مذ ومنذ مختصان بجر الزمان ورب بالنكرات وحروف القسم بالمقسم به و

حروف الاستثناء بالمستثنى ونحو ذلك كحتى المختصة بالظاهر الذي هو غاية لما قبلها

ولا دل على تعليل كاللام والباء ومن اذا جاءت للتعليل فان لم يجئ له بان كانت

لغيره لم يمتنع انابة مجرورها واما قوله يغضي حياء ويغضى من مهابته فلا يكلم الا حين

يبتسم فالنائب فيه ضمير المصدر كذلك على ما مر لا قوله من مهابته **ولا ينوب**

بعض هذي المذكورات اعني المصدر والظرف والمجرور **ان وجد**

في اللفظ مفعول به ولو منصوبا باسقاط الجار فيمتنع انابة غيره مع وجوده

فلو اجتمع منصوبان في الكلام احدهما منصوب بالفعل والثاني منصوب باسقاط الجار

نحو اخترت زيدا الرجال امتنع انابة الثاني عند الجمهور وجوزه الفراء فيتعين انابة المفعول

الموجود في اللفظ دون غيره مما ذكر عند سيبويه ومن تبعه وذهب الكوفيون الى جواز انابة

غيره مع وجود المفعول به مطلقا سواء تقدم النائب على المفعول به او تاخر **وقد يرد**

ذلك اى انابة غيره مع وجوده شذوذا او ضرورة كقراءة ابى جعفر ليجزى قوما بما كانوا
يكسبون وقوله لم يعن بالعلياء الا سيدا ولا شفى ذا الغى الا ذو هدى وقوله
وانما يرضى المنيب ربه ما دام معنيا بذكر قلبه ووافقهم الاخفش لكن بشرط تقدم
النائب كما فى البيتين ويؤول الاخفش والجمهور الاية السابقة بان النائب فيها
ضمير مستتر يعود الى الغفران المفهوم من يغفروا وغايته ما فيه انابة المفعول الثانى وهو قوما
ويحمل الجمهور البيتين على الضرورة **فائدة** اعلم انه اذا فقد المفعول به فى الكلام
جازت نيابة كل واحد مما ذكرناه من دون قصد اولوية لواحد منها وقيل المصدر
اولى لكونه اشرف جزئى مدلول العامل وقيل المجرور لكونه مفعولا به بواسطة الجار و
قال ابو حيان ظرف مكان اولى لدلالة الفعل على المكان بالالتزام لا بالوضع كدلالته
على المفعول به فهو اشبه بالمفعول به من المصدر وظرف الزمان لدلالة الفعل وضعا
على الحدث والزمان وقيل الشرط فى انابة المصدر وظرف الزمان اختصاصهما لان الفعل
لا يدل على الحدث والزمان المختصين ولكن لا يمنع هذا البحث اولوية ظرف الزمان
لان غايته عدم دلالة الفعل اصلا على الحدث والزمان المختصين ودلالته التزاما
على المكان فلم يخرج عن كونه اشبه بالمفعول به منهما **وبالاتفاق** عن النحاة قد

قد ينوب المفعول **الثانى من باب كسا فيهما** اى فى كل تركيب
التباسا من نحو كسى زيد جبة واعطى عمرا درهم والمراد من باب كسا هو كل
فعل نصب مفعولين ليس اصلهما المبتدأ والخبر ولم ينصب احدهما باسقاط الجار فخرج
بالاول باب ظن وبالثانى نحو اخترت الرجال زيدا بخلاف ما لم يؤمن التباسه نحو
اعطيت زيدا عمرا فلا يجوز ان يقال فيه اعطى زيدا عمرو بالاتفاق بل يتعين فى هذا
المثال ونحوه انابة المفعول الاول وانما لم يؤمن الالتباس فى ذلك لصلاحية كل واحد
من المفعولين ان يكون اخذا **فى باب ظن و باب ارى المنع** من
انابة المفعول الثانى **اشتهر** عن النحاة مع حصول عدم اللبس فلا يجوز عندهم ظن
زيدا قائم ولا اعلم زيدا فرسك مسرجا **ولا ارى منعا** من ذلك اى من
انابة المفعول الثانى فيهما **اذا القصد ظهر** ويؤمن من اللبس كما فى المثالين
فان لم يظهر القصد تعينت انابة الاول اتفاقا فيقال فى نحو ظننت زيدا عمرا
واعلمت بكرا خالدا منطلقا ظن زيد عمرا ولا اعلم بكر خالدا منطلقا لما بين من ان
كل واحد من المفعولين يصلح ان يكون اخذا فيقال هنا لان كلا منهما يصلح لان يكون
مظنونا فى باب ظن ولان يكون معلما ومعلما به فى باب ارى **فائدة**

اعلم انهم قد اشترطوا لانابة المفعول الثاني مع ما ذكر من حصول عدم اللبس ان لا
يكون جملة فان كان جملة امتنعت انابته اتفاقا ويفهم من كلام الناظم عدم الخلاف
في جواز انابة المفعول الاول في الابواب الثلثة واما الثالث في باب ارى فنقل
الاتفاق على منع انابته ولكن الحق ان الخلاف موجود فقد اجازه بعضهم حيث لا لبس
نحو اعلم زيد فرسك مسرجا واحتج المانعون انابة الثاني في باب ظن وعلم بان الالباس فيما
اذا كانا نكرتين او معرفتين ويعود الضمير على متاخر لفظا في زيدا ان كان الثاني نكرة نحو
ظن قائم زيدا لان الغالب كونه مشتقا وكذا احتج المانعون انابته في باب اعطى وعلم
بان الاول مفعول صريح والاخران مبتدأ وخبر شبها بمفعولي اعطى ويجيء السماع بانابته
الاول كقوله ونبئت عبد الله بالجو اصبحت كراما مواليها لئيما صميمها وحكى
ابن السراج ان قوما يجيزون انابة خبر كان المفرد وهو فاسد لعدم الفائدة اذ معنى
كين قائم حصل كون لقائم ومن المعلوم ان الدنيا لا تخلو عن حصول كون لقائم و
يجوز نيابة التمييز عند الكسائي فيقال في امتلأت الدار رجالا امتلئ رجال عنده و
لذلك اشار بقوله في الكافية وقول قوم قد ينوب الخبر بباب كان مفردا لا يبصر
وناب تمييز لدى الكسائي لشاهد عن القياس ناء واعلم انه كما لا يرفع رافع

الفاعل

الفاعل الا فاعلا واحدا كذلك لا يرفع رافع النائب عنه الا نائبا واحدا **وما سوى**
ذلك **النائب مما علقا بالرافع له النصب له محققا**
وذلك النصب اما لفظا ان لم يكن جارا ومجرورا او محلا ان يكنه والمراد باللفظي ما يصل
اليه العامل بنفسه وبالمحلي ما يصل اليه بواسطة حرف الجر **فائدة** اعلم انه قد
يرفع المفعول به وينصب الفاعل في كلامهم على خلاف الضابط حيث لا لبس في ذلك
التركيب ولكن لا يقاس عليه كما صرح به في الكافية وقيل ورفع مفعول به لا يلتبس
مع نصب فاعل رووا فلا تقس اي قد حملهم ظهور المعنى وعدم حصول اللبس على اعراب
كل من الفاعل والمفعول به باعراب الاخر كقولهم خرق الثوب المسمار برفع الثوب مع انه
مفعول ونصب المسمار مع كونه فاعلا لشدة ظهور المعنى اذ الخارق هو المسمار لا الثوب وقوله
مثل القنافذ هداجون قد بلغت نجران او بلغت سوآتهم هجر واعلم انك اذا قلت
زيد في رزق عمرو عشرون دينارا تعين رفع عشرين على النيابة عند الجمهور المانعين انابة
غير المفعول مع وجوده فان قدمت عمرا فقلت عمرو زيد في رزقه عشرون جاز رفع العشرين
ونصبه وعلى الرفع فالفعل خال عن الضمير فيجب توحيده مع المثنى والمجموع ويجب ذكر الجار
والمجرور لاجل الضمير الراجع الى المبتدأ وعلى النصب فالفعل متحمل للضمير فيبرز للتثنية

والجمع ولا يجب ذكر الجار والمجرور **باب اشتغال العامل عن المعمول**
ان مضمر اسم سابق فعلاً شغل عنه بنصب لفظه
او المحل وحقيقة هذا الباب كما صرح به ان يتقدم اسم على العامل الذي كان ذلك
العامل مشتغلاً عن ذلك الاسم السابق بضميره او بمتعلقه بحيث لو تسلط
ذلك العامل المتأخر او مناسبه على الاسم المذكور لنصبه لفظاً او محلاً نحو زيداً ضربته
في اللفظ وهذا ضربته في المحل **فالسابق** اي الاسم السابق **انصبه**
اما وجوباً او جوازاً راجحاً او مرجوحاً او مساوياً الا عند عروض ما يمنع النصب كوقوع
الاسم بعد اذا الفجائية كما على ما سيأتي بيانه **بفعل اضمر حتماً** اي اضماراً
واجباً وذلك لان الفعل الظاهر كالبدل من المضمر فلا يجمع بينهما لان الجمع بينهما في العوض
واما قوله تعالى اني رأيت احد عشر كوكباً والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين فليس من هذا
الباب بل رأيت الثاني تأكيد للاول او المفعول الثاني لرأيت الاول محذوف لدلالة ما بعده
عليه والتقدير اني رأيت احد عشر كوكباً ساجدين لي والشمس والقمر مفعول المحذوف بتفسير المذكور
بعد والجمع على هذا في رأيتهم ساجدين للتعظيم **موافق** ذلك الفعل المضمر **لما**
اي للفعل الذي **قد ظهر** ذلك الفعل اما لفظاً ومعنى كما في نحو زيداً ضربته اذ

تقديره

تقديره ضربت زيداً ضربته واما معنى دون لفظ نحو زيداً مررت به اذ تقديره جاوزت زيداً
مررت به ويتحقق وجه ثالث كما قال وهو عدم موافقة الفعل المقدر الفعل الظاهر لفظاً ولا
معنى لكن يكون لازماً للمذكور نحو زيداً ضربت اخاه فان ضرب اخي زيد ملزوم اي عرفاً لاهانة
زيد ويمكن ان يراد بالموافقة في المعنى ان يدل الملفوظ به وضعاً او لزوماً عرفياً على معنى
المقدر فالاول كما في زيداً مررت به فالمقدر جاوزت والمجاوزة والمرور المتعدي بالباء
بمعنى واحد بخلاف المتعدي بعلى فانه بمعنى المحاذاة والثاني كما في زيداً ضربت اخاه اي
اهنت وزيداً ضربت عدوه اي اكرمت وكما في زيداً مررت بغلامه اي لابست
فائدة اعلم ان المفهوم من تنكير الاسم في قوله ان مضمر اسم هو ان الاصل في
الاسم المشغول عنه ان يكون اسماً واحداً فلا يجوز ان يقال زيداً درهماً اعطيته اياه لانه
لم يسمع خلافاً للاخفش فانه اجاز اعمال الفعل المقدر في اكثر من واحد كما في المثال وعن
الرضي انه يجوز ان يتنازع اسمان او اكثر لعاملين مقدرين او عوامل كزيداً اخاه غلامه
ضربته اي لابست زيداً اهنت اخاه ضربت غلامه واما نحو زيداً وعمراً وبكراً ضربتهم الذي
هو من باب الاشتغال اتفاقاً فرد على من اشترط كون الاسم المشغول عنه واحداً الا ان يقال
المعطوف تابع والمتبوع واحد ولا فرق في الفعل المفسر بين الفعل واسمي الفاعل والمفعول

كما سيأتي في قول الناظم واعلم انهم قد اشترطوا في الفعل المفسر عدم الفصل بينه وبين
الاسم السابق فلو قلت زيدا انت لم تضربه لم يجز للفصل بانت ولما فرغ الناظم من
بيان حقيقة الاشتغال شرع في بيان مواضع وجوب نصب الاسم السابق ورفعه و
جواز الامرين وقال **والنصب** في الاسم السابق **حتم** اي واجب
ان تلا اي تبع الاسم **السابق ما** اي شيئا **يختص** ذلك الشيء
بالفعل وذلك كادوات الشرط **كان وحيثما** وادوات التحضيض
وادوات الاستفهام جميعها الا الهمزة لانها تدخل على الاسم وان كان الفعل في حيزها
لكن الغالب دخولها على الفعل وانما لم تختص بالفعل كاخواتها لانها ام الباب وهم يتوسعون
في الامهات فمن ثم اختصت الهمزة بجواز الحذف ودخولها على النافي وواو العطف وفائه وثم
والشرط وان نحو ان زيدا لقيته فاكرمه وحيثما عمرا لقيته فاهنه فهذان مثالان لقول
الناظم كان وحيثما لكونهما من ادوات الشرط وهلا بكرا ضربته واين زيدا وجدته
فهذان مثالان لادوات التحضيض والاستفهام فلا يجوز رفع الاسم السابق بجعله مبتدأ
لانه لو رفع في هذه الصورة لخرجت هذه الادوات عما وضعت له من الاختصاص بالفعل
خلافا لمن اجاز رفع المبتدأ بعد ادوات الشرط والتحضيض والاستفهام وقد يجوز رفعه

بالفاعلية لفعل مضمر مطاوع للظاهر كقوله لا تجزعي ان منفس اهلكته في رواية منفس
بالرفع وقوله فان انت لم ينفعك علمك فانتسب لعلك تهديك القرون الاوائل
التقدير ان هلك منفس اهلكته وان لم تنتفع بعلمك لم ينفعك علمك **فائدة**
لا يقع الاشتغال بعد ادوات الشرط والاستفهام الا في الشعر واما في النثر فلا يليهما الا
صريح الفعل في باب الاشتغال فلا ينافي ذلك صحة ايلائهما الاسم اتفاقا اذا لم يكن الفعل
في حيزها نحو اين زيد ومتى اما الايلاء الاسم ولو كان في حيزها الفعل نحو واما
ثمود فهديناهم بنصب ثمود على الاشتغال بمقدر بعده اي واما ثمود فهدينا هديناهم و
هو جار على القول بانها ليست اداة شرط كما نقل عن بعضهم ويقع الاشتغال في النثر
بعد الشرط اذا كانت اداته اذا مطلقا سواء كان الفعل ماضيا او مضارعا لانها لا تجزم
وقال بعضهم كذا كل شرط لا يجزم لفظا او كانت اداته ان لكن بشرط ان يكون الفعل ماضيا
لفظا نحو ان زيدا لقيته فاكرمه او معنى نحو ان زيدا لم تلقه فانتظره وانما جوز الاشتغال
في النثر بعد ان لانها ام ادوات الشرط وهم كما قلنا يتوسعون في الامهات **وان تلا** الاسم
السابق ما بالابتدا يختص هذا شروع في بيان مواضع وجوب رفع
الاسم المشغول عنه كاذا الفجائية وليتما **فالرفع التزمه ابدا** على الابتداء في

مخرج المسئلة عن هذا الباب الى المبتدا والخبر لانه يعتبر في الاشتغال ان يكون الاسم المتقدم
بحيث لو تفرغ له العامل او مناسبه لنصبه وهاهنا ليس بهذه الحيثية نحو خرجت
فاذا زيد يضربه عمرو وليتما بشر زرته برفع زيد وبشر والنصب فيهما لا يجوز لعدم ايلاء
اذا المفاجاة وليت المقرونة بما الفعل وهو لم يعلم خلافا لابن ابي الربيع فانه جوز نصب النا صب
في ليتما بشر زرته بناء على ازالة ما اختصاص ليت بالجمل الاسمية وهما يختص بالابتداء
ايضا واو الحال في نحو خرجت وزيد يضربه عمرو فلا يجوز نصب زيد والمراد من ايراد
هذا المثال في الحال هو كون الفعل مضارعا مثبتا واقعا بعد اسم مصحوب بواو الحال و
سبب عدم جواز النصب لما قالوا بان الجملة المضارعية المثبتة الواقعة حالا يمتنع
فيها الربط بالواو ومما يختص بالابتداء لام الابتداء ايضا بشرط ان يكون مدخولها
بعد الاسم فعل ماض متصرف غير مقرون بقد نحو اني لزيد ضربته **كذا** التزم رفع الاسم
السابق **اذا الفعل** المشتغل عنه **تلا** اي تبع **ما** اي شيئا **لم يرد**
ما قبل معمولا لما بعد وجد والمعنى اذا الفعل المشتغل عنه تبع شيئا
لم يرد ما قبله معمولا لما وجد بعده كادوات الشرط والاستفهام والتحضيض ولام
الابتداء وما النافية وكم الخبرية والحروف الناسخة والموصوف والموصول وكذلك

ادوات الاستثناء تقول زيد ان زرته يكرمك وهل رايته وهلا كلمته وهكذا الى اخرها
بالرفع فلا يجوز النصب في هذه الامثلة على وجه الاشتغال لان هذه الاشيا لا يعمل
ما بعدها فيما قبلها لان لها الصدر ولو كان ما بعدها عاملا فيما قبلها لزم وقوعها
حشوا ولا يفسر عاملا فيه لانه بدل من اللفظ به لان المعتبر في هذا الباب هو كون المشغول
عوضا عن العامل المقدر فلو نصبت بمقدر وقصدت الدلالة عليه بالملفوظ فقط دون
التعويض جاز ولم تكن المسئلة من باب الاشتغال فالمجعول دليلا دون تعويض لا يلزم
صلاحيته للعمل فيما قبله ولذا صرح بان دلوي في قوله يا ايها المائح دلوي دونكا
مفعول لفعل محذوف يفسره دونك مع ان اسم الفعل لا يعمل فيما قبله **واختير**
نصب اي يرجح على الرفع مع جوازه في ثلاثة مواضع الاول ان يقع اسم الاشتغال
قبل فعل ذي طلب اي بنفس الفعل او بواسطة حرف طلب فعل كان او
طلب ترك واعم من ان يكون ذلك الطلب باللفظ والمعنى او بالمعنى فقط فالمراد بالفعل
الموضوع للطلب هو الامر والنهي والدعاء نحو زيدا اضربه او ليضربه عمرو او لا تهنه و
اللهم عبدك ارحمه او لا تؤاخذه وبكرا غفر الله له وانما وجب الرفع في نحو احسن به في
التعجب مع انه دال على الطلب وقد اجيب عن هذا السؤال بانه على الصحيح فعل ماض جي به

على صورة الامر ولا دلالة على الطلب خلافا للزمخشري لانه امر حقيقة عنده وفيه ضمير
المخاطب والباء للتعدية فامتناع نصب زيد عنده لا لما ذكرناه بل لان فعل التعجب
لجموده لا يعمل فيما قبله فلا يفسر عاملا وقال بعضهم بان سبب وجوب الرفع في المثال
المذكور هو كون الضمير فيه في محل الرفع وانما ينصب الاسم السابق اذا لم يكن ضميره في
محل رفع وانما اتفق السبعة على الرفع في نحو الزانية والزاني فاجلدوا الخ هذا دفع للاعتراض
الوارد على السبعة من لزوم اجماعهم على الوجه المرجوح وهو الرفع وحاصله ان هذا ليس
مما نحن فيه بل الاسم المرفوع مبتدأ محذوف الخبر والجملة بعده مستانفة فالكلام جملتان
عند سيبويه وعند المبرد هو مبتدأ خبره الجملة بعده ودخول الفاء لما في المبتدا من معنى الشرط
فلهذا لم يجز نصب الاسم اذ لا يعمل الجواب في الشرط فكذا ما اشبهه وما لا يعمل لا يفسر
عاملا خلافا لابن السيد وغيره لان الاية عندهما مما نحن فيه والرفع مختار في العموم و
ذكر السعد انه لا يمتنع اجماع السبعة على المرجوح كقوله تعالى وجمع الشمس والقمر لان المختار جمعت
لكون الفاعل مؤنثا غير حقيقي بلا فاصل والمقصود اي لا يمتنع من اختيار التانيث عطف
مذكر على الفاعل كما تقدم و الثاني من المواضع الثلاثة ان يقع الاسم **بعد ما**
ايلاؤه الفعل غلب اي بعد ما الغالب عليه ان يليه فعل فايلاؤه

مصدر

مصدر مضاف الى المفعول الثاني والفعل مفعول اول لانه الفاعل في المعنى لانه الذي
يلي الاشياء الاتية والذي يليه الفعل غالبا اشياء منها همزة الاستفهام بخلاف بقية
ادواته نحو ابشرا منا واحدا نتبعه بنصب بشرا وذلك اذا اتصلت الهمزة بالاسم المشغول عنه
فان فصلت فالمختار الرفع نحو انت زيد تضربه لان الاستفهام ح عن الضمير رفعت ما
بعده او نصبت فترجح الرفع لانه لا يحتاج الى تقدير هذا اذا لم تجعل الضمير فاعل فعل مقدر
يفسره وانفصل حين حذف بل جعلته مبتدأ والا وجب النصب بالفعل المقدر الا في نحو اكل يوم
زيد تضربه مما فصل فيه بالظرف او جار ومجرور لان الفصل بالظرف كلا فصل وقال
بعضهم ان كان الاستفهام عن الاسم فالرفع واجب نحو ازيد ضربته ام عمرو واما قوله
اثعلبة الفوارس ام رياحا عدلت بهم طهية والخشابا بنصب ثعلبة بفعل مقدر فمحكوم
بالشذوذ ومنها النفي بما او لا او ان نحو ما زيدا رايته ولا عمرا كلمته وان بكرا
ضربته وانما قيدنا النفي بالثلاثة لان لم ولما ولن لا يليها الا اسم الا ضرورة ويجب نصبه
عند ذلك لاختصاصها بالفعل ويفهم من ظاهر كلام سيبويه في الامثلة المذكورة اختيار
الرفع وذهب بعضهم الى استواء الامرين اي النصب والرفع فيها ومنها حيث المجردة
من ما نحو اجلس حيث زيدا ضربته و الثالث ان يقع الاسم **بعد عاطف**

ولو غير الراد **بلا فصل** بينه وبين اسم الاشتغال **على معمول فعل**
مستقر اولا سواء كان ذلك المعمول منصوبا نحو لقيت زيدا وعمرا كلمته اى
مرفوعا نحو قام زيد وعمرا اكرمته وانما رجح النصب فى ذلك لرعاية التناسب بين الجملتين
لان من نصب فقد عطف فعلية على فعلية ومن رفع فقد عطف اسمية على فعلية ومن المعلوم
ان تناسب المتعاطفين احسن من تخالفهما واحترز بقوله بلا فصل من نحو قام زيد واما
عمرو فاكرمته فان الرفع فيه اجود لان الكلام بعد اما مستانف مقطوع عما قبله وكون
الرفع اجود انما لم يرجح النصب مرجح كوقوع الاسم قبل فعل الطلب كاكرم زيدا واما عمرا
فاهنه وقال الرضى ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها الا مع اما لكونها فى غير محلها اى
اذا كانت زائدة وبقوله فعل مستقرا اولا من العطف على جملة ذات وجهين كما سياتى
فائدة اعلم ان لترجيح النصب سببا آخر كما صرحوا بها فى الكتب النحوية منها
ان يقع اسم الاشتغال بعد شبيه بالعاطف على الجملة الفعلية نحو اكرمت القوم حتى زيدا
اكرمته وما قام بكر لكن عمرا ضربته فحتى ولكن حرفا ابتداء اشبها العاطفين فلو قلت
اكرمت خالدا حتى زيد اكرمته وقام بكر لكن عمرو ضربته يترجح الرفع لعدم المشابهة اذ
لا تقع حتى العاطفة الا بين كل وبعض ولا تقع لكن العاطفة الا بعد نفى وشبهه

منها

منها ان يقع الاسم فى جواب استفهام منصوب نحو زيدا ضربته فى جواب من قال ايهم ضربت
اى من ضربت ليطابق الجواب السؤال ولهذا لو رفع اسم الاستفهام كما لو قيل ايهم ضربته يرفع
ترجح الرفع حينئذ فى الجواب للمطابقة ومثل المنصوب المضاف اليه نحو غلام زيد ضربته جوابا
لمن قال غلام ايهم ضربت ومنها ان يكون رفعه يوهم وصفا مخلا بالمقصود ويكون نصبه
نصا فى المقصود كما فى انا كل شئ خلقناه بقدر اذ النصب نص فى عموم خلق الاشياء خيرها
وشرها بقدر وهو المقصود وفى الرفع ايهام كون الفعل وصفا مخصصا وبقدر هو الخبر و
ليس المقصود لايهامه وجود شئ لا بقدر لكونه غير مخلوق وليس مثل هذا الايهام مرجحا للنصب
عند سيبويه والنصب فى الآية مثله فى نحو زيدا ضربته وهو عربى كثير وقد قرئ بالرفع على ان
خلقناه فى موضع الخبر للمبتدا والجملة خبران وبقدر حال وانما كان النصب نصا فى المقصود
لانه لا يمكن ح جعل الفعل وصفا لان الوصف لا يعمل فيما قبله فلا يفسر عاملا فيه ومن
ثم وجب الرفع فى قوله تع وكل شئ فعلوه فى الزبر **وان تلا المعطوف** الغير
المفصول باما واما المفصول بها نحو زيد قام واما عمرو فاكرمته فالمختار فيه الرفع ما لم
يرجح النصب مرجح كوقوع الاسم قبل الطلب جملة ذات وجهين والمراد بها ان تكون اسمية
الصدر فعلية العجز عن تجنبه بان تلا **فعلا مخبرا به** مع معموله **عن اسم**

غير ما التعجبية **فاعطفن مخيرا** في اسم الاشتغال بين الرفع والنصب على السواء
بشرط ان يكون في الثانية ضمير الاسم الاول او يكون الثانية معطوفا بالفاء نحو زيد قام
وعمرو اكرمته في داره او فعمرو اكرمته برفع عمرو ونصبه فالرفع مراعاة للكبرى والنصب
للصغرى ولا ترجيح لان في كل منهما مشاكلة للمعطوف عليه بخلاف ما احسن زيدا وعمرو اكرمته
عنده فانه لا اثر للعطف فيه على الجملة الصغرى يعني انه لا يصح العطف عليها لانه يلزم
عليه تسلط ما التعجبية على الجملة المعطوفة وهو لا يصح لعدم قصد التعجب بها فالراجح الرفع
على العطف على مجموع الجملة الاسمية بناء على جواز عطف الخبر على الانشاء و
يجوز النصب على العطف المذكور وان لم يكن فيه تناسب المتعاطفين فان لم يكن في
الثانية ضمير الاسم الاول ولم تعطف بالفاء فالاخفش والسيرافي يمنعان النصب بناء
على ان العطف على الصغرى لعدم الرابط والفارسي وجماعة منهم يجيزونه مع كون العطف
على الصغرى وقال بعضهم الواو كالفاء وشبه العاطف والفعل ايضا كالعاطف والفعل
نحو انا ضربت القوم حتى عمرا ضربته في الاول ونحو هذا ضارب زيدا وعمرا اكرمه فيرفع عمرو
ونصبه على السواء والمراد بشبه الفعل هو الوصف الناصب للمفعول بخلاف ما لم ينصبه فالرفع
ارجح فقولك مثلا هذا قائم الاب وعمرو يكرمه ارجح من قولك هذا قائم الاب وعمرا

يكرمه

يكرمه بنصب عمرا لان مشابهة هذا الوصف للفعل غير تامة **والرفع في غير**
الذي مر من وجوب النصب معه او مشاعه او رجحانه او استواء الامرين فيه
رجح على النصب لسلامة الرفع من الاضمار الذي هو خلاف الاصل فرفع زيد بالابتداء
في قولنا زيد ضربته ارجح من نصبه باضمار فعل ونصبه عربي جيد خلافا لمن منعه وانشد
بعضهم على جوازه قوله   فارسا ما غادروه ملحما   غير زميل ولا نكس وكل   ومعنى
غادروه تركوه وما زائدة ملحما بالحاء المهملة اي غشيه الحرب فلم يجد له مخلصا غير زميل
بضم الزاء المعجمة وتشديد الميم اي غير جبان ولا نكس بكسر النون وسكون الكاف اي ضعيف
وكل بفتح الواو وكسر الكاف من وكل امره الى غيره لعجزه ويحتمل انه بفتح الكاف فعل فان
قيل شرط الاسم المشتغل عنه ان يكون مختصا كما مر وفارسا نكرة محضة اقول ان ما ان
كانت زائدة فهي قائمة مقام الوصف اي فارسا اي فارس وعنه قراءة بعضهم جنات عدن
يدخلونها بنصب جنات ثم اذا عرفت ما ذكرناه من القواعد **فما ابيح لك فيما**
يرد عليك من الكلام ان ترده اليه وتخرجه عليه **افعل ودع ما لم يبح**
لك فيه ذلك **وفصل** عامل **مشغول** من ضمير الاسم السابق **بحرف**
جر مطلقا اي غير مقيد بحرف مخصوص **او باضافة** اي مضافا او ذي اضافة

وان تنازعت اى تهاما معا **كوصل بجرى** فى جميع ما تقدم فى الاحكام الخمسة الجارية
مع اتصال الضمير بالمشغول بجرى مع انفصاله منه بما ذكر فالنصب واجب فى نحو ان زيدا
مررت به او بغلامه او جلست عليه او على غلامه اى اكرمت اخاه او غلام اخيه اكرمك
كما هو واجب فى نحو ان زيدا اكرمته والنصب ممتنع والرفع متعين فى نحو خرجت فاذا
زيد مر به او بغلامه او جلس عليه او على غلامه او يضرب اخاه او غلام اخيه عمرو كما الرفع
واجب فى نحو فاذا زيد يضربه عمرو وقس على هذا بقية الامثلة **فائدة** اعلم
انهم ذهبوا الى ان النصب فى نحو زيدا ضربته احسن منه فى نحو زيدا ضربت اخاه لان
المقدر فى الاول من لفظ المذكور ومعناه وفى الثانى من لازم معناه فقط ولعدم
الفصل فيه بين المشغول وضمير المشغول عنه بخلاف الثانى وفى نحو زيدا ضربت اخاه احسن
منه فى نحو زيدا مررت باخيه لان الفصل فيه اقل منه فى الثانى وكذا زيدا مررت به
مع زيدا ضربت اخاه لان النصب فى الاول احسن منه فى الثانى لاتحاد الفعلين المذكور
والمقدر فى المعنى واتحاد متعلقهما وهما الظاهر والضمير فى المعنى فى الاول دون الثانى
لاختلاف الفعلين واختلاف متعلقهما معنى فيه **وسوى ذا الباب** اى باب الاشتغال
وصفا اذا عمل وهو اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحال او الاستقبال فخرج

بقيد

بقيد العمل الصفة المشبهة لانها لا تعمل فيما قبلها **بالفعل** فى جواز تفسير ناصب الاسم السابق
نحو ازيدا انت ضاربه او مكرم اخاه او ضاربه او محبوس عليه تريد الحال او الاستقبال كما
تقول ازيدا تضربه او تكرم اخاه او تمر به او تحبس عليه وانما امتنع زيدا انت تضربه بخلاف
انت ضاربه لاحتياج الوصف الى ما يعتمد عليه بخلاف الفعل فان كان الوصف غير عامل
لم يجز ان يفسر عاملا فلا يجوز ازيدا انت ضاربه او محبوس عليه امس وانما يكون الوصف
العامل كالفعل فى التفسير **ان لم يك مانع حصل** يمنعه من ذلك كون الوصف
صلة لال لامتناع عمل الصلة فيما قبلها اذ غير العامل كان غير المفسر ومن ثم امتنع التفسير
فى الصفة المشبهة فلا يجوز زيدا انا الضاربه ولا وجه الاب زيد حسنه واعلم انه يتعين الرفع
فى زيد عليكه وزيد ضربا اياه لانهما غير صفة نعم يجوز النصب عند من يجوز تقديم معمول
اسم الفعل وهو الكسائى ومعمول المصدر الذى لا ينحل بحرف مصدرى وهو المبرد والسيرافى
وعلقة اى ارتباط بين العامل الظاهر والاسم السابق الذى لا بد منه فى الاشتغال
ليكون العامل متوجها للاسم السابق فى المعنى **حاصلة بتابع** سببى له جار على مشبع
اجنبى منه وهو الشاغل نعتا او عطف نسق بالواو او عطف بيان **كعلقة** الحاصلة
بنفس الاسم الواقع شاغلا فكما تقول زيدا اكرمت اخاه او محبه فتكون العلقة

يعني زيد واكرمت عمه في سببيه كذلك تقول زيدا اكرمت رجلا يحبه اي اكرمت عمرا
واخاه او عمرا اخاه فتكون العلقة عمله في متبوع سببيه المذكور ويحتمل ان يكون المراد بالعلقة
الضمير الراجع الى الاسم السابق والمعنى ان وجود الضمير في تابع الشاغل كاف في الربط
كما يكفي وجوده في نفس الشاغل وان كان الاصل ان يكون متصلا بالعامل هو منفصلا
عنه بحرف جر نحو **فائدة** اعلم انك لو جعلت اخاه من قولك زيدا اكرمت
عمرا اخاه بدلا امتنعت المسألة نصبت او رفعت لان البدل في نية تكرير العامل يعني
ان عامل البدل فعل مقدر فهو مع البدل جملة اخرى في الحقيقة وان كانوا يسمون الكلام
المشتمل على المبدل منه والبدل جملة واحدة اعتبارا بظاهر اللفظ نعم يجوز ذلك ان قلنا
ان العامل في البدل هو العامل في المبدل منه وكذا يمتنع اذا كان العطف بغير الواو لافادة
الواو معنى الجمع بخلاف غيرها من حروف العطف واعلم انه اذا رفع فعل ضمير اسم سابق او
ملابسا لضميره نحو ازيد قام او غضب عليه وازيد قام ابوه فقد يكون ذلك الاسم
واجب الرفع بالابتداء كخرجت فاذا زيد قام وليتما عمرو قعد اذا قدرت ما كافة لانها
ان كانت زائدة غير كافة كان الرفع جائزا لا واجبا لجواز الاعمال والالغاء حينئذ وكالكافة
في وجوب الرفع المصدرية لكن الرفع بعد المصدرية بالفاعلية لفعل محذوف وبعد المذكورة

لوجوب ايلائهما الفعل ظاهرا او مقدرا اي بالفاعلية نحو وان احد من المشركين استجارك و
هلا زيد قام وقد يكون راجح الابتدائية على الفاعلية نحو زيد قام عند سيبويه ومتابعيه خلافا
لغيرهم لوجوب ابتدائيته لعدم تقدم طلب الفعل وقد يكون راجح الفاعلية على الابتدائية نحو
زيد ليقم ونحو قام زيد وعمرو قعد ونحو ابشر يهدوننا وانتم تخلقونه وقد يستويان نحو زيد قام
وعمرو قعد عنده ووجه الاستواء هو مشاكلة المعطوف عليه في كل منهما فالرفع على الابتدائية
مراعاة للكبرى وعلى الفاعلية مراعاة للصغرى والشرط موجود وهو اشتمال الثانية على ضمير
الاسم السابق **باب تعدي الفعل ولزومه علامة**
الفعل المعدي بنفسه بحسب الوضع الى مفعول به فاكثر ويسمى ايضا واقعا لوقوعه
على المفعول ومجاوزا لمجاوزته الفاعل الى المفعول وانما قيدنا تعديه اليه بنفسه للاحتراز
عن تعديه بواسطة حرف الجر وتعديه بنفسه بواسطة اسقاط الخافض صحة **ان تصل**
ولو بحسب الاصل **ها** حال كونها **غير مصدر به** اي بذلك الفعل ولا يرد
على هذا التعريف الافعال اللازمة للبناء للمفعول لانها صالحة لذلك بحسب الاصل
فهي متعدية واستعمالها لازمة للبناء للمفعول عارض بعد الوضع كما قاله بعضهم وصحة ان يصاغ
من مصدر ذلك الفعل اسم مفعول تام اي مستغن عن حرف الجر باطراد وذلك **نحو**

عمل فانك تقول منه الخبر عمله زيد فهو معمول بخلاف نحو خرج فانه لا يقال منه زيد
خرجه عمرو ولا هو مخروج بل يقال في مفعوله مخروج به او اليه فلا يتم الا بالحرف وانما قلنا
بالمراد ليخرج نحو مرور الدار فانه يصح ان يصاغ منه اسم مفعول فيقال الدار ممرورة لكن
لا باطراد والتقييد في الها بان تكون غير مصدر للاحتراز عنها اذا كانت لمصدر فانها تتصل
باللازم والمتعدي نحو الخروج خرجه زيد والضرب ضربه عمرو وتتصل هذه الها بكان واخواتها
والمعروف انها واسطة اي لا متعدية ولا لازمة ولعله جعلها من المتعدي نظرا الى شبهها
في عمل الرفع والنصب وربما اطلق على خبرها فانصب به مفعوله ان
لم ينب ذلك المفعول عن فاعل نحو تدبرت الكتب فان ناب
عنه رفعته به كما سلف ولازم غير المعدى فلازم خبر مقدم وغير المعدى
مبتدأ مؤخر اي ما سوى المعدى هو اللازم اذ لا واسطة ويسمى قاصرا لقصوره على الفاعل
وغير واقع وغير مجاوز لذلك وحتم لزوم افعال السجايا وهي الطبائع
والمراد بها ما دل على معنى قائم بالفاعل لازم له غالبا اي بشرط عدم المانع كنهم
بكسر الهاء الرجل اذا كثر اكله اي كان كثرة الاكل سجية له والمفعول منه منهوم فان قيل
ان اللازم لا يصاغ منه مفعول تام فكيف قيل منهوم اقول يمكن ان يكون ذلك

من الشواذ وفي تمثيل الناظم لافعال السجايا بنهم المكسور العين ما يفيد ان افعال السجايا
لا يلزم ان تكون مضمومة العين وبقية امثلة السجايا شجع وجبن وجرؤ وقبح وطال وقصر
وما اشبه ذلك وكذا الافعال التي توازن افعلل نحو اقشعر واشمأز
واطمأن ونقل في اشمأز انه جاء متعديا قالوا اشمأز الشيء اي كرهه وكذا ما وازن
ما الحق بافعلل في الزنة وهو افوعل نحو اكوهد الفرخ اذا ارتعد وكذا المضاهي
اي المشابه في الوزن افعنلل نحو احرنجم يقال احرنجمت الابل اي اجتمعت وما الحق به
وهو افعنلل بزيادة احدى اللامين نحو اقعنسسا يقال اقعنسس البعير اذا امتنع
من الانقياد وافعنلى نحو احرنبى الديك اذا انتفش للقتال واسلنقى الرجل اذا نام
على ظهره وقد جاء منه المتعدي شذوذا نحو اسرنداه واغرنداه بمعنى علاه وركبه في
قوله قد جعل النعاس يغرنديني ادفعه عني ويسرنديني فائدة اعلم ان
الالحاق عندهم جعل مثال انقص من امر موازنا له ليصير مساويا له في عدد الحروف
والحركات المعينة والسكنات وفي التكسير والتصغير وغيرهما من الاحكام وربما اختلف
المعنى بالزيادة للالحاق كما في حوقل وكوثر فانهما يخالفان لمعنى حقل وكثر وقد لا
يكون لاصل الملحق معنى في كلامهم كما في كوكب وزينب فانه لا معنى لكلب وزنب

وانما كان افوعل ملحقا بافعلل لزيادة حرف فيه غير الالف وهو الواو بخلاف افعلل
وكذا حكم ايضا الرخم ما اقتضى اي ما افاد من الافعال نظافة او
دنسا نحو نظف ودنس وطهر ووضؤ ونجس وبضم العين فيها عدا دنس فانه بكسرها
لا غير وورد فتح العين في طهر وكسرها وفتحها ايضا في نجس او عرضا وهو ما ليس
حركة جسم من معنى قائم بالفاعل غير ثابت فيه كمرض وكسل ونشط وفرح وحزن ونهم
اذا شبع لان هذه الافعال عارض على الفاعل تكون تارة وتزول اخرى وبهذا القيد
خرجت هذه الافعال اي الافعال التي بالثبوت افعال الطبائع او طاوع المعدى
لواحد كالمطاوعة قبول فاعل فعل اثر فاعل فعل اخر يلاقيه اشتقاقا كمدّه
فامتد ودحرجت الشيء فتدحرج واما مطاوع المتعدى لاكثر من واحد فانه متعد
وعدّ لازما بحرف جر نحو ذهبت بزيد بمعنى اذهبته وعجبت منه اي
غضبت عليه وفي قولنا بمعنى اذهبته اشارة الى ان الباء والهمزة على حد سواء
هو الراجح وقيل الباء تفيد مع التعدية المصاحبة بخلاف الهمزة واعترض بنحو ذهب الله
بنورهم واجيب بان المراد تفيد المصاحبة ما لم يمنع مانع منها كما في الاية فان استحالة
الذهاب عليه تعالى منع من المصاحبة ثم هذه التعدية التي تعاقب عليها الباء والهمزة قياسا.

يجوا

يصير الفاعل مفعولا هي التعدية الخاصة بالباء اما التعدية العامة التي هي ايصال معنى
الفعل الى الاسم فبجميع حروف الجر مشتركة فيها وان حذف حرف الجر فالنصب
للمنجر وجوبا وشذ ابقاؤه على جره في قوله اشارت كليب بالاكف الاصابع
اي الى كليب ثم ان هذا الحذف في غير ان وان نقلا اي لا قياسا مطردا
واختلف في ناصب هذا المنصوب فالبصريون على انه الفعل والكوفيون على انه
اسقاط الجار وذلك الحذف المنقول على نوعين الاول وارد في السعة نحو شكرته
ونصحته وذهبت الشام والثاني مختص بالضرورة كقوله آليت حب العراق
الدهر اطعمه وقوله كما عسل الطريق الثعلب اي على حب العراق وفي الطريق و
حذف الجار في ان وان يطرد قياسا لا نقلا مع امن لبس
كعجبت ان يدوا ونحو اوعجبتم ان جاءكم ذكر من ربكم شهد الله انه
لا اله الا هو اي من ان يدوا اي يعطوا الدية ومن ان جاءكم وبانه لا اله واما عند
خوف الالتباس فالحذف ممتنع كما في رغبت في ان تفعل او عن ان تفعل لاشكال
المراد بعد الحذف واما قوله تعالى وترغبون ان تنكحوهن فيجوز ان يكون الحذف فيه لقرينة
كانت او ان الحذف لاجل الابهام على السامع في قصد المتكلم لان البلغاء

نقصد الابهام عند تناسب المقام **فائدة** انما اطرد حذف حرف الجر مع ان
وان لطولهما بالصلة واعترض بان الموصول الاسمي مع طوله بالصلة لا يحذف معه الجار
واجيب بان العلة النحوية غير مطردة وبانهم قد يحذفون في الموصول الحرفي من دخول الحرف
على حرف في الظاهر ثم اختلف النحاة في محل ان وان بعد الحذف فذهب الخليل والكسائي
الى جر محلهما تمسكا بقوله وما زرت ليلى ان تكون حبيبة الي ولا دين بها انا طالبه
بجر دين وذهب سيبويه والفراء الى نصبه وهو الاقيس وشذ ان لا ن في حذف
حرف الجر قياسا كي المصدرية نحو جئتك كي تقوم اي لكي تقوم **والاصل**
في ترتيب مفعولي الفعل المتعدي الى اثنين ليس اصلهما المبتدأ والخبر **سبق فاعل** اي
ان يسبق الفاعل **معنى** منهما المفعول معنى **كمن من قولك البسن**
من زاركم نسج اليمن فان من هو اللابس فهو الفاعل في المعنى ونسج اليمن
هو الملبوس فهو المفعول في المعنى وقوله البسن بضم السين امر للجماعة ليطابق من زاركم
ويجوز فتحها على ان الميم للتعظيم او ان المامور بالالباس واحد من الجماعة المزورين
والنسج بمعنى المنسوج وقوله سبق فاعل معنى اي سبق ما لا يجر على ما قد يجر نحو اخترت
زيدا الرجال فالاصل تقديم زيد لان الفعل متعد اليه بنفسه بخلاف الرجال فان

الفعل

الفعل موصل اليه بالحرف فتقول اخترت زيدا من الرجال ويجوز العدول عن هذا الاصل
بتقديم ما هو مفعول في المعنى على ما هو فاعل في المعنى فيقال البس نسج اليمن من زاركم
وقد يلزم الاصل المذكور والتقليل بالنسبة الى عدم اللزوم **لموجب**
عرا اي وجد وذلك كخوف اللبس نحو اعطيت زيدا عمرا وكون الثاني محصورا
كما اعطيت زيدا الا درهما او ظاهرا والاول ضميرا متصلا نحو انا اعطيناك الكوثر **و**
ترك ذاك الاصل لمانع وجد حتما قد يرى اي قد يرى واجبا
وذلك اذا كان الذي هو الفاعل في المعنى محصورا نحو ما اعطيت الدرهم الا زيدا
اي ظاهرا والثاني ضميرا متصلا نحو الدرهم اعطيته زيدا او متلبسا بضمير الثاني نحو
اسكنت الدار بانيها فلو كان الثاني متلبسا بضمير الاول كما في نحو اعطيت زيدا ماله
جاز تقديم الثاني وتاخيره على ما عرف في باب الفاعل **فائدة** اعلم انه
اذا تعارض خوف اللبس وكون الفاعل في المعنى محصورا فيه نحو ما اعطيت عمرا الا
زيدا اذا كان زيد هو الفاعل في المعنى فانه ان قدم لخوف اللبس انعكس الحصر وان
قدم عمرو لاجل الحصر في زيد حصل اللبس ويمكن ان يقال يراعى الحصر مع القرينة
الدافعة للبس اي كان يقال ما اعطيت عمرا عبدي الا زيدا وما يظهر لي ان من

ان مراعاة الحصر مع دفع اللبس بتقديم الا مع المحصور فيه كان يقال ما اعطيت الا
زيدا عمرا واذا تعارض خوف اللبس وعود الضمير الى متاخر لفظا ورتبة كاعطيت
المراة زوجها اذا كان زوجها هو الفاعل في المعنى فما يظهر لي انما هو مراعاة الضمير
مع القرينة الدافعة للبس كان يقال اعطيت المراة الرفيقة زوجها وهذا اولى من
قول بعضهم وحكم المبتدا وخبره اذا وقعا مفعولين كحكم الفاعل في المعنى مع المفعول
في المعنى في هذه الامور الثلاثة فجواز تقديمه في نحو ظننت زيدا قائما ووجوبه في
نحو ظننت زيدا عمرا وامتناعه في نحو ظننت في الدار صاحبها **وحذف
فضلة** وهي المفعول من غير باب ظن **اجز** اختصارا او اقتصارا **ان
لم يضر** حذفها كما هو الاصل وذلك الحذف يكون لغرض وهو اما لفظي
كتناسب الفواصل اي رؤس الآيات نحو ما ودعك ربك وما قلى ونحو
الا تذكرة لمن يخشى وكالايجاز نحو فان لم تفعلوا ولن تفعلوا واما معنوي كاحتقاره
في نحو كتب الله لاغلبن اي الكافرين او استهجانه كقول عائشة ما رايت منه ولا
راى مني اي العورة وبالجملة يحذف المفعول لما يحذف له الفاعل من الاغراض اللفظية
والمعنوية فان ضر الحذف امتنع ذلك **كحذف ما سيق جوابا** لسؤال سائل

كضربت

كضربت زيدا لمن قال من ضربت **او حصر** نحو ما ضربت الا زيدا وانما ضربت
زيدا او حذف عامله نحو واياك والاسد **ويحذف الناصبها** اي
ناصب الفضلة **ان علما** حذف الناصب بالقرينة واذا حذف فقد يكون حذفه
جائزا نحو قالوا خيرا اي انزل خيرا بدليل ماذا انزل **وقد يكون حذفه ملتزما**
كما في بابي الاشتغال والنداء لعدم امكان الجمع بين العوض والمعوض وبابي التحذير
والاغراء بشرطهما فشرط التحذير على ما قالوا ان يكون باياك نحو اياك والاسد او
بالعطف نحو راسك والسيف او بالتكرار نحو الاسد الاسد وشرط الاغراء العطف
نحو المروءة والنجدة او التكرار نحو اخاك اخاك وفيما كان مثلا نحو الكلاب على البقر اي
ارسل الكلاب او فيما اجري مجراه نحو انتهوا خيرا لكم اي انتهوا عن التثليث وائتوا خيرا
لكم **فائدة** اعلم ان الفرق بين المثل وما اجري مجراه كما قالوا ان المثل يستعمل
في غير ما وضع له للمشابهة بينه وبين غيره على طريق الاستعارة كالمثل المذكور والمراد
خل الناس جميعا خيرهم وشرهم واسلك طريق السلامة وقيل المراد اذا امكنتك الفرصة
فاغتنمها وما اجري مجراه يستعمل فيما وضع له لكن اشبه المثل في كثرة الاستعمال و
حسن الاختصار فاعطي حكمه في عدم التغيير **فائدة اخرى** اعلم ان المتعدي

يصير لازما اى منسلخا عن التعدية بالكلية بحسب الظاهر والحقيقة او فى حكم اللازم
اى بان يكون لازما بحسب الظاهر ومتعديا باعتبار المعنى او بعض المعنى بخمسة اشياء
الاول التضمين لمعنى فعل لازم وهو اشراب اللفظ معنى لفظ اخر واعطاؤه حكمه
لتصير الكلمة تؤدى مؤدى كلمتين نحو فليحذر الذين يخالفون عن امره اى يخرجون
ولا تعد عيناك عنهم اى تنب بمعنى تبعد اذا عدى به اى يحدثوا واصلح لى فى ذريتى
اى بارك ومنه قول الفرزدق كيف ترانى قالبا مجنى قد قتل الله زيادا عنى
اى صرفه بالقتل الثانى التحويل الى فعل بالضم لقصد المبالغة والتعجب نحو ضرب الرجل
وفهم بمعنى ما اضربه وافهمه فخرج بقولنا لقصد المبالغة والتعجب التحويل الى فعل بالضم
للنقل كما فى نحو قلته وطلته بنقل ضمة العين الى الفاء على قول سيبويه ان الاصل
فعل بفتح العين فلما سكن اخره للضمير ولزم حذف عينه حول الى فعل بالضم لتنقل ضمته
الى فائه فيعلم ان عينه واو وكما حول باع الى فعل بالكسر ليدل على ان عينه ياء
فان هذا التحويل لا يقتضى باللزوم واما على قول غيره ان الصحيح ان الضم لبيان
بنات الواو لا للنقل الثالث مطاوعة المتعدى لواحد كامر الرابع الضعف
عن العمل اما بالتاخير نحو ان كنتم للرؤيا تعبرون الذين هم لربهم يرهبون اى

جاء كم

بكونه فرعا فى العمل نحو مصدقا لما بين يديه فعال لما يريد الخامس الضرورة كقوله تبلت
فؤادك فى المنام خريدة تسقى الضجيع ببارد بسام قوله تبلت بالفوقية فالموحدة
اى اصابت ويقال تبل بالفرد والخريدة المرأة الحسناء والضجيع بمعنى المضاجع ببارد
اى بريق بارد بسام اى بسام مملوء والشاهد فى قوله ببارد فان الفعل يتعدى اليه بنفسه
فجعله الشاعر لازما بالنسبة اليه للضرورة ويحتمل عندى انه ضمنه معنى تشفى فعداه
بالباء وجوز بعضهم ان يكون المراد تسقى الضجيع ريقها بفم بارد ريقه فيكون المفعول
محذوفا والباء للاستعانة **فائدة اخرى** اعلم انه كما قلنا ان المتعدى
يصير لازما او فى حكمه بخمسة اشياء فكذلك يصير اللازم متعديا بسبعة اشياء الاول همزة
النقل كما عرفت فى باب اعلم وارى الثانى تضعيف العين ما لم تكن همزة نحو نأى فمنع
تضعيفها لئلا يؤدى الى ادغام الهمزة اى الادغام فيها وقل فى غيرها من باقى حروف الحلق
كدهنه وبعده نحو فرح زيد وفرحت زيدا وقد اجتمعا فى قوله تعالى نزل عليك الكتاب
بالحق مصدقا لما بين يديه وانزل التورية والانجيل قال فى المغنى التضعيف سماعى
فى اللازم وفى المتعدى لواحد ولم يسمع فى المتعدى لاثنين وقيل قياسى فى الاولين قال
الزمخشرى وغيره ان التضعيف يقتضى التكرار والتمهل بخلاف الهمزة وقيل لا يقتضى ذلك

بل هو كالهمزة الثالث المفاعلة اي الف المفاعلة كما في المغني اي دلالة على المفاعلة
اي اشتقاقه من المفاعلة كما تقول فجلس زيد وعمرو سار جالست زيدا وماشيته
وسايرته الرابع استفعل اي كون الفعل على استفعل اي صيغة على استفعل كما في المغني
بشرط ان يكون استفعل للطلب او النسبة للشيء نحو استخرجت المال واستحسنت زيدا او
استقبحت الظلم فالاول مثال للطلب والاخيران مثالان للنسبة اي نسبة الحسن
او القبح فاصل استحسنت زيدا واستقبحت الظلم حسن زيد وقبح الظلم وكلاهما لازم
فصارا متعديين بنقلهما الى استفعل بخلاف ما اذا كان للصيرورة فانه لازم كاستحجر الطين
وقد ينقل استفعل ذا المفعول الواحد الى اثنين نحو استكتبته الكتاب واستغفرت الله
الذنب اذ الاصل فيهما كتبت الكتاب وغفر الله الذنب فنقلهما استفعل الى المتعدي
لاثنين وقد لا ينقل كاستفهمت الخبر اي طلبت فهمه ومثل استفعل التضعيف فقد
ينقل كما في علم وقد لا ينقل كما في كسر اما همزة النقل فتنقل كلما دخلت عليه ولا
يرد توافق نحو رتج الباب وارتجه اي اغلقه لان الهمزة ليست للنقل وانما عاد
استغفرت الله الذنب لتضمنه معنى استتبت اي طلبت التوبة الخامس صوغ الفعل
على فعلت بالفتح افعل بالضم لافادة الغلبة تقول كرمت زيدا اكرمه اي غلبته

في

في الكرم السادس التضمين نحو ولا تعزموا عقدة النكاح اي لا تنووا لان عزم
لا يتعدى الا بعلى تقول عزمت على كذا لا عزمت كذا ومنه رحبتكم الطاعة وطلع بشر
اليمن اي وسعتكم وبلغ اليمن السابع اسقاط الجار توسعا نحو اعجلتم امر ربكم اي عن
امره واقعدوا لهم كل مرصد اي عليه وقوله كما عسل الطريق الثعلب اي في الطريق
وليس انتصابهما على الظرفية لعدم الابهام المشروط في نصب اسم المكان على الظرفية
وانما كان الابهام معدوما لان المرصد مختص بالمكان الذي يرصد فيه والطريق اسم المكان
المطرق كما في المغني **باب التنازع في العمل** التنازع في اللغة
بمعنى التجاذب وفي الاصطلاح تقدم عاملين على معمول واحد كل منهما طالب له
من جهة المعنى **ان عاملان** مذكوران لعدم دخول المحذوفين في هذا الباب
نحو زيدا في جواب من ضربت واكرمت لانه ليس من باب التنازع لعدم تنازعهما
في من لتقدمها بل عمل فيها الاول وعمل الثاني في ضميرها محذوفا فهو مثل ضربت زيدا
واكرمت زيدا ولا تنازع في ذلك حتى يكون الجواب كالسؤال التقدير ضربت زيدا
واكرمت زيدا فذكر مفعول احد العاملين المقدرين وحذف مفعول الاخر من باب
دلالة الاوائل على الاواخر والعكس لا من باب التنازع وهكذا لا تنازع بين عاملين

احدهما محذوف والآخر مذكور كقولك في جواب هذا السؤال اكرمت زيدا ولا بد ان
يكون بين العاملين ارتباط بالعاطف مطلقا او عمل اولهما في ثانيهما نحو وانهم ظنوا كما
ظننتم ان لن يبعث الله احدا او كون ثانيهما جوابا للاول جواب السؤال او الشرط نحو
يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة اتوني افرغ عليه قطرا او نحو ذلك من اوجه الارتباط
فلا يجوز قام قعد اخوك **اقتضيا** ذلك العاملان وجوبا وفاقا لبعضهم لاشتراطهم
في التنازع وجوب توجه العاملين فلا تنازع في نحو وانه كان يقول سفيهنا على الله شططا
لاحتمال ان يكون كان عاملا في ضمير الشأن فلا تكون متوجهة الى سفيهنا ولم يشترط ذلك
آخرون فجوزوا التنازع في المثال على تقدير عدم عمل كان في ضمير الشأن وهذا هو الاظهر
في اسم ظاهر او ضمير منفصل مرفوع او منصوب او متصل مجرور نحو زيد انما قام وقعد هو
ونحو ما ضربت واكرمت الا اياك ونحو وثقت وتعوذت بك على حذف في الآخرين
عمل متفقا اي حال كون هذين العاملين متفقا في طلب المرفوع او المنصوب او
مختلفا بان يكون احدهما طالبا للمرفوع والآخر للمنصوب **قبل** اي حال كون العاملين
قبل ذلك الاسم **فللواحد منهما العمل** فيه اتفاقا ممن لا يجوز عمل العاملين
معا والاحتراز بكونهما مقتضيين للعمل عن نحو اتاك اتاك اللاحقون اذ الثاني تأكيد

ودّ

والافساد للفظ اذ حقه ان يقول اتاك اتوك او اتوك اتاك ومن نحو كفاني
ولم اطلب قليل من المال فان الثاني لم يطلب قليل والافساد المعنى اذ المراد
كفاني قليل من المال ولم اطلب الملك وبكونهما قبل من نحو زيد قام وقعد او
كل واحد منهما اخذ مطلوبه اعني ضمير الاسم السابق فلا تنازع **فائدة** اعلم
ان المراد من العاملين ان يكونا فعلين متصرفين او اسمين يشبهانهما او اسم وفعل
فالاول نحو اتوني افرغ عليه قطرا والثاني كقوله عهدت مغيثا مغنيا من اجرته
والثالث نحو هاؤم اقرؤا كتابيه وقوله لقيت ولم انكل عن الضرب مسمعا
ولا تنازع بين حرفين ولا بين حرف وغيره ولا بين جامدين ولا جامد وغيره
وحكي عن المبرد جواز التنازع في فعلي التعجب نحو ما احسن واجمل زيدا واحسن به
واجمل بعمرو وبان التنازع قد يكون بين اكثر من عاملين وقد يتعدد المتنازع فيه
من ذلك قوله ص تسبحون وتحمدون وتكبرون دبر كل صلوة ثلاثا وثلاثين وقول
الشاعر طلبت فلم ادرك بوجهي فليتني قعدت ولم ابغ الندى عند سائب
واعلم بانهم قد اشترطوا في المتنازع فيه ان يكون غير سببي مرفوع فنحو زيد قائم وقاعد اخوه
وقوله وعزة ممطول معنى غريمها محمول على ان السببي مبتدأ والعاملان قبله خبران عنه

او عز ذلك مما يمكن بخلاف السببي المنصوب زيد ضربت واكرمت اخاه والثاني
من العاملين المتنازعين اولى بالعمل من الاول عند اهل البصرة
لقربه واختار عكسا من هذا وهو اعمال الاول غيرهم ذا اسرة
اى غير البصريين وهم الكوفيون لان اعمال الاول اولى من الثاني لسبقه مع اتفاق
الفريقين على جواز اعمال كل منهما فائدة اذا اجتمع ثلاث عوامل فلا خلاف
على جواز اعمال كل واحد منها فمن اعمال الاول قوله كساك ولم تستكسه فاشكرن له
اخ لك يعطيك الجزيل وناصر ومن اعمال الثالث قوله جيء ثم حالف وقف
بالقوم انهم لمن اجاروا ذووا عز بلا هون واعمل المهمل منهما
هو الذي لم يتسلط على الاسم الظاهر مع توجهه اليه في المعنى في ضمير ما
تنازعاه والتزم في حال اعمال المهمل في الضمير ما التزما من مطابقة
الضمير للظاهر في الفصيح ومحل المطابقة فيما لم يستو فيه المذكر والمؤنث والا اضمر مفردا
مذكرا لا غير نحو اجريح وقتيل هند او الزيدان او الزيدون ومن امتناع حذف هذا
الضمير حيث كان عمدة وسواء في ذلك كان الاول هو المهمل كيحسنان و
يسيء ابناكا المثال الاول من تنازع الفعلين ومن تنازع الوصفين قولك

اقائم

اقائم هما وذاهب الزيدان واقائم وذاهب هما الزيدان واقائم انتما وذاهب انتما
اقائم وذاهب زيدا انما فانما الاول في المثال الاخير مضمر الثاني المهمل وانما الثاني فاعل
الاول المعمل وبعكسه المثال قبله اما الثاني وذلك نحو قد بغى واعتديا
عبداكا وهذا المثال الثاني متفق على جوازه والاول منعه الكوفيون لانهم يمنعون
الاضمار قبل الذكر في هذا الباب فذهب الكسائي ومن وافقه الى وجوب حذف الضمير من
الاول وان خالف هذه الدلالة عليه تمسكا بظاهر قوله تعفق بالارطى لها واراد لها رجال
فبذت نبلهم وكليب تعفق اى استتر بالارطى شجر لها اى للبقرة الوحشية فبذت
بتشديد الذال المعجمة اى غلبت النبل السهام وكليب جمع كلب كعبيد جمع عبد ووجه
التمسك به انه لم يضمر فيه واحد من تعفق واراد فلم يقل تعفقوا على اعمال الثاني ولا ارادوها
على اعمال الاول وانما قال بظاهر لامكان تأويله وقال الفراء ان اتفق العاملان
في طلب المرفوع فالعمل لهما ولا اضمار نحو يحسن ويسيء ابناكا وكذلك العمل في طلبهما المنصوب
وان اختلفا اضمر مؤخرا نحو ضربني وضربت زيدا والمعتمد ما عليه البصريون وهو ما سبق
لان العمدة يمتنع حذفها ولان الاضمار قبل الذكر قد جاء في غير هذا الباب نحو ربه رجلا
ونعم رجلا وقد سمع ايضا في هذا الباب من ذلك ما حكاه سيبويه عن بعضهم ضربوني و

ضربت قومك ومنه قوله جفوني ولم اجف الاخلاء انني لغير جميل من خليلي
مهمل وقوله هويتني وهويت الغانيات الى ان شبت فانصرفت عنهن
آمالي وقوله وكمتا مدماة كان متونها جرى فوقها واستشعرت لون مذهب
ولا حجة فيما تمسك به المانع لاحتمال افراد ضمير الجمع وقد اجاز ذلك البصريون
في الاحوال كلها تقول ضربني وضربت الزيدين كانك قلت ضربني من علي ما لا
يخفى **ولا تجئ مع اول قد اهملا بمضمر لغير رفع** وهو النصب
لفظا او محلا والمراد بالمنصوب لفظا ما يصل اليه العامل بنفسه وبالمنصوب محلا ما
يصل اليه بالحرف **اوهلا** اي جعل اهلا **بل حذفه الزم ان يكن**
غير خبر في الاصل لانه حينئذ فضلة فلا حاجة الى اضمارها قبل الذكر لفظا فلا
ينافي انها منوية وعود الضمير على متاخر لفظا ورتبة وانما يجب منه اذا كان
الضمير ملفوظا به فتقول ضربت وضربني زيد ومررت ومر بي عمرو ولا يجوز
ضربته وضربني زيد ولا مررت به ومر بي عمرو واما قوله اذا كنت ترضيه و
يرضيك صاحب فضرورة **واخرنه ان يكن هو الخبر** لانه منصوب فلا
يضمر قبل الذكر وعمدة في الاصل فلا يحذف ويرد على ذلك جواز حذف خبر كان ومعمولي

في

ظن لدليل فتقول كنت وكان زيد قائما اياه وظنني وظننت زيدا عالما اياه وقد
حكي عن ابن عصفور ثلاثة مذاهب احدها اجازة الاضمار للمنصوب مقدما كالمرفوع و
ذهب والده في الكافية وشرحها الى جواز اضمار المنصوب عمدة كان في الاصل او فضلة
مقدما واحتج له بشواهد من لسان العرب واما الحذف فمنعه البصريون واجازه الكوفيون
بشرط ان يكون المحذوف مثل المثبت افرادا وتذكيرا وفروعهما والا لم يجز حذفه نحو علمني
وعلمت الزيدين قائمين فلا بد ان يقول اياه متقدما او متاخرا وهذا اقوى المذاهب.
لسلامته من الاضمار قبل الذكر ومن الفصل **فائدة** اعلم ان المفهوم من كلام
الناظم انه يجاء بضمير الفضلة مع الثاني المهمل نحو ضربني وضربته زيد ومر بي ومررت
بهما اخواك لدخوله تحت قوله واعمل المهمل في ضمير ما تنازعاه ومنه قوله اذا هي لم
تستك بعود اراكة تنخل فاستاكت به عود اسحل وانه يجوز حذفه لمفهوم قوله
الزم ما التزما وهذا لم يلتزم ذكره لانه فضلة ومنه قوله بعكاظ يعشي الناظرين اذا
هم لمحوا شعاعه وخص الحذف عند بعضهم بالضرورة كالبيت لان في حذفه تهيئة العامل
للعمل وقطعه عنه لغير ما ارض. **فائدة اخرى** اعلم انهم قد اشترطوا الحذف
الفضلة من الاول المهمل امن اللبس فان خيف منه وجب التاخير نحو استعنت واستعان

على زيد به لانه مع الحذف لا يعلم هل المحذوف مستعان به او عليه **واظهر الضمير**
المتنازع فيه اى اثبت به اسما ظاهرا **ان يكن ضمير خبرا فى الاصل لغير ما**
يطابق المفسرا اى بان يكون خبر المبتدأ فى الاصل غير مطابق للمفسر فى الافراد
والتذكير وفرعيهما لتعذر الحذف بكونه عمدة والاضمار بعدم المطابقة فتعين الاظهار
ونخرج المسئلة من هذا الباب **نحو اظن ويظناني اخا زيدا وعمرا**
اخوين فى الرخا على اعمال الاول فزيدا وعمرا اخوين مفعولا اظن واخا ثاني
مفعولي يظناني وجيء به مظهرا لتعذر اضماره لانه لو اضمر لا يخلو من وجهين اما ان
يضمر مفردا مراعاة للمخبر عنه فى الاصل وهو الياء من يظناني فيخالف مفسره وهو اخوين
فى التثنية واما ان يثنى مراعاة للمفسر فيخالف المخبر عنه وكلاهما ممتنع عند البصريين و
كذا الحكم لو اعملت الثاني نحو يظناني واظن الزيدين اخوين اخا خلافا للكوفيين فانهم
يجيزون الاضمار على وفق المخبر عنه وان خالف المفسر وقال بعضهم ان الرضي لم يوجب
المطابقة بين الضمير ومرجعه اذا امن اللبس واستدل له بقوله تعالى فان كن نساء ثم قال
ان كانت واحدة مع ان الضمير فيهما للاولاد لظهور المقصود فالمثال عند الكوفيين نحو
اظن ويظناني اياه الزيدين اخوين عند اعمال الاول واهمال الثاني فان عكست العمل بان

اعملت

اعملت الثاني واهملت الاول قلت اظن ويظنني الزيدان اخا اياهما اياهما و
يجيزون ايضا الحذف نحو اظن ويظناني الزيدين اخوين **فائدة** اعلم ان وجه
كون هذه المسئلة من هذا الباب هو ان الاصل اظن ويظنني الزيدين اخوين فتنازع
العاملان الزيدين فالاول يطلبه مفعولا والثاني يطلبه فاعلا فاعملنا الاول فنصبنا
به الاسمين واضمرنا فى الثاني ضمير الزيدين وهو الالف وبقي علينا المفعول الثاني
نحتاج الى اضماره فرايناه متعذرا فعدلنا به الى الاظهار وقلنا اخا فوافق المخبر عنه ولم نضر
مخالفة للاخوين لانه اسم ظاهر لا يحتاج الى ما يفسره واعلم ان التنازع لا يتاتى فى التمييز
وكذا الحال لانهما لا يضمران لوجوب تنكيرهما خلافا لابن معطي فى الحال فانه اجازه فيه نحو
زرني اززك راغبا على اعمال الثاني وزرني اززك فى هذه الحالة راغبا على اعمال
الاول وكذا نحو ما قام وقعد الا زيد لانه ان اضمر فى الفعل المهمل بدون الا انعكس المعنى
المراد من الاثبات على وجه الحصر الى النفي وان اضمر فيه مع الا بان يقال ما قام الا هو
وما قعد الا زيد كما نقل عن ابن هشام فان اراد مع حذف الا هو ورد ان البصري لا يجيز
حذف الفاعل هنا وهذا التركيب جائز عنده وان اراد مع عدم حذفه فهو خلاف المسموع
وصرح بعضهم بان هذا المنع خاص بالمرفوع اما المنصوب فلا يمتنع وقوع التنازع فيه نحو

ما ضربت ولا كرمت الا زيدا وفرقوا بان المنصوب فضلة لا يتوقف صحة الكلام على
تقديره ضميرا بخلاف المرفوع ولا يخفى انه فرق غير نافع مع انعكاس المراد ان اضمر في
الفعل المهمل بدون الا ولزم حذف الفضلة المحصور فيها ان اضمر مع الا وقد صرحوا
بان المحصور فيه لا يحذف ولو فضلة وانه يقتضي الامتناع اذا كان المنصوب عمدة في الاصل
نحو ما علمت وظننت الا زيدا قائما ولو سوى بين المرفوع والمنصوب في الامتناع
او الجواز لكان احسن وما ورد مما ظاهره جواز ذلك مؤول ويجوز التنازع فيما
عدا التمييز والحال وغيرهما من المعمولات **المفعول المطلق** وهو كما قال
في شرح الكافية المصدر وقوله مفعول مطلق تفسير للشيء بما هو اعم منه مطلقا
كتفسير الانسان بانه الحيوان اذ المصدر اعم مطلقا من المفعول المطلق لان المصدر
يكون مفعولا مطلقا وفاعلا ومفعولا به وغير ذلك والمفعول المطلق لا يكون الا
مصدرا **فائدة** قبل الشروع في بيان كيفية المفعول المطلق لا بد من ذكر
انواع المفاعيل وهي خمسة مفعول به وقد تقدم في باب تعدي الفعل ولزومه ومفعول
مطلق ومفعول له ومفعول فيه ومفعول معه فالمفعول المطلق على ما عرفوه هو
ما ليس خبرا من مصدر مفيد توكيد عامله او بيان نوعه او عدده فخرج بقيد ما ليس خبرا

يخرج المصدر المبين للنوع في قولك ضربك ضرب اليم ومن مصدر يخرج الحال المؤكدة
نحو ولى مدبرا وبمفيد توكيد عامله الخ يخرج المصدر المؤكد في قولك امرك سير سير
لانه ليس مع عامله لغير المعاني الثلثة نحو عرفت قيامك ويدخل انواع المفعول المطلق
ما كان منها منصوبا لكونه فضلة نحو ضربت ضربا او ضربا شديدا او ضربتين او مرفوعا
لكونه نائبا عن الفاعل نحو غضب غضب شديد وانما سمي مفعولا مطلقا لان حمل
المفعول عليه لا يحوج الى صلة لانه مفعول الفاعل حقيقة بخلاف سائر المفاعيل فانها
ليست بمفعول الفاعل وتسمية كل منها مفعولا انما هي باعتبار الصاق الفعل به اي
وقوعه لاجله او فيه او معه فلذلك احتاجت في حمل المفعول عليها الى التقييد بحرف
الجر بخلافه وبهذا استحق ان يقدم عليها في الوضع وتقديم المفعول به لم يكن على سبيل
القصد بل على سبيل الاستطراد والتبعية ولما كان المفعول المطلق هو المصدر
مع ضميمة شيء اخر كما عرفت بدأ بتعريف المصدر لان معرفة المركب موقوفة على
معرفة اجزائه فقال **المصدر اسم ما سوى الزمان من مدلولي**
الفعل اي اسم الحدث لان الفعل يدل على الحدث والزمان فما سوى الزمان
من المدلولين هو الحدث **كامن من مدلولي امن** وضرب من مدلولي ضرب

بمثله اى المفعول المطلق بمصدر مثله فى اللفظ والمعنى اى فى المعنى فقط **او**
فعل او وصف متصرفين **نصب** فبقيد المتصرف فى الفعل خرج فعل
التعجب وغيره ناقص فخرج كان واخواتها وغير ملغى عن العمل فلا يقال زيد قائم ظننت
ظنا وبقيد الوصف خرج اسم التفضيل والصفة المشبهة والحق ابن هشام الصفة المشبهة
باسم الفاعل فى التصرف نحو فان جهنم جزاؤكم جزاء موفورا وفى التمثيل بهذه الاية بحث
بان الجزاء بمعنى المجزى به بدليل حمله على جهنم فليس العامل مصدرا فى الحقيقة فاجيب
عنه بانه يصح ابقاء الجزاء على مصدريته بتقدير مضاف اى محل جزائكم اى بلا تقدير
قصدا للمبالغة ونحو يعجبنى ايمانك تصديقا وكلم الله موسى تكليما والذاريات ذروا
وكونه اى المصدر **اصلا** فى الاشتقاق وهو رد لفظ الى اخر لمناسبة بينهما
فى المعنى والحروف **لهذين** اى للفعل والوصف **انتخب** اى اختير وفاقا
للبصريين لان المصدر عندهم اصل فى الاشتقاق والفعل والوصف مشتقان منه
خلافا لبعض البصريين فانهم يقولون ان الفعل مشتق من المصدر والوصف مشتق
من الفعل فهو فرع الفرع وذهب الكوفيون الى ان الفعل اصل للمصدر والوصف
وزعم ابن طلحة ان كلا من المصدر والفعل اصل براسه لكن احدهما مشتقا من الاخر

والصحيح

والصحيح مذهب البصريين لان من شان الفرع ان يكون فيه ما فى الاصل وزيادة
كما ان المصدر يدل على مجرد الحدث والفعل والوصف يدلان على الحدث و
زيادة وليس هذا من مواضع مزية الفرع على اصله لتكون ممنوعة لان الفرع الممنوع
مزيته على اصله هو ما كان اصله منه مزية كجمع المؤنث بالنسبة لجمع المذكر وما هنا
ليس كذلك **توكيدا او نوعا يبين** المصدر المسوق مفعولا مطلقا و
يصح اعادة الضمير فى يبين للمفعول المطلق ايضا **او عدد** اى لا يخرج المفعول
المطلق عن غرض من هذه الاغراض الثلثة فالمؤكد منه **كسرت سيرا** ويسمى المبهم
ومبين العدد ويسمى المعدود كسرت **سيرتين** ودككنا دكة واحدة ومبين
النوع كسرت **سير ذى رشد** اى سيرا شديدا او السير الذى تعرفه ويسمى
المختص هكذا فسره بعضهم والظاهر ان المعدود من قبيل المختص لتخصصه بتحديده
بالعدد المخصوص فالمفهوم من ذلك ان المفعول المطلق على نوعين مبهم ومختص
والمختص ايضا على ضربين معدود وغير معدود **وقد ينوب عنه** اى عن المصدر
فى الانتصاب على المفعول المطلق **ما عليه** اى ما على المصدر **دل** وذلك
ستة عشر شيئا فينوب عن المصدر المبين ثلثة عشر شيئا الاول لفظ كل ذا الالفاظ

الدالة عليه كجميع وعامة **كجد كل الجد** اى من جد يجد بكسر الجيم وضمها اى اجتهد
والأمر منه ايضا بكسر الجيم وضمها ومنه قوله تعالى فلا تميلوا كل الميل، وقوله فظنان كل الظن
أن لا تلاقيا الثاني لفظ بعض والألفاظ الدالة عليه كنصف وشطر نحو ضربته بعض
الضرب الثالث نوعه نحو رجع القهقرى وقعد القرفصاء بضم القاف والفاء ممدودا
اى بكيفيتها مقصورا أن يجلس على اليته ويلصق فخذيه ببطنه ويحتبي بيديه او يجلس على
ركبتيه منكبا ويلصق فخذيه ببطنه ويتأبط كفيه وعد القهقرى والقرفصاء من النائب
عن المصدر مع انهما مصدران لقهقر وقرفص لكونهما من غير لفظ العامل في المثال
المذكور وقال بعضهم انهما انما يكونان مصدرين اذا اجريا على فعليهما نحو قهقر قهقرى
وقرفص قرفصا اما بعد نحو رجع وقعد فهما اسمان لنوع مخصوص من الرجوع والقعود
الرابع صفة المصدر نحو سرت احسن السير واى سير والتقدير سرت السير احسن السير وسرت
سيرا اى سير ومن ذلك ضربت ضرب الامير وسرت سير ذى رشد على ما بر بيانه
ومنه سرت طويلا بناء على ان التقدير سيرا طويلا ويحتمل الظرفية اى زمانا طويلا
والحالية اى سرته اى السير حال كونه طويلا ومثله وازلفت الجنة للمتقين غير بعيد اى
ازلافا غير بعيد او زمانا غير بعيد او ازلفت الجنة اى الازلاف حال كونه غير بعيد الآن

هو

هذه الحال مؤكدة وقيل حال مؤكدة من الجنة والتذكير باعتبار تأويل الجنة بالبستان
او غيره لذلك كذا في المغني الخامس هيئة المصدر نحو يموت الكافر ميتة سوء السادس
مرادف المصدر نحو مقت الوثوب **وافرح الجذل** ومنه قوله يعجبه السخون والبرد
والتمر حبا ما له مزيد بفتح السين والباء فيهما والسخون ما سخن من المرق والبرود ما
برد منه السابع ضميره نحو عبد الله اظنه جالسا الضمير للظن المفهوم من اظن وعبد الله
مفعول اول وجالسا مفعول ثان فان ارجع الى عبد الله منصوبا على الاشتغال او مرفوعا
على الابتداء لم يكن مما نحن فيه ومنه اعذبه عذابا لا اعذبه احدا من العالمين فقوله لا
اعذبه الضمير للعذاب بمعنى التعذيب فصح كونه ضمير المصدر والمراد عذابا غير ما الثامن
المشار اليه نحو ضربته ذلك الضرب، التاسع وقته كقوله الم تغتمض عيناك ليلة
ارمد اى اغتماض ليلة ارمد وهو عكس فعلته طلوع الشمس الا ان هذا اى انابة
الظرف عن المصدر قليل واما عكسه فكثير العاشر ما الاستفهامية نحو ما تضرب
زيدا اى اى ضرب تضربه الحادي عشر ما الشرطية نحو ما شئت فاجلس اى اى جلوس
شئته فاجلس الثاني عشر آلته نحو ضربته سوطا وهو يطرد في آلة الفعل دون غيرها فلا
يجوز ضربته خشبة الثالث عشر عدده نحو فاجلدوهم ثمانين جلدة وزاد بعض المتأخرين

اسم المصدر العلم نحو برة وفجار وفي شرح التسهيل ان اسم المصدر لا يستعمل مؤكدا
ولا مبينا ويرد عن المصدر المؤكد ثلاثة اشياء الاول مرادفه نحو شنئته بغضا و
احببته مقة وفرحت جذلا الثاني ملاقيه في الاشتقاق نحو والله انبتكم من الارض
نباتا وتبتل اليه تبتيلا الثالث اسم مصدر غير علم نحو توضأ وضوءا واغتسل غسلا و
اعطى عطاء **وما سيق من المصادر لتوكيد فوحد ابدا** لان المقصود
به الجنس من حيث هو كما ان المؤكد وهو المصدر الذي تضمنه الفعل كذلك وهو يصدق
بالقليل والكثير والفعل لا يثنى ولا يجمع **وثن واجمع غيره** اي غير المؤكد و
هو المبين **وافردا** لصلاحيته للتثنية والجمع لان الجنس الواحد يتعدد بتعدد انواعه
واحاده اما المصدر العددي فباتفاق نحو ضربته ضربة وضربتين وضربات وفي النوعي
منه خلاف فالمشهور الجواز نظرا الى انواعه نحو سرت سيري زيد الحسن والقبيح والدليل
قوله تعالى وتظنون بالله الظنونا والالف زائدة تشبيها للفواصل بالقوافي وسيبويه
ذهب الى منعه **وحذف عامل المصدر المؤكد امتنع** وكذا يمتنع
تأخره عن عامله بخلاف عامل النوعي والعددي فلا يمتنع تأخره عنهما وانما امتنع
حذف عامل المؤكد لانه انما جيء به لتقوية عامله وتقرير معناه والحذف ينافي

ذلك

ذلك **وفي** حذف عامل **سواه لدليل متسع** ذلك الحذف عند
الجميع كان يقال ما ضربت فتقول بلى ضربا مؤلما اي بلى ضربته او ضربتين وكقولك لمن قدم
من سفر قدوما مباركا ولمن اراد الحج او فرغ منه حجا مبرورا فالحذف في هذه الامثلة
وما اشبهها جائز لدلالة القرينة عليه وليس بواجب **والحذف حتم** اي واجب
مع مصادر بدلا من فعله لعدم جواز الجمع بين البدل والمبدل منه
وهو على نوعين واقع في الطلب وواقع في الخبر وهو مقابل الطلب فالاول هو الواقع
امرا او نهيا **كندلا اللذ اندلا** وقوله على حين الهى الناس جل امورهم فندلا
زريق المال ندل الثعالب فندلا بدل من اللفظ باندل والاصل اندل يا زريق
المال اي اختطفه ومنه فضرب الرقاب اي فاضربوا الرقاب ونحو قياما لا قعودا اي
قم ولا تقعد وخص بعضهم الوجوب بالتكرار كقوله فصبرا في مجال الموت صبرا او دعاء
نحو سقيا ورعيا وجدعا وكيا او مقرونا باستفهام توبيخي نحو اتوانيا وقد جد قرناؤك و
الثاني ما دل على عامله قرينة وكثر استعماله كقولهم عند تذكر النعمة حمدا وشكرا لا كفرا و
عند تذكر الشدة صبرا لا جزعا وعند ظهور معجب عجبا وعند الامتثال سمعا وطاعة وعند
خطاب مرضي عنه افعل ذلك وكرامة ومسرة وعند خطاب مغضوب عليه لا افعل ذلك و

لا كيدا ولا اهانا لا فعلت ذلك ولا رغما وهوانا **وما سيق من المصادر لتفصيل**
اي لتفصيل عاقبة ما قبله **كاما منا** من قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا
بعد واما فداء **عامله يحذف حيث عنا** اي حيث عرض لما ذكر
من انه بدل من اللفظ بعامله والتقدير فاما تمنون واما تفادون **كذا**
مكرر وذو حصر ورد كل منهما **نائب فعل لاسم عين**
استند نحو انت سيرا سيرا وانما انت سيرا وما انت الا سيرا فالتكرار عوض
من اللفظ بالفعل والحصر ينوب مناب التكرير فلو لم يكن مكررا ولا محصورا جاز
الوجهان الاضمار نحو انت سيرا والاظهار نحو وانت تسير سيرا واحترز باسم العين
عن اسم المعنى نحو امرك سير سير فيجب ان يرفع على الخبرية هنا لعدم الاحتياج الى اضمار فعل
هنا بخلاف المصدر الواقع بعد اسم العين لانه يمتنع معه اعتقاد الخبرية اذ المعنى لا يخبر به
عن العين الا مجازا كقوله فانما هي اقبال وادبار اي ذات اقبال وادبار **ومنه**
اي من الواجب حذف عامله **ما يدعونه مؤكدا** وهو اما مؤكد لنفسه
او غيره فالمبتدا من النوعين وهو المؤكد لنفسه هو الواقع بعد جملة هي نص في
معناه وسمي بذلك لانه بمنزلة اعادة الجملة فكانه نفسها **نحو له علي الف عرفا**

اى

اي اعترافا لا ريب ان له علي الف نص في الاعتراف **والثان** وهو المؤكد لغيره هو
الواقع بعد جملة تحتمل غيره فيصير بها نصا وسمي بذلك لانه اثر في الجملة برفع احتمال الغير
فكانه غيرها لان المؤثر غير المؤثر فيه **كابني انت حقا صرفا** نحو ما احتمله
انت ابني من ارادة المجاز **وكذاك** مما يلزم اضمار ناصبه المصدر المشعر بالحدوث
ذو التشبيه بعد جملة حاوية معناه وفاعله غير صالح لما اسند عليه
للعمل فيه **كلي بكا بكاء ذات عضلة** اي ممنوعة من النكاح ولزيد
ضرب ضرب الملوك وله صوت صوت حمار فالمنصوب في هذه الامثلة قد كان حاويا
لشروط النصب بخلاف ما في لزيد يد يد اسد لعدم كونه مصدرا ونحو له علم علم الحكما
لعدم الاشعار بالحدوث ونحو له صوت صوت حسن لعدم التشبيه ونحو صوت زيد صوت
حمار لعدم تقدم جملة ونحو له ضرب صوت حمار لعدم احتواء الجملة قبله على معناه ونحو
عليه نوح نوح الحمام لعدم احتوائها على صاحبه فيجب رفعه في هذه الامثلة ونحوها
وقد ينتصب في هذا الاخير لكن على الحال اي يفعله مثل فلا يرد ان نوح الحمام معرفة
ولا يكون حالا وهو حال من الضمير المستتر في الجار والمجرور وبخلاف ما في نحو انا ابكي
بكاء ذات عضلة وزيد يضرب ضرب الملوك حيث يتعين كون نصبه بالعامل المذكور

في الجملة قبله لا يحذف لصلاحية المذكور للعمل فيه وانما يصلح المصدر المشتملة عليه الجملة
في نحو لي بكاء ولزيد ضرب للعمل لان شرط اعمال المصدر ان يكون بدلا من الفعل
او مقدرا بالحرف المصدري والفعل وهذا ليس واحدا منهما ومثل له صوت صوت حمار
قوله ما ان يمس الارض الا منكب منه وحرف الساق طي المحمل لان ما قبله بمنزلة
له طي ما نافية وان زائدة وحرف الساق معطوف على المنكب والمحمل بكسر الميم الاولى
وفتح الثانية علاقة السيف والمعنى ان هذا الفرس مدمج الخلق كطي المحمل متجاف
كشحا في المحمل وانه بلغ في الضمور الى ان لا يصل بطنه الى الارض اذا اضطجع وانما يمس
الارض منكبه وحرف ساقه والكلام مسوق للمدح فطي منصوب بمحذوف وجوبا
على حد له صوت صوت حمار لكون الجملة بمنزلة له طي كذا في التصريح **فائدة**
اعلم ان المصدر المبدل من لفظ فعله يأتي على نوعين الاول ما له فعل كما مر والثاني
ما لا فعل له اصلا كبله اذا استعمل مضافا كقوله تذر الجماجم ضاحيا هاماتها
بله الاكف كانها لم تخلق في رواية خفض الاكف فبله منصوب ح نصب ضرب
الرقاب والعامل فيه فعل من معناه وهو اترك لان بله الشيء بمعنى ترك الشيء فهو على
حد النصب في نحو شنئته بغضا واحببته مقة ويجوز ان ينصب ما بعد بله فيكون اسم

فعل

فعل بمعنى اترك ومثل بله المضاف ويله وويحه وويسه وويبه وهذه الاسماء
كناية عن الويل وهي كلمة تقال عند الشتم والتوبيخ ثم كثرت حتى صارت كالتعجب
يقولها الانسان لمن يحب ولمن يبغض ونصبها بتقدير الزمه الله وهذا النوع الذي
لا فعل له قليل في كلامهم **باب المفعول له** ويسمى المفعول لاجله
ومن اجله ووجه تقديمه على المفعول فيه هو كونه مفعول الفاعل حقيقة واقرب
الى المفعول المطلق بكونه مصدرا بل ذهب الكوفيون والزجاج انه مفعول مطلق
ينصب مفعولا له المصدر القلبي **ان ابان تعليلا**
اي افهم كونه علة للحدث وشرط كونه من غير لفظ الفعل **كجد شكرا** اي لاجل
الشكر فلو كان من لفظ الفعل كجلل مجلا كان انتصابه على المصدرية **ودن**
طاعة **وهو** اي المفعول له **بما يعمل فيه متحد وقتا وفاعلا**
اي شرط لنصب المفعول له مع كونه مصدرا قلبيا مبينا للتعليل ان يتحد مع عامله
في الوقت وفي الفاعل والمفهوم من هذا الكلام هو ان لنصب المفعول له شروطا
ستة الاول كونه مصدرا فلا يجوز جئتك السمن والعسل عند الجمهور خلافا
ليونس فانه اجاز كونه غير مصدر تمسكا بقولهم اما العبيد فذو عبيد لان هذا المثال

كما قال الكيس من عند بات يونس بل من كلام العرب والمراد من اجازة يونس في ذلك
هي كون اما العبيد فذو عبيد من المفعول لاجله القياسي خلافا لبعضهم فانه
عندهم مفعول به لفعل محذوف اي مهما تذكر العبيد ولم يلتزم ذلك البعض كون
تقديره اما بمعنى مهما يكن من شيء بل قدره في كل مكان بما يليق به وجعله الزجاج مفعولا
له بتقدير مضاف اي مهما تذكره لاجل تملك العبيد وانكر سيبويه القياس عليه قائلا
بان رواية النصب خبيثة رديئة والثاني كونه قلبيا لان العلة هي الحاملة على
ايجاد الفعل والحامل على الشيء متقدم عليه وافعال الجوارح ليست كذلك فلا يجوز
جئتك قراءة للعلم لانه فعل اللسان ولا قتلا للكافر لانه فعل اليد خلافا للفارسي
فانه اجاز جئتك ضرب زيد اي تضرب زيدا فلم يشترط كونه قلبيا والثالث كونه علة
اي مفهما لها فلا يجوز احسنت اليك احسانا اليك لعدم تعليل الشيء بنفسه والرابع
كونه متحدا مع الفعل في الوقت فلا يجوز جئتك امس طمعا غدا في معروفك والمراد باتحاده
مع فعله في الزمان ان يتلاقيا في جزء من الزمان كان جميع زمان عامله جميع زمانه
كقمت اجلالا اي اول زمانه اخر زمان عامله كضربت ابني تاديبا اي تاديبا او اخر
زمانه اول زمان عامله كقعدت عن الحرب جبنا ولا يشترط تعيين الوقت في اللفظ

بل

بل يكفي عدم ظهور المنافاة والخامس كونه متحدا مع الفعل في فاعله فلا يجوز جئتك
محبتك اياي خلافا لابن خروف فانه لم يشترط الاتحاد في الفاعل تمسكا بقوله تعالى
يريكم البرق خوفا وطمعا وسيبويه والمتقدمين لم يشترطوا الاتحاد وقتا ولا الاتحاد فاعلا
والسادس كونه من غير لفظ فعله كما مر في قول الناظم كجد شكرا ودن طاعة

فائدة اعلم انهم قد اختلفوا في ناصب المفعول لاجله فقال الزجاج ناصبه
فعل مقدر من لفظه والتقدير جئتك اكرمك اكراما وقال الكوفيون ناصبه الفعل
المقدم عليه لانه ملاقيه في المعنى وان خالفه في الاشتقاق مثل قعدت جلوسا
وقد يكون الاتحاد في الفاعل تقديرا نحو يريكم البرق خوفا وطمعا لان معنى يريكم
يجعلكم ترون اي فاعل الرؤية التي تضمنها يريكم وفاعل الطمع والخوف واحد وهو
المخاطبون وفيه نظر ان ذلك التقدير خلاف الظاهر اذ العامل الذي تتعلق به
الاحكام النحوية هو يريكم لا ترون وانه لا يظهر كون الخوف والطمع علة للرؤية لانهم
لا يرون لاجل الخوف والطمع بل يريهم الله لاجل ان يخافوا ويطمعوا فقول ابن خروف
السابق ذكره قوي وعليه فان كان ولا بد من التاويل فالاقرب ان يؤول الخوف
والطمع بالاخافة والاطماع او يجعلا حالين من المخاطبين على اضمار ذوي او على التاويل

باسمى او عل **وان شرط** من الشروط المذكورة ما عدا قصد التعليل **فقد**
فاجرره اى المفعول لاجله **بالحرف** الدال على التعليل وهو اللام اى
ما يقوم مقامها وهو الباء وفى ومن والكاف عند الشاطبى ورايت فى بعض
الكتب النحوية ان حروف السبب سبعة هذه الخمسة وحتى نحو اسلم حتى تدخل الجنة
وكى نحو جئتك كى تكرمنى وان الكاف وحتى وكى لا تدخل على المفعول له لانها
لا تكون للتعليل الا مع الفعل المقرون بالحرف المصدرى وينبغى زيادة على نحو ولتكبروا الله
على ما هداكم ففقد الاول وهو كونه مصدرا نحو والارض وضعها للانام والثانى
وهو كونه قلبيا نحو ولا تقتلوا اولادكم من املاق بخلاف خشية املاق لان الخشية
من افعال النفس الباطن والثالث وهو الاتحاد فى الوقت نحو قوله فجئت وقد
نضت لنوم ثيابها لدى الستر الا لبسة المتفضل ونضت بتخفيف الضاد المعجمة من
النض وهو الخلع وبالتشديد عند البعض ولبسة بكسر اللام الهيئة من اللبس والمتفضل
الذى يبقى فى ثوب واحد والمعنى جئت اليها فى حال خلع ثيابها لاجل النوم و
لم يبق عليها الا ثوب واحد تتوشح به والشاهد فى النوم فانه وان كان علة لخلع الثياب
لكن وقت الخلع سابق على وقت النوم الذى هو الفترة المذهبة للاحساس فلذا جر باللام

والرابع وهو الاتحاد فى الفاعل نحو وانى لتعرونى لذكراك هزة كما انتفض العصفور
بلله القطر تعرونى اى تغشانى والذكرى خلاف النسيان والهزة بكسر الهاء النشاط
والارتياح والقطر المطر والشاهد فى ذكرى لانه مصدر مجرور باللام والكاف مفعول
والفاعل محذوف اى لذكرى اياك وقد انتفى الاتحادان فى قوله تعالى اقم الصلوة لدلوك
الشمس ففاعل الاقامة المخاطب وفاعل الدلوك اى الميل عن وسط السماء الشمس وزمنهما
مختلف فزمن الاقامة متاخر عن زمن الدلوك وفيه بحث اخر وهو كون المصدر غير قلبى عند
من اشترط كونه قلبيا وفى المغنى ان اللام فى الدلوك بمعنى بعد وعليه فلا تعليل ايضا
فلا تكون اللام لام التعليل **وليس يمتنع** جره باللام او ما يقوم مقامها **مع** وجود
الشروط المذكورة **كلزهد ذا قنع وقل ان يصحبها** اى اللام
المجرد من ال والاضافة كهذا المثال حتى قال بعضهم انه ممنوع والحق جوازه ومنه
قوله من امكم لرغبة فيكم جبر **والعكس فى مصحوب ال** وهو ان جره باللام
كثير ونصبه قليل **وانشدوا** شاهد الجوازه قول الراجز **لا اقعد الجبن**
عن الهيجاء ولو توالت زمر الاعداء فائدة اعلم انما
يفهم من سياق الكلام هو ان المضاف يجوز فيه الامران على السواء نحو جئتك ابتغاء الخير

ولا ينفعا الخبر وان المفعول له جائز تقديمه على عامله منصوبا كان او مجرورا كزهدًا

قنع ولزهد ذا قنع واعلم انه اذا دخلت ال على المفعول له او اضيف الى معرفة تعرف

بال او بالاضافة خلافا للرياشى والجرمى والمبرد فى قولهم انه لا يكون الا نكرة وان

الفيه زائدة والاضافة غير محضة **باب المفعول فيه** ويسمى ظرفا عند البصريين

خلافا للكوفيين لان الظرف عندهم الوعاء المتناهى الاقطار كالجراب والعدل و

ليس اسم الزمان والمكان كذلك واجيب من هذا بعدم المشاحة فى الاصطلاح وسماه

الفراء محلا والكسائى ومن تبعه صفة وانما قدمه على المفعول معه لقربه من المفعول المطلق

لانه كان مستلزما له فى الواقع اذ لا يخلو الحدث عن زمان ومكان ولان العامل يصل

اليه بنفسه لا بواسطة حرف ملفوظ بخلاف المفعول معه **الظرف** لغة الوعاء و

اصطلاحا **وقت او مكان** اى اسم وقت او اسم مكان **ضمنا** معنى **في**

دون لفظها **باطراد كهنا امكث ازمنا** فهنا اسم مكان وازمنا اسم زمان

وهما متضمنان معنى فى لانهما مذكوران للواقع فيهما وهو المكث وقيد ضمنا فى للاحتراز

من نحو يخافون يوما اذ المراد انهم يخافون نفس اليوم لا ان الخوف واقع فيه ونحو الله اعلم

حيث يجعل رسالته اذ المراد انه تعالى يعلم المكان المستحق لوضع الرسالة فيه لا ان العلم

واقع فيه فانهما ليسا على معنى فى فانتصابهما على المفعول به واعترض على ذلك بان

فى يجعل حيث مفعولا به ضربا من التصرف وتصرفها على ما فى التسهيل نادر وح فلا ينبغى

حمل التنزيل عليه ولذا قال الدماميني لو قيل ان المعنى يعلم الفضل الذي هو فى محل

الرسالة لم يبعد ولم يكن فيه اخراج حيث عن الظرفية وناصب حيث محلا عنده من جعله

مفعولا به هو يعلم محذوفا لا ان اسم التفضيل لا ينصب المفعول به وفى ذلك بوجود القول

فى الكتب النحوية بعمل اسم التفضيل فى المفعول به وورود السماع بذلك كقوله نحن اهدى

سبيلا ولا يمكن جعل اهدى تمييزا لانه ليس فاعلا كما هو فى زيد احسن وجها كما قاله محمد بن

مسعود فى كتابه البديع وغلط قول من قال بعدم اعمال اسم التفضيل وقيد كون المفعول فيه

متضمن فى دون لفظها للاحتراز من نحو سرت فى يوم الجمعة وجلست فى مكانك فانه لا

يسمى ظرفا فى الاصطلاح على الارجح وقيد الاطراد للاحتراز من نحو دخلت البيت وسكنت

الدار مما انتصب بالواقع فيه وهو اسم مكان مختص فانه غير ظرف اذ لا يطرد نصبه مع

سائر الافعال فلا يقال نمت البيت ولا قرأت الدار فانتصابه على المفعول به بعد

التوسع اى فهو مفعول به مجازا كما فى تمرون الديار باسقاط الخافض هذا مذهب الفارسى

والناظم ونسبه لسيبويه وقيل نصب على المفعول به حقيقة وان نحو دخل متعد بنفسه من

غير متسع باسقاط الجار لانه يتعدى بنفسه مرة وبالحرف اخرى وهذا مذهب
الاخفش وقيل منصوب على الظرفية لشبهه بالمبهم وعزاه الشلوبين على الجمهور وعلى
هذين لا يحتاج الى قيد الاطراد وعلى الاول يحتاج اليه **فائدة** اعلم ان تضمن
الاسم معنى الحرف على نوعين الاول يقتضى البناء وهو ان يكون الاسم خلفا عن معنى
الحرف بان يصير الاسم مؤديا معنى الحرف بجوهره من غير ان يلاحظ فى نظم الكلام كما
فى تضمن متى معنى الهمزة وان الشرطية والثانى لا يقتضى البناء وهو ان يكون الحرف ملاحظا
فى الكلام بان لم يؤد الاسم معنى الحرف بل يشير اليه فقط ومعناه باق فيه يؤدى به وهو
محذوف وهذا الباب من هذا الثانى **فانصبه** اى الظرف **بالواقع فيه**
من فعل وشبهه **مظهرا كان** الواقع فيه نحو جلست يوم الجمعة امامك وانا
سائر غدا خلفا لركب **والا** اى وان لم يكن الواقع فيه ظاهرا بل كان محذوفا من
اللفظ جوازا او وجوبا **فانوه مقدرا** فالجواز نحو يوم الجمعة لمن قال متى قدمت
وفرسخين لمن قال كم سرت والفرق بين متى وكم ان متى يطلب بها تعيين الزمان
خاصة وكم يطلب بها تعيين المعدود من الزمان او المكان او من غيرهما فهو اعم منها
والوجوب فيما اذا وقع خبرا نحو زيد عندك او صلة نحو رايت الذى معك او حالا نحو

رايت

رايت الهلال بين السحاب او صفة نحو رايت طائرا فوق غصن او مشتغلا عنه نحو يوم الجمعة
سرت فيه او مسموعا بالحذف لا غير كقولهم حينئذ الان اى كان ذلك حينئذ واسمع
الان والعامل المقدر فى هذه المواضع المذكورة استقر او مستقر الا فى الصلة فان المقدر
فيها استقر لا غير لان الصلة لا تكون الا جملة كما عرفت فيما سبق **فائدة**
اعلم ان الزمان ينقسم عندهم على اربعة اقسام الاول مختص معدود كرمضان والمحرم والصيف
والشتاء فيقع ذلك القسم جوابا لكم ومتى والثانى لا مختص ولا معدود فلا يقع جوابا لواحد
منهما كحين ووقت والثالث معدود غير مختص فيقع جوابا لكم فقط نحو يومين وثلاثة ايام
واسبوع وشهر وحول والرابع مختص غير معدود فيقع جوابا لمتى فقط نحو يوم الجمعة وشهر المضاف
الى احد اسماء الشهور كشهر رمضان ونحوه فالذى يصلح جوابا لكم فقطا ولهما ولمتى معرفة كان
او نكرة يستغرقه الحدث الذى تضمنه ناصبه ان لم يكن الحدث مختصا ببعض اجزاء ذلك
الزمان فاذا قيل كم سرت فقلت شهرا وجب ان يقع السير فى جميع الشهر ليله ونهاره الا
ان يقصد المبالغة والتجوز وكذا اذا قلت فى جوابه المحرم مثلا فان كان الحدث
مختصا ببعض اجزاء الزمان استغرق جميع ذلك البعض كما اذا قلت شهرا فى جواب كم صمت
اى كم سرت فالاول يعم جميع ايامه دون لياليه والثانى بالعكس وكذا الابد والدهر

والليل والنهار معرفة باللام وأما أبدا فلاستغراق ما يستقبل والاستغراق جميع الأزمنة
تقول صام زيد الأبد فيشمل كل زمن من أزمنة عمره القابلة للصوم إلى حين وفاته و
لا تقول صام أبدا وتقول لا أصوم أبدا وما سوى ذلك جاز فيه التعميم والتبعيض كاليوم
والليلة وأسماء أيام الأسبوع وأسماء الشهور مضافا إليها لفظ شهر كشهر رمضان بخلاف
صورة عدم الإضافة إليها وبيان ذلك أن أسماء الشهور كالمحرم وصفر من المعدود فكل
منها للثلاثين يوما فمعنى سرت المحرم سرت ثلاثين يوما فيصلح جوابا لكم وكذا لفظ
شهر بدون إضافة إلى اسم شهر من الشهور وأما شهر المحرم فمعناه وقت المحرم فخرج لفظ
شهر بإضافته عن كونه معدودا اسما للثلاثين يوما لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه وصار
شهر المحرم بمنزلة يوم الجمعة خلافا للزجاج لأنه ذهب إلى أن المحرم كشهر المحرم في جواز كون
الحدث في جميعه وفي بعضه **وكل اسم وقت قابل ذلك** النصب على
الظرفية سواء كان مبهما أو مختصا المراد بالمبهم ما دل على زمن غير مقدر كحين ومدة
ووقت تقول سرت حينا ومدة ووقتا فحينا ومدة تأكيد معنوي لزمن الفعل لأنه
لا يزيد على ما دل عليه الفعل ومثله أسرى بعبده ليلا لأن الإسراء لا يكون إلا ليلا
فالظرف حينئذ يكون مؤكدا كالمفعول المطلق إلا أن التأكيد في الظرف لزمن عامله وفي

المفعول

المفعول المطلق لحدث عامله وبالمختص ما دل على مقدار سواء كان المقدار معلوما كالمعرف
بالعلمية كصمت رمضان واعتكفت يوم الجمعة أو بأل كسرت اليوم وأقمت العام أو بالإضافة
كجئت زمن الشتاء ويوم قدوم زيد أو غير معلوم وهو النكرة نحو سرت يوما أو يومين
أو أسبوعا **وما يقبله المكان** أي وما يقبل النصب على الظرفية من
المكان **إلا** في حالتين الأولى أن يكون **مبهما** لا مختصا والمراد هنا بالمختص ما
له هيئة وشكل يدرك بالحس الظاهر ونهايات من جهاته مضبوطة نحو الدار والمسجد
والبلد وبالمبهم ما ليس كذلك **نحو الجهات** المعروفة بالست وهي أمام و
وراء ويمين وشمال وفوق وتحت وما يضاهيها في الشياع كناحية ومكان وجانب
وإنما كانت الجهات مبهمة لعدم اختصاصها بمسمى مخصوص لأنها أمور اعتبارية فقد
يكون خلفك أماما لغيرك وقد تتحول فينعكس الأمر ولأنه ليس لها الا معلوم فخلفك مثلا
اسم لما وراء ظهرك إلى آخر الدنيا كما قاله في التصريح **ونحو المقادير** كفرسخ وبريد
وغلوة نحو جلست أمامك وناحية المسجد وسرت فرسخا والفرسخ على ما قالوا ثلاثة أميال
والبريد أربعة فراسخ والغلوة بفتح الغين المعجمة مائة باع والميل عند متأخري البصريين عشر
غلوات فهو ألف باع وفي حاشية الغلوة بمقدار رمية السهم **والثانية ما صيغ**

من مادة الفعل العامل فيه كمرمى من مادة رمى نقول رميت
مرمى زيد وذهبت مذهب عمرو وقعدت مقعد بكر منه وانا كنا نقعد منها مقاعد
للسمع وشرط كون ذا اى المشتق من مادة عامله مقيسا ان يقع
ظرفا لما فى اصله معه اجتمع اى لما اجتمع معه فى اصل مادته كما فى الامثلة
المذكورة واما قولهم هو منى مزجر الكلب ومناط الثريا وعمرو منى مقعد القابلة مقعد
الازار ونحوه فشاذ اذ التقدير هو منى مستقر فى مزجر الكلب فعامله الاستقرار المحذوف
وليس مما اجتمع معه فى اصله ولو عدى بعد المجرور زجر بصيغة ما لم يسم فاعله وبالحق فعل
لم يكن شاذا وما يرى من اسماء الزمان او المكان ظرفا تارة وغير
ظرف اخرى فذاك ظرف ذو تصرف فى العرف فى الاصطلاح
النحوى كيوم ومكان نحو سرت يوم الجمعة وجلست مكانك فهما ظرفان ونحو اليوم
مبارك ومكانك طاهر واعجبنى اليوم ومكانك وشهدت يوم الجمل واحببت
مكان زيد فهما فى ذلك غير ظرفين لوقوع كل منهما فى الاول مبتدا وفى الثانى فاعلا
وفى الثالث مفعولا به وكذا ما اشبهها **فائدة** اعلم ان من الظروف المتصرفة
ما هو كثير التصرف كيوم وشهر ويمين وشمال وذات اليمين وذات الشمال وما هو

متوسط

متوسط التصرف كغير الاربعة الآخرة وغير فوق وتحت من اسماء الجهات بخلاف فوق و
تحت فلا يستعملان غير ظرفين اصلا واجاز بعضهم التصرف فيهما فى نحو فوقك راسك
وتحتك رجلاك برفعهما بخلاف ما فوق الراس نحو فوقك قلنسوتك وما تحت الرجل
نحو تحتك نعلاك فعرفية بينهما والذى حكاه الاخفش عن العرب فى فوقك راسك
وتحتك رجلاك هو النصب ولكن حكى عن بعضهم وفوقه عرش الرحمن برفع فوق وقد
تجر تارة برفع تحت وغير ذى التصرف منهما هو الذى لزم ظرفية
او شبهها من الكلم اى المراد من غير المتصرف هو الملازم للظرفية وهو على
ضربين ما لا يخرج عن الظرفية اصلا كقط وعوض تقول ما فعلته قط ولا افعله عوض
وما يخرج عنها الى شبهها وهو الجر بالحرف وهو من فقط لكثرة زيادتها نحو قبل وبعد
ولدن وعند فيقضى عليهن بعدم التصرف مع ان من تدخل عليهن اذ لم تخرج عن الظرفية
الا الى ما يشبهها لان الظرف والجار والمجرور سيان فى التعلق بالاستقرار والوقوع
صلة وخبرا وحالا وصفة **فائدة** اعلم ان من الظروف المتصرفة ما هو منصرف
نحو يوم وشهر وحول وما هو غير منصرف وهو غدوة وبكرة علمين لهذين الوقتين
اعم من ان يكونا من يوم بعينه او لا وزاد بعضهم ضحوة لانها لا تنصرف للتانيث و

والتعريف والظروف الغير المتصرفة ايضا ما هو منصرف نحو سحر وليل ونهار وعشاء وعتمة ومساء وعشية اذا لم يقصد بها كلها التعيين وما هو غير منصرف نحو سحر اذا قصد به التعيين

وقد ينوب عن ظرف مكان مصدر فينتصب انتصابه بطريق النيابة نحو جلست قرب زيد اي مكان قربه ولا يقاس على ذلك لقلته ولك ان تقول هذا من باب حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وذلك مقيس عند النحاة اذا كان المضاف اليه غير قابل لنسبة الحكم اليه كما هنا اذ لا يصح كون الجلوس في القرب بالمعنى المصدري فلم حكم على هذا بانه غير مقيس **وذاك** اي نيابة المصدر وانتصابه على انه مفعول فيه **في ظرف الزمان يكثر** ويقاس عليه وشرطه افهام تعيين وقت او مقدار نحو كان ذلك خفوق النجم اي غروب الثريا وطلوع الشمس وانتظرته نحر جزور وحلب ناقة والاصل وقت خفوق النجم ووقت طلوع الشمس ومقدار نحر جزور ومقدار حلب ناقة فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وانما يكثر ذلك في ظرف الزمان لقوة دلالة الفعل على الزمن **فائدة** قد يحذف ايضا المصدر الذي كان الزمان مضافا اليه فينوب ما كان هذا المصدر مضافا اليه من اسم عين نحو لا اكلمه القارظين هما رجلان خرجا يجتنيان القرظ فلم يرجعا فصارا مثلا ونحو لا

ثم

انيه الفرقدين والاصل مدة غيبة القارظين ومدة بقاء الفرقدين وقد ينوب عن الظرف ايضا صفته وعدده وكليته او جزئيته نحو جلست طويلا من الدهر شرقي مكان وسرت عشرين يوما ثلاثين بريدا ومشيت جميع اليوم جميع البريد او كل اليوم كل البريد ونصف اليوم نصف البريد او بعض اليوم بعض البريد ثم اعلم ان في عطف الزمان على المكان او في عكس ذلك اختلافا اجاز الفارسي ذلك في قوله تعالى واتبعوا في هذه الدنيا لعنة ويوم القيامة ان يكون يوم القيمة معطوفا على محل هذه وصرح به الدماميني بانه ان اريد بالدنيا الازمنة السابقة ليوم القيامة فلا اشكال في عطفه عليها لان كلا منهما زمان وان اريد بها هذه الدار من حيث هي مكان ففيه عطف زمان على مكان وقال في الكشاف عند تفسير قوله تعالى لقد نصركم الله في مواطن كثيرة ويوم حنين ما ملخصه ان قلت كيف عطف الزمان على المكان وهو يوم حنين على المواطن قلت ومعناه وموطن يوم حنين او في ايام مواطن كثيرة ويمكن ان يراد بالمواطن الوقت كمقتل الحسين ورده بعض الافاضل بان الفعل مقتض لظرف الزمان اقتضائه لظرف المكان فلا يجوز جعل احدهما تابعا للاخر فلا يعطف عليه كما لا يعطف المفعول فيه على المفعول به ولا المفعول على الفاعل ولا المصدر على شيء من ذلك وبان ظرف الزمان ينتصب على الظرفية مطلقا بخلاف ظرف المكان

فانه يشترط فيه الابهام فلما اختلفا من هذه الجهة لم يجز عطف احدهما على الآخر ويعدم سماع
عطف احدهما على الآخر لكن جوزه بعضهم لاشتراكهما في الظرفية تقول ضربت زيدا يوم الجمعة
او في المسجد اي في المسجد ويوم الجمعة ويدل للجواز نوقش صاحب الكشاف في قوله بعدم
الجواز **باب المفعول معه** **ينصب الاسم الفضلة تالي الواو**
التي بمعنى مع الواقعة بعد جملة ذات فعل او اسم يشبهه مما فيه معنى الفعل وحروفه
مفعولا معه كما في نحو سيري والطريق مسرعة وانا سائر
والنيل واعجبني سيرك والنيل فالطريق والنيل نصب في هذه الامثلة بالمفعول معه
فالمثال الاول في قوله للواقعة بعد الفعل والثاني والثالث في قولنا مثالان للواقعة
بعد الاسم الذي فيه معنى الفعل وحروفه والمراد من كون المفعول معه اسما هو كونه اسما
صريحا بان لا يكون فعلا ولا جملة ولا اسما مؤولا فخرج بقيد الاسم الصريح نحو لا تاكل
السمك وتشرب اللبن بنصب تشرب كما مثله بذلك ابن هشام ونحو سرت والشمس طالعة
فان تالي الواو فعل في الاول وجملة في الثاني فليسا مفعولا معه بناء على ان المؤول
من ان والفعل لا يسمى مفعولا معه خلافا لبعضهم وعلى ان جملة والشمس طالعة ليست مفعولا معه
خلافا للصفي الفاضل وبقيد الفضلة نحو اشترك زيد وعمرو لكونه عمدة لا فضلة

بالواو

بالواو نحو جئت مع عمرو ويكون بها بمعنى مع نحو جاء زيد وعمرو قبله او بعده ويكون بها ثانيا
بجملة نحو كل رجل وضيعته فلا يجوز النصب في هذا المثال الاخير خلافا للصيمري ويكون
الجملة ذات فعل او اسم يشبهه نحو هذا لك واباك فلا يتكلم به خلافا لابي علي واما قولهم
ما انت وزيدا وكيف انت وقصعة من ثريد وما اشبه فسياتي بيانه **فائدة**
اعلم ان في قوله تالي الواو اشارة الى عدم جواز الفصل بين الواو والمفعول معه ولو بالظرف
وان جاز الفصل به بين الواو العاطفة ومعطوفها لتنزل الواو هنا والمفعول معه منزلة الجار
والمجرور ويجب ذكر هذه الواو اذ لم يثبت في كلامهم حذف واو المفعول معه كما صرح به في المغني
وقولنا التي بمعنى مع اي التي للتنصيص على مصاحبة ما بعدها لمعمول العامل السابق اي
مقارنته له في الزمان سواء اشتركا في الحكم كجئت وزيدا اولا كاستوى الماء والخشبة وبذلك فارقت
واو العطف فانها تقتضي المشاركة في الحكم ولا تقتضي المقارنة في الزمان وان وجدت في
كل رجل وضيعته فلو لم يمكن التنصيص بها على المصاحبة لنصب ما قبلها وصحة تسلط العامل
على ما بعدها كما في ضربت زيدا وعمرا كانت للعطف اتفاقا ومما خرج بالتي بمعنى مع
بالمعنى السابق نحو اشترك زيد وعمرو وخلطت البر والشعير فما بعد الواو في مثل هذا مفعول به
لا مفعول معه لان المعية في مثله مستفادة مما قبل الواو لا منها فانها لمجرد العطف

بما من الفعل وشبهه سبق ذا النصب فذا في قوله مرفوع
بالابتداء والنصب بدل او عطف بيان وبما خبر المبتدا وسبق صلة ما ومن الفعل متعلق
بمحذوف سبق اى نصب المفعول معه انما هو بما تقدم في الجملة قبله من فعل وشبهه كما اسلفنا
لا بالواو في القول الاحق خلافا للجرجاني فانه ادعى ان النصب بالواو
ولا يصح ذلك الدعوى منه اذ لو كان كذلك لصح اتصال الضمير بها فكان يقال جلست
وك كما يتصل الضمير بغير الواو من الحروف العاملة نحو انك ولك وذلك ممتنع باتفاق
وايضا فهي اذا عملت تكون حرفا مختصا بالاسم غير منزل منزلة الجزء فحقه ان لا يعمل الا الجر
كحروف الجر ولا بالخلاف عطفا على قول الناظم لا بالواو اى ليس نصب المفعول معه لا بالواو
ولا بمخالفة ما بعدها لما قبلها خلافا للكوفيين فان انتصابه على الظرف عند بعضهم و
ذلك ان الواو لما اقيمت مقام مع المنتصب على الظرفية والواو في الاصل حرف لا يحتمل
النصب اعطى ما بعده اعرابه عارية كما اعطى ما بعد الا التي بمعنى غير اعراب غير ولو كان
الامر كما قال هؤلاء لجاز النصب في كل رجل وضيعته مطردا وليس كذلك وانما قلنا غير
منزل منزلة الجزء للاحتراز من لام التعريف فانها اختصت بالاسم ولم تعمل فيه لكونها
كالجزء منه بدليل تخطي العامل لها وانما ذكر الفعل بالاطلاق في قول الناظم ليكون

شاملا على الظاهر كما مثل والمقدر كقوله فمالك والتلدد حول نجد اى ما تصنع والتلدد
ومن اعمال شبه الفعل قوله فحسبك والضحاك سيف مهند وقوله فقدني واياهم فان
الق بعضهم يكن لك كمجتبل السنام المسرهد وقوله لا تحبسنك اثوابي فقد جمعت هذا
ردائي مطويا وسربالا بنصب سربالا على المفعول معه والعامل فيه مطويا لا الفعل خلافا
لابي علي في تجويزه الامرين بناء على مذهبه من الاكتفاء بالعامل المعنوي **فائدة**
اعلم ان المفهوم من قوله سبق هو ان المفعول معه لا يتقدم على عامله وهو محل اتفاق خلافا
لابن جني فانه جوز تقديمه عليه مع تاخره عن المصاحب نحو اياك والنيل سرت وفي تقديمه على
مصاحبه خلاف والصحيح المنع خلافا لابن جني فانه اجازه تمسكا بقوله جمعت وفحشا غيبة ونميمة
ثلاث خصال لست عنها بمرعوى وقوله اكنيه حين اناديه لاكرمه ولا القبه والسوءة
اللقبا على رواية من نصب السوءة واللقب يعني ان المراد في الاول جمعت غيبة ونميمة مع
فحش وفي الثاني ولا القبه اللقب مع السوءة لان من اللقب ما يكون لغير سوء ولا حجة
له فيهما لامكان جعل الواو فيهما عاطفة قدمت هي ومعطوفها ضرورة وذلك في البيت الاول
ظاهر واما في الثاني فعلى ان يكون اصله ولا القبه اللقب ولا اسوءه السوءة ثم حذف
ناصب السوءة **فائدة اخرى** في قوله فحسبك فاعماله بناء على انه اسم فعل

بمعنى يكفي والكاف مفعوله وحسب فاعله والمجرور على انه صفة مشبهة بمعنى كاف فيثبت
وحسب جره والضحاك مفعول به لمحذوف اي ويحسب الضحاك اي يكفيه من احسب اذا
كفى وفاعل يحسب ضمير يعود على حسب لتقدمه رتبة والواو عاطفة جملة على جملة لا مفعول معه
لان الصفة المشبهة لا تنصب المفعول معه فضمته على الاول بنائية وعلى الثاني اعرابية و
روى في المغني جر الضحاك ورفعه ايضا فالجر باضمار حسب اخرى او بالعطف والرفع على
ان الاصل وحسب الضحاك فحذف حسب وخلفه المضاف اليه **وبعد ما**
استفهام او كيف نصب الاسم على المفعول معه **بفعل كون**
اي بفعل مشتق من الكون هذا اذا لم يصلح المقام ولم يقتض الكلام تقدير غيره كصنع
وتلابس اما اذا صلح لتقدير غيره مما ذكر جاز تقديره فان قيل لم اكتفى بتقدير الفعل
في نحو ما انت وزيد ولم يكتف به في نحو هذا لك واباك يجاب بقوة الداعي للفعل
في الاول لوجود مقتضيين له تقدم الاستفهام الذي هو اولى بالفعل والضمير المنفصل
الذي كان متصلا به على انه فاعله بخلاف المثال الثاني فان فيه مقتضيا للفعل واحدا
مضمر وجوبا وقال في شرح التوضيح جوازا وهو الحق **بعض العرب** بنع
بعض على انه فاعل نصب فقالوا ما انت وزيدا وما شانك وزيدا اي ما يكون

شانك

شانك ومن ذلك قوله ما انت والسير في متلف وقالوا كيف انت وقصعة من ثريد
والاصل ما تكون وزيدا وكيف تكون وقصعة فاسم كان ناقصة كانت او تامة مستتر
وخبرها الاسم الاستفهام المقدم عليها فلما حذف الفعل من اللفظ انفصل الضمير
فائدة مما اضمر فيه ناصب المفعول معه قوله ازمان قومي والجماعة كالذي
لزم الرحالة ان تميل مميلا فالجماعة منصوب على المعية بفعل كون مضمر والتقدير
ازمان كان قومي والجماعة كذا قدره سيبويه فتقديره كان هنا متعين ويحتمل التمام
والنقصان ايضا وتعينها هنا يرجح تقديرها في باقي الامثلة واعلم بان في قوله بعض
العرب اشارة الى ان الارجح فيما ذكره نحو الرفع بالعطف **والعطف ان**
يمكن بلا ضعف من جهة المعنى او من جهة اللفظ **احق** وارجح من النصب
على المعية لعدم الخلاف في جواز العطف بخلاف النصب اذ القائل بان النصب متحتم
لا يجوزه ولصيرورة العمدة في النصب فضلة ولان الاصل في الواو العطف ومحل جواز
العطف والنصب اذا قصد المتكلم مطلق النسبة فان قصد التنصيص على المعية تعين
النصب وان قصد عدمه عليها وبقاء الاحتمال تعين الرفع نحو جاء زيد وعمرو وجئت
انا وزيد ونحو اسكن انت وزوجك الجنة هذه الامثلة لا يرجح العطف من النصب

لكون العطف هو الاصل وقد امكن بلا ضعف ويجوز النصب على المعية ايضا لما ذكر **والنصب على المعية مختار لدى ضعف النسق** اما من جهة المعنى كما في نحو قولهم لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها فان العطف في هذا المثال وان كان ممكنا على تقدير لو تركت الناقة ترأم فصيلها وترك فصيلها يرضعها لرضعها لكن فيه تكلف وتكثير عبارة فهو ضعيف فالنصب موجه على معنى لو تركت الناقة مع فصيلها لعدم التكلف وتقصير العبارة ونحو قوله اذا اعجبتك الدهر حال من امرء فدعه وواكل امره والليالينا وقوله فكونوا انتم وبني ابيكم مكان الكليتين من الطحال لان في العطف تعسفا في الاول وتوهينا للمعنى في الثاني وفي النصب على المعية سلامة منهما فكان اولى من العطف واما من جهة اللفظ كما في نحو جئت وزيدا واذهب وعمروا لان العطف على ضمير الرفع المتصل لا يحسن ولا يقوى الا مع الفصل ولا فصل فالموجه النصب لعدم لزوم ارتكاب وجه ضعيف **والنصب على المعية ان لم يجز العطف** لمانع معنوي او لفظي **يجب** فالمانع المعنوي كما في سرت والنيل ومشيت والحائط ومات زيد وطلوع الشمس وامثالها في ذلك لعدم صحة مشاركة ما بعد الواو لما قبلها

في حكمها في هذه الامثلة في صورة العطف اذ لو عطف ما بعد الواو على ما قبلها في نحو سرت والنيل ولوحظ المشاركة بين المتعاطفين لفسد المعنى والمانع اللفظي كما في نحو ما لك وزيدا وما شانك وعمروا بناء على مذهب بعضهم لامتناع العطف على الضمير المجرور من غير اعادة الجار اما على مذهب البعض فيصح العطف لانهم لا يقولون بوجوب اعادة الجار في العطف على الضمير المجرور **فائدة** اعلم ان تعين نصب الاسم على المعية انما يكون حيث امكن نصبه عليها كما عرفت من الامثلة فاما عند امتناع الوجهين وهذا رابع الاقسام وذلك كما في نحو قوله علفتها تبنا وماء باردا وقوله اذا ما الغانيات برزن يوما وزججن الحواجب والعيونا فان العطف ممتنع لانتفاء المشاركة بين المتعاطفين اذ لا يجوز اشتراك الماء للتبن في التعليف والعيون للحواجب في التزجيج الذي هو مخصوص بتدقيق الحواجب وتطويلها لا العيون والنصب على المعية ممتنع ايضا لانتفاء المصاحبة في الاول وانتفاء فائدة الاعلام بها في الثاني فحمل اول العامل المذكور بعامل اخر يصح انصبابه عليهما فاول علفتها بانلتها وزججن بزين كما ذهب اليه اكثر النحاة وقال بعضهم فيه نظر لان المقصود مصاحبة العيون للحواجب المزججة لا لمطلق الحواجب وفي الاعلام بها فائدة واجيب عن ذلك النظر بان قوله والعيونا لم يقع الا بعد افادة تزجيج الحواجب فلا يحصل له الا

مصاحبة العيون لتلك الحواجب المزججة وهذا معلوم مما قبله فلا فائدة للاعلام به او
اعتقد اضمار عامل ملائم لما بعد الواو ناصب له **نصب** اى وسقيتها
ماء وكحلن العيون كما ذهب اليه الفراء والفارسي ومن تبعهما واعلم انه قد بقى من الاقسام
قسم خامس وهو تعين العطف وامتناع النصب على المعية نحو كل رجل وضيعته واشترك
زيد وعمرو وجاء زيد وعمرو قبله او بعده والمراد بنحو ما ذكر من الامثلة كل تركيب فقد
فيه قيد من القيود السابقة **فائدة** اعلم ان فى تركيب كل رجل وضيعته سؤال
مشهور عند النحويين وهو ان الضمير فى ضيعته لا يصح رجوعه لكل ولا الى رجل فلانه
فى تقدير ارجاع الضمير الى كل يصير المعنى كل رجل وضيعة كل رجل مقترنان وهو غير ممكن
وفى تقدير ارجاعه الى رجل يصير المعنى كل رجل وضيعة رجل وهو غير ممكن ايضا فاجيب
بان كل رجل نائب عن اسماء كثيرة فكذا ضميره نائب عن ضمائر كثيرة فكل رجل جمع فى
المعنى وضميره كل وهو من مقابلة الجمع بالجمع فيقتضى القسمة على الاحاد فكانه قيل زيد
وضيعته مقترنان وعمرو وضيعته مقترنان وهكذا وقد صرح بهذا الجواب فى كثير من الكتب
النحوية على نحو ما ذكرناه

باب الاستثناء

السين والتاء زائدتان
وهو من الثنى بمعنى العطف لان المستثنى معطوف عليه باخراجه من حكم المستثنى منه او

بمعنى الصرف لانه مصروف عن حكم المستثنى منه ثم معناه الاخراج بالا او باحدى اخواتها
لما كان داخلا او منزلا منزلة الداخل فالاخراج جنس وبالا الخ يخرج التخصيص بنحو المراد
التخصيص بالوصف والاضافة لشبههما وبنحو التقييد بالغاية والشرط والحال والبدل
ونحوها فلا يقال ان الاستثناء من التخصيص ماكان داخلا يشمل الداخل حقيقة لفظا
او تقديرا وهو المفرغ والقيد الاخير لادخال المنقطع كما سيجيء بيانه بعد **ما**
استثنى الا مع كلام تمام اى غير مفرغ موجبا كان العامل التام او
غير موجب **ينتصب** فاعله ما الواقعة فى اول النظم الا ان الانتصاب مع
الموجب متحتم اتفاقا سواء كان المستثنى متصلا وهو ما كان بعضا من المستثنى منه او
منقطعا وهو ما لم يكن كذلك وسواء كان متقدما على المستثنى منه او متاخرا عنه نحو
قام القوم الا زيدا بنصب زيدا وهذا مثال للمتصل المتاخر عن المستثنى منه لان زيدا
هو بعض القوم وخرج القوم الا بعيرا بنصب بعيرا وهذا مثال للمنقطع المتاخر عن المستثنى منه
لان بعيرا ليس من بعض القوم وقام الا زيدا القوم بنصب زيدا ايضا وهذا مثال للمتصل
المتقدم على المستثنى منه وخرج الا بعيرا القوم بنصب بعيرا ايضا هذا مثال للمنقطع المتقدم
على المستثنى منه وهكذا تقول مع عامل النصب والجر **فائدة** ثم اعلم

ان في ناصب المستثنى خلاف فقد ذهب الناظم زاعما انه مذهب سيبويه والمبرد الى
ان الناصب نفس الا وبعدها وعند بعضهم تمام الكلام هو ناصبه كما انتصب درهما بعد
عشرين وذهب ابن خروف الى ان الناصب هو المتقدم عليها ولكن بواسطتها وقال
الزجاج ان الناصب هو فعل محذوف من معنى الا وهو استثني مضمرا وحكي عن الكسائي
ان الناصب هو المخالفة وقد حكى السيرافي عن الكسائي ان الناصب هو ان بفتح الهمزة
وتشديد النون محذوفة هي وخبرها والتقدير الا ان زيدا لم يقم وحكى السيرافي عن الفراء ان
الا مركبة من ان ولا ثم خففت وادغمت في اللام وزاد ابن عصفور فاذا انتصب ما
بعدها فعلى تغليب حكم ان واذا لم ينتصب فعلى تغليب حكم لا لانها عاطفة **وبعد
نفي** ولو كان النفي معنا دون لفظ **او كنفي** وهو النهي والاستفهام المؤول
بالنفي وهو الانكاري اي التوبيخي والفرق بين الانكاري والتوبيخي ان المستفهم عنه في
الاول غير واقع ومدعيه كاذب وفي الثاني فالامر بالعكس **انتخب** اي اختير
اتباع ما اتصل لما قبل الا في اعرابه فمثاله بعد النفي لفظا ومعنى ما قام
احد الا زيد وما رايت احدا الا زيدا وما مررت باحد الا زيد ومثاله بعد معنا فقط
قوله وبالصريمة منهم منزل خلق عاف تغير الا النؤي والوتد فان تغير بمعنى لم يبق

على حاله ومثاله بعد شبه النفي لا يقم احد الا زيد وهل قام احد الا زيد ومن يغفر الذنوب
الا الله والتقدير في الاخير اي لا احد اي ليس موجود يغفر الذنوب الا الله فما قيل من
ان الكلام في الاستثناء من كلام تام وما في الاية مفرغ يندفع بهذا التقدير المذكور
فائدة اعلم ان المستثنى والحالة هذه بدل بعض من المستثنى منه عند البصريين
ويبعد قولهم عدم وجود الضمير في نحو ما جاءني احد الا زيد كما هو موجود في نحو اكلت الرغيف
ثلثه وحصول المخالفة بين البدل والمبدل منه في النفي والايجاب وانهم قد اشترطوا فيهما
التوافق نفيا وايجابا واجاب الدماميني عن الاول بان وجه اشتراط وجود الضمير في بدل
البعض انما هو لحصول الربط فاما اذا وجد الربط بدونه حصل الغرض من غير احتياج الى
وجوده كما في نحو ما جاءني الا زيد اذ الربط هنا متحقق بدونه وذلك لان الا وما بعدها
من تمام الكلام الاول والا لاخراج الثاني من الاول فعلم انه بعضه والربط حاصل بذلك
ولا احتياج الى ان الضمير وعن الثاني بانه لا منع من التخالف مع الحرف المقتضي
لذلك كما جاز في الصفة نحو مررت برجل لا ظريف ولا كريم فكما جعلت حرف النفي
مع الاسم بعدها صفة لرجل والاعراب على الاسم كذلك يجعل في نحو ما جاءني احد
الا زيد بدلا والاعراب على الاسم واما الكوفيون فذهبوا الى ان المستثنى عطف نسق

في هذه الحالة لان الا عندهم من حروف العطف في الاستثناء خاصة ورد منعهم عند المجيز
باطراد نحو ما قام الا زيد وليس لنا حرف عطف يلي العامل باطراد واجيب عن هذا الرد بانه
ليس تاليها في التقدير اذ الاصل ما قام احد الا زيد قال الدماميني لكن يلزم عليه جواز حذف
المعطوف عليه باطراد والفرض انه غير مطرد واعلم انه اذا تعذر البدل على اللفظ ابدل على
المحل نحو ما جاءني من احد الا زيد ولا احد فيها الا زيد وما زيد بشيء الا شيء لا يعبأ به برفع
ما بعد الا في هذه الامثلة ونحو ليس زيد بشيء الا شيئا بنصبه لان من والباء لا يزادان
في الايجاب ثباتا خلافا للاخفش وانما نحو بحسبك درهم وكفى بالله فمقصور على السماع
ولان ما ولا لا يقدران عاملين بعده واعلم بان المفهوم من قول الناظم انتخب هو ان النصب
جائز ايضا فيما ذكر كما قرئ في السبع قوله تعالى ما فعلوه الا قليلا منهم ولا يلتفت منكم احد
الا امرأتك بالنصب **وانصب ما انقطع** من المستثنى اذا كان واقعا
بعد نفي او شبهه تقول ما قام احد الا حمارا وما مررت باحد الا حمارا هذه لغة جميع العرب سوى
تميم وعليها قراءة السبعة ما لهم به من علم الا اتباع الظن فقد نقل عن بعضهم ان الا اذا
كان في سياق النفي لا يخص بمن يعقل فلا يجوز على ذلك جعله مثالا للمنقطع واعلم
ان الا في المنقطع بمعنى لكن عند البصريين **وعن تميم فيه ابدال وقع**



كالمتصل في مجرد جواز الابدال بقطع النظر عن رجحانه في المتصل ومرجوحيته في المنقطع فيجوزون
ما قام احد الا حمار وما مررت باحد الا حمار فحمار بدل غلط كما صرح به الرضي وقال بعضهم
بدل كل بملاحظة معنى الا اذ معنى الا حمار غير حمار وغير حمار يصدق على الاحد ومنه
قوله وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس **فائدة** اعلم ان شرط
جواز الابدال عندهم في الحالة هذه ان يكون العامل متسلطا على المستثنى كما في الامثلة
والشواهد وفي ذلك بحث بعضهم بما حاصله ان كان المراد مع الا بان يقال ما قام الا
حمار وليس بها الا اليعافير لم يوافق ظاهر قوله اذ لا يقال زاد النقص ولا نفع الضرر و
ان كان المراد بدون الا اشكل علينا الكيف اذ لا يقال ليس بها اليعافير لفساد المعنى و
يمكن دفع ذلك البحث باختيار الوجه الثاني وان المراد امكان التسلط ولو في مادة
اخرى فافهم فان لم يكن العامل متسلطا عليه وجب النصب اتفاقا على الاستثناء المنقطع
من المذكور قبل الا كهذا المال وزيد لا على المفعول له والاستثناء مفرغ كما زعم بعضهم
لانه لا مناسبة بين النقصان والزيادة وبحث فعل ذلك بعضهم بان مراتب النقص
متفاوتة فاذا اخذ من المال مرة ثم مرة اخرى فهو في المرة الاخرى يزيد في النقص على المرة
الاولى وقالوا وماذا تقولون في نحو مال زيد انقص من مال عمرو وكيف يفهمون ان

النقص صيغة تفضيل مع ان اسم التفضيل ما اشتق من فعل الموصوف بزيادة على غيره و
المراد بوجوب النصب امتناع الابدال والا فيجوز رفعه على الابتداء والخبر محذوف
تقديره في المثال لكن النقص شانه اي على الخبرية لمحذوف والتقدير لكن شانه النقص
فسقط اعتراض البعض على وجوب النصب فاذا وجد شرط جواز الابدال فالارجح عندهم
النصب **وغير نصب مستثنى سابق على المستثنى منه في النفي**
قد ياتي على قلة بان يفرغ العامل له ويجعل المستثنى منه تابعا له كقوله لانهم يرجون
منه شفاعة اذا لم يكن الا النبيون شافع وقوله وغير نصب تقييد لقوله ويعد نفيا اي
كنفي انتخب اتباع ما اتصل قال سيبويه وحدثني يونس ان قوما يوثق بعربيتهم يقولون
ما لي الا ابوك ناصر **فائدة** اذا تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه ففيه وجهان
الاول عدم الاكتراث بالصفة وكون البدل مختارا كما اذا لم تذكر الصفة وذلك كما في
نحو ما فيها احد الا ابوك صالح كانك لم تذكر صالحا وهذا راي سيبويه والثاني عدم الاكتراث
بتقديم الموصوف بل تقدير المستثنى مقدما بالكلية على المستثنى منه فيكون نصبه راجحا كما اختاره
المبرد والمازني وفي الكافية وشرحه ان النصب والبدل مستويان لان لكل مرجحا فكانا
وان يفرغ سابق الا من اشتغاله بالمستثنى منه لفظا **لما بعد** اي لما بعد

الا وهو الاستثناء من غير التام **يكن** اي السابق اي ما بعد **كما لو الا عدما** فاجري
على ما بعدها ما حق من الاعراب على حسب ما يقتضيه ما قبلها وذلك عند غير الكسائي
اما هو فيجيز النصب في نحو ما قام الا زيد بناء على مذهبه من جواز حذف الفاعل وما
في قوله كما لو الا عدما يجوز ان تكون مصدرية ولو زائدة ويجوز العكس ايضا وقال بعضهم
ان الا مرفوع بفعل محذوف يفسره عدم ثم هذا القول ظاهر على قراءة عدم البناء للمجهول
اما على قراءته بالبناء للمعلوم والفاعل ضمير مستتر يعود الى السابق اي ما بعد فالا منصوب
على المفعولية لا مرفوع على نيابة الفاعل ولا يكون هذا الاستثناء المفرغ الا بعد نفي اي
شبهه فالاول نحو وما محمد الا رسول وما على الرسول الا البلاغ المبين والثاني نحو ولا
تقولوا على الله الا الحق ولا تجادلوا اهل الكتاب الا بالتي هي احسن فهل يهلك الا القوم
الفاسقون فما بعد الا فيما ذكر معرب بحسب ما يقتضيه العوامل الداخلة كما لا يخفى على الفطن
العارف ولا يقع ذلك في الايجاب فلا يجوز قام الا زيد لان المعنى قام جميع الناس الا زيدا
وهو بعيد وجوزه ابن الحاجب في الايجاب اذا كان فضلة وحصلت فائدة نحو قرأت
الا يوم كذا فانه يجوز ان تقرأ في جميع الايام الا يوم كذا بخلاف ضربت الا زيدا اذ من المحال
ان تضرب جميع الناس الا زيدا واما قوله تعالى ويابى الله الا ان يتم نوره فمحمول على المعنى اي

لا زيد ويصح التفريغ لجميع المعمولات بالاصالة اما التوابع فلا تفريغ لها الا البدل واجازه
الزمخشري وغيره في الصفات ايضا والا المصدر المؤكد فلا يجوز ما ضربت الا ضربا لكون
الناقض فيه بالنفي اولا والاثبات ثانيا وكذا الحال المؤكدة وينبغي ان يستثنى المفعول معه
فلا يقال ما سرت الا والنيل واما نحو ان نظن الا ظنا فمتاول بكونه مصدرا نوعيا اي الا
ظنا ضعيفا فلا تناقض لاختلاف المثبت والمنفي **والغ الا ذات توكيد**
والمراد هي التي يصح طرحها والاستغناء عنها لكون ما بعدها تابعا لما قبلها بدلا منه
وذلك ان توافقا في المعنى ومعطوفا عليه بالواو وخاصة ان اختلفا فيه الا اذا كنت
غالطا او اردت الاضراب اي فلا عطف بل يجب الابدال فالاول **كلا تمرر بهم**
الا الفتى الا العلا فالعلا بدل كل من الفتى والا الثانية زائدة لمجرد التاكيد
والتقدير الا الفتى العلا والثاني نحو قام القوم الا زيدا والا عمرا فعمرا عطف على زيد و
الا الثانية لغو والتقدير قام القوم الا زيدا وعمرا **فائدة** اعلم ان الغاء الا
ذات توكيد كما قلنا انما هو لكون ما بعدها تابعا لما قبلها بدلا منه وذلك اما بدل
كل من كل كما في مثال الناظم او بعض من كل نحو ما اعجبني الا زيد الا وجهه او اشتمال
نحو ما اعجبني الا زيد الا علمه او اضراب نحو ما اعجبني الا زيد الا عمرو اي بل عمرو والمراد

من الاطلاق الالغاء في قول الناظم للدلالة على ان هذا الحكم يكون في الايجاب والنفي وشبهه
ثم اعلم ان الفتى في قوله لا تمرر بهم الا الفتى الا العلا منصوب على الاستثناء او مجرور بالبدلية
من الهاء بدل بعض فعلى هذا كون العلا بدلا من الفتى مبني على جواز الابدال من البدل
واستشكل ذلك بعضهم اذا نصب الفتى على الاستثناء بان الصحيح ان العامل في البدل
نظير العامل في المبدل منه فلا تكون الا مؤكدة لاحتياج اليها للعمل في البدل والفرض انها
مؤكدة فينبغي ان يجعل العلا عطف بيان اذا نصب الفتى على الاستثناء لينتفع هذا
الاشكال ويجوز جعل العلا عطف بيان اذا جر الفتى بابداله من الهاء وعليه يندفع الاعتراض
بالبناء على الضعيف من جواز الابدال من البدل والحاصل ان جعل العلا عطف بيان
يدفع الاعتراض على بدلية العلا المبني على جر الفتى بدلا من الضمير والاعتراض عليها المبني
على نصب الفتى على الاستثناء والتقدير الا الفتى العلا صحيح فانه لو عبر بذلك لكان العلا
بدلا فعلى ان العامل في البدل نظيره في المبدل منه يكون العامل في العلا الا مقدرة
فعلم ان الا تعمل مقدرة حيث نصب الاسم على الاستثناء **وان تكرر الا**
لا لتوكيد بل تكرر للتاسيس اي لقصد استثناء بعد استثناء فلا يخلو اما ان يكون
ذلك مع تفريغ او لا **فمع تفريغ التاثير بالعامل المفرغ دع**

الزيد بائها فى واحد مما بالا استثنى وليس عن نصب
سواه اى سوى ذلك الواحد الذى شغلت به العامل مغنى فتقول ما
قام الا زيد الا عمرا الا بكرا وما ضربت الا زيدا الا عمرا الا بكرا وما مررت الا بزيد
الا عمرا الا بكرا ولا يتعين اشغال العامل بواحد بعينه بل ايها اشغلته به جاز والاول
اولى فحاصل القول هو ان الا اذا تكررت لغير التأكيد بل لقصد الاستثناء وكان المستثنى
متعددا ايضا والاستثناء مفرغا فيعرب الاسم الاول على حسب ما تقتضيه العوامل
المذكورة من الرفع والنصب والجر ولا يتعين فى ذلك لواحد من المستثنيات ولكن الاول
اولى لذلك الاعراب لقربه من العامل والباقى ينصب على الاستثناء كما مر فى
الامثلة المذكورة ودون تفريغ مع التقدم على المستثنى منه
نصب الجميع على الاستثناء احكم به والتزم نحو قام الا زيدا الا عمرا
الا بكرا القوم وما قام الا زيدا الا عمرا الا بكرا احد فائدة اعلم ان الناظم
لم يتعرض لما اذا لم تكرر الا وتعدد المستثنى قال بعضهم ما ملخصه انه لا ينصب على الاستثناء
باداة واحدة دون عطف شيئان وتوهم ذلك ان كان فى الايجاب فالاول مستثنى
والثانى معمول عامل مضمر وان كان فى غيره فكذلك او الاول بدل مثال الايجاب

اعطيت

اعطيت القوم الدراهم الا زيدا الدنانير فزيدا منصوب على الاستثناء والدنانير مفعول
لمحذوف اى اعطيته الدنانير او اخذ الدنانير ومثال غيره ما اعطيت احدا شيئا الا زيدا درهما
فزيدا المستثنى او بدل ودرهما مفعول لمحذوف وما ضرب احد الا بكر خالدا فبكر ان رفعته
كان بدلا من احد وان نصبته كان مستثنى وخالدا مفعول لمحذوف فتعدد المستثنى قد
يكون مع تعدد المستثنى منه وقد يكون مع اتحاده وجوز بعضهم كون الاسمين بدلين فى
نحو ما اعطيت احدا الا زيدا عمرا وما ضرب احد احدا الا زيد بكرا ورد ذلك بان البدل
لم يعهد تكرره الا فى بدل البدل وبان حق بدل البعض ان يقترن بالضمير وجعلوا فى باب
الاستثناء اقترانه بالا مغنيا عن الضمير والاسم الثانى غير مقترن بالا لفظا ومن النحاة
من لا يجيز هذه التراكيب مطلقا ويحكم بفسادها على كل وجه ورايت فى حاشية المغنى
ان جماعة اجازوا نصب شيئين باداة واحدة دون عطف وعليه مشى صاحب الكشاف
فى مواضع منها لا تدخلوا بيوت النبى الا ان يؤذن لكم الاية وانصب لتأخير
عنه اما فى الايجاب فمطلقا اى فى جميع المستثنيات نحو قام القوم الا زيدا الا عمرا الا
بكرا واما فى غير الايجاب فكذلك ولكن جئ بواحد منها معربا بما تقتضيه
الحال واجاز بعضهم اتباع الجميع بناء على جواز تعدد البدل بدون عطف كما لو

كان دون زائد عليه ففي الاتصال يبدل واحد على الراجح وينصب ما بقي
واما على اللغة المرجوحة فنصب الجميع **كلم يفوا الا امرؤ الا علي** الا بكر فعلي
بدل من الواو فانه لا يتعين للابدال واحد لكن الاول اولى ويجوز ان يكون امرؤ هو
البدل وعلي منصوب ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة وفي الانقطاع ينصب الجميع على
اللغة الفصحى نحو ما قام احد الا حمارا الا فرسا الا جملا ويجوز الابدال على لغة تميم
فائدة اعلم انهم قد حكموا في غير المفرغ مع تقدم المستثنى على المستثنى منه
نصب جميع المستثنيات وجوبا في الايجاب وجواز ترجيحه في واحد ووجوبا في الباقي
في غير الايجاب وكون الاستثناء متصلا وجواز رجحان في واحد ووجوبا في الباقي
في غير الايجاب وكون الاستثناء منقطعا **وحكمها** اي حكم هذه المستثنيات سوى
الاول **في القصد حكم الاول** فان كان مخرجا لوروده على موجب فهي
مخرجة وان كان مدخلا لوروده على غير موجب فهي ايضا مدخلة **فائدة**
اعلم ان محل ذلك اي كون حكم المستثنيات في القصد حكم الاول اذا لم يمكن استثناء
بعض المستثنيات من بعض كما رأيت اما اذا امكن ذلك كما في نحو له علي عشرة الا اربعة
الا اثنين الا واحدا فقيل الحكم كذلك وان الجميع مستثنى من اصل العدد والصحيح ان كل

عدد مستثنى من متلوه فعلى الاول يكون مقرا بثلاثة وعلى الثاني بسبعة وعليه فطريق معرفة
ذلك ان تجمع الاعداد الواقعة في المراتب الوترية وتخرج منها مجموع الاعداد الواقعة في
المراتب الشفعية او تسقط اخر الاعداد مما قبله ثم ما بقي مما قبله وهكذا فما بقي فهو المراد

واستثن مجرورا بغير معربا ... بما لمستثنى بالا نسبا

ي المراد ان غير المستثنى بها مجرور باضافتها اليه وتكون هي معربة بما نسب للمستثنى بالا
من الاعراب فيما تقدم فيجب نصبها في نحو قام القوم غير زيد وما نفع هذا المال غير الضرر
عند الجميع وفي نحو ما قام احد غير حمار عند غير تميم وفي نحو ما قام غير زيد احد عند الاكثر
ويترجح في هذا المثال عند قوم وفي نحو ما قام احد غير حمار عند تميم ويضعف في نحو ما
قام احد غير زيد ويمتنع في نحو ما قام غير زيد **فائدة** اعلم ان لفظ غير بناء على
وضعها الاصلي ان يوصف بها اما نكرة نحو صالحا غير الذي كنا نعمل او شبهها نحو غير
المغضوب عليهم فان الذين جنس لا قوم باعيانهم وايضا فهي اذا وقعت بين ضدين ضعف
ابهامها فلما ضمنت معنى الا حملت عليها في الاستثناء وقد تحمل الا عليها فيوصف بها
بشرط ان يكون الموصوف جمعا او شبهه وان يكون نكرة او شبهها فالجمع نحو لو كان فيهما
آلهة الا الله لفسدتا وشبهه كقوله لو كان غيري سليمى الدهر غيره وقع الحوادث الا

الصادم الذكر فالصادم صفة لغير وشبه النكرة قوله انيخت فالقت بلدة فوق
بلدة قليل بها الاصوات الا بغامها فالاصوات شبيه بالنكرة لان تعريفه بالجنسية
لكن الفرق بين غير والا من وجهين احدهما عدم جواز حذف موصوف الا فلا يقال جاءني الا
زيد ويقال جاءني غير زيد ونظيرها في ذلك الجمل والظروف فانها تقع صفات ولا
يجوز نيابتها عن موصوفاتها وثانيهما انه لا يوصف بها الا حيث يصح الاستثناء فيجوز عندي
درهم الا دانق لانه يجوز الا دانقا ويمتنع الا جيد لانه يمتنع الا جيدا ويجوز عندي درهم
غير جيد هكذا قال جماعات وقد يقال انه مخالف لقولهم في لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا
لانه لا يجوز كون الا فيه للاستثناء وما بعدها بدلا لا من جهة المعنى ولا من جهة اللفظ
اما الاول فلان التقدير ح لو كان فيهما آلهة اخرج منهم الذات العلية لفسدتا وهو يقتضي
عدم الفساد عند عدم الاخراج وليس يراد بل المراد ترتيب الفساد على مجرد التعدد ولهذا
كان الا الله من الصفة المؤكدة الصالحة للاسقاط اذ المعنى لو كان فيهما من الآلهة متعدد
غير الواحد ومن المعلوم مغايرة المتعدد للواحد والقاعدة انه ان طابق ما بعد الا موصوفها
فالوصف مخصص نحو لو كان معنا رجل الا زيد لغلبنا وان خالفه بافراد او غيره فالوصف
مؤكد كالاية كما يوخذ هذا من قول النحاة واما الثاني فلان آلهة جمع منكر في الاثبات

فلا

فلا عموم لها تشمل لينا فلا يصح الاستثناء منها كما قاله في المغني ثم اعلم بان انتصاب غير في
الاستثناء كانتصاب الاسم بعد الا عند المغاربة وعلى الحال عند الفارسي وعلى التشبيه
بظرف المكان عند جماعة وانه يجوز في تابع المستثنى بها مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى نحو
قام القوم غير زيد وعمرو وعمرا بالجر على اللفظ والنصب على المعنى لان معنى غير زيد الا زيد
وتقول ما قام احد غير زيد وعمرو بالجر والرفع لانه على معنى الا زيد والمفهوم من كلام سيبويه
انه من العطف على المحل وذهب الشلوبين الى انه من باب التوهم **ولسوى** بالكسر و
سوى بالضم مقصورتين و **سواء** بالفتح والمد **اجعلا على الاصح**
ما لغير جعلا من الاحكام فيما سبق كوقوعها في الاستثناء المتصل والمنقطع و
صفة لنكرة او شبهها وقبولها تاثير العامل المفرغ وذلك لان هذه الالفاظ المذكورة
مثل غير لامرين احدهما اجماع اهل اللغة على ان معنى قولهم قاموا سواك وقاموا غيرك واحد
وانه لا قائل منهم بان سوى عبارة عن مكان او زمان والثاني ان من حكم بظرفيتها حكم
بلزومها وعدم تصرفها والواقع في كلامهم نثرا ونظما خلاف ذلك لوقوعها مجرورة بالحرف
في قوله ع دعوت ربي ان لا يسلط على امتي عدوا من سوى انفسها وبالاضافة كقوله
فانني والذي يحج له الناس بعيدا سواك لم اثق ومرفوعة بالابتداء كقوله واذا تباع

كريمة أو تُشرى فسيّان بائعها أنت المشتري ومرفوعة بالناسخ كقوله أأترك
ليلى ليس بيني وبينها سوى ليلة إني إذاً لصبور وبالفاعلية كقوله ولم يبق
سوى العدوان دنّاهم كما دانوا ومنصوبة بأن كقوله لديك كفيل بالمنى لمؤمّل
أن سواك من يؤمّله يشقى وقد ذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين أن سوى
من الظروف اللازمة لانفصال الموصول بها نحو جاء الذي سواك ولا تخرج عن الظرفية
إلا في الشعر قال الرماني وبعضهم إنها تستعمل ظرفاً غالباً وكغير قليلاً وهذا أعدل

فائدة اعلم أن سوى تفارق غيراً في أمرين أحدهما أن المستثنى بغير قد
يحذف إذا فهم المعنى نحو ليس غير بالضم وبالفتح وبالتنوين بخلاف سوى وثانيهما أن
سوى تقع صلة الموصول في فصيح الكلام كما مر بخلاف غير وتأتي سواء بمعنى وسط و
بمعنى تام فتمد فيهما مع الفتح نحو في سواء الجحيم أي في وسطه وهذا درهم سواء أي تام و
تأتي بمعنى مستوٍ فتقصر مع الكسر نحو مكاناً سوى وتمد مع الفتح نحو مررت برجل سواء
والعدم ويخبر بها حينئذ عن الواحد فما فوقه نحو ليسوا سواء لأنها في الأصل مصدر بمعنى
الاستواء **واستثن ناصباً بليس وخلا وبعدا**
وبيكون بعد لا النافية نحو قاموا ليس زيداً وخلا عمراً

وعدا

وعدا بكراً ولا يكون خالداً أما المستثنى الواقع بعد ليس ولا يكون فينصب وجوباً لأنه
خبرهما واسمهما ضمير مستتر وجوباً يدل على البعض المدلول عليه بكله السابق وإنما وجب
استتار اسمهما ليكون ما بعدهما في صورة المستثنى بإلا كما مر وقيل لأنه لو برز للزم الفصل
بين أداة الاستثناء والمستثنى فتقدير قاموا ليس زيداً ليس هو أي بعضهم فهو نظير فإن كنّ
نساء بعد يوصيكم الله في أولادكم ووجه النظير في ذلك هو كون الضمير عائداً على البعض
المفهوم من كله السابق إذ النون عائد على الإناث وهن بعض الأولاد المتقدم ذكرهم و
محط الفائدة قوله فوق اثنتين وذكر نساء توطئة له فلا يقال لا فائدة في قولنا فإن
كانت الإناث نساء وقيل الضمير للأولاد وأنثه باعتبار الخبر وقيل الضمير في قولنا
ليس هو عائد على الوصف المفهوم من الفعل السابق والتقدير ليس هو أي القائم وقيل
عائد على الفعل المفهوم من الكلام السابق والتقدير ليس هو أي ليس فعلهم فعل زيد فحذف
المضاف ويضعف هذين عدم الاطراد لأنه قد لا يكون هناك فعل كما في نحو القوم إخوتك
ليس زيداً وأجابوا عن ذلك الاعتراض بأن قائلي ذلك إنما خصوا الفعل بالذكر فإذا
لم يكن هناك فعل ملفوظ تصيّد من الكلام ما يعود عليه الضمير ففي نحو القوم إخوتك
ليس زيداً التقدير ليس هو أي المنتسب إليك بالأخوة زيداً أو ليس انتسابهم انتساب زيد

من تمام الكلام فتكون هي الناصبة وهو الصواب لعدم اطراد الاول لانه لا ياتي في نحو القوم اخوتك ولانها لا يعديان الافعال الى الاسماء اي لا يوصلان معناها اليها بل يزيلان معناها عنها فاشبها في عدم التعدية الحروف الزائدة ولانها بمنزلة الا وهي غير متعلقة ورد ذلك القول بانه لا يلزم ان يكون معنى التعدية ايصال الحرف معنى الفعل الى الاسم على وجه الثبوت بل يجوز ان يكون معناها جعل الاسم مفعولا لذلك الفعل وايصال معنى الفعل اليه على الوجه الذي يقتضيه الحرف من ثبوت او انتفاء الا ترى ان المفعول به في النفي نحو لم اضرب زيدا لم يخرجه انتفاء وقوع الفعل عليه عن كونه مفعولا وقولنا لانها بمنزلة الا اي في المعنى ورد ذلك ايضا بان ذلك لا يقتضي مساواتها لها في جميع الاحكام الا ترى انما يجران بخلاف الا **وبعد ما** المصدرية **انصب** حتما على مذهب من لا يجيز الجر بهما بعدما وقيل ان الحرف المصدري لا يوصل بفعل جامد الا ان يقال هما في الاصل متصرفان والجمود عارض فلم يكن مانعا من الوصل او يقال هما مستثنيان وعلى كل فالمصدر المنسبك ملاحظ فيه جانب المعنى وانما انحتم النصب بعدما المصدرية لانها تعينهما للفعلية كقوله الا كل شيء ما خلا الله باطل وقوله تمل الندامى ما عداني فانني بكل الذي يهوى نديمي مولع وموضع الموصول وصلته نصب بالاتفاق

واما الواقع بعد خلا وعدا اللذين هما فعلان غير متصرفين لوقوعهما موقع الا فنصب جوازا على المفعولية وفاعلهما ضمير مستتر وجوبا وفي مرجعه الخلاف المذكور والاصح منه عوده على البعض المفهوم من كله السابق واعترض عليه الرضي بانه لا يفيد المقصود لان مجاوزة البعض لزيد في قولك قام القوم خلا زيدا لا يلزم منها مجاوزة الكل واجيب عنه بان البعض مبهم ومجاوزته لا تتحقق الا بمجاوزة الكل وبان المراد بالبعض ما عدا المستثنى **فائدة** اعلم ان موضع جملة الاستثناء من هذه الاربع كما قيل نصب على الحال اي مستأنفة اي غير متعلقة بما قبلها في الاعراب وان تعلقت به في المعنى وصححه ابن عصفور ولا يستعمل يكون في الاستثناء مع غير لا من ادوات النفي وكذلك لا يستعمل فيه من تصاريف الكون غير يكون مضارعا **واجرر بسابقي يكون** وهما خلا وعدا **ان ترد** الجر فانه جائز كالنصب بهما ولكن الجر قليل فمنه قوله خلا الله لا ارجو سواك وانما اعد عيالي شعبة من عيالكا وقوله ابحنا حيهم قتلا واسرا عدا الشمطاء والطفل الصغير والشمطاء التي يخالط سواد شعرها بياض والمراد بها العجوز **فائدة** اذا جر المستثنى بخلا وعدا فهل يتعلقان بما قبلهما في الرتبة وان تاخر في اللفظ من فعل او شبهه على قاعدة حروف الجر وقيل موضعهما نصب

فقال بعضهم نصب على الحال بتأويلها باسم الفاعل اى تلك الحال فيها معنى الاستثناء
وهذا مشكل لانهم صرحوا فى غير هذا الموضع بان المصدر المؤول لا يقع حالا لتعرفه بالضمير
المشتمل عليه فلا تقول جاء زيد ان يقوم لتأوله بمصدر مضاف للضمير والحال لا تكون معرفة
واما نحو العراك فى قولهم ارسلها العراك فمعنى التنكير لانه بال الجنسية بخلاف
المصدر الصريح الواقع حالا فى نحو ارسلها العراك وقيل منصوب على الظرفية وما وقتية
نائبة مع صلتها عن الوقت فالمعنى على الاول قاموا مجاوزين زيدا وعلى الثانى قاموا
وقت مجاوزتهم زيدا وقال بعضهم منصوب على الاستثناء كانتصاب غير فى قاموا غير زيد
وانجرار بهما حين اذ وقعا بعدما **قد يرد** فى كلامهم لكن على تقدير زيادة
ما عند من اجاز ذلك لا مصدريتها فالقياس فى ذلك القياس ففاسد لعدم زيادة
ما قبل الجار بل بعده نحو عما قليل فبما رحمة فان نسب الى القياس فهو من الشذوذ
ولا يحتج به **وحيث جرا فهما حرفان** بالاتفاق **كما هما ان نصبا**
فعلان بالاتفاق ايضا وسواء فى الحالين اقترنا بما او تجردا عنها **و**
كخلا فى جواز جر المستثنى بها ونصبه **حاشا** تقول قام القوم حاشا زيد
وحاشا زيدا فاذا جرت كانت حرف جر وفى كونها تتعلق بما قبلها ما سبق فى خلا

واذا نصبت كانت فعلا والخلاف فى مرجع فاعلها وفى محل الجملة وجودا وعدما كما فى
خلا وتقول خلاى وحاشاى وعداى فى حالة الجر بدون نون الوقاية وفى حالة النصب
مع النون ويجوز فى خلاك وخلاه وحاشاك وحاشاه وعداك وعداه كون الضمير منصوبا
ومجرورا **فائدة** اعلم ان الجر بحاشا هو الكثير الراجح ومن ثم التزم سيبويه و
اكثر البصريين حرفيتها ولم يجيزوا النصب لكن الصحيح جوازه ومنه قوله حاشا قريشا فان الله
فضلهم على البرية بالاسلام والدين وقوله اللهم اغفر لى ولمن يسمع حاشا الشيطان
وابا الاصبغ وهذا نثر لا نظم وقد ذهب الفراء الى انها فعل لكن لا فاعل ولا مفعول
له والنصب بعده انما هو بالحمل على الا ومقتضى الحمل كونها عاملة فيما بعدها النصب
مثل الا **ولا تصحب ما** مصدرية كانت او زائدة لانها فعل جامد وعدم جواز
وصل المصدرية وحمل الزائدة عليها بخلاف خلا وعدا كما مر لكونهما خارجين عن القاعدة
فلا يجوز ان يقال قام القوم ما حاشا زيدا واما قوله رأيت الناس ما حاشا قريشا
فانا نحن افضلهم فعالا فشاذ قال بعضهم الظاهر ان مفعول الثانى فى رأيت محذوف
اى دوننا ويحتمل ان يكون هو الجملة الاسمية والفاء زائدة على رأى الاخفش كما فى نحو
زيد فقائم **وقيل فى حاشا حاش وحشا فاحفظهما** وهل هما لغتان

اللغتان في حاشا الاستثنائية او التنزيهية خلاف فالمفهوم من كلام الناظم هنا وفي
الكافية هو الاول وفي التسهيل هو الثاني وهو الاقرب لاتفاقهم على نفي حرفيتها فتكون
ابعد للتصرف من الاستثنائية المتفق على انها تكون حرفا بل لزومه بعضهم **فائدة**
اعلم ان حاشا على ثلثة اوجه الاول تكون استثنائية كما عرفت والثاني تكون تنزيهية
نحو حاش لله والمراد بكونها للتنزيه دلالتها على تنزيه ما بعدها من السوء قال الرضي وربما
يريدون تنزيه شخص من سوء فيبتدؤن بتنزيه الله تعالى ثم يبرؤن من ارادوا تنزيهه على
معنى ان الله تعالى منزه عن ان لا يطهر ذلك الشخص مما يعيبه ولا يجوز اطلاق اسم التنزيهية
على حاشا الاستثنائية وان كان معنى التنزيه موجودا فيها ايضا لان التنزيهية هي التي
يراد بها معنى التنزيه وحده بخلاف الوجهين الاخرين لانها يراد فيهما مع التنزيه معنى اخر
وهو الاستثناء ولوجود معنى التنزيه في الاستثنائية انما يستثنى بها حيث يكون الاستثناء
فيما ينزه عنه المستثنى نحو ضربت القوم حاشا زيدا والتنزيهية ليست حرفا بلا خلاف
والكوفيون ذهبوا الى انها فعل لتصرفهم فيها بالحذف اي حذف الفها الاولى تارة والثانية
اخرى ولادخالهم اياها على الحرف وهذان الدليلان ينفيان الحرفية لان من شأن
الحرف ان لا يتصرف ولا يثبتان الفعلية التي هي مدعاهم لاحتمال الاسمية فالدليلان

فاسدان

فاسدان فمعنى الاية عند قائلي فعليتها جانب يوسف المعصية لاجل الله ولا يجوز مثل هذا
التأويل في حاش لله ما هذا بشرا اذ لا يصح ان يكون المعنى جانب يوسف البشرية لاجل الله
بل المعنى على تنزيه الله عن العجز والتعجب من قدرته تعالى على خلق جميل والصحيح انها اسم مرادف
للتنزيه منصوب انتصاب المصدر الواقع بدلا من اللفظ بالفعل والعامل فيها فعل من معناها
بدليل قراءة ابن مسعود حاش الله بالاضافة كمعاذ الله وسبحان الله وقراءة غيره حاشا لله
بالتنوين اي تنزيها لله كما يقال رعيا لزيد لان الاضافة والتنوين من خواص الاسماء وهل
هي في كونها اسما مرادفا للتنزيه مصدر لفعل محذوف كما في تبا وويحا او اسم مصدر انظره وقال
بعضهم اذا قلنا بانها اسم فهل هي مصدر او اسم فعل صرح ابن الحاجب بالثاني وقال ومعنى
حاش لله بعد الله فاللام زائدة في الفاعل كما في هيهات هيهات لما توعدون واما
الزمخشري ففسرها ببراءة الله فتكون مصدرا وهو خلاف الظاهر وبعضهم يقولون بترك
التنوين ويجعلونها مبنية لشبهها بحاشا الحرفية لفظا ومعنى والثالث انها تكون فعلا
متعديا متصرفا تقول حاشيته بمعنى استثنيته ومنه الحديث اسامة احب الناس الي
ما حاشا فاطمة ما نافية والمعنى انه صم لم يستثن فاطمة وتوهم بعضهم انها المصدرية و
حاشا الاستثنائية بناء على انه من كلامه وعليه يكون المعنى اسامة احب الناس الي

الا فاطمة فليس احب الي منها فاستدل به على انه قد يقال قام القوم ما حاشا زيدا ورُدّ
ان في معجم الطبراني ما حاشا فاطمة ولا غيرها ودليل تصرفه قوله ولا ارى فاعلا في الناس
يشبهه ولا احاشي من الاقوام من احد وتوهم المبرد ان هذا مضارع حاشا الاستثنائية
وانما تلك حرف او فعل جامد لتضمنه معنى الحرف ثم اعلم انه قد جرت عادة النحويين
أن يذكروا لا سيما مع ادوات الاستثناء مع انّ ما بعد لا سيما يدل على اولويته
بما نسب لما قبلها وذلك مناف للاستثناء لانه اخراج وما بعد لا سيما داخل بالاولى
ووجه ذكرها في باب الاستثناء بانه لمّا كان ما بعدها مخالفا بالاولوية لما قبلها
اشبهت ادوات الاستثناء المخالف ما بعدها لما قبلها ويجوز في الاسم الواقع بعدها
الجر والرفع مطلقا سواء كان نكرة او معرفة والنصب ايضا اذا كان نكرة وقد روي
بهن قوله ولا سيما يوم بدارة جلجل ولكن الجر ارجح على الاضافة وما زائدة بينهما
كما في ايما الاجلين وهل هي لازمة او يجوز حذفها نحو لا سيّ زيد ذهب ابن هشام
الى الاول ونص سيبويه على الثاني ويجوز ان تكون ما نكرة تامة والمجرور بعدها
بدل منها او عطف بيان والرفع على انه خبر لمضمر محذوف اي ضمير محذوف وجوبا لما تقدم
من ان لا سيما بمنزلة الا وهي لا تقع بعدها الجملة غالبا وما حينئذ موصولة او نكرة موصوفة

بجملة

بالجملة والتقدير ولا مثل الذي هو يوم اي ولا مثل شيء هو يوم ويضعف هذا القول
في نحو لا سيما زيد حذف العائد المرفوع مع عدم الطول واطلاق ما على من يعقل وفتحة
سيّ اعراب في الوجهين المذكورين لانه اسم لا التبرئة مضاف للاسم على زيادة ما او للنصب
على التمييز كما يقع التمييز بعد مثل في نحو ولو جئنا بمثله مددا وما كافة عن الاضافة والفتحة
بناء مثلها في لا رجل واما في انتصاب المعرفة نحو ولا سيما زيدا فخلاف مذهب الجمهور
الى منعه وتشديد يائها ودخول لا عليها ودخول الواو على لا واجب وقال
ثعلب من استعمله على خلاف ما جاء في قوله ولا سيما يوم فهو مخطئ وذكر غيره انها قد
تخفف وقد تحذف الواو كقوله فِهِ بالعقود وبالايمان لا سيما عقد وفاء به من اعظم القرب
وهي عند الفارسي في حالة التجرد عن الواو نصب على الحال وعند غيره اسم للا التبرئة
وهو المختار **فائدة** اعلم ان من الجمهور من جوز انتصاب المعرفة موجها بان
ما كافة وانّ لا سيما بمنزلة الا الاستثنائية فما بعدها منصوب على الاستثناء المتصل
لاخراجه عما قبل لا سيما من حيث عدم مساواة ما قبلها له وضعف بان الا لا تقترن
بالواو ولا يقال جاء القوم والا زيدا ووجهه الدماميني بان ما تامة بمعنى شيء والنصب
بتقدير اعني اي ولا مثل شيء اعني زيدا **باب الحال** وهو يطلق في اللغة على

الوقت الذي انت فيه نقيض الماضي والمستقبل وعلى ما عليه الشخص من خير او شر و
الفها منقلبة عن واو لجمعها على احوال وتصغيرها على حويلة واشتقاقها من التحول
الحالُ يذكر ويؤنث لفظه وضميره ووصفه وغيرها لكن الارجح في لفظه التذكير و
يقال حال بلا تاء وفي غيره التانيث ومن التانيث قوله اذا اعجبتك الدهر حال من
امرئ فدعه وواكل امره والليالبا وفي اصطلاح النحاة **وصفٌ** صريح اي
مؤول فدخلت الجملة وشبهها **فضلة منتصبٌ** اصالة وقد يجر لفظه
بالباء ومن بعد النفي لكن كثر ذلك مقيسا على الاصح **مفهم في حال كفردا**
اذهبُ فالوصف في قول الناظم جنس يشمل الحال وغيره ويخرج نحو القهقرى
في قولك رجعت القهقرى لانه اسم للرجوع الى خلف لا وصف والمراد بالوصف ما
صيغ من المصدر اي مؤول بما صيغ منه لتدخل الجملة وشبهها والحال الجامدة لتاول كل
بالمشتق فالمراد بالوصف هو اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وامثلة المبالغة
وافعل التفضيل لانها صيغة من المصدر ودالة على متصف وبقيد الفضلة يخرج العمدة
كالمبتدا في نحو اقائم الزيدان والخبر في نحو زيد قائم وبالمنتصب يخرج النعت لانه ليس
بلازم النصب وبقيد مفهم في حال يخرج التمييز في نحو لله دره فارسا والمراد بهذا المثال

ول

كل مميز وقع وصفا مشتقا **فائدةٌ** اعلم ان المراد بالفضلة ما يستغنى عنه من
حيث هو هو وقد يجب ذكره لعارض وهو كونه سادا مسد عمدة كضربي العبد مسيئا
وكون المعنى موقوفا عليه كقوله انما الميت من يعيش كئيبا كاسفا باله قليل الرجاء وان
الاولى ان يكون قوله كفردا اذهب تتميما للتعريف لان في تعريف الناظم خللين فرد لان
يجعل قوله كفردا اذهب تتميما له الاول ان في قوله منتصب تعريفا للشيء بحكمه والثاني انه
لم يقيد منتصب باللزوم وان كان مراده ليخرج النعت المنصوب كرايت رجلا راكبا فانه افهم
في حال ركوبه وان كان ذلك بطريق اللزوم لا بطريق القصد فان القصد انما هو تقييد
المنعوت **وكونه** اي الحال **منتقلا** عن صاحبه غير ملازم له **مشتقا**
من المصدر ليدل على متصف **يغلب لكن ليس** ذلك **مستحقا** له
ذلك لدفع توهم ان يكون الغالب واجبا في الفصيح فقد جاء غير منتقل كما في الحال
المؤكدة لمضمون الجملة قبلها نحو زيد ابوك عطوفا اي لعاملها نحو يوم ابعث حيا اي
لصاحبها نحو لآمن من في الارض كلهم جميعا والمشعر عاملها بتجدد صاحبها اي حدوثه
بعد ان لم يكن نحو وخلق الانسان ضعيفا وقولهم خلق الله الزرافة يديها اطول من رجليها
وجاء جامدا **ويكثر الجمود في** الحال الدالة على **سعر** او مفاعلة او تشبيه

أي رتبة **وفي كل مبدي تأول بلا تكلف كبعه**
البر **مدا بكذا** أي مسعرا **وبعه يدا بيد** أي مقابضة **وكر زيد**
اسدا أي **كاسد** أي مشبها الأسد وادخلوا رجلا رجلا أي مترتبين
فائدة اعلم ان المواضع التي تقع فيها الحال جامدة غير مؤولة بالمشتق ست مسائل
الأولى ان تكون موصوفة نحو قرآنا عربيا فتمثل لها بشرا سويا وتسمى حالا موطئة بكسر الطاء
أي ممهدة لما بعدها ان كان معنى تمثل تشخص وظهر فالحالية ظاهرة او تصور فينبغي حمل
النصب بنزع الخافض وهو الباء اذ التصور ليس في حال البشرية بل في حال الملكية كما قاله
اللقاني قيل تمثل لها في صورة شاب امرد سوي الخلق لتستأنس به ولعله تهيج شهوتها فتنحدر
نطفتها الى رحمها الثانية ان تكون دالة على عدد نحو فتم ميقات ربه اربعين ليلة
الثالثة ان تكون دالة على طور أي حال واقع فيه تفضيل بالمعجمة أي تفضيل له او عليه
نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا الرابعة ان تكون نوعا لصاحبها نحو هذا مالك ذهبا
الخامسة ان تكون فرعا له نحو هذا حديدك خاتما وتنحتون من الجبال بيوتا السادسة
ان تكون اصلا له نحو هذا خاتمك حديدا وأأسجد لمن خلقت طينا فطينا حال من
منصوب خلقت المحذوف لا من من والأولى كما قاله بعضهم كونه منصوبا بنزع الخافض أي من

لكن لأن طينته غير متعارفة لخلقه البشر وجعل هذا كله من المؤول بالمشتق والتأويل
مقروءا عربيا ومتصفا بصفات البشر سويا ومعدودا ومسطورا ابطل البسر او الرطب و
مزيدا ومصوغا ومتأصلا وفيه تكلف **والحال ان عرف لفظا** أي في
لسان العرب لأن الاتيان بها معرفة لفظا مقصور على السماع **فاعتقد**
تنكيره معنى كوحدك اجتهد وكلمته فاه الى فيه وارسلها العراك
وجاؤا الجماء الغفير فوحدك وفاه والعراك والجماء احوال وهي معرفة لفظا لكنها مؤولة
بنكرة والتقدير اجتهد منفردا وكلمته مشافهة وارسلها معتركة وجاؤا جميعا وانما التزم
تنكيره لئلا يتوهم كونه نعتا لأن الغالب كونه مشتقا وصاحبها معرفة وقد اجاز بعضهم
تعريفه مطلقا بلا تأويل فيجوز عندهم نحو جاء زيد الراكب وفصل بعضهم وقالوا ان تضمنت
الحال معنى الشرط صح تعريفها لفظا نحو عبد الله المحسن افضل منه المسيء فالمحسن والمسيء
حالان وصح مجيئهما بلفظ المعرفة لتأولهما بالشرط اذ التقدير عبد الله اذا احسن افضل
منه اذا اساء فان لم تتضمن معناه لم يصح فلا يجوز جاء زيد الراكب اذ لا يصح جاء زيد
ان ركب وجعل الجمهور نصب المحسن والمسيء بتقدير اذ كان أو اذا كان
فائدة اعلم انك اذا قلت رأيت زيدا وحده فوحده حال من الفاعل عند

سيبويه والتقدير حالة كونه موحدا اى مفردا بالرؤية فهو اسم مصدر اوحد مؤول
باسم الفاعل او حالة كونه متوحدا اى متفردا برؤيته فهو مصدر وحد يحد
وحدا بمعنى انفرد فعلم من ذلك انه اذا كان حالا من الفاعل جاز كونه مصدرا اى
اسم مصدر نائبا عن المصدر وحال من المفعول عند المبرد وقال ابن طلحة يتعين كونه
حالا من المفعول لانه اذا اراد الفاعل يقول رأيت زيدا وحدي وصحة مررت برجل
وحده تدل على انه حال من الفاعل ايضا فهو مصدر او نائب عنه والمصادر في الغالب
انما تجيء احوالا من الفاعل وذهب يونس الى انه منتصب على الظرفية لقولهم زيد
وحده والتقدير زيد موضع التفرد **ومصدر منكر حالا يقع بكثرة**
كبغتة زيد طلع وجاء زيد ركضا وقتلته صبرا وهو ان يحبس ثم يرمى حتى
يموت كذا في القاموس فالمصدر ح يتأول بالوصف عند سيبويه والجمهور والتقدير
باغتا راكضا ومصبورا وذهب الاخفش والمبرد الى ان المصدر في هذه الامثلة
ونحوها منصوب على المصدرية والعامل فيه محذوف والتقدير طلع زيد يبغت بغتة وجاء
يركض ركضا وقتلته يصبر صبرا فالحال عندهما الجملة لا المصدر واما الكوفيون
فذهبوا الى انه منصوب على المصدرية كما ذهبا اليه لكن الناصب عندهم الفعل المذكور

لتأوله بفعل من لفظ المصدر فطلع زيد بغتة عندهم في تأويل بغت زيد بغتة و
وركض ركضا وصبرته صبرا وقيل هي مصادر على حذف مصادر اى المذكورات
نائبات عن المحذوف في المفعولية المطلقة والتقدير طلع زيد طلوع بغتة وجاء مجيء
ركض وقتلته قتل صبر وقيل هي مصادر على حذف مضاف اى غير مصدر ذلك
المضاف من الحال في الاصل فلما حذف المضاف ناب عنه المضاف اليه في الحالية والتقدير
طلع ذا بغتة وذا ركض وذا صبر **فائدة اخرى** اعلم ان وقوع المصدر
المنكر حالا عندهم مقصور على السماع لان الحال نعت في المعنى والنعت بالمصدر
غير مطرد وقاسه المبرد وقال انه منصوب على الحال فقيل مطلقا وقيل فيما هو نوع من
عامله نحو جاء زيد سرعة وهو المشهور عنه وقاس الناظم ذلك في ثلاثة الاول في
قولهم انت الرجل علما ونحوه مما قرن الخبر فيه بال الدالة على الكمال فعلما بمعنى عالما
حال من الضمير في الرجل لتأوله بالمشتق اذ معناه الكامل والعامل فيها الرجل
وقال في الارتشاف يحتمل ان يكون تمييزا اى محولا عن الفاعل وهو ضمير الرجل بمعنى
الكامل الثاني في قولهم زيد زهير شعرا اى من كل خبر شبه به مبتدأ فشعرا بمعنى
شاعرا حال والعامل فيه زهير لتأوله بمشتق اذ معناه مجيد وصاحب الحال ضمير مستتر

فيه وقال في الارتشاف والاظهر ان يكون تمييزا اي محولا عن الفاعل وهو ضمير زيد بمعنى
جيد الثالث في قولهم اما علما فعالم اي من كل تركيب وقع فيه الحال بعد اما في مقام
قصد فيه الرد على من وصف شخصا بوصفين وانت تعتقد اتصافه باحدهما دون الآخر
تقول ذلك لمن وصف عندك شخصا بعلم وغيره منكرا عليه وصفه بغير العلم والناصب
لهذه الحال هو فعل الشرط المحذوف وصاحب الحال هو المرفوع به والتقدير مهما يذكر انسان
في حال علم فالمذكور عالم ويجوز ان يكون الناصب ما بعد الفاء وصاحب الحال الضمير
المستتر فيه وهي على هذا مؤكدة والتقدير مهما يكن من شيء فالمذكور عالم في حال علم فلو كان
ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها نحو اما علما فهو ذو علم تعين الوجه الاول فلو كان المصدر
التالي لاما معرفا بال فهو مفعول له عند سيبويه والمعرف والمنكر كلاهما بعد اما مفعول
مطلق عند الاخفش وذهب الكوفيون الى ان القسمين مفعول به بفعل مقدر والتقدير
مهما تذكر علما او العلم فالذي وصف عالم وهذا القول كما صرح به في شرح التسهيل
اولى بالصواب ثم اعلم بان كلام الناظم يشعر بان وقوع المصدر المعرف حالا قليل وهو
كذلك وذلك ضربان علم جنس نحو قولهم جاءت الخيل بداد ومعرف بال نحو ارسلها
العراك والصحيح انه على التاويل بمبتدأ ومعتركة كما مر **ولم ينكر غالبا**


ذو الحال

ذو الحال اي صاحب الحال لانه كالمبتدأ في المعنى لكونه محكوما عليه معنى بالحال و
لم يشبه الفاعل ليكون منكرا كالفاعل مع ان الفاعل ايضا محكوم عليه لان مشابهته بالمبتدأ
اقوى لتاخر المحكوم به مع كل بخلاف الفاعل فعلى هذا حق ذي الحال ان يكون معرفة **ان**
لم يتاخر ذو الحال عن الحال فان تاخر كان ذلك التاخر مسوغا لمجيئه نكرة نحو فيها
قائما رجل وقوله لمية موحشا طلل وقوله وبالجسم مني بينا لو علمته شحوب وان
تستشهدي العين تشهد **او يخصص** ذو الحال اما بوصف كقراءة بعضهم ولما
جاءهم كتاب من عند الله مصدقا وقوله نجيت يا رب نوحا واستجبت له في فلك ماخر
في اليم مشحونا وقد قيل هذه القراءة شاذة فلا شاهد فيه ولا في البيت لاحتمال ان
يكون الحال من المستتر في الجار والمجرور واما باضافة نحو في اربعة ايام سواء للسائلين
واما بمعمول نحو عجبت من ضرب اخوك شديدا **او يبن** اي يظهر ذو الحال **من**
بعد نفي او مضاهيه اي مشابهه وهو النهي والاستفهام فالنفي نحو
وما اهلكنا من قرية الا لها كتاب معلوم فجملة ولها كتاب معلوم حال من قرية الواقعة
بعد النفي على المشهور وفيه مسوغ اخر وهو اقتران الجملة الحالية بالواو كما سياتي وقوله
ما حم من موت حمى واقيا فواقيا حال من حمى وفيه مسوغ اخر ايضا وهو التخصيص بقوله

من موت اذا جعلته متعلقا بمحي والنهي **كلا يبغ امرؤ على امرئ مستسهلا**
والاستفهام كقوله يا صاح هل حم عيش باقيا فترى لنفسك العذر في ابعادها
الاملا فباقيا حال من عيش وقوله فترى جواب الاستفهام الانكاري وقول
الناظم غالبا للاحتراز مما ورد فيه صاحب الحال نكرة من غير مسوغ من ذلك قولهم
مررت بماء قعدة رجل بكسر القاف اى مقدار قعدته وقولهم عليه مائة بيضا واجاز
سيبويه فيها رجل قائما وفي الحديث وصلى وراءه رجال قياما وذلك قليل
فائدة اعلم ان من المسوغات كما زاد في التسهيل ثلاثة احدها ان تكون
الحال جملة مقرونة بالواو نحو او كالذي مر على قرية وهي خاوية على عروشها لان الواو
ترفع توهم النعتية ثانيها ان يكون الوصف بها على خلاف الاصل لجمودها فلا يتبادر
الذهن الى النعتية نحو هذا خاتم حديدا ثالثها ان تشرك النكرة والمعرفة في الحال نحو
هؤلاء ناس وعبد الله منطلقين **وسبق حال ما بحرف جر** اى غير
زائد **قد ابوا** فسبق منصوب على المفعولية لابوا مقدم عليه وهو مصدر مضاف
الى فاعله والموصول في موضع النصب على المفعولية اذ انه حال والا كان في موضع
جر بالاضافة والمعنى منع اكثر النحويين تقدم الحال على صاحبها المجرور بالحرف فلا يجيزون

في نحو

في نحو مررت بهند جالسة مررت جالسة بهند وعللوا منع ذلك بان تعلق العامل بالحال
في المعنى والعمل تابع لتعلقه بصاحبه فحقه اذا تعدى لصاحبه بواسطة ان يتعدى اليه
بتلك الواسطة لكن منع من ذلك ان الفعل لا يتعدى بحرف الجر الى شيئين فجعلوا عوضا
من الاشتراك في الواسطة التزام التاخير قال الناظم **ولا امنعه** اى بل اجيزه
وفاقا لابي علي وغيره لان المجرور بالحرف مفعول به في المعنى فلا يمتنع تقديم حاله عليه
كما لا يمتنع تقديم حال المفعول به وايضا **فقد ورد** السماع به من ذلك قوله تعالى
وما ارسلناك الا كافة للناس فكافة بمعنى جميعا حال من المجرور وهو الناس
وقد تقدم عليه واعترض عليه بانه يلزم عليه تقديم الحال المحصور فيها وتعدي ارسل
باللام والكثير تعديته بالى فاجيب عن الاول بان تقديم الحال المحصور فيها مع الا
جائز لعدم اللبس قياسا على جواز تقديم الفاعل والمفعول المحصور فيهما مع الا كما
اشرنا اليه سابقا ويمكن ان يجعل المحصور ارسالة والمحصور فيه كونه للناس كافة وح
فكل من المحصور والمحصور فيه في محله وعن الثاني بان التخريج على القليل اذا كان
قياسا فصيحا كما هنا سائغ وجعل الزمخشري كافة صفة لمصدر محذوف اى ارسالة
كافة للناس لكن اعترض بان كافة مختص بمن يعقل والنصب على الحال كطرا وقاطبة

وقد ورد مثل ذلك في اشعارهم كثيرا والصحيح ان جواز ذلك مخصوص بالشعر وقد ذكر ابن الانباري الاجماع على المنع **فائدة** اعلم ان الكوفيين قد فصلوا في هذا الموضع وقالوا ان كان المجرور ضميرا نحو مررت ضاحكة بها او كانت الحال فعلا نحو تضحك مررت بهند جاز التقديم والا فلا وان محل الخلاف انما هو اذا كان الحرف غير زائد فان كان زائدا جاز التقديم بالاتفاق نحو ما جاء راكبا من رجل واعلم انه قد بقي من الاسباب الموجبة لتاخر الحال عن صاحبها امران الاول ان يكون مجرورا بالاضافة نحو عرفت قيام زيد مسرعا واعجبني وجه هند مسفرة فلا يجوز تقديم الحال في هذه الصورة اي في صورة الاضافة سواء وقعت بعد المضاف او قبله اما في الاول فلئلا يلزم الفصل بين المتضايفين وفي الثاني لان المضاف اليه مع المضاف كالصلة مع الموصول فكما لا يتقدم ما يتعلق بالصلة على الموصول فكذلك المضاف المضاف اليه وذلك في الاضافة المحضة كما رايت اما في غير المحضة نحو هذا شارب السويق ملتوتا الان او غدا فيجوز لان غير المحضة في نية الانفصال فالمضاف اليه فيها مفعول به وتقديم حال المفعول عليه جائز والثاني ان تكون الحال محصورة نحو وما نرسل المرسلين الا مبشرين ومنذرين والمراد بالحال المحصورة ان تكون نحو

نحو

فيها ويستثنى منه المحصور بالا اذا تقدمت مع الا كما مر وكما يعرض للحال وجوب التاخر عن صاحبها كما عرفت كذلك يعرض لها وجوب التقديم عليه وذلك كما اذا كان محصورا اي محصورا فيه نحو ما جاء راكبا الا زيد وكما اذا كان صاحب الحال مضافا الى ضمير ما يلابسها نحو جاء زائر هند اخوها **ولا تجيء الحال من المضاف اليه** لوجوب كون العامل في الحال هو العامل في صاحبها وذلك الوجوب المذكور يمنع جواز مجيء الحال من المضاف اليه لان المضاف من حيث انه مضاف لا يعمل النصب ولان الحال وصاحبها كالنعت والمنعوت وعاملهما واحد وما ذكرناه من الوجوب هو مذهب الجمهور وذهب سيبويه الى عدم وجوب ذلك لان الحال شبيه بالخبر وعامله غير عامل المبتدأ على الصحيح **الا اذا اقتضى المضاف عمله** اي عمل الحال وهي نصبه نحو اليه مرجعكم جميعا فمرجع مصدر ميمي بمعنى الرجوع والقياس فتح عينه كمذهب وقوله تقول ابنتي ان انطلاقك واحدا الى الروع يوما تاركي لا ابا ليا وهذا اي مجيء الحال من المضاف اليه عند اقتضاء المضاف العمل المذكور اتفاقي **او كان المضاف جزء ما له اضيفا** اي المضاف اليه نحو ونزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا ايحب احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا **او كان المضاف مثل جزئه** اي المضاف اليه

فلا يجيئا اي لا يمنع عن ذلك والمراد بمثل جزئه ما يصح الاستغناء به عنه نحو ثم اوحينا
اليك ان اتبع ملة ابراهيم حنيفا فانما جاز مجيء الحال من المضاف اليه في هذه المسائل الثلاث
لوجود الشرط المذكور وهو اتحاد العامل في الحال وصاحبها اما في الاول فواضح واما في
الاخيرتين فلان العامل في الحال عامل في صاحبها حكما اذ المضاف في هذه الحالة في قوة
الساقط لصحة الاستغناء عنه بصاحب الحال وهو المضاف اليه وحكي في شرح التسهيل الاتفاق
على منع مجيء الحال من المضاف اليه فيما عدا المسائل الثلاث المستثناة خلافا للفارسي لانه
نقل عنه الجواز فيما عداها **والحال** مع عامله على ثلاثة اوجه واجب التقديم عليه و
واجب التاخير عنه وجائزهما كما هو كذلك مع صاحبه على ما مر فالحال **ان ينصب**
بفعل صرفا ان لم يقع صلة لحرف مصدري ولا تاليا للام الابتداء او القسم والا
امتنع التقديم **او صفة اشبهت الفعل المصرفا** ان لم تقع صلة لال
او مصدر نائب عن فعله فانه يجوز تقديم حاله عليه ايضا والصفة المشبهة بالفعل هي ما
تضمن معنى الفعل وحروفه وقبل علامات الفرعية كالتثنية والجمع والتانيث فتتناول
مطلقا فلا يرد افعل التفضيل فانه انما يقبلها اذا عرف بال او اضيف وذلك اسم
الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة **فجائز تقديمه** على ناصبه في هذا الاصل

فالصفة **كمسرعا ذا راحل** ومجردا زيد مضروب وهذا تحملين طليق فتحملين في موضع
نصب على الحال وعاملها طليق وهو صفة مشبهة **والفعل نحو مخلصا زيد**
دعا وخاشعا ابصارهم يخرجون وقولهم شتى تؤوب الحلبة بخلاف ما كان العامل
فيه فعلا جامدا نحو ما احسنه مقبلا فلا يجوز تقديم الحال على عاملها بل ولا على صاحبها
ولو كان اسما ظاهرا او كان العامل صفة تشبه الجامد وهو اسم التفضيل نحو هو افصح الناس
خطيبا والمراد بمشابهتها الجامد في عدم قبول علامات الفرعية وفيه نظر اذ من الافعال
الجامدة ما يقبلها كنعم وبئس وعسى وليس الا ان يكون المراد في هذا المورد فعل التعجب
وفعل الاستثناء او كان العامل اسم فعل نحو نزال مسرعا وفيه بحث لان اسم الفعل
ليس فعلا ولا صفة فهو خارج عن اصل الموضوع **وعامل ضمن معنى الفعل**
لا حروفه مؤخرا ولا محذوفا **لن يعملا كتلك ليت و**
كان والظرف والمجرور المخبر بهما تقول تلك هند مجردة فمجردة حال من هند والعامل
فيها اسم الاشارة لما فيه من معنى الفعل اعني اشير وليت زيدا اميرا اخوك وكان زيدا
راكبا اسد وزيد عندك او في الدار جالسا وهكذا جميع ما تضمن معنى الفعل دون
حروفه كحرف التنبيه نحو ها انت زيد راكبا والترجي والاستفهام المقصود به التعظيم

نحو يا جارتا ما انت جارة واما نحو اما علما فعالم فلا يجوز تقديم الحال على عاملها في
شيء من ذلك وهذا هو القسم الثاني اي مما يجب تاخر الحال عن العامل **وندر**
اي شذ تقديمها على عاملها الظرف والمجرور المخبر بهما نحو **سعيد مستقرا**
عندك اي **في هجر** فما ورد من ذلك فمحمول على السماع ولا يقاس عليه هذا مذهب
البصريين خلافا للفراء والاخفش لان ذلك جائز عندهما مطلقا وذهب الكوفيون الى
جواز ذلك فيما كانت الحال فيه من مضمر رجعه مضمر نحو انت قائما في الدار وقيل يجوز
بقوة ان كان الحال ظرفا او حرف جر مع مجروره نحو زيد عندك امامك اي في الدار امامك
اذا حل عندك وفي الدار حالين من الضمير في الظرف بعدهما ويضعف ان كان غيرهما اي غير
الظرف والجار واستدل المجيز بقراءة من قرأ والسموات مطويات بيمينه وما في بطون
هذه الانعام خالصة لذكورنا بنصب مطويات وخالصة وبقوله رهط ابن كوز محقبي
ادراعهم فيهم ورهط ربيعة بن حذار فمحقبي ادراعهم حال من الضمير المستكن فيه اي
جاعلين ادراعهم في حقائبهم وحذار بضم المهملة وتشديد الذال المعجمة والرهط ما دون العشرة
من الرجال **فائدة** اعلم ان محل الخلاف في جواز تقديم الحال على عاملها الظرف
انما هو اذا توسط كما رايت فان تقدم على الجملة نحو قائما زيد في الدار امتنعت المسئلة

اجماعا

اجماعا لكن اجاز الاخفش في قولهم فداء لك ابي وامي ان يكون فداء حالا والعامل فيه
لك وصحح رد المسئلة الجوازية ببشر بان جواز التقديم على الجملة عنده اذا تقدم الخبر ولعل
ذلك تخصيص فيما اذا كان الحال ظرفا نحو هنالك الولاية لله الحق فهنالك ظرف في موضع
الحال والولاية مبتدأ ولله الخبر ويفهم مما ذكرناه في هذه الفائدة جواز نحو في الدار قائما
زيد وذلك متفق عليه لتاخر الحال عن عاملها ح واعلم بانه قد يعرض للعامل المتصرف
ما يمنع تقديم الحال عليه ككونه مصدرا مقدرا بالحرف المصدري مع الفعل نحو سرني ذهابك
غازيا بخلاف الغير المقدر بذلك فانه جاز تقديم الحال عليه نحو قائما ضربا زيدا اي كونه فعلا
مقرونا بلام الابتداء او قسم نحو لاصبر محتسبا ولاقومن طائعا وذلك في غير باب ان
لتغيرهم هناك بجوازه نحو ان زيدا مخلصا ليعبد ربه او كونه صلة لال بخلاف غير ال الجار
نحو من الذي جا نضاحا لجواز تقديم معمول الصلة عليها لا على الموصول او كونه صلة لحرف
مصدري ولو كان غير عامل نحو سرني ما فعلت محسنا ويجوز انت المصلي فذا ولك ان
تنتقل فاعلا او كونه نعتا نحو مررت برجل ذاهبة فرسه مكورا سرجها وقال في المغني وهم
منهما فانه يجوز ان يتقدم عليه فاصلا بين النعت ومنعوته فتقول مررت برجل مكورا
سرجها ذاهبة فرسه ولم يتعرض الناظم هنا للقسم الثالث وهو الحال الواجبة التقديم في

ذلك نحو كيف جاء زيد اى فى اى حال سوال قلنا انه ظرف شبيه باسم المكان غير مفتقر
الى التعلق كما هو مذهب سيبويه او اسم غير ظرف كما هو مذهب الاخفش لان الحال ظرف
بمعنى فى **ونحو زيد مفردا انفع من عمرو معانا** اى بكر قائما احسن
منه قاعدا مما وقع فيه اسم التفضيل متوسطا بين حالين من اسمين مختلفين فى المعنى
كالمثال الاول او متحدين فيه كالثانى مفضل احدهما فى حالة على الاخر فى اخرى
مستجاز لن يهن على ان اسم التفضيل عامل فى الحالين وذلك مستثنى مما
تقدم من انه لا يعمل فى الحال المتقدمة عليه وانما جاز ذلك هنا لان اسم التفضيل
وان انحط درجة عن اسم الفاعل والصفة المشبهة بعدم قبوله علامات الفرعية فله مزية
على العامل الجامد لان فيه ما فى الجامد من معنى الفعل ويفوقه بتضمن حروف الفعل
ووزنه فجعل موافقا له فى امتناع تقديم الحال عليه اذا لم يتوسط بين حالين نحو هو
اكفؤهم ناصرا وجعل موافقا لاسم الفاعل فى جواز التقديم عليه اذا توسط بينهما وما
ذكره الناظم هو موافق لمذهب سيبويه واما الجمهور فقد ذهبوا الى ان المنصوبين فى
ذلك ونحوه خبران لكان مضمرة مع اذ فى الماضى واذا فى الاستقبال وفى الحالين فيه
تكلف اضمار ستة اشياء وهى اذ واذا وكان واسمها مع الاول والثانى وبعد تسليم

ذلك

ذلك التكلف يلزم اعمال اسم التفضيل فى اذ واذا ويكون واقعا فى مثل ما فر منه وهو
عمل افعل النصب فى حال متقدمة عليه وقد وقع فى مثله وهو عمله فى ظرف متقدم عليه
وقد يقال يتوسع فى الظرف ما لا يتوسع فى غيره **فائدة** اعلم انه لا يجوز تقديم
هذين الحالين على افعل ولا تاخيرهما عنه فلا تقول زيد قائما قاعدا احسن منه ولا زيد
احسن منه قائما قاعدا وذلك لدفع الالتباس فان قلت يندفع اللبس بجعل احدهما تاليا
لافعل والاخر للضمير فى منه قلت يلزم الفصل بين افعل ومن ولا يغتفر ذلك الا بالظرف
والمجرور والتمييز لورود السماع فيهما وعدمه فى الحال **والحال** لشبهها بالخبر والنعت
اما الخبر ففى كونها محكوما بها فى المعنى على صاحبها وان كان الحكم فى الخبر قصديا وفى الحال
تبعيا واما النعت ففى افهام الاتصاف بصفة وان كان قصديا فى النعت وتبعيا
فى الحال **قد يجيء ذا تعدد لمفرد فاعلم وغير مفرد** فالاول
نحو جاء زيد راكبا ضاحكا وقوله علىّ اذا ما جئت ليلى بخفية زيارة بيت الله
رجلان حافيا ومنع بعضهم هذا النوع ما لم يكن العامل فيه افعل التفضيل اذا توسط
بين الحالين نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا بخلاف نحو زيد احسن من اخويه متكلما ضاحكا
ووجه التجويز فى المثال الاول هو ان صاحب الحال وان كان واحدا فى المعنى متعدد

في اللفظ والتعدد اللفظي يكفي عندهم والثانية قد يكون بجمع نحو وسخّر لكم الشمس والقمر
دائبين ونحو وسخّر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات وقد يكون
بتفريق نحو لقيت هندا مصعدا منحدرة وقوله لقي ابني اخويه خائفا منجديه فاصابوا
مغنما فعند ظهور المعنى يرد كل حال الى ما يليق به كما في المثال والبيت وعند عدم
ظهوره يجعل اول الحالين لثاني الاسمين وثانيهما للاول نحو لقيت زيدا مصعدا
منحدرا فمصعدا حال من زيد ومنحدرا حال من التاء ثم اعلم ان ذلك التعدد يكون
وجوبا وجوازا فالاول بعد اما ولا نحو انا هديناه السبيل اما شاكرا واما كفورا
ونحو جاء زيد لا خائفا ولا آسفا وجاء افرادها بعد لا ضرورة كما في قوله قهرت العدى
لا مستعينا بعصبة ولكن بانواع الخدائع والمكر والمتعدد المفرد يكون بعطف
نحو ان الله يبشرك بيحيى مصدقا الآية وبغير عطف كالامثلة المذكورة **وعامل**
الحال بها فذا كذا اي الحال في كلامهم على ضربين مؤسسة وتسمى مبينة ايضا
والمراد بالمؤسسة او المبينة التي لا يستفاد معناها بدونها كجاء زيد راكبا ومؤكدة
وهي التي كانت بالعكس وهي على ثلثة اوجه مؤكدة لعاملها وهي كل وصف وافق
عاملها اما معنى دون لفظ كما **في نحو ولا تعث في الارض مفسدا**

لان تعث من عثا يعثو عثوا وعثي يعثى عثيا بمعنى الفساد فمفسدا حال منه موافق له في المعنى
لا في اللفظ ونحو ثم وليتم مدبرين او معنا ولفظا نحو وارسلناك للناس رسولا ومؤكدة
لصاحبها نحو لآمن من في الارض كلهم جميعا ومؤكدة لمضمون جملة وقد اشار اليها بقوله
وان تؤكد جملة فمضمر عاملها اي عامل الحال وجوبا لكون الجملة
كالعوض من العامل ولعدم جواز الجمع بين العوض والمعوض **ولفظها يؤخر**
عن الجملة وجوبا لضعف العامل بوجوب الحذف فيجب تأخيرها عما كالعوض منه وهو الجملة
ويشترط في الجملة ان تكون معقودة من اسمين معرفتين جامدين نحو زيد اخوك عطوفا و
قوله انا ابن دارة معروفا بها نسبي وهل بدارة يا للناس من عار والتقدير احقه
عطوفا واحق معروفا والمراد بجمودهما ان يكون محضا لخروج الجامد الذي في حكم المشتق كما في
انا الاسد مقداما وزيد ابوك عطوفا **وموضع الحال يجيء جملة كما يجيء**
موضع الخبر والنعت وان كان الاصل فيها الافراد ولذلك ثلاثة شروط احدها ان
تكون خبرية لئلا تلتبس الشبه بالنعت ومن قال في قوله اطلب ولا تضجر من مطلب ان لا
ناهية والواو للحال فقد غلط والصواب انها عاطفة مثل واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا
والثاني ان تكون غير مصدرة بدليل الاستقبال كالسين ولن ومن اعرب يهدين

في قوله تعالى اني ذاهب الى ربي سيهدين حالا فقد غلط وانما اشترط عدم تصديرها
بعلامة الاستقبال لانها لو صدرت بها لفهم استقبالها بالنظر لعاملها فتفوت المقارنة
ويحصل التنافي بين الحال والاستقبال بحسب اللفظ وان لم يكن هناك تناف
بحسب المعنى لان المنافي للاستقبال الحال الزمانية لا النحوية المرادة هنا الثالث
ان تكون مرتبطة بصاحبها بالضمير اي بالواو او بهما لان الاصل الضمير بدليل الاكتفاء به وحده في
الحال المفردة والخبر والنعت **كجاء زيد وهو ناو رحلة** فهذا مثال لما
استكمل الشروط الثلاثة **وذات بدء بمضارع ثبت حوت**
ضميرا ربطها **ومن الواو خلت** وجوبا لشدة شبهها باسم الفاعل بخلاف
الماضي وان اشبهه في وقوعه صفة وصلة وحالا الا ان المضارع يزيد على شبهه بكونه
على حركاته وسكناته وكالماضي الجملة الاسمية وان بدئت بمعمول المضارع جاز الربط
بالواو ولذلك جوز البيضاوي اعراب واياك نستعين حالا من فاعل نعبد فتقول
في المبدوءة بالمضارع جاء زيد يضحك وقدم الامير تقاد الجنائب بين يديه ولا يجوز
جاء ويضحك ولا قدم وتقاد **فائدة** اعلم ان في قوله تعالى وكأين من نبي
قتل معه ربيون كثير يجوز ان يكون ربيون نائب فاعل قتل وان يكون فاعلا بالظرف

وصاحبه

لاعتماده على ذي الحال وهو ضمير النبي المستتر في قتل والظرف حال وان يكون مبتدأ خبره
الظرف والجملة حال ويختلف المعنى على الاول والاخيرين قيل واذا قرئ قتل بالتشديد
وجب ارتفاع ربيون بالفعل لان قتل الواحد لا تكثير فيه ورد بان النبي هنا متعدد
لا واحد بدليل وكأين وانما افرد الضمير بحسب لفظها كذا في المغني **وذات**
واو بعدها انو مبتدا له المضارع اجعلن مسندا
والمعنى ان الجملة الحالية المصدرة بمضارع مثبت تلت الواو حمل على ان المضارع خبر
مبتدأ محذوف من ذلك قولهم قمت واصك عينه اي وانا اصك وقوله فلما خشيت
اظافيرهم **نجوت وارهنهم مالكا** وقوله علقتها عرضا واقتل قومها اي وانا ارهنهم
مالكا وانا اقتل قومها وقيل الواو عاطفة لا حالية والفعل بعدها مؤول بالماضي
على سبيل الاولوية لمناسبة المتعاطفين فقط والا فيجوز عطف المضارع على الماضي
من غير تأويل ولم يؤول الاول بالمضارع لان تأويل الثاني في وقت الحاجة
فائدة اعلم ان دخول الواو ممتنع في سبع مسائل الاولى فيما سبق من الجملة
المصدرة بمضارع مثبت حاوية للضمير كما مر في الامثلة الثانية في الجملة الاسمية الواقعة
بعد عاطف نحو فجاءها بأسنا بياتا او هم قائلون لئلا يلزم اجتماع العاطفين صورة

الثالثة في الجملة المؤكدة لمضمون الجملة نحو هو الحق لا شك فيه ذلك الكتاب لا ريب
فيه لأن المؤكد عين المؤكد فبدخول الواو يلزم عطف الشيء على نفسه صورة
الرابعة في الجملة المصدرة بالماضي الواقع بعد الا نحو ما تكلم زيد الا قال خيرا ومنه
الا كانوا به يستهزؤن لأن ما بعد الا مفرد حكما كما مر واجاز بعضهم جواز اقترانه بالواو
تمسكا بقوله نعم امرؤ هرم لم تعر نائبة الا وكان لمرتاع بها وزرا الخامسة فيها اذا
كانت مصدرة بالماضي الواقع قبل او نحو لأضربنه ذهب او مكث ومنه قوله كن
للخليل نصيرا جار او عدلا ولا تشح عليه جاد او بخلا لأنه في تقدير فعل الشرط اذا المعنى
ان ذهب وان مكث وفعل الشرط لا يقترن بالواو فكذا المقدر به السادسة
في الجملة المصدرة بالمضارع المنفي بلا نحو وما لنا لا نؤمن بالله وما لي لا ارى
الهدهد وانما امتنع اقتران الواو في المضارع المنفي بلا اوما لأنه في تأويل اسم الفاعل
المخفوض باضافة غير وهو لا تدخل عليه الواو فان قلت ان هذا التوجيه جار في المنفي
بلم او لما ايضا فما وجه صحة الواو فيهما دون ما ولا قلت بان مضي المنفي بلم او لما
في المعنى قربه من الفعل الماضي الجائز الاقتران بالواو وابعده من الشبه باسم الفاعل
المذكور بخلاف المنفي بما او لا فان ورد من هذه المذكورات بالواو اول على اضمار

مجيئه

مبتدء على الاصح كقراءة ابن ذكوان فاستقيما ولا تتبعان السابعة في الجملة المصدرة
بالمضارع المنفي بما كقوله عهدتك ما تصبو وفيك شبيبة فما لك بعد الشيب
صبا متيما واعلم بانه تلزم اقتران الواو اذا كانت الجملة المصدرة بالمضارع المثبت مقرونة
بقد نحو وقد تعلمون اني رسول الله اليكم لأن قد اضعفت شبهه باسم الفاعل لعدم
دخولها عليه وهذا التوجيه ينتج الجواز لا الوجوب كما صرح به بعضهم واعترض على ذلك
بان التقدير في الآية وانتم قد تعلمون ومثل ما ذكر من لزوم الواو الجملة الفاقدة للضمير نحو
جاء زيد وما طلعت الشمس **وجملة الحال سوى ما قدما يجوز ربطها**
بواو وتسمى هذه الواو واو الحال وواو الابتداء وقال بعضهم هذه الواو مستعارة
من العطف لربط جملة الحال بعاملها كاستعارة الفاء العطف لربط الجزاء بالشرط و
انما خصت الواو لأنها للجمع والغرض اجتماع جملة الحال مع عاملها وقدرها سيبويه و
الاقدمون باذ ولا يريدون انها بمعناها اذ لا يرادف الحرف الاسم بل انها وما بعدها
قيد للعامل السابق اي المراد تشبيه واو الحال باذ فما ذكر لا بيان معناها **او بمضمر**
يرجع الى ذي الحال **او بهما** اي يجوز ربطها بالواو والضمير معا والمراد من قول الناظم
سوى ما قدم هو الجملة الاسمية وجملة الماضي مثبتين كانتا او منفيتين وجملة المضارع المنفي

ويستثنى من ذلك الاسمية الواقعة بعد عاطف والمؤكدة وجملة الماضي التالي الا والمتلو باو
والمضارع المنفي بلا او بما على ما مر فلم يبق من انواع المضارع المنفي سوى المنفي بلم او لما
واما المنفي بلن فلا يمكن هنا واشذ ذلك مع الجملة الاسمية غير ما تقدم من الجملة الاسمية
الواقعة بعد عاطف والمؤكدة لمضمون الجملة جاء زيد والشمس طالعة فان قلت الحال
وصف لصاحبها وهذا لا يظهر في المثال قلت التقدير مقارنا لطلوع الشمس مثلا ومنه
لئن اكله الذئب ونحن عصبة فنحن عصبة حال من الذئب او من ضمير يوسف مرتبطة
بالواو فقط لان الضمير فيها اعني نحن لا يصلح لذي الحال وهو الذئب او ضمير يوسف
وجاء زيد ويده على راسه ومنه قلنا اهبطوا منها جميعا بعضكم لبعض عدو واي متعادين
وجاء زيد ويده على راسه ومنه فلا تجعلوا لله اندادا وانتم تعلمون وهكذا النفي وامثلته
مع جملة الماضي غير ما تقدم جاء زيد وقد طلعت الشمس ومنه قوله نجوت وقد بل المرادي
سيفه وجاء زيد قد علته سكينة ومنه او جاءوكم حصرت صدورهم وجاءوا اباهم
عشاء يبكون قال الاتي في مثلين جاء زيد وقد علته سكينة ومنه وما لنا الا نقاتل في
سبيل الله وقد اخرجنا الذين قالوا لاخوانهم وقعدوا وهكذا النفي وامثلته مع المضارع
المنفي بلم او لما جاء زيد ولم يقم عمرو ومنه قوله ولقد خشيت بان اموت ولم تكن

للحرب دائرة على ابني ضمضم جاء زيد لم يضحك ومنه قوله كأن فتات العهن في كل منزل
نزلن به حب الفنا لم يحطم جاء زيد ولم يضحك ومنه او قال اوحي الي ولم يوح اليه شيء
وهكذا النفي بلما ومنه ام حسبتم ان تدخلوا الجنة ولما يعلم الله

فائدة

اعلم ان البصريين قد ذهبوا الى لزوم قد ظاهرة او مقدرة مع الماضي المثبت مطلقا
اي سواء ربط بالواو او بالضمير او بهما معا واحتجوا بان قد تقرب الماضي الى الزمن الحاضر فتشعر
بمقارنة زمن الحال زمن عاملها ولو لم تقرن لتوهم مضي زمن الحال بالنسبة الى زمن عاملها
فتفوت المقارنة ونوقش في ذلك بان المفهم للمقارنة جعله قيدا للعامل فلا فرق بين وجود قد
وعدمها كما هو مذهب الكوفيين واما الاخفش فذهب الى لزومها مع المرتبط بالواو فقط و
جواز اثباتها وحذفها مع المرتبط بالضمير وحده او بهما معا تمسكا بقوله تعالى او جاءوكم حصرت
صدورهم وجاءوا اباهم عشاء يبكون وقالوا الذين قالوا لاخوانهم وقعدوا اذ الاصل عدم التقدير
لا سيما مع الكثرة وفي ذلك اربع صور مرتبة في الكثرة وهي جاء زيد وقد قام ابوه ثم جاء زيد
قد قام ابوه ثم جاء زيد وقام ابوه ثم جاء زيد قام ابوه والثالثة اقل من الرابعة والوجه
احتمال العطف في الثالثة احتمالا قريبا ويمتنع تقدم الماضي الممتنع ربطه بالواو وهو التالي
الا والمتلو باو ومنه قوله متى يات هذا الموت لم يلف حاجة لنفسي الا قد قضيت

فضائها وفي الرضي ان الواو وقد قد يجتمعان بعد الا نحو ما لقيته الا وقد اكرمني واعلم
بانه قد يحذف الرابط لفظا فينوى نحو مررت بالبر قفيز بدرهم اي منه وقوله نصف النهار
الماء غامره اي والماء غامره لان الضمير يرجع الى غائص لطلب اللؤلؤ انتصف النهار وهو
غائص وصاحبه لا يدري حاله ولما لم يكن الضمير لصاحب الحال الذي هو النهار لم يصلح رابطا
والاكثر في الاسمية الجائز فيها الاوجه الثلثة الربط بالواو والضمير معا ثم الواو وحدها ثم
الضمير وحده ولكن انفراد الضمير مع قلته نادر خلافا للفراء والزمخشري ومثل هذه الاسمية جملة
المضارع المنفي الجائز فيها الاوجه الثلثة وكما يقع الحال جملة يقع ايضا ظرفا وجارا ومجرورا
نحو رايت الهلال بين السحاب ونحو فخرج على قومه في زينته ومتعلق الظرف والجار
والمجرور به هو الاستقرار المحذوف وجوبا واما فلما راه مستقرا عنده فليس مستقرا فيه هو
المتعلق لانه كون خاص اذ معناه عدم التحرك وذا للمتعلق الوجود **والحال قد**
يحذف ما فيها عمل وبعض ما يحذف ذكره حظل
اي منع والمعنى ان عامل الحال قد يحذف جوازا لدليل حالي نحو راشدا للقاصد سفرا
ومأجورا للقادم من حج او مقالي نحو بلى قادرين فان خفتم فرجالا او ركبانا والتقدير
تسافر راشدا ورجعت مأجورا ونجمعها قادرين وصلوا رجالا او ركبانا او وجوبا قياسا

وذلك

وذلك في اربع صور نحو ضربي زيدا قائما ونحو زيد ابوك عطوفا والتي تبين فيها ازدياد
او نقص بتدريج نحو تصدق بدرهم فصاعدا واشتر بدينار فسافلا فاقتران الحال بالفاء او
ثم هنا لازم والتقدير فذهب العدد صاعدا وما ذكر لتوبيخ مع استفهام نحو اقائما وقد
قعد الناس واتميميا مرة وقيسيا اخرى اي اتوجد واتحول والثاني راجع لقولنا اتميميا
واعترض على ذلك بانه ليس المراد انه يتحول حالة كونه تميميا بل انه يتخلق تارة باخلاق
التميمي واخرى باخلاق القيسي فالاولى تقدير عامل الحال في ذلك اتوجد كما تقدم
في الاول وقال جماعة انه مفعول مطلق على حذف مضاف والاصل اتتخلق تخلق تميمي مرة
الخ وسماعا في غير ذلك نحو هنيئا لك اي ثبت لك الخير هنيئا او هناك هنيئا فعلى
الاول تكون الحال مؤسسة وعلى الثاني مؤكدة **فائدة** اعلم انه كما قد يحذف
عامل الحال فقد تحذف الحال ايضا اذا وجدت قرينة واكثر ما يكون ذلك اذا كانت قولا
اغنى عنه المقول نحو والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم اي قائلين ذلك
واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت واسمعيل ربنا تقبل منا اي قائلين ذلك واعلم بان
الحال تنقسم باعتبارات فمنها المستقلة والملازمة وهو الغالب باعتبار انتقالها عن صاحبها
ولزومها له ومنها المقصودة وهو الغالب باعتبار قصدها لذاتها وعدمه ومنها الموطئة و

وهي الجامدة الموصوفة ومنها المبينة باعتبار التبيين والتوكيد وهو الغالب وتسمى المؤسسة
والمؤكدة وهي التي يستفاد معناها بدونها وقد تقدمت هذه الأقسام ومنها الحقيقية
وهو الغالب والسببية باعتبار جريانها على من هي له وغيره نحو مررت بالدار قائما
سكانها وباعتبار الزمان الى مقارنة لعاملها وهو الغالب ومقدرة وهي المستقبلة نحو
مررت برجل معه صقر صائدا به غدا اى مقدرا ذلك ومنه ادخلوها خالدين لتدخلن
المسجد الحرام ان شاء الله امنين محلقين رؤسكم ومقصرين اى ناوين ذلك وعلامة الحال
المستقبلة كما قالها في شرح الجامع ان يصح تقييدها بالفعل ولام العلة ومن ثم اعترض
بعضهم على التمثيل لها بمحلقين ومقصرين في الاية لخطا المعنى عند تقدير الفعل واللام لان
دخولهم البيت ليس ليحلقوا ويقصروا ويمكن التخلص من ذلك الاعتراض بان العلامة لا
يجب انعكاسها ومنها الماضية ومثل لها في المغني بنحو جاء زيد امس راكبا وسماها
محكية وفي اثبات هذا القسم والتمثيل بما ذكر له نظر لان العبرة بمقارنة الحال لزمن العامل
وهي موجودة لا لزمن التكلم غاية ما هنالك انه عبر باسم الفاعل الذي هو حقيقة في الحال
عن الماضي حكاية للحال الماضية مجازا **باب التمييز** وهو في اللغة بمعنى فصل
الشيء عن غيره كقوله تعالى وامتازوا اليوم ايها المجرمون اى انفصلوا ويقال التمييز و

والمميز والتبيين والمبين والتفسير والمفسر وفي الاصطلاح **اسم** صريح لانه لا يكون
جملة وهذا مما هو الفارق بين التمييز والحال **بمعنى من** اى معناها الشائع استعمالها
فيه كالبيان والابتداء والتبعيض والمراد بكونه بمعناها انه يفيد معناها لا انها مقدرة
في نظم الكلام ولا يرد انها تكون بمعنى في **مبين** نعت لاسم اى مزيل لابهام اسم
قبله مجمل الحقيقة او ابهام نسبة في جملة او شبهها **نكرة** فاسم جنس بمعنى من مخرج لما
ليس بمعناها كالحال فانه بمعنى في ومبين مخرج لاسم لا التبرئة ونحو ذنبا من قوله
استغفر الله ذنبا لست محصيه فانهما وان كانا بمعنى من لكنها في الاول للاستغراق
وفي الثاني للابتداء اى استغفارا مبتدءا من اول الذنوب الى ما لا ينتهي ويمكن
جعلها في الثاني للتعليل بل هو اظهر ويصح كون ذنبا مفعولا به ايضا ونكرة مخرج لنحو
الحسن وجهه اى بالنصب على التشبيه بالمفعول به لا على التمييز لعدم تنكيره وهذا مذهب
البصريين ولا يرد طبت النفس لان ال فيه زائدة للضرورة فهو نكرة **ينصب**
هذا الاسم المستكمل فيه هذه القيود **تمييزا بما قد فسره** من المبهمات وقد
فسره صلة او صفة جرت على غير ما هي له ولم يبرز من اللبس بناء على مذهب الكوفيين
وهو الصحيح والمبهم المفسر للتمييز نوعان جملة ومفرد دال على مقدار فتمييز الجملة رفع ابهام

ما تضمنه من نسبة عامل فعلا كان اى ما جرى مجراه من مصدر اى وصف واسم فعل اليه

محولا من فاعل او مفعول نحو طاب زيد نفسا واشتعل الرأس شيبا والتمييز فى مثل ذلك

محول عن الفاعل والاصل طابت نفس زيد واشتعل شيب الرأس والتحويل فى تمييز النسبة

ليس بلازم فقد يكون غير محول نحو امتلاء الاناء ماء ولله دره فارسا بناء على ان الثانى

من تمييز النسبة واما تمييز المفرد فلا تحويل فيه اصلا والعلة لكن هذا الاصل انما هو للاجمال

ثم التفصيل لان ذكر الشىء مبهما ثم مفسرا اوقع فى النفوس ونحو غرست الارض شجرا وفجرنا

الارض عيونا فالتمييز فى مثل ذلك محول عن المفعول والاصل غرست شجر الارض وفجرنا عيون

الارض وتقول عجبت من طيب زيد نفسا وزيد طيب نفسا وسرعان ذا اهالة فى الجارى

مجرى الفعل فسرعان بتثليث السين والبناء على الفتح اسم فعل ماض اى سرع وذا فاعل

واهالة تمييز محول عن الفاعل اى اهالته وانما جاز مجيئه بمعنى اسم الفاعل حالا لان تمييز اى هو

مثل يضرب لمن يخبر بكينونة الشىء قبل وقته واما تمييز المفرد فانه رفع ابهام ما دل عليه من مقدار

مساحى او كيلى او وزنى كشبر ارضا وقفيز برا ومنوين عسلا

وتمرا وناصب التمييز فى هذا النوع هو مميزه بلا خلاف وبعد ذى المقدرات

الثلث ونحوها مما اجرته العرب مجراها فى الافتقار الى مميز وهى الاوعية المراد

بها المقدار كذنوب ماء وحب عسلا ونحى سمنا وراقود خلا وما حمل على ذلك من نحو

لنا مثلها ابلا وغيرها شاة وما كان فرعا للتمييز نحو خاتم حديدا وباب ساجا وجبة خزا

اجرره اذا اضفتها اليه كمد حنطة غذا وشبر ارض ومنوى

ذنوب ماء وحب عسل وخاتم حديد وباب ساج فائدة اعلم ان النصب فى

نحو ذنوب ماء وحب عسلا اولى من الجر لان النصب يدل على ان المتكلم اراد ان

عنده ما يملأ الوعاء المذكور من الجنس المذكور واما الجر فيحتمل الاحتمالين ان يكون مراده كما

قلنا او يكون مراده ان عنده الوعاء الصالح لذلك والنصب للتمييز بعد ما

اضيف من هذه المقدرات لغير التمييز وجبا ان كان المضاف لا يصح

اغناؤه عن المضاف اليه مثل فلن يقبل من احدهم ملاء الارض ذهبا

وما فى السماء قدر راحة سحابا اذ لا يصح ملؤ ذهب ولا قدر سحاب فان صح اغناؤه

عنه جاز نصب التمييز وجاز جره بالاضافة بعد حذف المضاف اليه نحو هو اشجع الناس رجلا

وهو اشجع رجل والفاعل المعنى انصبن على التمييز بافعلا مفضلا

دل على غيره والفاعل فى المعنى هو السببى وعلامته ان يصلح للفاعلية عند جعل افعل فعلا

كانت اعلى منزلا واكثر مالا بخلاف ما ليس فاعلا فى المعنى وهو ما افعل التفضيل

بعضه وعلامته صحة وضع بعض موضع أفعل واضافته الى جمع قائم مقام التمييز نحو زيد افضل قومه فانه يصح فيه ان يقال زيد بعض الفقهاء فهذا النوع يجب جره بالاضافة الا ان يكون أفعل التفضيل مضافا الى غيره فينصب نحو زيد اكرم الناس رجلا **وبعد كل ما اقتضى تعجبا ميز كاكرم بابي بكر ابا** وما اكرمه ابا ولله دره فارسا وحسبك به كافلا وكفى بالله عالما ويا جارتا ما انت جاره والدال على التعجب اما وضعا وهو ما افعله وافعل به او لا نحو لله دره فارسا وما بعده فان قلت لا فائدة في هذا البيت لان الاتيان بالتمييز بعد دال التعجب جائز لا واجب كالتمييز بعد غير دال التعجب فلا خصوصية لدلاله واجيب بان المقصود افادة وجوب نصب التمييز بعد داله ومنع جره بالاضافة كما يشعر به المثال **واجرر بمن** حال كونها ملفوظة كل تمييز صالح لمباشرتها **ان شئت** لانها فيه بمعنى كما ان كل ظرف فيه معنى في وبعضه صالح لمباشرتها وكل تمييز فانه صالح لمباشرة من **غير ذي العدد والفاعل المعنى** المحول عن الفاعل في الصناعة **كطب نفسا تفد** اذ اصله لتطب نفسك فذو العدد والمحول عن الفاعل في الصناعة لا يصلحان لمباشرة من فلا يقال عندي عشرون من عبد ولا طاب زيد من نفس ومن المحول عن الفاعل نحو

انت اعلى منزلا ويجوز فيما سواهما نحو عندي قفيز من بر وشبر من ارض ومنوان من عسل وما احسنه من رجل **فائدة** اعلم ان المراد من قول الناظم غير ذي العدد هو العدد الصريح فلا يرد ان تمييز كم الاستفهامية يجوز جره بمن مع انه تمييز عدد وانما امتنع دخول من في المسائل المتقدمة لان وضع من البيانية ان يفسر بها وبما بعدها اسم جنس قبلها صالح لحمل ما بعدها عليه نحو اساور من ذهب وفي العدد لا يصح الحمل لكونه متعددا والتمييز مفرد وفي المحول عن الفاعل والمفعول كذلك لان ما بعد من وهو التمييز مباين لما قبلها من الفاعل والمفعول كذا في التصريح والمراد من تقييد الفاعل في الصناعة انما هو لاخراج نحو لله دره فارسا فانه وان كان فاعلا في المعنى اذ المعنى عظمت فارسا الا انه غير محول فيجوز دخول من عليه ومن ذلك نعم رجلا زيد وحبذا رجلا زيد ويجوز فيه نعم من رجل وحبذا من رجل ومنه قوله فنعم المرء من رجل تهامي وقوله يا حبذا جبل الريان من جبل والمراد من قوله ان شئت هو جواز الجر وجوبه واختلف في معنى من هذه فقيل للتبعيض وقال بعضهم يجوز ان تكون زائدة بعد المفادير وما اشبهها كما زيدت في نحو ما جاءني من رجل الا ان المشهور من مذاهب النحاة ما عدا الاخفش انها لا تزاد الا في غير الايجاب ويدل على زيادتها العطف بالنصب على موضعها كقوله طافت امامة بالركبان آونة يا حسنه من قوام

ومنبضا بنصب منبضا على محل قوام ثم اعلم انك اذا قلت عندي عشرون من الرجال
لا يكون ذلك من جر تمييز العدد بمن بل هو تركيب اخر لان تمييز العدد شرطه الافراد وايضا هو
معرف فمن الرجال صفة لعشرون ولذلك قالوا في قوله تعالى وقطعناهم اثنتي عشرة اسباطا
ان اسباطا بدل مما قبله والتمييز محذوف اي فرقة **وعامل التمييز قدم مطلقا**
اي ولو كان فعلا متصرفا وفاقا لاكثر النحاة لان الغالب في التمييز المنتصب بفعل متصرف
كونه فاعلا في الاصل فقد حول الاسناد عنه الى غيره لقصد المبالغة فلا يغير عما كان يستحقه
من وجوب التاخير لما فيه من الاخلال بالاصل بخلافه اذا كان غير متصرف فبالاجماع واما
قوله ونارنا لم ير نار مثلها بتقديم نارا الاول الذي هو التمييز على عامله وهو مثلها فضرورة
وقيل الرؤية قلبية ونارا مفعول ثان واما توسط التمييز بين العامل ومعموله نحو طاب نفسا
زيد فبالاجماع منقول على جوازه **والفعل ذو التصريف نزرا** اي
قليلا **سبقا** ومنه قوله انفسا تطيب بنيل المنى وداعي المنون ينادي
جهارا واجاز الكسائي وغيره القياس عليه محتجين بما ذكر وقياسا على غيره من الفضلات
المنصوبة بفعل متصرف ووافقهم الناظم في غير الالفية **فائدة** اعلم ان الناظم
قد استدل على الجواز بقوله رددت بمثل السيد نهد مقلص كميش اذا عطفاه

ما

ماء تحلبا وقوله اذا المرء عينا قر بالعيش مثريا ولم يعن بالاحسان كان مذمما والشاهد
في ماء وعينا حيث قدمهما على عاملهما وهو تحلبا وقر وهذا الاستدلال ممنوع لان عطفاه
والمرء مرفوعان بمحذوف يفسره المذكور والناصب للتمييز هو المحذوف لا المذكور واجمعوا
على منع التقديم في نحو كفى بزيد رجلا لان كفى وان كان فعلا متصرفا الا انه في معنى
غير المتصرف وهو فعل التعجب لان معناه ما اكفاه رجلا ثم اعلم بان التمييز والحال يتفقان
في خمسة امور ويفترقان في سبعة فاما امور الاتفاق فانهما اسمان نكرتان فضلتان
منصوبان رافعان للابهام واما امور الافتراق فالاول ان الحال يجيء جملة وظرفا و
مجرورا كما مر والتمييز لا يكون الا اسما الثاني ان الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها كما مر
وليس كذلك التمييز الثالث ان الحال مبينة للهيئات والتمييز للذوات الرابع ان الحال تتعدد
بخلاف التمييز الخامس ان الحال قد تتقدم على عاملها اذا كان فعلا متصرفا او وصفا يشبهه
ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح السادس حق الحال الاشتقاق وحق التمييز الجمود وقد
يتعاكسان فتكون الحال جامدة كهذا مالك ذهبا والتمييز مشتقا نحو لله دره فارسا وقد
مر السابع ان الحال تاتي مؤكدة لعاملها بخلاف التمييز فاما قوله تعالى ان عدة الشهور
عند الله اثنا عشر شهرا فشهرا مؤكد لما فهم من ان عدة الشهور واما بالنسبة الى عامله وهو

اثنا عشر مبنين وأما الجارة نحو نعم الرجل رجلا زيد فمردودة وأما قوله تزود مثل
زاد أبيك فينا فنعم الزاد زاد أبيك زادا فالصحيح أن زادا مفعول لتزود إما مفعول
مطلق إن أريد به التزود أو مفعول به إن أريد به الشيء الذي يتزود به من أفعال البر
وعليهما فمثل نعت له تقدم فصار حالا وأما قوله نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت رد
التحية نطقا أو بإيماء ففتاة حال مؤكدة

باب حروف الجر

وسماها
الناظم على الإضافة لأن العمل فيها للحرف المقدر ووجه تسميتها بحروف الجر لإيصالها
معاني الأفعال إلى الأسماء فعلى هذا يكون المراد من الجر المعنى المصدري أو لأنها تعمل
الجر فيكون المراد بالجر الإعراب المخصوص ولا يرد على الأول أن لا يكون خلا وعدا وحاشا
في الاستثناء أحرف جر لأنهن لتنحية معنى الفعل عن مدخولهن لا لإيصاله إليه لأن المراد
بإيصال حرف الجر معنى الفعل إلى الاسم ربطه به على الوجه الذي يقتضيه الحرف من ثبوته
له أو انتفائه عنه **هاك حروف الجر وهي** عشرون حرفا فها اسم فعل بمعنى
خذ والكاف حرف خطاب تتصرف تصرف الكاف الاسمية بحسب حال المخاطب من
تذكير وتأنيث وإفراد وتثنية وجمع كالكاف في رويدك **من وإلى وحتى
وخلا وحاشا وعدا وفي وعن وعلى ومذ**

ومنذ

**ومنذ ورب واللام وكي وواو وتا والكاف
والبا ولعل ومتى** فكلها مشتركة في جر الاسم وقد تقدم الكلام على خلا
وحاشا وعدا في الاستثناء وقل من ذكر كي ولعل ومتى في حروف الجر لغرابة الجر بهن
فائدة اعلم أن كي تجر ثلاثة أشياء الأول ما الاستفهامية المستفهم بها عن
علة الشيء نحو كيمه بمعنى لمه فكيمه أصله كيما فحذفت ألفه وجوبا لدخول حرف الجر عليها
وجيء بهاء السكت وقفا لتكون الفتحة الدالة على الألف المحذوفة محفوظة والثاني ما المصدرية
مع صلتها كقوله يراد الفتى كيما يضر وينفع أي للضر والنفع قاله الأخفش وقيل ما كافة أي
مانعة من عمل كي والثالث أن المصدرية وصلتها نحو جئت كي أكرم زيدا إذا قدرت أن
بعدها فأن والفعل بعده في تأويل مصدر مجرور بها ويدل على إضمارها إظهارها في الضرورة
كقوله فقالت أكل الناس أصبحت مانحا لسانك كيما أن تغر وتخدعا والأولى في
الموضع الثالث أن تقدر كي مصدرية فتقدر اللام قبلها بدليل كثرة ظهورها معها نحو لكيلا
تأسوا وأما لعل فالاسم يجر بها في لغة عقيل ويجوز في لامها الأولى الإثبات والحذف
وفي لامها الثانية الفتح والكسر فهذه أربع لغات وفي غيرها لا يجوز الجر ومنه قوله
لعل الله فضلكم علينا بشيء أن أمكم شريم فالله مرفوع تقديرا بالابتداء وفضلكم خبر

والشيم المغضاة بدل من شيء وقوله لعل ابي المغوار منك قريب وامّا متى فالجر
بها لغة هذيل وهي بمعنى من الابتدائية عندهم وقد سمع من كلامهم اخرجها متى كمّه اي من
كمه وقوله شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نئيج والنئيج الصوت واما
الاربعة عشر الباقية فسيأتي الكلام عليها **فائدة** اعلم ان الناظم قد بدأ
في هذا الباب بمن لانها اقوى حروف الجر لدخولها على ما لم يدخل عليه غيرها نحو من عندك
ولان من معانيها الابتداء فيناسب الابتداء بها وعدّ بعضهم من حروف الجر هاء التنبيه
وهمزة الاستفهام حين لا معنى اذا جعلنا عوضا عن حرف الجر في القسم وذهب بعضهم
الى ان ايمن في القسم حرف جر وعدّ بعضهم منها الميم مثلثة في القسم نحو م الله وليست بدلا
من الواو خلافا لبعضهم لانها لو كانت بدلا لوجب فتحها كما في التاء ولا اصلها من لانّ
هو حرف القسم خلافا لمن زعم ذلك وذكر الفراء ان لات قد تجر الزمان وقرئ ولات
حين مناص وذهب الاخفش الى ان بله حرف جر بمعنى من والصحيح انها اسم اي مصدر
او اسم فعل او بمعنى كيف كما ذكرناه في المفعول المطلق وذهب سيبويه الى ان لولا
حرف جر اذا اتصل بها ضمير متصل نحو لولاي ولولاك ولولاه فالضمائر مجرورة بها
عنده وزعم الاخفش انها في موضع رفع بالابتداء ووضع ضمير الجر موضع ضمير الرفع ولا عمل

لها

للولا فيها كما لا تعمل لولا في الظاهر وضعّف الرضي مذهب سيبويه هذا بان حرف الجر
الاصلي لا بد له من متعلق ولا متعلق للولا واما المبرد فذهب الى فساد هذا التركيب لعدم
وروده من لسان العرب **ما بالظاهر اخصص منذ ومذ و**
حتى والكاف والواو ورب والتا وكي ولعل ومتى
وقد سبق الكلام على هذه الثلاثة وما عدا ذلك فيجر الظاهر والمضمر على ما سيأتي بيانه
وانما اختصت هذه المذكورات بالظاهر لضعف غالبها باختصاص بعضه بالوقت وبعضه
بالمنكر وبعضه بالاخر والمتصل بالاخر وكون بعضها عوضا عن باء القسم الاصلية في
غاية الجر بعضها ولذا يشذ ادخال الكاف على الضمير بالاجماع كما في نحو كك **و**
اخصص بمذ ومنذ وقتا واما قولهم ما رايته مذ ان الله خلقه فالتقدير
فيه منذ زمن ان الله خلقه اي منذ زمن خلق الله اياه هذا على رواية فتح الهمزة من ان واما
على رواية كسرها فمنذ اسم لدخولها على الجملة وقال بعضهم ما يسال به عن الوقت كالوقت
بشرط ان يكون مما يستعمل ظرفا فنقول منذ كم ومذ متى ومذ اي وقت ولا نقول مذ ما
لان ما لا يكون ظرفا فان قلت فكيف يصح دعوى الاختصاص فيهما بالوقت مع دخولها
على الافعال قلت انهما حينئذ ليسا حرفي جر بالاتفاق وانما الكلام فيما اذا كانا جارين وان

منهم من يرى انجاح داخلا على زمان معلوم مضاف للجملة وعليه لا اشكال **فائدة**
اعلم انه يشترط في مجرورهما مع كونه وقتا ان يكون معينا لا مبهما ماضيا او حاضرا لا مستقبلا
وان يكون الفعل فيهما متصرفا وكذا يشترط في عاملهما ان يكون فعلا ماضيا منفيا تقول ما
رايته مذ يوم الجمعة او مذ يومنا ولا تقول مذ يوم ولا اراه مذ غد وكذا في منذ و
اخصص **بِرُبَّ مُنكرا** نحو رب رجل ولا يجوز رب الرجل وقد يعطف على
مجرورها مضاف الى ضميره نحو رب رجل واخيه لانه نكرة تقديرا اذ التقدير واخ له
ولا يجوز رب اخي الرجل لانه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع ولا يجوز رب رجل
وزيد مثلا **والتاء لله ورب** اذا اضيفت الى الكعبة او الى ياء المتكلم نحو و
تالله لاكيدن اصنامكم ورب الكعبة وربي لافعلن واما نحو تالرحمن وتحياتك
فنادر ولا يوهم من ذلك التسوية في الدخول عليهما وليس كذلك فان دخولها على رب
قليل **وما رووا من نحو ربه فتى** وربه عطبا انقذت من عطبه
نزر اي قليل بالنسبة وقيل معنى نزر شاذ من جهة القياس وان كان كثيرا
مطردا في الاستعمال قال بعضهم الضمير في نحو ربه فتى عائد على مبهم في الذهن يعني قبل
ذكره مؤخرا تمييزا فلا ينافي عدم هذا الضمير مما يعود على متاخر لفظا ورتبة **فائدة**

اعلم

اعلم ان في الضمير المجرور بها يلزم الافراد والتذكير والتفسير بتمييز بعده مطابق للمعنى وهذا مذهب
البصريين نحو ربه رجلا وربه امراة ومنه قوله ربه فتية دعوت الى ما يورث المجد دائبا
فاجابوا واما الكوفيون فتجوزوا مطابقة الضمير لفظا نحو ربه رجلا وربها امراة وربهما
رجلين وهكذا واسندوا ذلك الى السماع **كذا كها ونحوه اتى** والمعنى
قد جرت الكاف ضمير الغيبة قليلا كقوله خلى الذنابات شمالا كثبا وام اوعال كها او
اقربا فالضمير في خلى للحمار الوحشي والذنابات بفتح الذال المعجمة اسم موضع وشمالا ظرف
اي ناحية شماله وكثبا بفتح الكاف والمثلثة اي قريبا منه والمفعول الثاني لخلى اما
شمالا وكثبا حال او بالعكس وام اوعال اسم موضع وهو منصوب عطفا على الذنابات او
مرفوع بالابتداء خبره كها اي كالذنابات واقربا على الاول معطوف على محل الجار والمجرور
وعلى الثاني معطوف على المجرور وقوله ولا ترى بعلا ولا حلائلا كه ولا كهن الا
حاظلا وهذا مخصوص بالضرورة قوله ولا ترى بعلا اي زوجا ولا حلائلا اي زوجات
كه اي كالحمار الوحشي ولا كهن اي الاتن جمع الاتان الا حاظلا استثناء من بعلا والحاظل
المانع من التزويج كالعاضل وكانت عادة الجاهلية اذا طلق امراة منعها من ان تتزوج
بغيرهم الا باذنهم **فائدة** اعلم ان قول الناظم ونحوه يحتمل الاوجه الثلاث

الاول أن يكون اشارة الى بقية ضمائر الغيبة المتصلة كما فى قوله كه ولاكهن والثانى
أن يكون اشارة الى بقية الضمائر مطلقا وقد شذ دخول الكاف على ضمير المتكلم والمخاطب
كقوله واذا الحرب شمرت لم تكن كى وكقول الحسن انا كك وانت كى وأما دخولها
على ضمير الرفع نحو ما انا كهو وما انا كانت وما انت كانا وعلى ضمير النصب نحو ما انا
كاياك وما انت كاياى فاقل من دخولها على ضمير الغيبة المتصل والثالث أن يكون
اشارة الى بقية ما يختص بالظاهر اى ان بقية ما يختص بالظاهر دخوله على الضمير قليل كقوله
فلا والله لا يلفى اناس فتى حتاك يا ابن ابى زياد ولما فرغ الناظم من بيان مجموع
حروف الجر شرع فى بيان معانيها بقوله وقال **بعض وبين وابتدى**
فى الامكنة بمن نحو حتى تنفقوا مما تحبون فى التبعيض وعلامته من التبعيضية
صحة وضع بعض موضعها ولذا قرئ بعض ما تحبون ونحو فاجتنبوا الرجس من الاوثان فى
التبيين لانها البيان الجنس وعلامتها صحة وضع اسم الموصول موضعها والشرط فى الاسم الموصول
ان يكون مع ضمير يعود على ما قبلها اذا كان ما قبلها معرفة واما اذا كان نكرة فعلامتها
ان يخلفها الضمير فقط نحو من اساور من ذهب اى هى ذهب واعلم ان من البيانية مع
مجرورها ظرف مستقر فى محل نصب على الحالية ان كان ما قبلها معرفة ونعت تابع لما

قبلها

قبلها فى اعرابه ان كان نكرة ونحو من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى فى ابتداء الغاية فى
الامكنة باتفاق وعلامتها أن يحسن فى مقابلها الى او ما يفيد فائدتها نحو اعوذ بالله
من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ بالله التجئ اليه فالباء هنا افادت معنى الانتهاء
وقد تاتى اى من **لبدء** الغاية فى **الازمنة** ايضا نحو لمسجد اسس
على التقوى من اول يوم وذلك اذا اريد بالتاسيس البناء وان اريد مجرد وضع الاساس
فمن بمعنى فى كما قاله الرضى وفى الظرف تقع كثيرا بمعنى فى نحو جئت من قبل زيد ومن بعده
ومن بيننا وبينك حجاب وقد تكون من للتنصيص على العموم اى لتاكيد التنصيص عليه وهى
الزائدة ولها شرطان ان تكون مسبوقة بنفى او شبهه وهو النهى والاستفهام وقد اشترط
فى الاستفهام ان يكون بهل دون الهمزة فان الاول لطلب التصديق فقط والثانى لطلب
التصور ولا زائدة مع غيرهما لعدم السماع ولان غيرهما لا يطلب به التصديق بل التصور
بخلافهما وان يكون مجرورها نكرة والى ذلك اشار بقوله **وزيد فى نفى و**
شبهه فجر نكرة ولا تكون هذه النكرة الا مبتدأ ولو فى الاصل ليدخل فيه
اول مفعولى ظن وثانى مفاعيل اعلم **كما لباغ من مفر** او فاعلا نحو لا يقوم
من احد او مفعولا به حقيقة نحو هل ترى من فطور وانما قيدنا المفعول به أن يكون

حقيقة ليخرج ثانى مفعولى ظن وثالث مفاعيل اعلم لانهما خبران فى الاصل لا مفعولان
حقيقة والمفعول حقيقة ما يتضمنه ثانيهما مضافا الى الاول لهما اذ المظنون فى ظننت زيدا
قائما قيام زيد والتى لتنصيص العموم هى التى مع نكرة لا تختص بالنفى لانها قبل دخول من تحتمل نفى الوحدة بمرجوحية ونفى الجنس على سبيل العموم براجحية فدخولها منصص
على الثانى فيمتنع ان يقال ما جاءنى من رجل بل رجلان فان قلت اذا افادت
التنصيص فكيف تكون زائدة قلت المراد بزيادتها وقوعها فى موضع يطلبه العامل
بدونها فتكون مقحمة بين طالب ومطلوب وان كان سقوطها مخلا بالمقصود والتى
لتاكيده هى التى مع نكرة تختص به كاحد وديار لان النكرة الملازمة للنفى تدل على
العموم نصا فزيادة من تاكيد لذلك وذهب الكوفيون الى عدم اشتراط النفى وشبهه
وجعلوها زائدة فى نحو قولهم قد كان من مطر اجيب بان من تبعيضية اى بيانية
لمحذوف اى قد كان شىء من مطر واعترض عليه بان حذف الموصوف واقامة الجملة
او الظرف مقامه قليل لا سيما اذا كان الموصوف فاعلا واجيب ايضا بان الفاعل
ضمير مستتر يعود الى اسم فاعل تضمنه الفعل والتقدير كان هو اى كائن من جنس المطر
والظرف مستقر حال من الضمير وبان زيادتها فى ذلك حكاية كانه سئل هل كان

من مطر فاجيب بذلك على سبيل حكاية السؤال واما الاخفش فقد ذهب الى عدم
اشتراط الشرطين معا واجاز زيادتها فى الايجاب جارة لمعرفة وجعل من ذلك قوله تعالى يغفر
لكم من ذنوبكم واجيب من ذلك بان من للتبعيض ولا ينافيه قوله تعالى ان الله يغفر
الذنوب جميعا لان الذنوب فى الاول ذنوب امة نوح وفى الثانى امة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم على ان
لا تناقض الموجبة الجزئية الا السالبة الكلية لا الموجبة الكلية فائدة اعلم ان لها
معان اخر فمنها ان تكون بمعنى بدل نحو ارضيتم بالحيوة الدنيا من الاخرة وقوله اخذوا
المخاض من الفصيل غلبة ظلما ويكتب للامير افيلا ومنها ان تكون للظرفية نحو ماذا
خلقوا من الارض اذا نودى للصلوة من يوم الجمعة وكونها للظرفية او بمعنى عن او الباء
او على فى الاية الاولى هو مذهب الكوفيين ولكن البصريين يجعلونها فى هذه الاية لبيان
الجنس وفى يا ويلنا قد كنا فى غفلة من هذا للابتداء لافادة ان ما بعده ذلك من العذاب اشد
فمنها كونها للتعليل نحو مما خطاياهم اغرقوا وقوله يغضى حياء ويغضى من مهابته ولا
يكلم الا حين يبتسم ومنها كونها بمعنى عن نحو يا ويلنا قد كنا فى غفلة من هذا ومن التى
للمجاوزة على الظاهر اوجه الداخلة على ثانى المتضادين نحو والله يعلم المفسد من المصلح حتى
يميز الخبيث من الطيب ومنها كونها بمعنى الباء نحو ينظرون من طرف خفى ومنها كونها

بمعنى على نحو ونصرناه من القوم الذين كذبوا **للانتهاء حتى ولام والى** ا
وضعت هذه الثلثة لانتهاء الغاية في الزمان والمكان ولكن الى اقوى منهما في الانتهاء
لانتهاء الغاية نحو كتبت الى زيد وانا الى عمرو اي هو غايتي وسرت من البصرة الى الكوفة
ولا يجوز حتى زيد وحتى عمرو ولا يجوز سرت البارحة حتى نصفها بخلاف سرت البارحة
الى نصفها وانما لم يجز وضع حتى موضع الى في هذه الامثلة لان وضع حتى انما هو لافادة
تقضي الفعل قبلها شيئا فشيئا الى الغاية واكثر ما قبل حتى في المثالين مقصود به التقضي
ولان مجرور حتى يلزم ان يكون اخرا او متصلا بالاخر نحو اكلت السمكة حتى رأسها ونحو
سلام هي حتى مطلع الفجر قال في التسهيل لا يلزم كون مجرورها اخر جزء ولا ملاقي اخر
جزء خلافا لمن زعم ذلك وقل استعمال اللام للانتهاء نحو كل يجري لاجل مسمى وسيجي
الكلام على بقية معاني حتى واللام في موضع اخر واما الى فلها معان الاول انتهاء الغاية
في الازمنة والامكنة في الاخر والمتصل بالاخر وغيرهما كما تقدم والثاني المصاحبة نحو
ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم هذا مذهب الكوفيين وجماعة من البصريين خلافا لبعضهم فانهم
انكروا ذلك وجعلوها في هذه الاية للانتهاء والمعنى ولا تاكلوا اموالهم مضمومة الى اموالكم
والمراد من نحو ولا تاكلوا الخ هو كل تركيب يشتمل على ضم شيء الى اخر في كونه محكوما به على شيء

او

او محكوما عليه بشيء او متعلقا بشيء سواء كان من جنسه او لا فلا يجوز الى زيد مال بمعنى
مع زيد مال اذ ليس فيه ضم شيء الى اخر في شيء مما ذكرنا كذا في المغني والثمني الثالث
التبيين وهي المبينة لفاعلية مجرورها بعدما يفيد حبا او بغضا من فعل تعجب او اسم تفضيل
مشتقين من لفظي الحب والبغض نحو رب السجن احب الي وقال بعضهم المشتق مما في
معناها كالمشتق منهما نحو ود وكره وهو الصحيح الرابع موافقة اللام الاختصاصية نحو والامر
اليك وقيل لانتهاء الغاية اي منته اليك الخامس موافقة في نحو ليجمعنكم الى يوم القيمة
وقوله فلا تتركني بالوعيد كانني الى الناس مطلي به القار اجرب السادس موافقة
من كقوله تقول وقد عاليت بالكور فوقها ايسقى فلا يروى الي ابن احمرا السابع موافقة
عند كقوله ام لا سبيل الى الشباب وذكره اشهى الي من الرحيق السلسل الثامن
التوكيد وهي الزائدة اثبت ذلك الفراء مستدلا بقراءة بعضهم افئدة من الناس تهوي
اليهم بفتح الواو **فائدة** اعلم انه ان دلت قرينة على دخول ما بعد الى وحتى
نحو قرأت القران من اوله الى اخره ونحو قوله القى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد
حتى نعله القاها او على عدم دخوله نحو ثم اتموا الصيام الى الليل ونحو قوله سقى الحيا
الارض حتى امكن عزيت لهم فلا زال عنها الخير مجدودا على بها والا فالحكم في حتى

الدخول وفي الى عدمه مطلقا سواء كان ما بعدها من جنس ما قبلها اولا حملا على الغالب
فيهما عند القرينة وزعم القرافي انه لا خلاف في وجوب دخول ما بعد حتى وليس
كما ذكر بل الخلاف مشهور وانما الاتفاق في حتى العاطفة لا الخافضة والفرق بينهما
ان العاطفة بمنزلة الواو والقرينة في نحو قرات القران وقوع القران الظاهر في جميعه مفعولا
لقرات وقيل القرينة طلب ارادة الاستيفاء واما القرينة في الفى الصحيفة الخ قوله الفاها
بناء على الظاهر من عود الهاء الى النعل والثلاثة واعترض على ذلك بان الذي قبل
حتى هو الصحيفة والزاد والنعل غير داخلة فيهما قطعا واجيب بتاويلها بالمثقل وهو
يشمل النعل فكانه قال الفى ما يثقله حتى نعله ولما كانت النعل متصلة بالاخر وهو القدم
جرها يعني كالقرينة على عدم دخوله في نحو ثم اتموا الصيام الى الليل نهي الشارع عن الوصال
وكون الصيام شرعا انما هو الامساك عن المفطر جميع النهار والى متعلقة بالصيام لكونه
مما يمتد لا باتموا لان الاتمام فعل الجزء الاخير فلا يمتد واما القرينة في نحو سقى الحيا
الارض الخ دعا الشاعر على ما بعد حتى بانقطاع الخير عنه ويروى مجدودا بالمهملات
بمعنى ممنوعا او بالجيم والمهملتين او المعجمتين بمعنى منقطعا **ومن وباء يفهمان**
بدلا اي تاتي من والباء بمعنى بدل اما من فقد تقدم ذكره واما الباء فسياتي

الكلام

الكلام عليها قريبا **واللام للملك وشبهه وفي تعدية**
ايضا وتعليل قفي وزيد اي تاتي اللام الجارة لمعان جملتها
احد وعشرون معنى الاول انتهاء الغاية كما مر الثاني الملك وهي الواقعة بين ذاتين
ومدخولها يملك نحو المال لزيد الثالث شبه الملك نحو الجل للدابة ويعبر عنها
بلام الاستحقاق ايضا وهي الواقعة بين معنى وذات نحو الحمد لله وويل للمطففين ان
كان ويل اسما للعذاب وان يراد به انه واد في جهنم فانه على ذلك اسم ذات اي الواقعة بين
ذاتين ومدخولها لا يملك نحو الجل للدابة او بين ذاتين وصاحب مدخولها لا يملك
نحو لزيد ابن وقد يعبر عنها في الامثلة المذكورة بلام الاختصاص والمراد به هنا التعلق
والارتباط لا القصد الرابع التعدية نحو ما اضرب زيدا لعمرو وما احبه لبكر لان ضرب
وحب متعديان في الاصل وبنائهما للتعجب نقلا الى فعل بضم العين فصارا قاصرين ثم
عديا بالهمزة الى زيد وباللام الى عمرو وبكر هذا مذهب البصريين ومذهب الكوفيين ان
الفعلين باقيان على تعديتهما الى المفعول كعمرو وبكر وانهما لم ينقلا فليست اللام للتعدية
وانما هي لتقوية العامل لضعفه باستعماله في التعجب وهذا الخلاف مبني على
الخلاف في فعل التعجب المصوغ من متعد فمذهب الكوفيين انه يبقى على تعديته ومذهب

التعريض بانه لا ينبغي وما مثل به شارح الكافية للتعليل نحو فهب لي من لدنك وليا فقال
في المغني ان اللام فيه ليست للتعدية وانما هي لشبه التمليك الخامس التعليل نحو لتحكم
بين الناس السادس الزائدة وهي اما لمجرد التوكيد بان تكون واقعة بين فعل ومفعول له
وبين المتضايفين نحو لا ابا لك على احد الاوجه فيه وفائدتها تقوية المعنى دون العامل
اي لتقوية عامل ضعف بالتاخر اي بكونه فرعا عن غيره نحو للذين هم لربهم يرهبون ان
كنتم للرؤيا تعبرون ونحو مصدقا لما معهم وفعال لما يريد وههنا فائدة يلزم علينا
ذكرها لينتفع عنها **فائدة** اعلم انه لا تزاد لام التقوية مع العامل المتعدي
لاثنين لانها ان زيدت في مفعوليه فلا يتعدى الفعل الى اثنين بحرف واحد وان
زيدت في احدهما لزم الترجيح من غير مرجح وهذا الاخير ممنوع لانه اذا تقدم احدهما دون
الاخر وزيدت اللام في المقدم لم يلزم ذلك وقال الفارسي في قراءة من قرأ ولكل
وجهة هو موليها باضافة كل انه من هذا وان المعنى ان الله مولي كل ذي وجهة وجهته
فقدم المفعول الاول وزيدت فيه لام التقوية وحذف المضاف والمفعول الثاني والضمير في
موليها عليهذا للتولية المفهومة من مولي وانما لم يستغن عن تقدير المضاف بجعل الضمير
للجهة لئلا يتعدى العامل الى الظاهر وضميره معا واجاز التفتازاني الاستغناء عن تقدير

المضاف ويجعل الضمير للجهة ودفع لزوم تعدى العامل الى الظاهر وضميره معا بتقدير عامل
للظاهر غير عامل الضمير اي لكل وجهة الله مول موليها والمفعول الاخر على هذا محذوف اي موليها
نقله التفتازاني ولما حصل لنا الفراغ من بيان الفائدة فنشرع الى ذكر بقية معاني اللام فنقول
السابع التمليك نحو وهبت لزيد دينارا وفي ذلك التمثيل نظر اذ التمليك مستفاد من الفعل
لا من اللام لانك اذا حذفت اللام وقلت وهبت زيدا دينارا كان الكلام صحيحا دالا
على التمليك فلهذا لو مثل بجعلت لزيد دينارا لكان احسن الثامن شبه التمليك نحو جعل
لكم من انفسكم ازواجا التاسع النسب نحو لزيد اب ولعمرو عم العاشر القسم والتعجب معا
كقوله لله لا يبقى على الايام ذو حيد ونحو لله لا يؤخر الاجل ويختص باسم الله تعالى
الحادي عشر التعجب المجرد عن القسم ويستعمل في النداء كقولهم يا للماء والعشب اذا تعجبوا من
كثرتهما وقوله فيا لك من ليل كان نجومه بكل مغار الفتل شدت بيذبل وفي غيره كقولهم
لله دره فارسا ولله انت وقوله شباب وشيب وافتقار وثروة فلله هذا الدهر
كيف ترددا الثاني عشر الصيرورة نحو فالتقطه ال فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا وتسمى
لام العاقبة والمآل وقد انكر البصريون وجعلوها في هذه الاية للتعليل المجازي حيث
شبه ترتب العداوة والحزن لكونه نتيجة التقاطهم بترتب المحبة والتبني واستعير له اللام

الثالث عشر التبليغ وهي الجارة لاسم السامع نحو قلت له كذا واذنت له وفسرت له ومنه
ولقد وصلنا لهم القول الرابع عشر التبيين على ما سبق في اللام الخامس عشر بمعنى على
في الاستعلاء الحقيقي نحو ويخرون للأذقان وقوله فخر صريعا لليدين وللفم والمجازي
نحو وان اسأتم فلها واشترطي لهم الولاء وانكره النحاس في الاخيرة وقال لا يعرف في
العربية لهم بمعنى عليهم السادس عشر بمعنى بعد نحو اقم الصلوة لدلوك الشمس السابع عشر
بمعنى عند نحو كتبته لخمس خلون ونقل عن بعضهم انها في المثال بمعنى بعد الثامن عشر
بمعنى في نحو ونضع الموازين القسط ليوم القيامة لا يجليها لوقتها الا هو اي فيه وفيهاد
لا يلزم في ذلك ظرفية الشيء في نفسه اذ يصح أن يراد بالساعة زمن البعث من القبور
بالوقت اليوم الآخر كله فيكون من باب ظرفية الجزء في الكل والمراد لا يجلي ما فيها التاسع
عشر بمعنى من كقوله لنا الفضل في الدنيا وانفك راغم ونحن لكم يوم القيامة افضل
اي منكم العشرون بمعنى عن نحو قالت اخراهم لاولاهم ربنا هؤلاء اضلونا الحادي
والعشرون بمعنى مع كقوله فلما تفرقنا كأني ومالكا لطول اجتماع لم نبت ليلة معا
فائدة اعلم ان كسر لام الجر مع الظاهر الا المستغاث وفتحها مع الضمير الا الياء
هو المشهور ونقل فتحها مع الظاهر مطلقا وكسرها مع الضمير وكسر الياء مطلقا هو

محمود

المشهور وحكي عن بعضهم فتحها مع الظاهر **والظرفية استبن ببا وفي**
وقد يبينان السببا بالبا استعن وعد عوض الصق
ومثل مع ومن وعن بها انطق اي تأتي كل واحد من الباء وفي
لمعان اما في فلها عشرة معان الاول تكون للظرفية الحقيقية والمجازية نحو زيد في المسجد و
لكم في القصاص حيوة والمراد بالحقيقي هو احتواء الظرف وتحيز المظروف فالظرفية في نحو في
علمه نفع وزيد في سعة وفي ضحك زيد علم مجازية لفقدان الاحتواء والتحيز في الاول والا حتواء
في الثاني والتحيز في الثالث ومنه الزمانية نحو زيد في يوم كذا فان قلت الظرفية في قوله تعالى
ان المتقين في جنات وعيون حقيقة بالنسبة الى الجنات ومجازية بالنسبة الى العيون فيلزم
استعمال كلمة في حقيقة ومجاز قلت يحمل من عموم المجاز بجعل في مستعملة في ظرفية مجازية
تناسبهما وهي مطلق الملابسة ومن المكانية الحقيقية ادخلت الخاتم في اصبعي والقلنسوة في
رأسي الا ان فيها قلبا لانه لما كان المناسب نقل المظروف للظرف والامر هنا بالعكس
قلب الكلام رعاية لهذا الاعتبار الثاني تكون للسببية نحو لمسكم فيما اخذتم ونحو حديث
دخلت امرأة النار في هرة حبستها وتسمى التعليلية الثالث تكون للمصاحبة نحو قال
ادخلوا في امم الرابع تكون للاستعلاء نحو لاصلبنكم في جذوع النخل اي عليها وقوله

بطلل كان شبابه في سرخة الخامس تكون للمقابلة نحو فما متاع الحيوة الدنيا في الآخرة الا
قليل فان المراد بالمقابلة هو كون ما قبلها ملحوظا بالقياس الى ما بعدها وهي الواقعة بين
مفضل سابق وفاضل لاحق او بالعكس السادس بمعنى الى نحو فردوا ايديهم في افواههم
السابع بمعنى من التبعيضية كقوله الا عم صباحا ايها الطلل البالي وهل يعمن من
كان في العصر الخالي وهل يعمن من كان احدث عهده ثلاثين شهرا في ثلثة احوال اي
من ثلثة احوال الثامن بمعنى الباء التي للالصاق حقيقة او مجازا كقوله ويركب
يوم الروع منا فوارس بصيرون في طعن الاباهر والكلى التاسع تكون للتعويض
وهي الزائدة عوضا من اخرى محذوفة كقولك ضربت فيمن رغبت تريد ضربت من رغبت فيه
واجاز بعضهم ذلك قياسا على قوله ولا يؤاتيك فيما ناب من حدث الا اخو ثقة فانظر
بمن تثق اي فانظر من تثق به العاشر تكون للتوكيد وهي الزائدة لغير تعويض واجاز ذلك
بعضهم في الضرورة كقوله انا ابو سعد اذا الليل دجا يخال في سواده يرندجا ويحتمل ان تكون
في سببية فلا شاهد فيه واجازه بعضهم في قوله تعالى وقال اركبوا فيها بسم الله واما الباء
فلها معان ايضا منها تكون للبدل نحو ما يسرني بها حمر النعم وقوله فليت بهم قوما اذا
ركبوا شنوا الاغارة فرسانا وركبانا فقوله شنوا اي فرقوا والاغارة مفعول به اي المفعول له

محذوف

محذوف اي فرقوا الاعداء والاغارة مفعول له والفرسان ركاب الخيل والركبان ركاب
الابل ومنها تكون للظرفية سواء كانت زمانية او مكانية نحو ولقد نصركم الله ببدر ونجيناهم
بسحر ومنها تكون للسببية نحو فكلا اخذنا بذنبه اي بسببه ومنها الباء التجريدية نحو لقيت
بزيد اسدا اي بسبب لقاء زيد فهو على حذف مضاف وقيل انها للظرفية وقيل للمعية والتجريد
ان ينتزع من ذي صفة امر مثله مبالغة لكماله في تلك الصفة ومنها تكون للتعليل نحو فبظلم
من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات احلت لهم والاظهر عندي اسقاط ذلك من التمثيل
لان التعليلية والسببية شيء واحد ومنها تكون للاستعانة نحو كتبت بالقلم والفرق
بين الاستعانة والسببية ان باء السببية هي الداخلة على سبب الفعل نحو مات زيد بالجوع
اذ الجوع سبب لموت زيد وباء الاستعانة هي الداخلة على آلة الفعل اي الواسطة
بين الفاعل ومفعوله نحو نحت القلم بالسكين ومنها تكون للتعدية وتسمى باء النقل و
هي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولا واكثر ما تعدي الفعل القاصر نحو ذهبت بزيد
بمعنى اذهبته ومنه ذهب الله بنورهم وقرئ اذهب الله نورهم ومنها تكون للتعويض
نحو بعت هذا بالف وتسمى باء المقابلة ايضا ومنها تكون للالصاق حقيقة او مجازا
نحو امسكت بزيد ونحو مررت به فمعنى امسكت بزيد قبضت على شيء من جسمه او ما

بجنبه من ثوب او نحوه ولهذا كان ابلغ من امسكت بزيد لان معناه المنع من الانصراف
باي وجه كان ومعنى مررت بزيد الصقت مروري بمكان يقرب منه **فائدة**
اعلم ان الفرق بين باء التعويض وباء البدل هو ان في باء التعويض مقابلة شيء بشيء بان
يدفع شيء من احد الجانبين ويدفع شيء من الجانب الآخر في مقابلته وفي باء البدل اختيار
احد الشيئين على الآخر فقط من غير مقابلة من الجانبين وقيل باء البدل اعم مطلقا فتكون هي
الدالة على اختيار شيء على آخر اعم من ان يكون هناك مقابلة اولا والاول اشهر ومنها ان تكون
للمصاحبة نحو اهبط بسلام اي معه ونحو فسبح بحمد ربك بناء على ان المصدر مضاف للمفعول
اي مع حمدك ربك وقيل للاستعانة بناء على انه مضاف لفاعله اي بما احمد الرب به
نفسه كذا في المغني ومنها ان تكون للتبعيض نحو عينا يشرب بها عباد الله وقوله شربن بماء
البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نئيج **فائدة** اعلم انهم قد اختلفوا في الباء
من قوله تعالى وامسحوا برؤسكم فقال بعضهم انها زائدة فيجب مسح كل الراس وقال بعضهم
انها للالصاق فيجب ايضا الاستيعاب اذ المعنى الصقوا المسح بالراس وهو اسم لكله لا
لبعضه وقال بعض من لم يوجب الاستيعاب هي للتبعيض كما في عينا يشرب بها عباد الله و
قيل للاستعانة نحو كتبت بالقلم لكن مسح يتعدى لمفعول بنفسه وهو المزال عنه والآخر

بالباء

بالباء وهو المزيل فحذف الاول والاصل وامسحوا ايديكم برؤسكم فلم يقع المسح المامور به على الراس
حتى يجب استيعابه بل على اليد وجعل الراس آلة فاستفادة التبعيض على هذا ليس من كون
الباء موضوعة له بل من كون مدخولها آلة لمسح اليد ومنها ان تكون للمجاوزة كعن نحو فاسأل به خبيرا
بدليل يسألون عن انبائكم والى هذه الثلاثة الاشارة بقوله ومثل مع ومن وعن بها انطق و
منها ان تكون بمعنى على نحو من ان تأمنه بقنطار بدليل هل امنكم عليه الا كما امنتكم على اخيه من
قبل ومنها ان تكون للقسم وهي اصل حروفه ولذلك خصت بذكر الفعل معها نحو اقسم بالله
والدخول على الضمير نحو بك لافعلن ومنها ان تكون بمعنى الى نحو وقد احسن بي اي الي وقيل
ضمن احسن معنى لطف ومنها ان تكون للتوكيد وهي الزائدة نحو وكفى بالله شهيدا ولا تلقوا
بايديكم الى التهلكة بحسب درهم ليس زيد بقائم وفي تعدد الامثلة اشارة الى انها تزاد
مع الفاعل ومع المفعول ومع المبتدأ ومع خبر ليس وتزاد مع غير ذلك ايضا **على**
للاستعلاء ومعنى في وعن اي تجيء على لمعان ذكر هنا منها ثلاثة
الاول الاستعلاء حقيقة او مجازا نحو وعليها وعلى الفلك تحملون ونحو فضلنا بعضهم على
بعض الثاني الظرفية كفي نحو على حين غفلة الثالث المجاوزة كعن كقوله اذا رضيت
علي بنو قشير ومنها ان تكون للتعليل كاللام نحو ولتكبروا الله على ما هداكم وقوله علام

نحو الربع بثقل عاشقي ومنها تكون للمصاحبة كمع نحو وآتى المال على حبه وإن ربك لذو
مغفرة للناس على ظلمهم ومنها تكون بمعنى من نحو إذا اكتالوا على الناس يستوفون ومنها تكون
بمعنى الباء نحو حقيق على أن لا أقول ومنها تكون عوضا عن أخرى محذوفة كقوله إن الكريم
وأبيك يعمل إن لم يجد يوما على من يتكل أي من يتكل عليه والاغفال العمل بالأجر
ومنها تكون زائدة لغير تعويض وهو قليل كقوله أبى الله إلا أن سرحة مالك على كل
أفنان العضاه تروق وفيه نظر لأنه لا يتعين كون تروق بمعنى يعجب حتى يكون على زائدة
إذ يصح أن يكون بمعنى تزيد وتفضل وهو بهذا المعنى يتعدى بعلى ومنها تكون للاستدراك
والاضراب كقوله بكل تداوينا فلم يشف ما بنا على أن قرب الدار خير من البعد على أن قرب
الدار ليس بنافع إذا كان من تهواه ليس بذي ود **بعن تجاوزا عنى من قد**
فطن وقد تجي موضع بعد وموضع على كما على
موضع عن قد جعلا كما رأيت ولها معان أيضا واقتصر الناظم منها
على هذه الثلاثة الأول المجاوزة وهي الأصل فيها والمجاوزة هي بعد شيء مذكور أو غير
مذكور عما بعدها بسبب الحدث قبلها نحو رميت السهم عن القوس في الأول لأنه جاوز
السهم عن القوس بسبب الرمي ونحو رضي الله عنك في الثاني أي جاوزتك المؤاخذة

بسبب

بسبب الرضا ثم المجاوزة تارة تكون حقيقة كالمثالين وتارة تكون مجازية نحو أخذت العلم عن
عمرو كأنه لما علمت ما يعلمه جاوزه العلم بسبب الأخذ وليس معنى عن غير المجاوزة عند البصريين و
الثاني البعدية ولذا قال الناظم وقد يجي موضع بعد نحو عما قليل ليصبحن نادمين ونحو لتركبن
طبقا عن طبق أي حالا بعد حال من البعث والسؤال والموت وقيل من النطفة إلى ما بعدها
وقيل غير ذلك على الخلاف لتفاسير الأولى جعلها باقية على ظاهرها والمعنى طبقا مجاوزا
في الشدة عن طبق أخرى دونه الثالث الاستعلاء كعلى نحو فإنما يبخل عن نفسه وقوله لاه ابن
عمك لا أفضلت في حسب عني ولا أنت دياني فتخزوني الرابع التعليل نحو وما نحن بتاركي
آلهتنا عن قولك وما كان استغفار إبراهيم لأبيه إلا عن موعدة وعدها إياه الخامس الظرفية
كقوله وآس سراة الحي حيث لقيتهم ولا تك عن حمل الرباعة وانيا فقوله وآس من آساه
بمد الهمزة أي واساه أي أعط أشرافهم والرباعة بالكسر نجوم الحمالة أي أقساط ما يحمله الإنسان
من دية أو غيرها فعن بمعنى في بدليل ولا تنيا في ذكري السادس مرادفة من نحو وهو الذي
يقبل التوبة عن عباده أولئك الذين يتقبل عنهم أحسن ما عملوا السابع مرادفة الباء نحو وما
ينطق عن الهوى وقال بعضهم إنها في هذه الآية باقية على حقيقتها والمعنى وما يصدر قوله عن
الهوى الثامن الاستعانة قاله الناظم ومثل له بنحو رميت عن القوس لأنهم يقولون رميت

بالقوس وفي ذلك رد على الحريري حيث قال لا يقال ذلك الا اذا كانت القوس
هي المرمية التاسع البدل نحو واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا وفي الحديث صومي
عن امك العاشر الزيادة للتعويض من اخرى محذوفة كقوله اتجزع ان نفس اتاها حمامها
فهلا التي عن بين جنبيك تدفع **شبه بكاف وبها التعليل قد**
يعني وزائدا لتوكيد ورد اي يجيء الكاف لمعان وجملتها اربعة
اقتصر الناظم منها على ثلاثة الاول التشبيه وهو الاصل فيها نحو زيد كالاسد الثاني
التعليل نحو واذكروه كما هداكم اي لهدايتكم وجعل بعضهم منه قوله تعالى وي كانه لا
يفلح الكافرون اي اعجب لعدم فلاح الكافرين والمتبادر من دخول قد على المضارع
في قوله قد يعني قلة مجيئها للتعليل بالنسبة الى مجيئها للتشبيه الثالث التوكيد وهي
الزائدة نحو ليس كمثله شيء اي ليس شيء مثله لانها لو لم تكن زائدة لزم المحال وهو
اثبات المثل له تعالى الرابع الاستعلاء كقولك كخير في جواب من قال لك كيف اصبحت
اي على خير وهو قليل **واستعمل** الكاف **اسما** بمعنى مثل كما في قوله
يضحكن عن كالبرد المنهم اي عن مثل البرد وفي جواز ذلك في الضرورة او في الاختيار
خلاف واذا كان اسما يكون فاعلا ومفعولا وغيرهما وزعم بعضهم اسما دائما **و**

كذا

كذا عن وعلى في استعمالهما اسمين الاول بمعنى جانب والثاني بمعنى فوق **من**
اجل ذا عليهما من دخلا في قوله ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني
تارة وامامي وكقوله غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها تصل وعن قيض بزيزاء مجهل **و**
مذ ومنذ يستعملان اسمين وحرفين فهما **اسمان حيث رفعا**
اسما مفردا **او اوليا** جملة كما اذا اوليا **الفعل** مع فاعله وهو الغالب او المبتدأ
مع خبره فالاول نحو ما رايته مذ يومان او منذ يوم الجمعة وهما مبتدآن وما بعدهما
خبر والتقدير امد انقطاع الرؤية يومان واول انقطاع الرؤية يوم الجمعة وقد اشعر بذلك قوله
حيث رفعا وقيل بالعكس والمعنى بيني وبين الرؤية يومان وقيل ظرفان وما بعدهما فاعل
بفعل محذوف اي مذ كان او مذ مضى يومان واليه ذهب اكثر الكوفيين والثاني وهو
ما اذا اوليا الجملة الاسمية او الفعلية **كجئت مذ دعا** وقوله ما زال مذ عقدت
يداه ازاره وقوله وما زلت ابغي الخير مذ انا يافع والمشهور انهما ظرفان مضافان الى
الجملة اي الى زمن مضاف الى الجملة وقيل مبتدآن فيجب تقدير زمن مضاف الى الجملة يكون
هو الخبر **وان يجرا** فهما حرفا جر ثم ان كان ذلك **في مضي فكمن هما** في المعنى
نحو ما رايته مذ يوم الجمعة ومنذ يوم الجمعة اي من يوم الجمعة **وفي الحضور معنى**

في اسبتين بمعنى ما رأيته مذ يومنا اى منذ يومنا اى في يومنا وهذا مع المعرفة كما عرفت فان كان المجرور بهما نكرة معدودة كان بمعنى من والى معا كما في المعدود نحو ما رأيته مذ اى منذ يومين ويكونهما حرفي جر اذا جرا هو مذهب الاكثرين وقيل هما ظرفان منصوبان بالفعل قبلهما **فائدة** اعلم ان اكثر العرب فقد ذهبوا الى وجوب جرهما للحاضر والى ترجيح جر منذ للماضي على رفعه كقوله وربع عفت آثاره منذ ازمان والى ترجيح رفع مذ للماضي على جره فمن القليل فيهما قوله لمن الديار بقنة الحجر اقوين مذ حجج ومذ دهر وان اصل مذ منذ بدليل رجوعهم الى ضم الذال من مذ عند ملاقاة الساكن نحو مذ اليوم ولولا ان الاصل الضم لكسروا ولان بعضهم يقول مذ زمن طويل فيضم مع عدم الساكن ثم اعلم انه قد يجيء من معاني الحروف معنى رب وهي للتكثير كثيرا وللتقليل قليلا فالاول كقوله ص يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة والثاني كقوله الا رب مولود وليس له اب وذي ولد لم يلده ابوان **ويعد من و عن وباء زيد ما فلم يعق عن عمل قد علما** اى لا تكف ما عند لحوقها بهذه الثلاث عن عمل الجر نحو مما خطاياهم اغرقوا عما قليل ليصبحن نادمين فبما رحمة من الله لان خطاياهم مجرورة بكسرة مقدرة بدليل ظهورها في القراءة

الثانية

الثانية خطيئاتهم ولا يبعد ان يكون ما للاسمية بمعنى شيء فيكون ما بعدها بدلا لان المثال يكفيه الاحتمال **وزيد** اى ما **بعد رب والكاف فكف** عن الجر غالبا وح يدخلان على الجمل كقوله ربما الجامل المؤبل فيهم وعناجيج بينهن المهار وكقوله كما الحبطات شر بني تميم **وقد تليهما وجر لم يكف** نحو ربما ضربة بسيف صقيل بين بصرى وطعنة نجلاء وننصر مولانا ونعلم انه كما الناس مجروم عليه وجارم بجر ضربة والناس بعد رب والكاف مع لحوق ما بهما **فائدة** اعلم ان الغالب في رب المكفوفة بما دخولها على الفعل الماضي كقوله ربما اوفيت في علم واشترطوا في المضي ان يكون حقيقة لا تنزيلا وقد تدخل على مضارع نزل منزلة الماضي لتحقق وقوعه نحو ربما يود الذين كفروا ودخولها على الجملة الاسمية نادر كقوله ربما الجامل المؤبل فيهم ولغاية ندرته قال الفارسي يجب ان تقدر ما اسما مجرورا بمعنى شيء والجامل خبر الضمير محذوف والجملة صفة ما اى رب شيء هو الجامل المؤبل ووجه تقدير الضمير المحذوف وعدم جعل الجملة على حالها صفة انما هو لحصول الربط بين الصفة والموصوف **وحذفت رب لفظا فجرت** نية **بعد بل والفا** على قلة كقوله بل بلد ملء الفجاج قتمه لا يشترى كتانه وجهرمه وقوله بل بلد ذي صعد

اضباب وقوله فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع وقوله فحور قد لهوت بهن عين ونبل تعيد
ثم كذلك ايضا **وبعد الواو شاع ذا العمل** اي حذف رب لفظا وجر
ما بعد الواو بها منوية وذلك على كثرة كقوله وليل كموج البحر ارخى سدوله اي ورب
ليل **فائدة** تدخل الاسم رب مقدرة بدون هذه الاحرف كقوله رسم
دار وقفت في طلله كدت اقضي الحياة من جلله بجر رسم وهو نادر جدا وقال في التسهيل
تجر رب محذوفة بعد الفاء كثيرا وبعد الواو اكثر وبعد بل قليلا ومع التجرد اقل وقيل ايضا
انه ليس الجر بالفاء وبل باتفاق وزعم بعض النحويين ان الجر هو بالفاء وبل لنيابتهما
مناب رب واما الواو فذهب الكوفيون والمبرد الى ان الجر بها والصحيح ان الجر برب
المضمرة في الكل كما ذهب اليه البصريون لانه لم يعهد الجر ببل والفاء اصلا ولا بالواو
الا في القسم **وقد يجر بسوى رب من الحروف لدى حذف** و
هذا اي الجر بسوى رب لدى الحذف مقصور على السماع عند بعضهم كقول رؤبة وقد قيل
له كيف اصبحت قال خير عافاك الله والتقدير على خير بجر وقوله اشارت كليب
بالاكف الاصابع اي الى كليب **وبعضه** اي بعض النحويين **يرى** ذلك اي
الجر بسوى رب **مطردا** وذلك في ثلاثة عشر موضعا الاول لفظ الجلالة في القسم

من دون تعويض نحو الله لافعلن بخلاف ما اذا كان مع العوض لانه معه قيل هو الجار
الثاني بعد كم الاستفهامية اذا كانت مسبوقة بحرف الجر نحو بكم درهم اشتريت اي من
درهم الثالث في جواب سؤال تضمن مثل المحذوف اي يكون مشتملا على حرف مثل الحرف
المحذوف نحو زيد في جواب بمن مررت الرابع في المعطوف على ما تضمن مثل المحذوف بحرف
متصل نحو وفي خلقكم وما يبث من دابة ايات لقوم يوقنون واختلاف الليل والنهار
اي وفي اختلاف الليل وان قلت الجر فيه انما هو للعطف على خلقكم والجار هو في مذكورة
لا محذوفة قلت ان كان كما قلت لزم عليه العطف على معمولي عاملين مختلفين وهو
الممنوع على الاصح والمعمولان خلق وايات والعاملان في والابتداء الخامس في
المعطوف عليه بحرف منفصل بلا كقوله ما لمحب جلد ان هجرا ولا حبيب رأفة
فيجبرا والشاهد في قوله ولا حبيب وقوله فيجبرا بالنصب على اضمار ان السادس في
المعطوف عليه بحرف منفصل بلو كقوله متى عذتم بنا ولو فئة منا كفيتم ولم تخشوا
هوانا ولا وهنا اي ولو بفئة اي ولو عذتم بفئة ووجه عدم صحة كون الجر هنا
بالعطف على بنا ان لو لا تدخل الا على الجملة دون المفرد والغالب في نحو هذا النصب
كقولهم ائتني بدابة ولو حمارا السابع في المقرون بالهمزة بعد ما اشتمل على مثل المحذوف

نحو ازيدا ابن عمرو استفهاما لمن قال مررت بزيد الثامن في المفرد بعد بلا بعد
اشتماله على مثل المحذوف نحو هلا دينار لمن قال جئت بدرهم التاسع في المفرد
بان بعد نحو امرر بايهم افضل ان زيد وان عمرو وذلك مطرد في كلامهم حتى جعل
سيبويه اضمار هذه الباء بعد ان اسهل من اضمار رب بعد الواو لان ان مخففة
بالافعال وهي قوية الطلب للجار العاشر في المفرد في جواب الجزاء بعد نحو مررت
برجل صالح الا صالح فطالح اي الا امر بصالح فقد مررت بطالح وحكى سيبويه الا صالحا
فطالح والا صالحا فطالحا وتقديره الا يكن صالحا فهو طالح والا يكن صالحا يكن طالحا
الحادي عشر لام التعليل اذا جرت كي وصلتها ولهذا تسمع النحويين يجرون في نحو جئت
كي تكرمني ان تكون كي تعليلية وان مضمرة بعدها وان تكون مصدرية واللام مقدرة
قبلها الثاني عشر مع ان وان نحو عجبت انك قائم وان قمت عند الخليل والكسائي
لان ان وان مع صلتهما في موضع جر عندهما وفي موضع نصب بنزع الخافض عند
سيبويه الثالث عشر المعطوف على خبر ليس وما الصالح لدخول الجار اي بان يكون
اسما منفصلا نفسه وقد اجاز سيبويه في قوله بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا
سابق شيئا اذا كان جائيا الجر في سابق على توهم وجود الباء في مدرك خلافا

لجماعة من النحاة ومنه قوله احقا عباد الله ان لست صاعدا ولا هابطا الا علي رقيب
ولا سالك وحدي ولا في جماعة من الناس الا قيل انت مريب وقوله مشائيم ليسوا
مصلحين عشيرة ولا ناعب الا ببين غرابها وقوله وما زرت ليلى ان تكون حبيبة
الي ولا دين بها انا طالبه والاولى عندي اسقاط هذا البيت الاخير من التمثيل اذ ليس فيه
ليس واما العاملة عملها والجر فيه ليس من جر التوهم بل الجر فيه بسبب العطف على ان تكون
لان محله جر باللام المقدرة بناء على ما ذهب اليه الخليل والكسائي نعم هو من جر التوهم على
مذهب الاخر **فائدة** اعلم ان الفصل بين الجار ومجروره عندهم غير جائز في
الاختيار وقد يفصل بينهما في الاضطرار بظرف او مجرور كقوله ان عمرا لاخير في اليوم عمرو
وقوله وليس الي منها النزول سبيل وندر الفصل بينهما في النثر بالقسم نحو اشتريته بوالله
درهم ثم اعلم انه يجب ان يكون للجار والظرف متعلق لان الحرف موضوع لايصال معنى
الفعل الى الاسم والظرف لا بد له من شيء يقع فيه فالموصل معناه والواقع هو المتعلق ثم
المتعلق اما فعل او ما يشبهه في العمل وهو المشتق والمصدر واسمه واسم الفعل او مؤول بما
يشبهه كلفظ الجلالة فانه مؤول بالمسمى بهذا الاسم اي بالمعبود او ما يشير الى معناه نحو انعمت
عليهم غير المغضوب عليهم مثال المتعلق الفعل والشبيه وهو انعمت والمغضوب ونحو هو الله في

السموات والارض اى وهو المسمى بهذا الاسم مثال للمتعلق المؤول بما يشبه الفعل ونحو ما
انت بنعمة ربك بمجنون مثال للمتعلق المشير الى معنى الفعل وظاهره ان ما هو المتعلق و
هو مبنى على جواز التعلق باحرف المعانى ومذهب الجمهور المنع فعلى مذهبهم المتعلق هو الفعل
الذى يشير اليه النافى اى انتفى ذلك اى الكون مجنونا وهو تفسير لمعنى ما وليس مراده ان
المتعلق الفعل الذى دل عليه النافى والا لنافى فى كلامه اوله فان فقد شىء من هذه الاربعة
فى اللفظ قدر الكون المطلق متعلقا كما تقدم فى الخبر والصلة ويستثنى من ذلك خمسة احرف
الاول الزائد كالباء ومن فى نحو كفى بالله شهيدا وهل من خالق غير الله لان الزائد انما
اتى به للتاكيد لا لربط الفعل بالمفعول لعدم احتياجه اليه فى الربط الثانى لعل فى لغة عقيل
لانها بمنزلة الزائد الا ترى ان مجرورها فى موضع رفع بالابتداء بدليل ارتفاع ما بعده
على الخبرية الثالث لولا فيمن قال لولاى ولولاك ولولاه على قول سيبويه ان لولا
جارة فانها بمنزلة لعل فى كون ما بعد مجرورها مرفوع المحل بالابتداء الرابع رب فى نحو
رب رجل صالح لقيت اى لقيته لان مجرورها مفعول فعل يتعدى اليه بنفسه من غير احتياج
الى توسط الحرف فى الاول ومبتدا فى الثانى او مفعول ايضا على حد زيدا ضربته وبعضهم
الناصب بعد المجرور لا قبل الجار ولا بين الجار والمجرور لان الفعل لا يقع بعد رب

الا

الا مكفوفة كما مر ولان رب لها الصدر من بين حروف الجر وانما دخلت فى المثالين لافادة التكثير
او التقليل لا للتعدية عامل هذا قول بعضهم خلافا للجمهور لانها فى المثالين حرف جر معد فان
قالوا انها عدت الفعل المذكور فخطاء لانه يتعدى بنفسه ولاستيفائه مفعوله فى المثال الثانى
واعترض على الاول بان تعدى الفعل بنفسه لا يمنع تعديه بحرف الجر اذا قصد معنى لا يحصل
بدون تعديه بذلك الحرف كما هنا فانه لو عدى بنفسه لفات معنى التقليل والتكثير الذى
هو المقصود ونظيره اخذت من الدراهم فقد عدى الفعل بمن لافادة التبعيض وان كان
متعديا بنفسه لان من الافعال ما يتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر نحو نصح وشكر وعلى
الثانى بان ذلك لا يمنع كونه معمولا لمثله كما فى زيدا ضربته وان قالوا عدت محذوفا فتقديره
حصل ونحوه ففيه تقدير ما لا حاجة اليه ولم يلفظ به قط الخامس حرف الاستثناء
وهو خلا وعدا وحاشا اذا خفضن لما سبق فى باب الاستثناء والله اعلم

باب الاضافة وهى فى اللغة الاسناد وفى الاصطلاح هى نسبة تقييدية بين
اسمين توجب لثانيهما الجر ابدا وعينها ياء لانها مشتقة من الضيف لاسناده الى من
نزل عليه وقال بعضهم يكفى فى اضافة الشىء الى غيره ادنى ملابسة نحو قوله عشية
او ضحيها لما كانت العشية والضحى طرفى النهار صح اضافة احدهما الى الآخر

نونا

تلى حرف الاعراب والمراد بالنون هو نون المثنى والمجموع على حده وما الحق
بهما ولا فرق فيها سواء كانت ملفوظة او غير ملفوظة كما فى لبيك وذوى مال او
تنوينا ظاهرا كان او مقدرا وذلك الاخير فى الاسماء الممنوعة من الصرف والمانع
من ظهوره مشابهة الفعل مما تضيف اى تريد اضافته احذف كتبت
يدا ابى لهب وفيه ثنتا حنظل وكالمقيمى الصلوة وهذه عشرو زيد وكطور سينا
ومفاتح الغيب وهذا الحذف انما هو ان كان فيه ما ذكر والا فلا حذف كما فى لدنه زيد
الآن يحدث فيه التنوين وان كان معنيا فالحسن الوجه الآن يقال ان الاضافة قبل دخول
ال وبخلاف النون التى تليها علامة الاعراب فانها لا تحذف ايضا نحو بساتين زيد و
شياطين الانس فائدة قد تحذف تاء التانيث جوازا للاضافة عند امن
اللبس كقوله واخلفوك عد الامر الذى وعدوا اى عدة الامر وقرأة بعضهم لاعدوا
له عدة اى عدته وجعل الفراء منه وهم من بعد غلبهم سيغلبون واقام الصلوة بناء على انه
لا يقال دون اضافة فى الاقامة اقام ولا فى الغلبة غلب فان لم يؤمن اللبس لم يجز حذف
هذه التاء كما فى تمرة وتمرة ثم هو سماعى وقيل قياسى والثانى من الاسمين المتضايفين
وهو المضاف اليه اجرر بالمضاف وفاقا لسيبويه والجمهور ومن اوجه ذلك عندهم اتصال

الضمير

الضمير بالمضاف لان الضمير انما يتصل بعامله لا بالحرف المنوى خلافا للزجاج وانو
معنى من او معنى فى اذا لم يصلح الا ذاك المعنى فانو معنى
من فيما اذا كان المضاف بعضا من المضاف اليه مع صحة اطلاق اسمه عليه كثوب خز وخاتم
فضة والتقدير ثوب من خز وخاتم من فضة اذ الثوب بعض الخز والخاتم بعض الفضة وانو
معنى فى اذا كان المضاف اليه ظرفا للمضاف نحو مكر الليل اى فى الليل ولا فرق فى
الظرف اذا كان زمانيا او مكانيا حقيقيا او مجازيا نحو مكر الليل ويا صاحبى السجن و
الد الخصام واللام خذا لما سوى ذينك اذ هى الاصل نحو ثوب
زيد وحصير المسجد ويوم الخميس ويد زيد فان الاضافة فى هذه الامثلة بمعنى اللام لفقدان
الشرطين فى الاولين والاول فى الثالث والثانى فى الاخير وتسمى اللام ح لام الملك و
لام الاختصاص فائدة اعلم ان الاضافة ليست على تقدير حرف مما
ذكر ولا نيته لانه لو كان كذلك لزم مساواة غلام زيد لغلام لزيد فى المعنى وليس
كذلك اذ معنى المعرفة غير معنى النكرة واجيب بمنع لزوم المساواة فى المثالين لان
المراد بكون الاضافة على معنى اللام مثلا انها ملحوظ فيها معنى اللام ولا يلزم منه مساواة
غلام زيد لغلام لزيد فى المعنى من كل وجه وقولهم غلام زيد بمعنى غلام لزيد اى من

حيث ملاحظة معنى اللام فى كل لفظ فمرادهم به مجرد تغير جهة الاضافة فى المثال المذكور
من الملك الى الاختصاص وذهب بعضهم الى ان الاضافة بمعنى اللام على كل حال اى
سواء كان المضاف ظرفا او بعضا او غيرهما وعلل ذلك بان كلا من الظرف والبعض يصح
فيه اعتبار معنى اللام الاختصاصية وذهب سيبويه والجمهور الى ان الاضافة لا تجاوز
ان تكون بمعنى اللام او من ومن وهم الاضافة بمعنى فى محمول على انها فيه بمعنى اللام توسعا
اى لا حاجة اليه لان معنى اللام الاختصاصية ظاهر فى الظرف وقيل حيث اعتبر معنى اللام
المذكورة فلا فرق بين التى بمعنى فى والتى بمعنى من فلم اعتبر الحمل فى الاولى دون الثانية
واجيب بان التى بمعنى فى قليلة فردت الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا للاقسام بخلاف
التى بمعنى من فكثيرة فاستحقت جعلها قسما مستقلا واعلم انهم قد اختلفوا فى اضافة
الاعداد الى المعدودات نحو عشرة رجال وتسع نسوة فذهب الفارسى الى انها بمعنى اللام
الاختصاصية وذهب ابن السراج الى انها بمعنى من ولا يخفى اكثرية مذهبه لانه
اظهر وجوز بعضهم الوجهين لصحة المعنيين بحسب القصد على ما مر وكذلك الحال فى
اضافة المقادير الى المقدرات كقفيز بر ورطل زيت واتفق الفارسى وابن السراج
فيما اذا اضيف عدد الى عدد نحو ثلثمائة على انها بمعنى من **واخصص اولا**

من المتضايفين اى احكم بخصوصه اى قلة اشتراكه **او اعطه التعريف بالذى**
تلا يعنى ان المضاف يكتسب التخصيص من المضاف اليه اذا كان الثانى من المتضايفين نكرة
نحو غلام رجل اى هذا الغلام مخصوص لرجل لا امرأة ويكتسب التعريف منه اذا كان معرفة
نحو غلام زيد اى هذا الغلام مخصوص لزيد لا لعمرو **وان يشابه المضاف**
يفعل اى الفعل المضارع والمراد من يفعل مطلق الفعل المضارع وخرج من الكلام
المصدر واسمه واسم التفضيل بان يكون المضاف **وصفا** بمعنى الحال او الاستقبال
والمراد بالوصف هو اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة **فعن تنكيره لا يعزل**
بالاضافة لانه فى قوة المنفصل عن الاضافة **كرب راجينا عظيم الامل**
مروع القلب قليل الحيل والمعنى ان المضاف اذا كان وصفا بقى
على تنكيره حال الاضافة كما كان نكرة قبلها والاضافة لا تفيد التخصيص كما لا تفيد التعريف
لان ضارب زيد فى الاضافة فى قوة ضارب هو زيدا فراجى اسم فاعل ومروع اسم مفعول
وعظيم وقليل صفتان مشبهتان وكل منها مضاف الى معرفة ومع ذلك فهو باق على تنكيره
بدليل دخول رب عليه واعترض على ذلك بان رب تصرف ما بعدها الى المضى فيكون
اضافة محضة واجيب عنه بان الاكثرين ذهبوا الى وجوب مضى ما تعلق به رب بناء على

انما تعمل لا انهم ذهبوا الى وجوب مضي مجرورها وان ابن السراج اجاز كونه حالا وابن
مالك كونه حالا او مستقبلا وقد قال في التسهيل ولا يلزم وصف مجرورها خلافا
للمبرد ولا مضي ما تعلق به **فائدة** اعلم ان من ادلة بقاء هذا المضاف على
تنكيره نعت النكرة به نحو هديا بالغ الكعبة وانتصابه على الحال نحو ثاني عطفه والدليل
على عدم افادتها التخصيص هو ان اصل قولك ضارب زيد ضارب زيدا فالاختصاص
موجود قبل الاضافة وفائدة هذه الاضافة انما هي التخفيف او رفع القبح اما الاول
فبحذف التنوين الظاهر كما في ضارب زيد وضارب عمرو وحسن الوجه او المقدر كما في
ضوارب زيد وحواج بيت الله او نون التثنية كما في ضاربا زيد والجمع كما في ضاربو زيد
واما الثاني كما في حسن الوجه فان في رفع الوجه قبح خلو الصفة عن ضمير الموصوف لان الكلمة
لا ترفع ظاهرا وضميرا معا وفي نصبه قبح اجراء وصف القاصر مجرى وصف المتعدي في
نصبه المعرفة على المفعولية وفي الجر تخلص منهما ومن ثم امتنع الحسن وجهه بالجر لانتفاء
قبح الرفع اي على الفاعل لوجود الضمير نحو الحسن وجهه بالجر ايضا لانتفاء قبح النصب
لان النكرة تنصب على التمييز اي والتمييز ينصبه المتعدي والقاصر **وذي الاضافة**
اي اضافة الوصف الى معموله **اسمها لفظية** وتسمى غير محضة ومجازية لان

وفي

فائدتها راجعة الى اللفظ فقط بتخفيف او تحسين وهي في تقدير الانفصال ورجوع فائدتها
الى اللفظ علة لتسميتها لفظية وكونها في تقدير الانفصال علة لتسميتها غير محضة واما تسميتها
مجازية فعللوها بكونها لغير الغرض الاصلي من الاضافة والمراد من التخفيف فيها هو حذف
التنوين الظاهر او المقدر او النون هنا ومن التحسين هو رفع قبح الرفع او النصب كما عرفت
قبل هذا **وتلك** الاضافة الاولى اي الاضافة المغايرة لاضافة الوصف الى
معموله اسمها **محضة ومعنوية** وحقيقية لانها خالصة من تقدير الانفصال
وفائدتها راجعة الى المعنى كما رأيت من افادتها التخصيص او التعريف وذلك هو الغرض
الاصلي من الاضافة **فائدة** اعلم ان المصدر اذا اضيف الى مرفوعه او
منصوبه فاضافته غير محضة وقيل لا يظهر له وجه الا حال اضافته لمنصوبه لانها في تقدير
الانفصال بفاعل المصدر بخلافه حال اضافته لمرفوعه وقال بعضهم الصحيح انها محضة لورود
السماع بنعته بالمعرفة اذا اضيف الى معرفة كقوله ان وجدت بك الشديد اراني عاذرا
فيك من عهدت عذولا وكذلك الحال في اضافة افعل التفضيل فذهب بعضهم الى
انها غير محضة لانها ليست في تقدير الانفصال اذ افعل التفضيل لا ينصب المفعول و
اجيب عن هذا الدليل بانه لا يتوقف كون الاضافة في تقدير الانفصال على كون الوصف

ينصب المفعول بدليل جعلهم اضافة اسم الفاعل القاصر كقائم الآن وحسن الوجه في
تقدير الانفصال مع انه لا ينصب المفعول ورجح بوجه كون اضافة افعل غير محضة بانها في
تقدير الانفصال بالضمير فاعل افعل اي انها منفصلة به في الحقيقة والتقدير وقال بعضهم
الصحيح ان تكون اضافة محضة لانه ينعت بالمعرفة اذا اضيف الى معرفة **فائدة**
اعلم ان المفهوم من قول الناظم انحصار الاضافة في هذين النوعين وهو المعروف لكنه
زاد في التسهيل نوعا ثالثا وهي المشبهة بالمحضة وحصر ذلك في سبع اضافات الاولى
اضافة الاسم الى الصفة نحو مسجد الجامع واختلفوا في كونها محضة او غير محضة الثانية
اضافة المسمى الى الاسم نحو شهر رمضان الثالثة اضافة الصفة الى الموصوف نحو سحق عمامة
الرابعة اضافة الموصوف الى القائم مقام الصفة كقوله علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم
اي علا زيد صاحبنا راس زيد صاحبكم فحذف الصفتين وجعل الموصوف خلفا عنهما
في الاضافة وقيل الاضافة في هذا البيت ونحوه من اضافة الشيء الى ما لابسه لعدم تنكير
العلم واضافة الى الضمير اضافة محضة من غير تاويل بما ذكر الخامسة اضافة المؤكد الى
المؤكد واكثر ما يكون ذلك في اسماء الزمان المبهمة نحو يومئذ وحينئذ وعامئذ و
قد يكون في غيرها كقوله فقلت انجوا عنها نجا الجلد انه سيرضيكما منها سنام وغاربه

والشاهد

والشاهد في نجا الجلد فان النجا بالجيم مقصورا الجلد السادسة اضافة الملغي الى المعتبر
كقوله الى الحول ثم اسم السلام عليكما لان المراد بالملغي هو الزائد الذي يستقيم المعنى بدونه
وقيل منه قوله تعالى كمن مثله في الظلمات اي كمن هو في الظلمات مثل الجنة التي وعد المتقون
فيها انهار الاية اي الجنة التي وعد المتقون السابعة اضافة المعتبر الى الملغي نحو اضرب ايهم
اساء وقوله اقام ببغداد العراق وشوقه لاهل دمشق الشام شوق مبرح والشاهد
في بغداد العراق ودمشق الشام وانما لم يجعل الاول من الملغي لوقوعه في مركزه وقد يقال
الاضافة في البيت كالاضافة في نجا الجلد المتقدم ذكره **فائدة** اعلم انه قد بقي
هنا مما لا يتعرف بالاضافة شيئان احدهما ما وقع موقع نكرة لا تقبل التعريف نحو رب
رجل واخيه وكم ناقة وفصيلها وفعل ذلك جهده وطاقته لان رب وكم لا يجران المعارف
والحال لا يكون معرفة والتقدير في الاخير اي حالة كونه جاهدا ومطيقا ثانيهما ما لا يقبل
التعريف لشدة ابهامه كمثل وغير وشبه لان الاضافة لا تزيل ابهام واحد من هذه وما
اشبهها لانها بمعنى اسم الفاعل الذي بمعنى الحال لانها بمعنى مماثل ومغاير ومشابه
فاضافتها للتخفيف فان وقع غير بين ضدين كقول القائل رايت الصعب غير الهين و
مررت بالكريم غير البخيل وكقوله تعالى صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب عليهم زال ابهامه

لتعين جهة المغايرة بخلاف قولك مررت برجل غيرك وكذا مثل اذا اضيف الى معرفة دون
قرينة تشعر بمماثلة خاصة فان الاضافة لا تعرفه ولا تزيل ابهامه بخلاف ما اذا اضيف الى معرفة
ووجد قرينة تشعر بمماثلة خاصة فيتعرف ح كقولك زيد مثل حاتم فان وجود القرينة وهي
اشتهار حاتم بالجود تدل على ان المراد المماثلة في ذلك الوصف المخصص وقد يتعين بغير ومثل
مغايرة خاصة ومماثلة خاصة فيحكم بتعريفهما واكثر ما يكون ذلك في غير اذا وقع بين متضادين
واعترض على ذلك بقوله نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل فانها وقعت بين ضدين ولم تتعرف
بالاضافة لانها صفة النكرة واجيب عنه بانها بدل لا وصف كما صرح به بعضهم و
ذهب المبرد الى ان غيرا لا تتعرف ابدا وذهب بعضهم الى انها لا تتعرف بالاضافة مطلقا

و وصل ال بذا المضاف اى لشابه بفعل **مغتفر ان وصلت**

ال بالثاني كالجعد الشعر وقوله وهن الشافيات الحوائم بخلاف
المضاف اضافة محضة فلا تدخل عليه ال لان المضاف فيها الى معرفة تعرف بالاضافة فلا
تدخل عليه ال لئلا يلزم اجتماع معرفين على معرف واحد والمضاف فيها الى نكرة تخصص
بالاضافة ولو دخلت عليه ال لزم اضافة المعرفة الى النكرة وهي ممنوعة وقوله وهن
اى البيض والشافيات الحوائم اى العطاش ولعل المراد بالعطش التشوق للقتل فانما

كانت البيض شافيات لانها آلة القتل واصل الحوائم العطاش التي تحوم حول الماء
ثم سمي كل عطشان حائما كذا في القاموس **او وصلت ال بالذي له اضيف**

الثاني كزيد الضارب راس الجاني وقوله لقد ظفر الزوار
اقفية العدى وذلك لقيام وجودها فيه مقام وجودها في الثاني لكون المتضايفين
كالشيء الواحد ولذلك لا يجوز ان يكون بين الوصف وما فيه ال اكثر من مضاف واحد
فلا يجوز الضارب راس عبد الجاني او وصلت بما اضيف لضمير الثاني كقوله الود
انت المستحقة صفوه ومنع المبرد هذه واوجب النصب وهو محجوج بالسماع والافصح في
المسائل الثلاث النصب باسم الفاعل كما قاله في شرح التوضيح **وكونها** اى وجود

ال **في الوصف** المضاف **كاف ان وقع مثنى او جمعا**

سبيله اتبع والمعنى وجود ال في الوصف المضاف كاف في اغتفاره وقوعه
مثنى او جمعا اتبع سبيل المثنى وهو جمع المذكر السالم كقوله ان يغنيا عني المستوطنا عدن
فانني لست يوما عنهما بغني وقوله الشاتمي عرضي ولم اشتمهما وكقوله والمستقلي
كثيرا ما وهبوا ويمتنع وصلها بذا المضاف عند انتفاء الشروط المذكورة والمراد بالشرط هو وصل
ال بالثاني اى بما اضيف له الثاني اى بما اضيف لضمير الثاني او وقوع الوصف

مثنى او جمعا على حده فلا بد من وجود احدهما في دخول ال واجاز الفراء وصلهما فيه
مضافا الى المعارف مطلقا نحو الضارب زيد والضارب هذا بخلاف الضارب رجل
وفي نحو الضاربك او ضاربك موضع الضمير خفض عند المبرد والرماني ونصب عند
الاخفش وهشام وخفض في ضاربك ونصب في الضاربك عند سيبويه لان الضمير
كالظاهر ويجوز في الضارباك والضاربوك الوجهان لانه يجوز الضاربا زيد والضاربو
عمرا وتحذف النون في النصب كما تحذف في الاضافة ومنه قوله الحافظو عورة العشيرة
لا ياتيهم من ورائهم وكف وقوله الفاعلو الخير والامرون به والمستقلون كثيرا وهل في
روايته من نصب الحق وكثيرا نعم الاحسن عند حذف النون الجر بالاضافة لانه المعهود والنصب
ليس بضعيف لان الوصف صلة فهو في قوة الفعل فطلب معه التخفيف والحق بتثنيته
سبيله اتبع من جمع التذكير وجمع المؤنث السالم فان حكمهما حكم المفرد كما مر في بابه
وربما اكتسب ثان من المتضايفين وهو المضاف اليه **اولا** منهما وهو
المضاف **تانيثا** او تذكيرا وانما ذكر التانيث في نظمه واهمل التذكير لانه الاغلب
ان كان الاول لحذف موهلا اي صالحا للحذف والاستغناء عنه
بالثاني فمن الاول يوم تجد كل نفس وقوله جادت عليه كل عين ثرة وقرارة

جمعا

بعضهم يلتقطه بعض السيارة وقوله كما شرقت صدر القناة من الدم ومن الثاني قوله
انارة العقل مكسوف بطوع هوى وعقل عاصي الهوى يزداد تنويرا وقوله رؤية
الفكر ما يؤول له الامر معين على اجتناب التواني ويحتمل ان رحمة الله قريب من
المحسنين ولا يجوز قامت غلام هند ولا قام امراة زيد لانتفاء الشرط المذكور وهو
صلاحيته الحذف والاستغناء عنه **فائدة** اعلم انه كما يكتسب المضاف
من المضاف اليه التانيث والتذكير فكذلك يكتسب منه غيرهما من الامور المتقدمة من
التعريف والتخصيص والتخفيف ورفع القبح والظرفية في نحو كل حين والمصدرية في نحو
كل الميل ووجوب الصدر في نحو غلام من عندك والاعراب في نحو هذه خمسة عشر زيد
عند من اعربه والبناء في نحو مثل ما انكم تنطقون والتعظيم في نحو بيت الله والتحقير في
نحو بيت العنكبوت والجمع في نحو وما حب الديار شغفن قلبي ولكن حب من سكن
الديارا وزاد بعضهم لهذا الاكتساب شرطا اخر وهو ان يكون المضاف بعض المضاف اليه
كصدر القناة او كبعضه كمر الرياح فان لم يكن بعضا ولا كبعض فلا اكتساب وان صلح
للحذف فلا يجوز اعجبتني يوم العروبة وزاد الفارسي قسما اخر يجوز فيه التانيث وهو ان
يكون المضاف الى المؤنث كله كقوله جادت عليه كل عين ثرة والافصح في هذا القسم ا

التأنيث والمفهوم من قوله وربما ان ذلك الاكتساب قليل ومراده التقليل النسبي
اى قليل بالنسبة الى ما ليس كذلك لا انه قليل في نفسه فانه كثير كما صرح به نعم اكتساب
التذكير قليل **ولا يضاف اسم لما به اتحد معنى** كالمرادف مع مرادفه
والموصوف مع صفته لان المضاف يتخصص اى يتعرف بالمضاف اليه فلا بد ان يكون غيره في المعنى
فلا يقال قمح بر ولا رجل فاضل ولا فاضل رجل **فائدة** اعلم ان المراد من
اتحاد الاسمين في المعنى هو ان يكون بحسب المراد فلا يرد ابن الابن وابو الاب فانه
صحيح والمراد بالاتحاد ما يشمل الترادف كما في الليث والاسد والتساوي كما في الانسان
والناطق ولا فرق في التساوي بين ان يكون بحسب الوضع كالمثال او بحسب المراد كما
في الصفة والموصوف والترادف الاتحاد ما صدقا ومفهوما والتساوي الاتحاد ما صدقا فقط
ويدخل في الاتحاد المذكور ما اتحد في اللفظ والمعنى فلا يقال جاء زيد زيد بالاضافة
بل يقال بالاتباع على التوكيد ونقل عن بعضهم جواز الاضافة وخرج منه ما غاير معنى
وان اتحد لفظا نحو عين العين فيجوز فيه الاضافة ولا فرق في منع اضافة الوصف الى
موصوفه بين ان تكون الصفة متقدمة او متأخرة كما يفهم من قرينة التمثيل **واول**
موهما اذا ورد اى اذا جاء من كلامهم ما يوهم جواز ذلك وجب تاويله

كما في قولهم جاءني سعيد كرز مما اوهم اضافة الشيء الى مرادفه وتاويله ان يراد بالاول
المسمى وبالثاني الاسم اى جاءني مسمى هذا الاسم هذا اذا كان الحكم مناسبا للمسمى فان كان
مناسبا للاسم كان الامر بالعكس نحو كتبت سعيد كرز واعلم ان هذه الاضافة بمعنى البيان بل
على معنى لام الاختصاص وكذا الاضافة في نحو مسجد الجامع وانما اضيف سعيد الى
كرز ولم يضف اسد الى سبع لان الاعلام كثرت فجاز فيها من التخفيف ما لم يجز في غيرها
وكما في قولهم جبة الحمقاء وصلاة الاولى ومسجد الجامع مما اوهم اضافة الموصوف الى الصفة
وتاويله ان يقدر موصوف اى جبة البقلة الحمقاء وصلاة الساعة الاولى ومسجد المكان
الجامع واعلم انه اذا قدر الموصوف في الامثلة المذكورة فتكون الاضافة من اضافة
الشيء الى جنسه كالمثال الاول او زمنه كالثاني او محله كالثالث وكون الاضافة في
المثال الاول وهو جبة الحمقاء من اضافة الموصوف الى الصفة انما يظهر لو كانت الجبة تطلق
على الرجلة ونحوها من البقول اما اذا كانت واحدة الحب كما في القاموس كالبرد بذر
الرجلة وسائر الحبوب والبزور فلا وقوله وصلاة الساعة الاولى اى من الزوال او
المراد اول ساعة اديت فيها الصلاة المفروضة وقوله ومسجد المكان الجامع يصح ان
يكون التقدير ومسجد الوقت الجامع وكما في قولهم جرد قطيفة وسحق عمامة مما اوهم جواز

اضافة الصفة الى الموصوف وتاويله ان يقدر موصوف ايضا ويكون اضافة الصفة الى جنسها
اى شئ جرد من جنس القطيفة وشئ سحق من جنس العمامة **فائدة** اعلم ان الفراء
قد اجاز اضافة الشئ الى ما بمعناه لاختلاف اللفظين ووافقه ابن الطراوة وغيره و
جعلوا من ذلك نحو ولدار الاخرة وحق اليقين وحبل الوريد وحب الحصيد وعلل
بعضهم منع اضافة الموصوف الى الصفة بان الصفة تابعة لموصوفها فى الاعراب فلو اضيف
اليها الموصوف لكانت مجرورة ابدا ولم تتصور التبعية المذكورة وعلل منع العكس بان الصفة
يجب ان تكون تابعة ومؤخرة وفى الاضافة لا يمكن ذلك وعلل منع اضافة احد
المترادفين اى المتساويين الى الاخر بعدم الفائدة اذ المقصود حاصل من لفظ المضاف
مع قطع النظر عن الاضافة فتكون لغوا **وبعض الاسماء** تمتنع اضافته
كالمضمرات والاشارات لعدم عروض سبب الاضافة فيه ولشبهه بالحرف والحرف
لا يضاف وكغير اى من الموصولات وانما لم تمتنع الاضافة فى اى لانها ملازمة للاضافة
لفظا او تقديرا لضعف شبهها بالحرف بما عارضه من شدة افتقارها الى المضاف
اليه لتوغلها فى الابهام وكذلك الحال فيها اذا كانت استفهامية او شرطية و
بعضها **يضاف ابدا** فلا يستعمل مفردا بحال **وبعض ذا** اى الذى يضاف

ابدا **قد يأت لفظا مفردا** فى اللفظ فقط وهو مضاف فى المعنى نحو
كل وبعض واى كقوله تعالى وكل فى فلك يسبحون وفضلنا بعضهم على بعض و
ايا ما تدعوا **فائدة** اعلم ان كلا اذا وقع توكيدا او نعتا تعينت الاضافة
فيه لفظا نحو جاء القوم كلهم وزيد الرجل كل الرجل واعلم ان كلا وبعضا عند قطعهما لفظا
عن الاضافة الى المعرفة معرفتان بنيتها عند سيبويه والجمهور ولهذا جاءت الحال منهما
مؤخرة وقال الفارسى نكرتان ولتعريفهما عند سيبويه والجمهور منعوا ادخال ال عليهما واى
ملازمة للاضافة معنى اذا كانت شرطية او موصولة او استفهامية اما اذا وقعت نعتا او
حالا فمتعينة الاضافة لفظا وقوله وكل فى فلك يسبحون التقدير كلهم والتنوين عوض عن
المضاف اليه والضمير للشموس والاقمار فان اختلاف الاحوال يوجب تعددا اما فى الذات
او للكواكب فان ذكرهما مشعر بها او لليل والنهار فليسا من مدلول الضمير كما يفيده كلام
البعض لانهما لا يوصفان بالسباحة فى الفلك وجمعت جمع العاقل لشبهها بالعاقل فى فعلها
فعله من السباحة والجرى وافرد فى فلك مراعاة لكل وجمع فى يسبحون مراعاة للمضاف
اليه المحذوف فلا يقال الاية تقتضى اتحاد فلك الشمس والقمر على الاحتمال الاول وفلك
الكواكب على الثانى ثم اعلم انه يفهم من مدلول قول الناظم وبعض الاسماء وقوله و

نحو قد ذهبت لفظا مفردا ان الاصل في الغالب في الاسماء ان تكون صالحة
للاضافة والافراد وان الاصل في كل ملازم للاضافة ان لا ينقطع عنها في اللفظ
فائدة اعلم ان الملازم للاضافة على ضربين ضرب يختص بالاضافة الى
الجمل كما سيأتي وضرب بالمفردات وهو على ثلاثة اضرب الاول ما يضاف الى
الظاهر والمضمر نحو كلا وكلتا فانهما يضافان اليهما لكن لا لكل مضمر بل للفظ هما
كما وناخاصة وعند ولدى وقصارى الشيء وحماداه بمعنى غايته الثاني ما يضاف
الى الظاهر فقط نحو اولى واولات وذي وذات واما قولهم انما يصطنع المعروف
من الناس ذووه فنادر الثالث ما يضاف الى المضمر فقط والكثير الاشارة بقوله
وبعض ما يضاف حتما اي وجوبا **امتنع ايلاؤه اسما**
ظاهرا حيث وقع وهذا القسم على نوعين نوع يضاف الى جميع الضمائر
كوحد نحو جئت وحدي وجئت وحدك وجاء وحده وهو لازم النصب على
المصدرية بفعل من لفظه وقد حكي عن الاصمعي وحد الرجل يحد اذا انفرد وقيل لم يلفظ
بفعله كالابوة والخؤولة وقيل بحذف الزوائد من ايحاد وقيل نصبه على الحال لتأوله
بموحد وقيل على حذف حرف الجر والاصل على وحده ولازم الافراد والتذكير لانه مصدر

وقد يثنى شذوذا اي يجر بعلى سمع جلسا على وحديهما وقلنا ذلك وحدينا وجلس على
وحده ونوع يضاف الى ضمير المخاطب نحو **لبي ودوالي وسعدي** وحناني
وهذاذي تقول لبيك بمعنى اقامة على اجابتك بعد اقامة من الب بالمكان اذا اقام
به ودواليك بمعنى تداولا لك بعد تداول وسعديك بمعنى اسعادا لك بعد اسعاد
ولا يستعمل الا بعد لبيك وحنانيك بمعنى تحننا عليك بعد تحنن وهذاذيك بذ الكني
معجلين بمعنى اسراعا لك بعد اسراع **فائدة** اعلم ان اصل لبيك الب لك
البابين اي انهم لطاعتك البابا كثيرا لان التثنية للتكثير نحو ثم ارجع البصر كرتين فحذف
الفعل واقيم المصدر مقامه وحذفت زوائده وحذف الجار من المفعول واضيف المصدر اليه
كل ذلك ليسرع المجيب الى المفزع لاستماع الامر والنهي ويجوز ان يكون من لب بمعنى الب
فلا يكون محذوف الزوائد ومثله في حذف الزوائد الباقي والتقدير الذي ذكرناه في دواليك
اي التقدير مداولة لك بعد مداولة كما قاله بعضهم اولى واحسن من التقدير اداله بعد اداله كما
هو مذهب البعض لعدم ظهور مناسبة معاني الادالة كالغلبة هنا بخلاف التداول والمداولة
بمعنى التناوب والمناوبة وفي الكلام حذف مضاف اي تداول لطاعتك فاحفظه
وشذ ايلاء يدي للبي في قوله دعوت لما نابني مسورا فلبى فلبي

بيدي مسور كما شذت اضافته الى ضمير الغائب في قوله لقلت لبيه لمن يدعوني وكان
مقتضى الظاهر لبيك لكنه التفت من الخطاب الى الغيبة وحكى بالمعنى **فاشذ**
فذهب سيبويه الى ان لبيك واخواته مصادر محذوفة الزوائد حقيقة لا اسماء مصادر
مثناة لفظا ومعناها التكثير لانهم لما قصدوا بها التكثير جعلوا التثنية علما على ذلك لانها
اول تضعيف العدد وتكثيره وانها تنصب على المصدرية بعوامل محذوفة من الفاظها فتقدر
في دواليك اداول وفي سعديك اسعد اسعادا وفي حنانيك اتحنن الا هذاذيك و
لبيك فانهما ينصبان بعوامل محذوفة من معناها فيقدر اسرع واقيم لان فعلهما لم يستعمل
وذكر قوم ان معنى لبيك اجابة بعد اجابة فعلى هذا فالناصب فعل من معناه اذ ليس
لب والب بمعنى اجاب وجوز سيبويه في هذاذيك في قوله ضربا هذاذيك وطعنا
وخضا وفي دواليك في قوله اذا شق برد بالبرد مثله دواليك حتى كلنا غير لابس
الحالية بتقدير نفعله متداولين وهاذين اي مسرعين وهو ضعيف للتعريف لان
حق الحال التنكير ولان المصدر الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولا مطلقا و
يندفع بهذا التعليل الاخير ما قال بعضهم من انه يحتمل ان هذه الحال مما جاء معرفا لفظا
وان كان منكرا معنى وجوز بعضهم في هذاذيك في البيت الوصفية بتقدير اضرب ضربا

هذا

مكررا وهو مردود بما ذكر من ان المصدر الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولا مطلقا
ولانه معرفة وضربا نكرة وفي الرد بهذا الاخير على صحته نظر لورود القول بتجرده الكاف
في لبيك واخواته من الاضافة فلا تعريف على هذا القول ورد بعضهم صحته بان ضربا مفرد
وهذاذيك مثنى ولا يوصف المفرد بالمثنى وذهب بعضهم الى ان لبيك اسم مفرد
مقصور اصله لبي على وزن فعلى بسكون العين قلبت الفه ياء للاضافة الى الضمير كما في علي
ولديك ورد عليه بانه لو كان كذلك لما قلبت مع الظاهر في قوله فلبي يدي مسور وزعم
بعضهم ان الكاف حرف خطاب لا موضع له من الاعراب مثلها في ذلك ورد عليه
بقولهم لبيه ولبي يدي مسور وبحذفهم النون لاجلها ولم يحذفوها في ذانك وبانها لا
تلحق الاسماء التي لا تشبه الحرف والضرب الثاني من الملازم للاضافة وهو ما يختص بالجمل
على قسمين قسم يختص بنوع من الجمل وسياتي بيانه وقسم لا يختص واليه اشار بقوله و
الزموا اضافة الى الجمل حيث واذ واطلاق الجمل في قوله يشمل
الجملتين الاسمية نحو جلست حيث زيد جالس والفعلية جلست حيث جلست و
اجلس حيث اجلس واذكروا اذ كنتم قليلا واذ يمكر بك الذين كفروا ومعنى المضارع
الواقع في الجملة المضاف اليها اذ المضي ح بخلاف المضارع بعد حيث واما قوله اما

ترى حيث سهيل طالعا وقوله حيث لي العمائم فشاذ لا يقاس عليه خلافا للكسائي واعلم
ان قولهم اذ ذاك ليس من الاضافة الى المفرد بل الى الجملة الاسمية والتقدير اذ ذاك كذلك
اي اذ ذاك ثابت او نحو ذلك اي التقدير اذ كان ذاك **وان ينون يحتمل افراد**
اذ اي وان ينون اذ يحتمل افرادها لفظا واكثر ما يكون ذلك مع اضافة اسم الزمان
اليها كما في نحو يومئذ وحينئذ والتنوين عوض عن لفظ الجملة المضاف اليها واما نحو
وانت اذ صحيح فنادر **وما كاذ معنى** في كونه ظرفا مبهما ماضيا والمراد
بالظرف اسم الزمان سواء كان منصوبا على الظرفية ام لا نحو حين ووقت وزمان و
يوم اذا اريد بها الماضي **كاذ** في الاضافة الى ما تضاف اليه اذ لكن **اضف**
هذه **جوازا** لما سبق ان اذ تضاف اليه وجوبا **نحو حين جا نبذ** و
جاء زيد يوم الحجاج امير ونحو حين محبك نبذ وجاء زيد يوم امر الحجاج فضاف
للمفرد فان كان الظرف المبهم مستقبل المعنى لم يعامل معاملة اذ بل يعامل معاملة
اذا فلا يضاف الى الجملة الاسمية بل الى الفعلية كما سيأتي واما يوم هم على النار يفتنون
وقوله فكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلا عن سواد بن قارب فمن تنزيل
منزلة الماضي لتحقق وقوعه هذا مذهب سيبويه واجاز ذلك الناظم على قلة تمسكا

بنحو

بظاهر ما سبق واما غير المبهم وهو المحدود فلا يضاف الى جملة وذلك نحو شهر وحول بل يضاف
الى المفرد فقط نحو شهر كذا **وابن او اعرب ما كاذ قد اجريا** مما سبق انه
يضاف الى الجملة جوازا اما الاعراب فعلى الاصل واما البناء فحملا على اذ وقيد في الكافية
جواز بناء ما ذكر بما اذا لم يثن ولا وجب اعرابه ولا يتعين جواز بناء ما ذكر بحال الاضافة
الى الجملة بل يجوز بناؤه اذا اضيف الى مفرد مبني كيومئذ وحينئذ ومثله كل اسم ناقص
الدلالة لابهامه كغير ومثل ودون وبين وذهب الناظم الى انه لا يبنى مضاف الى مبني
بسبب اضافته اليه اصلا لا ظرف ولا غيره لان الاضافة من خصائص الاسماء التي تكف
سبب البناء وتلغيه فكيف تكون داعية اليه والفتحات فيما استشهدوا به حركات اعراب
واختر بنا متلو فعل بنيا اي ان الارجح والمختار فيما تلاه فعل مبني البناء
للتناسب كقوله على حين عاتبت المشيب على الصبا وقوله على حين يستصبين كل
حليم وقوله على حين عاتبت على حد قوله تعالى ودخل المدينة على حين غفلة
وقبل فعل معرب او مبتدا اعرب نحو هذا يوم ينفع الصادقين
صدقهم وكقوله الم تعلمي يا عمرك الله انني كريم على حين الكرام قليل وهذا مذهب
البصريين ومذهب الكوفيين البناء ح والى ذلك مال الفارسي والناظم وقال **ومن**

بني فلن يقتلا اى لن يغلط واحتج لذلك بقراءة نافع هذا يوم ينفع بالفتح
وقال الرضى لا دليل فيها لاحتمال ان يوم نصب على الظرفية خبر لهذا مشارا به لما ذكر
قبله لا لليوم واورد عليه انه يلزم مخالفة هذه القراءة لقراءة الرفع والاصل عدمها
فتدبر بما قوله على حين الكرام قليل **والزموا اذا الظرفية اضافة الى**
جمل الافعال خاصة بناء على تضمنها معنى الشرط غالبا وانما قيدناها بالظرفية
للاحتراز عنها اذا كانت فجائية لانها حرف على الاصح والحرف لا يضاف **كهي اذا**
اعتلى اى كن متواضعا هينا اذا الكبر غيرك وكقوله تعالى اذا جاء نصر الله فاذا
ظرف فيه معنى الشرط مضاف الى الجملة بعده والعامل فيه جوابه على المشهور لان بعضهم
ذهبوا الى ان العامل ما يليه لا جوابه لاقتران جوابه بالفاء واما نحو اذا السماء انشقت
فمثل وان احد من المشركين استجارك وقوله اذا باهلي تحته حنظلية له ولد منها
فذاك المذرع فعلى اضمار كان الشانية كما اضمرت هي واسمها ضمير الشان في قوله
فهلا نفس ليلى شفيعها هذا مذهب سيبويه واجاز الاخفش اضافتها الى الجمل الاسمية
تمسكا بظاهر ما سبق والاحتراز بقولنا غالبا عن نحو واذا ما غضبوا هم يغفرون والذين
اذا اصابهم البغي هم ينتصرون فاذا فيهما ظرف لخبر المبتدأ بعدها ولا شرطية فيها والا

لكان يجب اقتران الجملة الاسمية بالفاء **فائدة** اعلم ان من احسن ما استدل به
على حرفية اذا الفجائية انها ربطت رابطة لجواب الشرط نحو ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا
انتم تخرجون فلو كانت ظرفا للزم اقتران الجملة الجوابية في مثل ذلك بالفاء لانها اسمية وقال
بعضهم هو ظرف زمان والتقدير في خرجت فاذا زيد خرجت ففي الوقت زيد اى حضوره اذ
لا يخبر بالزمان عن الجثة كما استفاه هنا ان قدرت خبرا وان قدرت متعلقة بخبر محذوف
اى ففي الوقت زيد حاضر كما هي متعلقة بالخبر المذكور في خرجت فاذا زيد حاضر فلا اشكال
في الاخبار ومقتضاه ان لا تكون اذا مضافة للجملة اذ لا يعمل شيء من المضاف اليه في المضاف
وهو خلاف المشهور في اذا الظرفية ويمكن ان يكون التقدير بحضور زيد او فوز زيد حاضر في
زمن خرجت فتكون الاضافة الى جملة مقدرة وقال بعضهم هو ظرف مكان والتقدير في فاذا
زيد ففي المكان زيد او ففي الحضرة زيد ومقتضاه كالقول قبله وجعل اذا على هذا القول
مضافة لجملة مقدرة بناء فيه انه لا يضاف من ظروف المكان الى الجملة الا حيث كما مر ويجوز
فاذا زيد جالسا بالنصب حالا والجر اذا كان محذوف ولا يليها في المفاجاة الا الجملة الاسمية
دفعا لالتباسها بالشرطية ومن ثم امتنع النصب في نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو وجوزه
كثير من النحويين وجوز الاخفش ان يليها الفعل المقرون بقد دون المجرد منها فقد تقع

بعد كتبنا وكتبنا و تلزم الفاء اذا الفجائية وفى كونها زائدة او عاطفة او جزائية خلاف
ثم اعلم ان اذا غير الفجائية ملازمة للظرفية عند الجمهور وقد تقع مفعولا به كقوله عم لعائشة
انى لاعلم اذا كنت عنى راضية واذا كنت على غضبى واول هذا بعضهم بان اذا ظرف
لمحذوف هو المفعول اى لاعلم شانك اذا كنت الخ ومجرورة بحتى نحو حتى اذا جاؤها
الاية والغاية فى الحقيقة ما ينسبك من الجواب مرتبا على فعل الشرط فالمعنى وسيق الذين
كفروا الى جهنم زمرا الى ان تفتح ابوابها وقت مجيئهم فينقطع السوق وجعل الجمهور حتى فى مثل
ذلك ابتدائية ومبتدا نحو اذا يقوم زيد اذا يقوم عمرو اى وقت قيام زيد وقت قيام
عمرو **فائدة** اعلم ان مثل اذا هذه لما الظرفية فلا تضاف الى جملة اسمية و
تلزم الاضافة الى الفعلية الماضوية نحو ولما جاءهم كتاب من عند الله واما قوله اقول
لعبد الله لما سقاؤنا ونحن بوادى عبد شمس وهاشم فمثل وان احد من المشركين استجارك
لان وها فى البيت فعل بمعنى سقط وشم امر من قولك شمته اذا نظرت اليه والمعنى
لما سقط سقاؤنا قلت لعبد الله شمه وهذا البيت من الالغاز ومن ثم يكتب وهى بالالف
لاجل الالغاز وان كان حقه ان يكتب بالياء **لمفهم اثنين** والمراد بثنين ليشمل
المذكرين والمؤنثين **معرف بلا تفرق اضيف كلتا وكلا**

بحوبا

بحوبا واشترطوا فيما يضافان اليه استكمال ثلاثة شروط احدها التعريف فلا يجوز كلا
رجلين ولا كلتا امرأتين خلافا للكوفيين فانهم اجازوا اضافتهما الى النكرة المختصة نحو كلا
رجلين عندك قائمان وحكى كلتا جاريتين عندك مقطوعة يدها اى تاركة للغزل فعندك
فى المثالين صفة للنكرة وراجع فى الاول المعنى فثنى الخبر وفى الثانى اللفظ فافرد الثانى
الدلالة على اثنين اما بالنص اى بحسب الوضع او بحسب القصد نحو كلاهما وكلتا الجنتين او
بالاشتراك كقوله كلانا غنى عن اخيه حياته فان كلمة نا مشتركة بين الاثنين والجمع وانما
صح قوله ان للخير وللشر مدى وكلا ذلك وجه وقبل لان ذا مثناة فى المعنى مثلها فى
قوله تعالى لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك اى وكلا ما ذكر لان العرب تنعت فى اسم
الاشارة الموضوع للمفرد البعيد فاستعملته للمثنى كما ذكر وللجمع نحو وان كل ذلك لما متاع
الحيوة الدنيا الثالث ان يكون كلمة واحدة وذلك المراد من قوله بلا تفرق فلا يجوز كلا
زيد وعمرو لان كلا موضوع لتاكيد المثنى واما قوله كلا اخى وخليلى واجدى عضدا
فى النائبات والمام الملمات وقوله كلا الضيفن المشنوء والضيف نائل لديه
المنى والامن فى العسر واليسر فمحمول على الضرورات النادرة **ولا تضف لمفرد
معرف ايا** المفرد اى غير المكررة مطلقا اى سواء كانت موصولة او شرطية او

استفهامية او نعتا او حالا لانها بمعنى بعض حيث اضيف للمعرف اى والمفرد المعرف
شىء واحد ليس له ابعاض بخلاف ما اذا اضيف للمنكر فانها حينئذ بمعنى كل **وان**
كررتها اى بالعطف ايا سواء كان المجرور بها اولا ضمير المتكلم او غيره واوجب بعضهم
اضافتها اولا الى ضمير المتكلم **فاضف** اليه كقوله فلئن لقيتك خاليين لتعلمن
ايى وايك فارس الاحزاب وقوله الا تسألون الناس ايى وايكم غداة التقينا
كان خيرا واكرما لان المعنى ح اينا وايا الثانية مؤكدة للاولى زيدت لضرورة
العطف على الضمير المجرور كالباء والكاف فانهما مقام ما الدالة على المتعدد **او**
تنو بالمفرد المعرف الجمع بان تنوى **الاجزاء** نحو اى زيد احسن يعنى اى اجزائه احسن
واخصص بالمعرفة موصولة ايا اى خص اى الموصولة بانها لا تضاف
الا الى معرفة غير ما سبق منعه وهو المفرد نحو امرر باى الرجلين هو اكرم واى الرجال هو
افضل وابهم اشد ولا تضاف لنكرة خلافا لبعضهم **وبالعكس** من الموصولة
الصفة وهى المنعوت بها والواقعة حالا فلا تضاف الا الى نكرة كمررت بفارس
اى فارس وبزيد اى فتى ومنه قوله فلله عينا حبتر ايما فتى وانما لا تضاف الا الى نكرة
لان المقصود من الوصفية الدلالة على الكمال والداخلة على المعرفة بمعنى بعض فلا تدل عليه

ويشترط

ويشترط فى النكرة ان تكون مماثلة للموصوف لفظا ومعنى او معنى فقط نحو مررت برجل اى رجل
وبرجل اى انسان ولا يجوز برجل اى عالم وعكسه **وان تكن** اى شرطا او
استفهاما مطلقا كمل بها الكلاما اى اذا كانت اى شرطية
او استفهامية تضاف الى النكرة والمعرفة مطلقا سوى المفرد المعرفة نحو اى رجل يأتينى
فله درهم وايما الاجلين قضيت وايكم يأتينى بعرشها وفباى حديث فظهر من كلامنا
ان لها ثلاثة احوال **فائدة** اعلم ان ايا اذا كانت نعتا او حالا وهى المراد
بالصفة فى قوله فهى ملازمة للاضافة لفظا ومعنى وان كانت موصولة او شرطا او
استفهاما فهى ملازمة لها معنى لا لفظا وهو ظاهر وقد بقى قسم ثالث لا يجوز اضافته
وهو اى المجعولة وصلة لنداء ما فيه ال نحو يا ايها الانسان ولم يذكره الناظم لعدم
مناسبة المقام اذ المقام مقام ما يضاف لا غيره **والزموا اضافة لدن**
فجر ما بعده بالاضافة لفظا ان كان معربا ومحلا ان كان مبنيا او جملة نحو من لدن
حكيم عليم وقوله تنتهض الرعدة فى ظهيرى من لدن الظهر الى العصير فى الاول
ونحو وعلمناه من لدنا علما لينذر بأسا شديدا من لدنه فى الثانى وقوله وتذكر نعماه
لدن انت يافع فى الثالث ولم تضف من ظروف المكان الى الجملة الا لدن وحيث

وقال بعضهم حيث نطق هذا هو الاصل الشائع في لسان العرب **ونصب غدوة بها عنهم ندر** كما في قوله فما زال مهري مزجر الكلب منهم لدن غدوة حتى دنت لغروب فهي ح منقطعة عن الاضافة لفظا ومعنى ونصب غدوة بعدها على التمييز للدن فيكون من تمييز المفرد ووجهه ان لدن اسم لاول زمان مبهم ففسر بغدوة او على التشبيه بالمفعول لشبهها باسم الفاعل في ثبوت نونها تارة وحذفها اخرى لكن يضعف هذا التشبيه سماع النصب بها محذوفة النون وذلك لانه لو كان المقتضي لنصبها ما ذكر لم تنصب عند حذف النون من لدن لان اسم الفاعل لا ينصب محذوف التنوين ولا يرد الضارب زيدا والضاربا عمرا والضاربو بكرا لان ال كالعوض من التنوين في الاول والنون في الاخيرين او خبرا لكان محذوفة مع اسمها اي لدن كانت الساعة غدوة وعليه تكون لدن مضافة الى الجملة وعلى الاولين لا اضافة واستحسن بعضهم هذا التقدير لما فيه من ابقاء لدن على ما ثبت لها من الاضافة وحكي من اوجه نصبه وجها اخر وهو جعل الباء للمصاحبة ونصبه باضمار فعل ويجوز جر غدوة بالاضافة على الاصل

فائدة اعلم انك اذا عطفت على غدوة المنصوبة جاز جر المعطوف رعاية للاصل اي الغالب في تالي لدن من الجر وجاز نصبه رعاية للفظ كما ذكره الاخفش

واستبعده

واستبعده الناظم وقال انه بعيد عن القياس لان القياس جرها بعد لدن كغيرها من الظروف ونصب غدوة بعدها سمع على خلافه فالقياس على غدوة بعيد عن القياس وحكى الكوفيون رفع غدوة بعد لدن فقيل هو بكان تامة محذوفة والتقدير لدن كانت غدوة وقيل خبر لمبتدأ محذوف والتقدير لدن وقت هو غدوة وقيل على التشبيه بالفاعل ولا ينصب بعد لدن من الاسماء غير غدوة كما قاله سيبويه ثم اعلم ان لدن بمعنى عند الا ان لدن تختص بستة امور الاول انها ملازمة لمبدأ الغايات اي لاول المسافات فيهما اي في الزمان او المكان بخلاف عند فانها تكون لمبدأ الغايات اذا دخل عليها من الابتدائية ومن ثم يتعاقبان في نحو جئت من عنده ومن لدنه وفي التنزيل اتيناه رحمة من عندنا وعلمناه من لدنا علما بخلاف جلست عنده فلا يجوز جلست لدنه لعدم معنى الابتداء هنا بل المراد جلست في مكان قريب منه الثاني ان الغالب استعمالها مجرورة بمن ومن غير الغالب لدن شب ولدن انت يافع الثالث انها مبنية الا في لغة قيس وبلغتهم قرئ من لدنه فانها معربة عندهم الرابع انه يجوز اضافتها الى الجمل كما سبق الخامس جواز افرادها قبل غدوة على ما مر والمراد من افرادها قطعها عن الاضافة لفظا ومعنى السادس انها لا تقع الا فضلة نحو السفر من عند البصرة فلا يجوز من لدن البصرة لان عند جزء ما استد مسد العمدة وهو المتعلق المحذوف

فاعلى العدية واما لدى فهي مثل عند مطلقا الا ان الجر ممتنع فيها بخلاف الجر في عند و
ايضا عند امكن منها من وجهين الاول انها تكون ظرفا للاعيان وللمعاني تقول هذا القول
عندي صواب وعند فلان علم به ويمتنع ذلك في لدى اعترض على ذلك بقوله تعالى ما
يبدل القول لدي الثاني انك تقول عندي مال وان كان غائبا عنك ولا تقول
لدي مال الا اذا كان حاضرا كما قاله الحريري وذهب المعري الى عدم الافتراق بين لدى
وعند وليس بصحيح كما عرفت **فائدة** اعلم ان في لدن لغات فتح اللام وضم
الدال وفتحها وكسرها وضمها وسكون النون ويقال فيه لدن كجير ولدن على زنة خفن
فعل امر الاناث من الخوف ولدن على وزن قلت ماضي المخاطبة ولدن كفلس فعلا
من القول ولد كعل ولد كهل ولد كم ويقال فيها غير ذلك ايضا **و** الزموا اضافة
ايضا **مع** وهي اسم لمكان الاصطحاب اي وقته والمشهور فيها فتح العين وهي فتح
اعراب و **مع** بالبناء على السكون **فيها قليل** كقوله فريشي منكم وهواي
معكم وان كانت زيارتكم لماما وحمل سيبويه سكون عينها على الضرورة وليس كذلك
بل هي لغة فيها وذهب بعضهم الى حرفيتها في حالة التسكين وادعى بعضهم الاجماع عليه
وهو فاسد والصحيح انها باقية على اسميتها وهذا حكمها اذا اتصل بها متحرك **ونقل** فيها

فتح

فتح وكسر لسكون يتصل بها نحو مع القوم فالفتح للخفة والكسر على الاصل
في التقاء الساكنين **و**تفرد مع اي تنقطع عن الاضافة حالكونها مردودة اللام فتخرج
عن الظرفية وتنصب على الحال بمعنى جميعا دائما وقيل كثيرا نحو جاء الزيدان معا وتستعمل
للجمع كما تستعمل للاثنين كقوله وافني رجالي فبادوا معا اي جميعا وقد يرادف عند فتجر
بمن نحو ذهبت من معه وهذه قراءة بعضهم هذا ذكر من معي حكاه سيبويه **واضمم**
بناء غيرا ان عدمت ما له اضيف لفظا **ناويا ما**
عدما من اللفظ معنى هذا اشارة الى اول الاحوال الاربعة في غير كقبل وبعد
اي من الكلمات الملازمة للاضافة غير وهي اسم دال على مخالفة ما قبلها لما بعدها و
هذه المخالفة اما بالذات نحو مررت برجل غيرك او بالصفة نحو دخلت بوجه غير الذي
خرجت به واذا وقع بعد ليس وعلم المضاف اليه كقبضت عشرة ليس غيرها جاز حذفه
لفظا فيضم بغير تنوين لنية معنى المضاف اليه على البناء وللتخفيف على الاعراب ثم اختلف
ح فذهب المبرد الى ان ضمتها ضمة بناء لانها كقبل في الابهام لان معناها غير محض
اذ مغايرة المخاطب في نحو رأيت رجلا غيرك لا تختص بذات دون اخرى كما ان معاني
الغايات كقبل وبعد ونحوهما غير محدودة فهي على مذهبه اسم للكسر في المثال الثاني و

محله رفع والتقدير ليس غيرها مقبوضا اي خبرها ومحله نصب والتقدير ليس المقبوض غيرها
وهذا ما اختاره الناظم على ما يفهم من كلامه وذهب الاخفش الى انها ضمة اعراب
لعدم ما قبله وحذف التنوين انما هو للتخفيف وقال بعضهم انما هو للاضافة تقديرا
لان المضاف اليه ثابت في التقدير واعترض عليه بان هذا التركيب مطرد ولا يحذف
تنوين مضاف لغير مذكور باطراد الا في نحو قطع الله يد ورجل من قالها فهي على مذهبه
اسم ككل وبعض في جواز القطع عن الاضافة وان كان المنتظر غير منون والمنتظر به منونا
لا ظرف كقبل وبعد وجوز بعضهم الاعراب والبناء فيها ويجوز قليلا الفتح مع تنوين و
دونه فهو خبر والحركة اعراب باتفاق كالضم مع التنوين **فائدةٌ** اعلم انه يجوز
في غير ايضا الفتح على قلة على نية ثبوت لفظ المضاف اليه فهو خبر والحركة اعراب باتفاق
وفي ذلك نظر لان المضافة لفظا تضم وتفتح فان ضمت تعينت للاسمية وان فتحت
لا تتعين للخبرية لاحتمال ان تكون الفتحة بناء لاضافتها الى المبني وقالت طائفة لا
يجوز حذف ما بعد غير ليس من الفاظ الجحد فلا يقال قبضت عشرة لا غير والفتحة في لا غير
اذا نطق بها مفتوحة فتحة بناء كالفتحة في لا رجل **قبل كغيرٍ وبعدُ**
حسبُ واولُ ودونُ والجهاتُ ايضًا

وعلُ

وعلُ فانها ملازمة للاضافة وتقطع عنها لفظا دون معنى فتبنى على الضم لشبهها
بحروف الجواب في الاستغناء بها عما بعدها مع ما فيها من شبه الحرف في الجمود والافتقار
نحو لله الامر من قبل ومن بعد في قراءة الجماعة ونحو قبضت عشرة فحسب اي فحسبي ذلك
ونحو علي ابنا نعد والمنية اول ونحو سرت مع القوم ودون اي ودونهم وجاء القوم
وزيد خلف او امام اي خلفهم او امامهم ومنه قوله لعن الاله تعلة ابن مسافر لعنا
يشن عليه من قدام وقوله اتت من تحت عرض من عل اما اذا نوي ثبوت لفظ
المضاف اليه فانها تعرب من غير تنوين كما لو تلفظ به كقوله ومن قبل نادى كل مولى قرابة
اي ومن قبل ذلك وقرئ لله الامر من قبل ومن بعد بالجر من غير تنوين اي من قبل الغلب
ومن بعده وحكى ابو علي ابدا بذا من اول بالجر من غير تنوين ايضا فان قطعت عن الاضافة
لفظا ومعنى بان لم ينو لفظ المضاف اليه ولا معناه اعربت منونة ونصبت ما لم يدخل عليها
جار كما اشار اليه بقوله **واعربوا نصبًا** وجرا **اذا ما نكرا قبلا و**
ما من بعده قد ذكرا من بعد وحسب واول وعل كقوله فساغ لي الشراب
وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات وكقوله فما شرب بعدا على لذة خمرا وكقوله
كجلمود صخر حطه السيل من عل ونحو من قبل ومن بعد بالجر والتنوين كقراءة بعضهم وحكى

ابو علي ابدءُ بذا من اول بالنصب تمييزا من الصرف للتنوين او الوصف **فائدةٌ**
اعلم ان المفهوم من كلام الناظم هو ان حسب مع الاضافة لفظا او نية لمعناها اي
لفظها معرفة ومع قطعها عنها لفظا ومعنى نكرة اذ هي بمعنى كافيك اسم فاعل مرادا به
الحال فتستعمل استعمال الصفات النكرة نظرا الى كونها بمعنى كافي فتكون نعتا للنكرة كمررت
برجل حسبك من رجل وحالا للمعرفة كهذا عبد الله حسبك من رجل وتستعمل استعمال الاسماء
الجامدة نحو حسبهم جهنم فان حسبك الله بحسبك درهم وهذا رد على من زعم انها اسم فعل
فان العوامل اللفظية لا تدخل على اسماء الافعال وتقطع عن الاضافة مع استعمالها
استعمال الصفات في الوصفية والحالية واستعمال الاسماء الجامدة في الابتداء فيتجدد لها
اشرابها معنى دالا على النفي اي معنى لا غير ويتجدد لها ملازمتها للوصفية او الحالية
او الابتداء والبناء على الضم تقول رايت رجلا حسب كانك قلت حسبي او حسبك
فاضمرت ذلك ولم تنون وتقول في الابتداء قبضت عشرة فحسب اي فحسبي ذلك و
ان علي يجوز اضافتها وانه يجوز ان تنصب على الظرفية او الحالية وتوافق فوق في
معناها وتخالفها في امرين انها لا تستعمل الا مجرورة بمن وانها لا تستعمل مضافة لفظا
فلا يقال اخذته من علي السطح كما يقال من علوه ومن فوقه وقوله يا رب يوم لي

لا اظلله ارمض من تحت واضحى من عله فالهاء فيه للسكت بدليل انه مبني ولا وجه
لبنائه لو كان مضافا لان الاضافة من خواص الاسماء تقتضي الاعراب لا البناء ثم اعلم انه
قد ذهب بعضهم الى ان قبلا في قوله وكنت قبلا معرفة بنية الاضافة الا انه اعرب لانه
جعل ما لحقه من التنوين عوضا من اللفظ بالمضاف اليه فعومل قبل مع التنوين لكونه عوضا من
المضاف اليه بما يعامل به مع المضاف اليه كما نعل بكل حين القطع عن الاضافة لحقه التنوين عوضا
وهذا القول حسن **وما يلي المضاف** وهو المضاف اليه **ياتي خلفا**
عنه في الاعراب غالبا **اذا ما حذفا** المضاف لقيام قرينة تدل عليه
نحو وجاء ربك اي امر ربك واسئل القرية اي اهل القرية والقرينة هنا هي امتناع
مجيء الرب والسؤال عن القرية ثم اعلم ان المضاف اذا حذف للقرينة فتارة يكون مطروحا
وتارة يكون ملتفتا اليه ويعلم هذا بعود الضمير اليه وقد اجتمعا في قوله تعالى وكم من قرية
اهلكناها فجاءها باسنا بياتا او هم قائلون فارجع الضمير اولا الى القرية طرحا للمضاف
وثانيا الى المضاف التفاتا اليه ولا تناقض لاختلاف وقت الاهلاك ومجيء الباس بخلاف
ما اذا لم تكن قرينة فالحذف ممتنع حينئذ **فائدةٌ** اعلم انه كما قام المضاف اليه
مقام المضاف في الاعراب يقوم مقامه في التذكير ايضا كقوله يسقون من ورد البريص

عليهم بردى يصفق بالرحيق السلسل لان بردى مؤنث فكان حقه ان يقول تصفق
بالتاء لكنه اراد ماء بردى وفي التانيث كقوله مرت بنا في نسوة خولة والمسك من
اردانها نافحة اى رائحة المسك وفي حكمه ان هذين حرام على ذكور امتى اى استعمال
هذين وتلك القرى اهلكناهم اى اهل القرى وفي الحالية نحو تفرقوا ايادى سبا
اى مثل ايادى سبا لان الحال لا تكون معرفة وانه قد يكون الاول مضافا الى مضاف
فيحذف الاول والثانى ويقام الثالث مقام الاول في الاعراب نحو ويجعلون رزقكم
انكم تكذبون اى ويجعلون بدل شكر رزقكم تكذيبكم وتدور اعينهم كالذى يغشى عليه
من الموت اى كدوران عين الذى يغشى عليه من الموت ومنه قوله فادرك ارقال العراده
ظلعها وقد جعلتنى من حزيمة اصبعا اى ذا مسافة اصبع وانه قد يحذف ثلاثة
متضايفات نحو فكان قاب قوسين اى فكان مقدار مسافة قربه مثل قاب فحذف
ثلثة من اسم كان وواحد من خبرها كذا قدره الزمخشرى وهذا اذا فسر القاب بالقدر
فان فسر بما بين مقبض القوس وطرفها احتيج في الجر الى تقدير مضاف ثان اى مثل قدر
قاب وعليه فبلغ الاية ثلث والاصل قابى قوس **وربما جروا الذى**
ابقوا وهو المضاف اليه **كما قد كان قبل حذف ما تقدما**

وهو المضاف **لكن بشرط ان يكون ما حذف مماثلا لما**
عليه قد عطف سواء اتصل العاطف بالمعطوف او انفصل عنه بلا كقوله
اكل امرئ تحسبين امرءا ونار توقد بالليل نارا اى وكل نار وقوله ولم ار مثل الخير
يتركه الفتى ولا الشر يأتيه امرؤ وهو طائع اى ولا مثل الشر وانما جعل المجرور
في البيتين مجرورا بالمضاف المحذوف ولم يجعل معطوفا على امرئ في الاول وعلى الخير في الثاني
لئلا يلزم العطف على معمولى عاملين مختلفين وذلك ممنوع عند سيبويه ومن وافقه
والعاملان في البيت الثانى ارى مثل والمعمولان الخير وجملة يتركه الفتى والمعطوف
على الخير هو الشر وعلى يتركه الفتى هو يأتيه امرؤ **فائدة** اعلم ان الجر في الحالة
هذه مقيس وليس ذلك مشروطا بتقديم نفى او استفهام كما ظن بعضهم والجر فيما خلا من الشرط
وهو العطف ومماثلة المحذوف للمعطوف عليه وعدم الانفصال الا بلا محفوظ لا يقاس عليه
كالجر بدون عطف في قوله رأيت التيمى تيم عدى اى احد تيم عدى ومع العاطف المفصل
بغير لا كقراءة ابن جماز تريدون عرض الدنيا والله يريد الاخرة اى عرض الاخرة وقيل
التقدير ثواب الاخرة او عمل الاخرة وعلى هذا فالمحذوف ليس مماثلا للمعطوف عليه بل مقابلا
له **ويحذف الثانى** اى المضاف اليه وينوى ثبوت لفظه **فيبقى الاول**

اى المضاف **كحالة اذا به يتصل** فلا ينون فى الافراد ولا ترد اليه النون
فى المثنى والمجموع لكن لا يكون ذلك فى الغالب الا **بشرط عطف و
اضافة الى مثل الذى له اضفت الاولا** لان بذلك
يصير المحذوف فى قوة المنطوق به وذلك كقولهم قطع الله يد ورجل من قالها الاصل
قطع الله يد من قالها ورجل من قالها فحذف ما اضيف اليه يد وهو من قالها الدلالة
ما اضيف اليه رجل عليه وكقوله يا من رأى عارضا اسر به بين ذراعى وجبهة
الاسد اى بين ذراعى الاسد وجبهة الاسد وقوله سقى الارضين الغيث
سهل وحزنها اى سهلها وحزنها وقد يكون ذلك بدون الشرط المذكور وهو العطف
والاضافة كما روى من نحو قوله ومن قبل نادى كل مولى قرابة وقد قرئ شذوذا
فلا خوف عليهم اى فلا خوف شئ عليهم **فائدة** اعلم ان ما ذكره الناظم هو
مذهب المبرد وذهب سيبويه الى ان اصل قطع الله يد ورجل من قالها قطع الله يد من
قالها ورجل من قالها فحذف ما اضيف اليه رجل فصار قطع الله يد من قالها ورجل ثم
اقحم رجل بين المضاف الذى هو يد والمضاف اليه الذى هو من قالها وعند الفراء الاسمان
مضافان الى من قالها ولا حذف فى الكلام ثم اعلم انه قد يفعل ما ذكر من الحذف مع

مع

مضاف معطوف على مضاف الى مثل المحذوف وهو عكس الاول على مذهب المبرد كقوله غزونا
مع رسول الله ص سبع غزوات وثمانى بفتح الياء دون تنوين والاصل ثمانى غزوات

فصل مضاف شبه فعل ما نصب مفعولا او ظرفا

اجز وتقدير البيت اجز ان يفصل المضاف منصوبه حالكونه مفعولا او ظرفا واشاره
بذلك الى ان من الفصل بين المتضايفين ما هو جائز فى السعة خلافا للبصريين فى
تخصيصهم ذلك بالشعر مطلقا سواء كان ذلك بالامور الثلاثة او بغيرها فالجائز فى السعة
ثلاث مسائل الاولى ان يكون المضاف مصدرا والمضاف اليه فاعله والفاصل اما
مفعوله كقراءة ابن عامر قتل اولادهم شركائهم وقوله فسقناهم سوق البغاث الاجادل
وقوله فداسهم دوس الحصيد الدائس واما ظرفه كقول بعضهم ترك يوما نفسك و
هواها سعى لها فى رداها الثانية ان يكون المضاف وصفا والمضاف اليه اما مفعوله
الاول والفاصل مفعوله الثانى كقراءة بعضهم فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله
وقوله وسواك مانع فضله المحتاج او ظرفه كقوله ص هل انتم تاركوا لى صاحبى وقال
بعضهم يحتمل عدم الاضافة بان تكون النون محذوفة كحذفها فى قراءة الحسن وما هم
بضارين به من احد وقوله كناحت يوما صخرة بعسيل والعسيل بالعين والسين

المطيّين مكنة العطار الثالثة ان يكون الفاصل القسم كما اشار اليه بقوله **ولم يعب**
فصل يمين نحو هذا غلام والله زيد حكى في لثالثها وحكى ابن عبيدة ان الشاة
تجتر فتسمع صوت والله ربها وزاد بعضهم الفصل بإما كقوله هما خطتا اما اسار ومنة واما
دم والقتل بالحر اجدر وما سوى ذلك مختص بالشعر وقد اشار اليه بقوله **واضطرارا**
وجد الفصل باجنبي او بنعت او نداء وتحته ثلاث مسائل
الأولى الفصل باجنبي والمراد به معمول غير المضاف فاعلا كان كقوله انجب ايام والداه
اذ نجلاه فنعم ما نجلا اى انجب والداه به ايام اذ نجلاه اى ولده ولد انجبا بنجلاه ولله
والفصل في هذا البيت بالفاعل وبالجار والمجرور ايضا لكنهم اكتفوا بالتنبيه على الفصل
بالأشرف ويؤخذ منه جواز الفصل باثنين من المعمولات الاجنبية في الضرورة او مفعولا
كقوله تسقى امتياحا ندى المسواك ريقتها اى تسقى ندى ريقتها المسواك والامتياح
الاستياك او ظرفا كقوله كما خط الكتاب بكف يوما يهودي يقارب او يزيل اى
بكف يهودي يوما الثانية الفصل بنعت المضاف كقوله ولئن حلفت على يديك
لاحلفن بيمين اصدق من يمينك مقسم اى بيمين مقسم اصدق من يمينك وقوله
نجوت وقد بل المرادي سيفه من ابن ابي شيخ الاباطح طالب اى من ابن ابي طالب

شيخ با

شيخ الأباطح واعترض على هذا البيت بان الفاصل ليس نعتا للمضاف بل لمجموع المتضايفين
فاجيب بانه لما كان المتأثر بالعوامل المختلفة الجزء الاول جعل النعت له الثالثة
الفصل بالنداء كقوله كان برذون ابا عصام زيد حمار دق باللجام اى كان برذون
زيد يا ابا عصام وقال بعضهم يحتمل ان ابا مضاف اليه على لغة القصر وزيد بدل او
عطف بيان فلا شاهد فيه **فائدة** اعلم ان من المختص بالضرورة ايضا الفصل
بفاعل المضاف كقوله نرى اسهما للموت تصمى ولا تنمى ولا نرعوى عن نقض اهواؤنا العزم
وقوله ما ان وجدنا للهوى من طب ولا عدمنا قهر وجد صب والامر في هذا اسهل
منه في الفاعل الاجنبي كما في قوله انجب ايام والداه به الخ واما قوله فان نكاحها مطر
حرام فيحتمل الوجهين الاول كونه مما ذكر والثاني كونه من المفصول بالمفعول بدليل انه
يروى ايضا بنصب مطر ورفعه والتقدير فان نكاح مطر اياها او هي وبقى الفصل
بالفعل الملغى كقوله بأي تراهم الارضين حلوا اى باي الارضين تراهم وزاد بعضهم الفصل
بالمفعول لاجله كقوله معاود جرأة وقت الهوادي اشم كانه رجل عبوس اراد معاود
وقت الهوادي جرأة **فائدة** اعلم ان التكميل في المتضايفين كما هو في الموصول
وصلته فكما ان الصلة لا تعمل في الموصول ولا فيما قبله كذلك المضاف اليه لا يعمل في المضاف

ولا فيما قبله فلا يجوز في نحو انا مثل ضارب زيدا ان يتقدم زيدا على مثل بخلاف ما اذا
كان المضاف لفظ غير المقصود بها النفي فحينئذ يتقدم عليها معمول ما اضيفت اليه كما يتقدم
معمول المنفي بلا فاجازوا انا زيدا غير ضارب كما يقال انا زيدا لا اضرب ومنه قوله
ان امرءا خصني عمدا مودته على التنائي لعندي غير مكفور فقدم عندي وهو معمول
مكفور مع اضافة غير اليه لانها دالة على نفي فكانه قال لعندي لا يكفر ومنه قوله تعالى
على الكافرين غير يسير فان لم يقصد بغير نفي لم يتقدم عليها معمول ما اضيفت اليه
فلا يجوز في نحو قاموا غير ضارب زيدا قاموا زيدا غير ضارب لعدم قصد النفي بغير
هذا كلامه **باب المضاف الى ياء المتكلم** وقد افرده الناظم
بالذكر لان فيه احكاما ليست في الباب الذي قبله ككسر اخره وجوبا اذا لم يكن معتلا
ولا مثنى ولا جمعا على حده وقد اشار الى احكامه بقوله **اخر ما اضيف لليا**
المتكلم **اكسر** وجوبا **اذا لم يك** اي ما اضيف اليه **معتلا** بالاصطلاح
النحوي وهو ما اخره حرف علة قبلها حركة مجانسة له ولم يكن المعتل منقوصا او مقصورا
فيخرج نحو دلو وظبي بقولنا منقوصا او مقصورا **كرام وقذى او يك**
ولم يك مثنى او مجموعا على حده **كابنين وزيدين فذي** الاربعة

جميعها

جميعها اخرها واجب السكون وانما قلنا اخرها واجب السكون ليكون مقابلا
لقول الناظم اكسر **اليا بعد** اي بعدها **فتحها احتذي** اي اتبع
وتدغم اليا من المنقوص والمثنى والمجموع على حده في حالتي جرهما ونصبهما **فيه**
اي في الياء المذكورة يعني ياء المتكلم **وكذا الواو** من المجموع حال رفعه فتقول
هذا رامي فرامي مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل
بالسكون الواجب لاجل الادغام لا لاجل الاستثقال كما هو حكمه في غير هذه الحالة ورايت
رامي ومررت برامي ورايت ابني وزيدي ومررت بابني وزيدي وهؤلاء زيدي
والاصل في المثنى والمجموع المنصوبين او المجرورين ابنين لي وزيدين لي فحذفت النون و
اللام للاضافة ثم ادغمت الياء في مثلها والاصل في الجمع المرفوع زيدوي فقلبت الواو ياء
لاجتماعهما وسبق احدهما بالسكون ثم قلبت الضمة كسرة لتصح الياء ومنه قوله تعالى او مخرجي هم
وقول الشاعر اودى بني واعقبوني حسرة عند الرقاد وعبرة لا تقلع هذا اذا كان
ما قبل الواو مضموما كما عرفت واليه اشار بقوله **وان ما قبل واو ضم**
فاكسره يهن فان لم ينضم بل انفتح بقي على فتحه نحو مصطفون فتقول جاء مصطفي
والفا سلم من الانقلاب سواء كانت الالف للتثنية نحو يداي وللمحمول عليه

نحو ثنتاى بالاتفاق او اخر المقصور نحو عصاى على المشهور **وفي المقصور**

عن هذيل انقلابها ياء حسن نحو عصى وهذه الياء تكون

عوضا عما يستحقه قبل ياء المتكلم من الكسر فهي مع بنائه حرف عن حركة في غير ابواب الاعراب

ومنه قوله سبقوا هوى واعنقوا لهواهم فتخرموا ولكل جنب مصرع **فائدة**

اعلم انه يستثنى مما ذكر الف لدى وعلى والى الاسميين والحرفيين لانهم اتفقوا جميعا

على قلبها ياء ولا يختص هذا القلب عند اضافتها الى ياء المتكلم بل هو عام في غيره نحو لديه

عليه واليه ولدينا وعلينا والينا خلافا لبعضهم فيقولون ان بعض العرب لا يقلب

انه يجوز اسكان ياء المتكلم وفتحها مع المضاف الواجب كسر اخره وهو ما سوى الاربع المستثنيات

وذلك اربعة اشياء المفرد الصحيح نحو غلامي وفرسي والمعتل الجاري مجراه نحو ظبيي ودلوي

وجمع التكسير نحو رجالي وهنودي وجمع السلامة لمونث نحو مسلماتي واختلف في الاصل

منها فقيل الاسكان وقيل الفتح وجمع بينهما بان الاسكان اصل اول اذ هو الاصل

في كل مبني والفتح اصل ثان اذ هو الاصل فيما هو على حرف واحد وقد تحذف هذه

الياء ويبقى الكسرة دليلا عليها وقد يفتح ما وليته فتنقلب الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها

وربما حذفت الالف ويبقى الفتحة دليلا عليها فالاول كقوله خليل املك منى

للذي

للذي كسبت يدي ومالي فيما يقتني طمع والثاني كقوله اطوف ما اطوف ثم اوى الى

اما ويرويني النقيع اى الى امى والثالث كقوله ولست بمدرك ما فات منى بلهف ولا

بليت ولا لو انى والاصل يا لهفا واما ياء المتكلم المدغم فيها فالفصيح فيها الفتح كما مر وكسرها

لغة قليلة والدليل على الكسر هو التقاء الساكنين وسوغ الكسر مع ثقله على الياء ان الياء اذا

سكن ما قبلها كانت بمنزلة الحرف الصحيح ومنه قوله تعالى ما انا بمصرخكم وما انتم بمصرخي في قراءة

حمزة وكسرها ايضا في قراءة الحسن وابي عمرو وهو اضعف من الكسر مع التشديد **فائدة**

اعلم انهم قد اختلفوا في المضاف الى ياء المتكلم فذهب الجمهور الى انه معرب بحركات مقدرة في الاحوال

الثلاثة وذهب بعضهم الى انه معرب في حالتي الرفع والنصب بحركة مقدرة وفي الجر بكسرة ظاهرة

اي خلفت كسرة المناسبة ورد بان الاصل بقاء ما كان وذهب طائفة الى انه مبني فرد ايضا

بعدم مقتضى البناء وبان الاضافة للمبني انما تجوز البناء اذا توغل المضاف في الابهام وزعم جماعة

انه لا معرب ولا مبني وعلى هذا اذا قلت غلامي حاضر فغلامي مبتدأ في محل رفع اذ ليس الاعراب

المحلي مخصوصا بالمبني هذا هو الظاهر وكلا هذين المذهبين الاخيرين بين الضعف

باب اعمال المصدر بفعله المصدر الحق في العمل

تعديا ولزوما واعترض على قوله بانه يفهم من مدلوله ان عمل المصدر لشبهه بالفعل و

ليس الامر كذلك لانه اصل الفعل وقد يدفع ذلك الاعتراض الوارد على قوله بان التعبير
بالالحاق انما هو لكون الاصل في العمل للفعل فهو من الحاق الفرع في العمل بالاصل فيه لا من
الحاق المشبه بالمشبه به ثم اعلم ان كان فعله المشتق منه لازما فهو لازم وان كان متعديا فهو
متعد الى ما يتعدى اليه بنفسه او بحرف جر **فائدة** اعلم ان المصدر يخالف فعله
في امرين الاول في جواز رفع المصدر النائب عن الفاعل وعلته ووجه المنع عند مانعي
رفعه هو خوف الالتباس لانك اذا قلت مثلا عجبت من ضرب عمرو تبادر الى الذهن
المبني للفاعل قال ابو حيان يجوز رفعه اذا كان فعله ملازما للبناء للمجهول كزكام لعدم
الالتباس ح فيجوز اعجبني زكام زيد فالاقوال ثلاثة وزاد بعضهم قولا رابعا وهو الجواز
اذا لم يقع لبس نحو اعجبني قراءة في الحمام القران واكل الخبز وشرب الماء ويضاف
المصدر اليه على اعتقاد معنى الرفع الثاني في جواز حذف فاعل المصدر بخلاف فاعل
الفعل لانه لا يجوز الا في مسائل ذكرت في باب الفاعل واذا حذف فاعله لا يتحمل ضميره
في غير المصدر النائب عن فعله اما هو كضربا زيدا فيتحمل الضمير لاستتاره فيه خلافا لبعضهم
وليس قولنا اذا حذف فاعله الخ من جملة الفرق الثاني بين المصدر والفعل بل استئناف
مسئلة لان الفعل ايضا اذا حذف فاعله لا يتحمل ضميره لان ضمير الفاعل الذي يتحمله الفعل

مستتر

مستتر لا محذوف ثم اعلم انه لا فرق في اعمال المصدر عمل فعله بين كونه **مضافا او مجردا**
او مع ال لكن اعماله مضافا اكثر نحو ولولا دفع الله الناس ومجردا من ال والاضافة
اقيس اكثر وقوعا بالقياس على الفعل في العمل نحو او اطعام في يوم ذي مسغبة لانه منكر اشبه
بالفعل منه مضافا او محليا بال لان ال والاضافة يبعدانه عن المشابهة بالفعل اذ هما
من خصائص الاسماء واعماله مع ال قليل كقوله ضعيف النكاية اعداءه وقوله لقد علمت
اولى المغيرة انني كررت فلم انكل عن الضرب مسمعا وقوله فانك والتابين عروة بعد
ما دعاك وايدينا اليه شوارع ولا خلاف في اعمال المصدر المضاف عندهم وفي
اعماله مجردا خلاف فذهب البصريون الى جوازه والكوفيون الى منعه فالمرفوع او المنصوب
الواقع بعده انما هو بالفعل المضمر عندهم وفي اعماله معرفا بال ايضا خلاف فذهب سيبويه
ومن وافقه الى الجواز والكوفيون وبعض البصريين الى المنع **ان كان فعل مع**
ان او ما يحل محله والمراد من قوله هذا هو ان المصدر انما يعمل في موضعين
الاول ان يكون بدلا من اللفظ بفعله نحو ضربا زيدا وقوله فندلا زريق المال ندل
الثعالب فزيدا ومال نصب بالمصدر لا بالفعل المحذوف على الاصح والثاني ان يصح تقديره
بالفعل مع الحرف المصدري بان يكون مقدرا بان والفعل او بما والفعل وهو المراد هنا

فيقدر بان اذا اريد المضى والاستقبال نحو عجبت من ضربك زيدا امس او غدا والتقدير
من ان ضربت زيدا امس او من ان تضربه غدا ويقدر بما اذا اريد الحال نحو عجبت من
ضربك زيدا الآن اى مما تضربه وانما خص تقديره بما بارادة الحال مع صحة تقديرها
عند ارادة الماضى والاستقبال ايضا ايثارا للاول على المضى مع الماضى وعلى الاستقبال
مع المضارع وهو ان لانها مع الماضى للمضى ومع المضارع للاستقبال بخلاف ما فانها
صالحة للازمنة الثلثة مطلقا **فائدة** اعلم انه قد زاد بعضهم فى هذا الموضع
مع هذين الحرفين ان المخففة نحو علمت ضربك زيدا فالتقدير علمت ان قد ضربت
زيدا فان كانت علمت فى المثال بمعنى عرفت فيكفيها مفعول واحد وان كانت
متعدية الى مفعولين فيكون الثانى محذوفا تقديره حاصلا مثلا ويقال المصدر المقدر
بان المخففة يسد مسد المفعولين كما انها كذلك وانما قيدنا ان فى هذا المثال بالمخففة
لانها واقعة بعد علم والموضع غير صالح للمصدرية اى لانها لا تقع بعد العلم ولا شك
مستقبلية وانه يفهم من ظاهر قول الناظم ان كان فعل الخ ان ذلك شرط لازم و
ليس كذلك لان عبارته فى التسهيل تنافى ذلك لانه جعله فيه غالبا وقال فى شرحه و
الغالب فى المصدر ان لم يكن بدلا من اللفظ بالفعل تقديره بعد ان المخففة او المصدرية

او ما المخففتين ويعلم من ذلك انه ليس تقديره باحد الثلاثة شرطا فى عمله ولكن الغالب ان يكون
كذلك ومن وقوعه غير مقدر باحدها قول العرب سمع اذنى اخاك يقول ذلك وذلك حال
كالحال فى ضربى العبد مسيئا فالتقدير سمع اذنى اخاك حاصل اذ كان اى اذا كان فصاحب
الحال ضمير الفعل المحذوف لا الاخ وان زعمه البعض وانما لم يكن المصدر هنا مقدرا باحد
ان المخففة لاشتراطهما ان يسبقهما او المصدر المقدر بهما شىء ولم يوجد وانما لم يكن مقدرا بان
المصدرية لان المراد الاخبار بان سمع اذنه قول اخيه حاصل وان تقتضى انه يحصل لانها
تخلص المضارع للاستقبال كذا قال البعض وفيه نظر اذ تقدير ان والماضى لا يقتضى ان
السمع سيحصل فتدبر **فائدة** اعلم ان لاعمال المصدر شروطا غير ما ذكره ذكرها
النحويون فى كتبهم احدها ان يكون المصدر مظهرا فلو اضمر لم يعمل لضعفه بالاضمار بزوال
حروف الفعل فلا يجوز على الاصح مرورى بزيد حسن وهو بعمرو قبيح وتوقف بعضهم هل
هذا الخلاف فى ضمير اسم الفاعل ايضا نحو مكرم زيدا عالم وهو بكرا جاهل اى يعمل اتفاقا او لا
يعمل اتفاقا ولكن قول الدمامينى لم ار احدا حكى اجازة اعمال اسم الفاعل مضمرا يمنع
الاحتمال الثانى ويضعف الاول ويقوى الثالث واجاز الكوفيون اعمال المصدر
مضمرا واجاز الرمانى اعماله فى المجرور وقياسه فى الظرف ثانيها ان يكون مكبرا فلو صغر

لم يعمل وذلك لخروجه بالتصغير عن الصيغة التي هي اصل الفعل وقيل يعمل مصغرا نحو
رويد زيدا ثالثها ان يكون غير محدود بان لم يكن دالا على المرة فلو كان محدودا بان كان
دالا على المرة بلحوق تاء الوحدة لم يعمل لان صيغته ح ليست الصيغة التي هي اصل الفعل
واما قوله يحابي به الجلد الذي هو حازم بضربة كفيه الملا نفس راكب فشاذ فلو كانت
التاء في اصل بناء المصدر بان تكون من جنس كلمة كرحمة ورغبة ورهبة عمل لعدم الوحدة
ح فلا يكون محدودا كما قاله البعض رابعها ان يكون غير متبوع قبل تمام عمله فلا يجوز
اعجبني ضربك المبرح زيدا لان معمول المصدر بمنزلة الصلة من الموصول فلا يفصل بينهما
ولان النعت من خصائص الاسماء المبعدة عن الفعل وعدم تاثيره بعد تمام العمل لضعفه
بتاخره عن استقرار العمل فان ورد ما يوهم ذلك قدر فعل بعد النعت يتعلق به المعمول
المؤخر فلو نعت بعد تمامه لم يمنع خامسها ان يكون مفردا واما قوله قد جربوه فما زادت
تجاربهم ابا قدامة الا المجد والفنعا فشاذ لان تثنية المصدر وجمعه يخرجانه عن
صيغته الاصلية التي هي اصل الفعل والتجارب بكسر الراء جمع تجربة والفنع بالفاء والنون
المفتوحتين والعين المهملة الخير والكرم والفضل والثناء وجوز جماعة اعماله مجموعا
سادسها ان يكون متقدما على معموله فلا يجوز اعجبني زيدا ضرب عمرو خلافا للبعض

فانهم

فانهم جوزوا تاخره عن معموله اذا كان بدلا من اللفظ بفعله نحو زيدا ضربا او كان المعمول
ظرفا وهو الراجح سابعها ان يكون مذكورا فلا يعمل محذوفا على الاصح ولكن من شرط
اعماله كونه بمعنى الحال او الاستقبال لانه يعمل لا لشبهه بالفعل بل لانه اصله بخلاف
اسم الفاعل فانه يعمل لشبهه بالمضارع فكونه بمعنى الحال او الاستقبال شرط فيه لانهما
مدلولا المضارع **والأسم مصدر عمل** سواء كان مضافا او مجردا او
مع ال والمراد باسم المصدر ما ساوى المصدر في الدلالة على معناه وهو الحدث فخرج
بهذا نحو الدهن والكحل بضمهما فان كلا منهما وان اشتمل على حروف الفعل لم يدل على
الحدث بل على ذات والمقصود ان موضوع اسم المصدر الحدث كالمصدر وخالف المصدر
بخلوه لفظا وتقديرا دون عوض من بعض ما في فعله من الحروف الاصلية او الزائدة
فخرج نحو قتال فانه خلا من الف قاتل لفظا لا تقديرا ولذلك نطق بها في بعض
المواضع نحو قاتل قيتالا وضارب ضيرابا لكنها انقلبت ياء لانكسار ما قبلها ونحو عدة
فانه خلا من واو وعد لفظا وتقديرا ولكن عوض منها التاء فهما مصدران لا اسما مصدر
بخلاف الوضوء والكلام من قولك توضأ وضوءا وتكلم كلاما فانهما اسما مصدر لا
مصدران لخلوهما من بعض ما في فعلهما لفظا وتقديرا من غير عوض والمراد بالبعض في

فعلها هو التاء والاحد حرفي التضعيف والمدة فيها الكيف عوضا وحق المصدر ان يضم حرف
فعله بما داه نحو تضارب تضاربا واكرم اكراما نحو اعلم اعلاما **فائدة** اعلم ان اسم
المصدر على ثلاثة انواع علم نحو يسار لليسر مقابل العسر وفجار للفجور وبرة للبر ويكون
الآخرين اسم مصدر انما هو مجرد اذا كان فعلها مجردا وهو الظاهر الذي يدل عليه قوله
انها بمعنى الفجور والبر اما اذا كان فعلها مجردا وابرة اي صيرة ذا فجور وذا بر فلا وهذا
اي اسم المصدر العلم لا يعمل اتفاقا وذو ميم مزيدة لغير المفاعلة كالمضرب والمحمدة وهذا
كالمصدر اتفاقا ومنه قوله اظلوم ان مصابكم رجلا اهدى السلام تحية ظلم والشاهد
في مصابكم لانه مصدر ميمي بمعنى اصابتكم مضاف الى فاعله وقال بعضهم ان مصابا مصدر
لا اسم مصدر لان من ابنية المصادر ما جاء على صيغة المفعول وانما قيدنا بغير مفاعلة
للاحتراز من نحو مضاربة من قولك ضارب مضاربة فانها مصدر وفي غير هذين اي
العلم وذي الميم المزيدة لغير مفاعلة فيه خلاف فمنعه البصريون واجازه الكوفيون ومنه قوله
اكفرا بعد رد الموت عني وبعد عطائك المائة الرتاعا وقوله بعشرتك الكرام تعد
منهم وقوله قالوا كلامك هندا وهي مصغية يشفيك قلت صحيح ذاك لو كانا
قوله لان ثواب الله كل موحد جنانا من الفردوس فيها يخلد وقول عائشة من قبلة

الرجل

الرجل زوجته الوضوء ثم اعلم ان اعمال اسم المصدر قليل وقال بعضهم اعماله شاذ وقد
اشار الناظم الى قلته بتنكير عمل في نظمه **وبعد جره الذي اضيف له**
كمل برفع او بنصب عمله اي ان اردت التكميل فالامر في قوله كمل
للاباحة لا للوجوب ولا يرد وجوب التكميل بالمنصوب في باب ظن اذا لم يدل عليه دليل
لظهور استثنائه واعلم ان للمصدر المضاف خمسة احوال الاول ان يضاف الى فاعله ثم
يأتي مفعوله نحو ولولا دفع الله الناس باضافة دفع الى الجلالة ونصب الناس للمفعولية
الثاني عكس الاول نحو اعجبني شرب العسل زيد ومنه قوله قرع القواقيز افواه الاباريق
وصدره افنى تلادي وما جمعت من نشب والقواقيز بقافين وزاء معجمة جمع قاقوزة
وهي القدح التي يشرب فيها الخمر وقوله تنفي الدراهيم تنقاد الصياريف وصدره
تنفي يداها الحصى في كل هاجرة والدراهيم لغة في الدراهم والصياريف جمع صيرف
ولكن ذلك مخصوص بالضرورة لورود الحديث وحج البيت من استطاع اليه سبيلا
اي وان يحج البيت المستطيع لكنه قليل وقال بعضهم يخص ذلك بالضرورة الثالث
ان يضاف الى فاعله ثم لا يذكر مفعوله نحو وما كان استغفار ابراهيم ربنا وتقبل
دعائي اي دعائي اياك الرابع عكسه نحو لا يسأم الانسان من دعاء الخير الخامس

ان يضاف الى الظرف فيرفع وينصب كالمنون اي مع ذكر المرفوع والمنصوب او احدهما
اي حذفهما نحو اعجبني انتظار يوم الجمعة زيد عمرا **فائدة** اعلم ان هذه الاحوال
التي ذكرناها ظاهرة في مصدر المتعدي لواحد اما مصدر المتعدي لاثنين او ثلاثة فيجوز
اضافته لكل من مفعوليه او مفاعيله ولفاعله وللظرف المتسع فيه واما مصدر اللازم
فيجوز اضافته لفاعله وللظرف وقال الدماميني لنا صورة يلزم فيها ذكر المرفوع بالمصدر
وهي ما اذا كان اسما للكون ونحوه من مصادر الافعال الناقصة لان عدم ذكره يفضي
الى بقاء الخبر بلا مخبر عنه كما لو قلت يعجبني كون قائم بحذف المرفوع **وجرّ ما يتبع**
ما جرّ اي جر تابع المجرور الذي هو ما اضيف المصدر اليه ما لم يمنع منه مانع مراعاة
للفظه وهو الاحسن **ومن راعى في الاتباع المحل فحسن** فالمضاف
اليه المصدر ان كان فاعلا فمحله رفع وان كان مفعولا فمحله نصب ان قدر بان و
فعل للفاعل ورفع ان قدر بان وفعل المفعول فتقول عجبت من ضرب زيد الظريف
بالجر مراعاة للفظ وان شئت قلت الظريف بالرفع ومنه قوله حتى تهجر في الرواح و
هاجها طلب المعقب حقه المظلوم فالمظلوم مرفوع على الاتباع لمحل المعقب و
قوله السالك الثغرة اليقظان سالكها مشي الهلوك عليها الخيعل الفضل والشاهد

في

في الفضل وهو نعت للهلوك على الموضع لانها فاعل المشي وتقول عجبت من اكل الخبز واللحم
فالجر على اللفظ والنصب على المحل كقوله قد كنت داينت بها حسانا مخافة الافلاس و
الليانا ولو قلت واللحم بالرفع جاز على معنى من ان اكل الخبز واللحم **فائدة**
اعلم ان المفهوم من ظاهر كلامه جواز الاتباع على المحل في جميع التوابع كما هو مذهب الكوفيين
وجماعة من البصريين وذهب سيبويه ومن تابعه من البصريين الى عدم جواز اتباع مجرور المصدر
وشبه الوصف كاسم الفاعل لان سيبويه قد اشترط في مراعاة المحل وجود المحرز وهو مفقود هنا
لان الاسم المشبه بالفعل لا يعمل في كلمة رفعا او نصبا الا اذا كان محلى بال او منونا او مضافا
الى غير تلك الكلمة وغير منون هنا وفصل ابو عمرو فذهب الى جوازه في العطف والبدل ولعل
وجه الجواز عنده هو ان البدل في نية تكرار العامل والعاطف قائم مقام اعادة العامل
فيكونان اقوى مما بعدهما ولم يمنعه في التوكيد والنعت ولكن الظاهر الجواز لورود السماع به
والتأويل وهو جعل المرفوع فاعلا لمحذوف والمنصوب مفعولا لمحذوف خلاف الظاهر لان
الاصل عدم الحذف ثم اعلم انا قد قلنا فيما تقدم ان المصدر المقدر بالحرف المصدري والفعل
مع معموله كالموصول مع صلته فلا يتقدم ما يتعلق به عليه كما لا يتقدم شيء من الصلة على
الموصول ولا يفصل بينهما باجنبي كما لا يفصل بين الموصول وصلته وان ورد ما يوهم ذلك

اول فمما يوهم التقدم قوله وبعض الحلم عند الجهل للذلة اذعان فاللام فى قوله للذلة ليست
متعلقة باذعان المذكور بل بمحذوف قبلها يدل عليه المذكور والتقدير وبعض الحلم عند
الجهل اذعان للذلة اذعان وهذا التقدير يطرد فى نحو وكانوا فيه من الزاهدين اذ
التقدير وكانوا زاهدين فيه ومما يوهم الفصل باجنبى قوله تعالى انه على رجعه لقادر
يوم تبلى السرائر فيوم ليس منصوبا برجعه كما زعمه البعض والا لزم الفصل بين المصدر ومعموله
باجنبى وهو الاخبار عن موصول قبل تمام صلته واجيب عنها بان الفصل مغتفر اذا كان المعمول
ظرفا كالاية لاتساعهم فيه وبان المراد من الاخبار معنى لا لفظا فان المعنى ان رجعه يوم
تبلى السرائر يقدر اسعليه والوجه الجيد عندى هو ان يقدر ليوم ناصب والتقدير رجعه
يوم تبلى السرائر ومنه قوله المن للذم داع بالعطاء فلا تمنن فتلفى بلا حمد ولا مال
فليست الباء الجارة للعطا متعلقة بالمن ليكون التقدير المن بالعطا داع للذم وان كان
المعنى عليه لفساد الاعراب لانه يستلزم على ذلك الفصل بالاجنبى والاخبار عن الموصول
قبل تمام صلته فالمخلص من ذلك تعلق الباء بمحذوف كانه قيل المن للذم داع المن
بالعطا فالمن الثانى بدل عن المن الاول فحذف وابقى ما يتعلق به دليلا عليه اما
المصدر الآتى بدلا من اللفظ بفعله فالاصح انه مساو لاسم الفاعل فى تحمل الضمير على

القول

القول بان العمل للمصدر لا للفعل المبدل منه اما على القول بان العمل للفعل فالضمير فيه ولا
ضمير فى المصدر وجواز تقديم المنصوب به والمجرور بحرف يتعلق به عليه على كلا القولين المذكورين
لانه ليس بمنزلة موصول ولا معموله بمنزلة صلته **فائدة** اعلم ان الضمير فى قوله
تعالى انه على رجعه لقادر راجع الى الخالق المفهوم من خلق فى انه اذ من المعلوم ان لا
خالق سواه وفى رجعه وجهان احدهما انه ضمير الانسان اى على بعثه بعد موته والثانى
انه ضمير الماء اى رجع المنى فى الاحليل والصلب وفى عدم جواز تقديم ما يتعلق به المصدر
عليه نظر اذ قال الرضى انا لا نرى منعا من تقديم معموله عليه اذا كان ظرفا او شبهه كقوله
تعالى ولا تاخذكم بهما رافة ونحو فلما بلغ معه السعى ومثله فى كلامهم كثير والتاويل
تكلف وليس كل مقدر بشئ حكمه حكم ما قدر به ومما اول به الانسان جعل الظرف

متعلقا بمحذوف حالا من المصدر باب اعمال اسم الفاعل

كفعله اسم فاعل وهو الصفة الدالة على فاعل حدث تلك الصفة جارية
فى مطلق الحركات والسكنات ولو بحسب الاصل كما فى يقوم وقائم فى التذكير والتانيث
اى فى حالتيهما على المضارع من افعالها لمعناه اى مفيدة لمعنى المضارع من حال او استقبال
مثلها او الاستمرار التجددى او معنى الماضى فقولنا هو الصفة جنس والدالة على فاعل يخرج

اسم المفعول وما بمعناه كفعيل بمعنى مفعول وكالمصدر الذي بمعنى مفعول نحو الدرهم
ضرب الامير اي مضروبه والحكم على هذا بالخروج الذي هو فرع عن الدخول لانه صفة بلا
فيكون داخلا في الجنس وكفعلة بضم الفاء وسكون العين كضحكة بسكون الحاء اي مضحوك
عليه فان فتحت العين كان بمعنى الفاعل كضحكة بفتح الحاء اي ضاحك على غيره وكذا
همزة لمزة وجارية في التذكير والتانيث على المضارع من افعالها يخرج الجارية على الماضي
نحو فرح وغير الجارية نحو كريم وضراب وضروب ومضراب وفي التذكير والتانيث يخرج
نحو اهيف فانه لا يجري على المضارع الا في التذكير لان مؤنثه هيفاء والمعنى ان المعنى
الماضي يخرج نحو ضامر الكشح من الصفة المشبهة لان الصفة المشبهة للاستمرار الدوامي
في العمل اي عمل التعدي ان كان فعله متعديا وعمل اللزوم ان كان فعله لازما
وانما قال في العمل لانه يخالف الفعل في جواز اضافته لمعموله وفي دخول اللام على معموله
المتأخر بخلاف الفعل فيهما وفي انه يصح ان يقع هو ومعطوف عليه خبرا عن مثنى او صفا
له فيمتنع تقديم معموله عليه نحو هذان ضارب زيدا ومكرمه وجاء رجلان ضارب
زيدا ومكرمه بخلاف الفعل **ان كان عن مضيه بمعزل** اي في مكان
عزل اي ابعاد بان كان بمعنى الحال والاستقبال ومثل ذلك ما اذا كان بمعنى

الاستمرار

الاستمرار التجددي وانما عمل حملا على المضارع اذ المضارع ايضا بمعنى الحال والاستقبال
وولي ما يقربه من الفعلية بان ولي **استفهاما** ملفوظا به نحو اضارب
زيد عمرا او قوله امنجز انتم وعدا وثقت به او مقدرا نحو مهين زيد عمرا ام مكرمه والتقدير
امهين بدليل ام بعده وبعضهم ذهب الى ترك الاستفهام المقدر وفصل بالملفوظ به فقط
وهذا اولى لسلامته من التكرار **او حرف ندا** نحو يا طالعا جبلا خلافا
لبعضهم لان الاصل عندهم عدم كون النداء من مسوغ اعمال اسم الفاعل والتقدير عندهم
يا رجلا طالعا جبلا اذ المسوغ عندهم اعتماده على الموصوف المقدر ووجه ذلك عندهم
هو ان حرف النداء مختص بالاسم فلا يكون مقربا من الفعل واجيب عنه بان الناظم
لم يدع انه مسوغ بل ان الوصف اذا ولي حرف النداء عمل وهذا لا ينافي كون المسوغ
الاعتماد على الموصوف المحذوف **او نفيا** نحو ما ضارب زيد عمرا ولا فرق في اداة
النفي بين ان تكون ظاهرا او مقدرا ولا نحو انما قائم الزيدان اي ما قائم الا الزيدان **او**
جا صفة اما المذكور نحو مررت برجل قائد بعيرا ومنه الحال نحو جاء زيد راكبا فرسا
لانه صفة في المعنى فليس المراد بالصفة النعت بل الاعم او محذوف وسياتي بيانه
او مسندا لمبتدأ او لما اصله المبتدأ نحو زيد مكرم عمرا وان زيدا مكرم عمرا فان

تخلف شرط من هذين الشرطين بان كان بمعنى الماضى لم يعمل فلا تقول انا ضارب
زيدا امس اذ لا يقال انا اضرب زيدا امس حتى قال بعضهم لا شئ على من قال انا قاتل
زيدا امس لانه لا ينصب ماضيا وخالف الكسائى واستشهد بقوله تعم وكلبهم باسط
ذراعيه بالوصيد ولا حجة له فى استشهاده لانه على حكاية الحال والمعنى يبسط ذراعيه
بدليل ما قبله وهو نقلبهم ولم يقل وقلبناهم او لم يعتمد على شئ مما ذكر وهو اعتماده
على استفهام او نداء او نفى لم يعمل فلا يجوز ضارب زيدا امس خلافا للكسائى فيهن
وللاخفش **فائدة** اعلم ان هذا الخلاف الحاصل بين الجمهور والكسائى
الذى اسلفناه انما هو فى عمل الماضى غير مقرون بال بالنسبة الى المفعول به واما
الماضى المقرون بها فلا خلاف فى عمله كما سيأتى واما فى رفعه الفاعل خلاف فذهب
بعضهم الى انه لا يرفع الظاهر وذهب قوم الى انه يرفعه وهو الاصح لكن بشرط اعتماده
على نفى او استفهام او موصوف او مسند اليه وح فشرط عمل الرفع فى الظاهر الاعتماد
لا كونه بمعنى المضارع واما قول صاحب المغنى من اشتراط الجمهور الاعتماد وكونه الى
بمعنى الحال او الاستقبال انما هو للعمل فى المنصوب فيبنى على اشتراطهم مجموع الامرين
والا فالاعتماد شرط عند الجمهور للعمل فى المرفوع ايضا واما المضمر البارز فحكى بعضهم الاتفاق

على

على رفعه وحكى بعضهم المنع وهو بعيد واما المضمر المستتر فيرفعه بلا خلاف وان من شروط
اعمال اسم الفاعل المجرد من ال ايضا ان لا يكون مصغرا ولا موصوفا قبل العمل ولا بعده
خلافا للكسائى فيهما ومحل الخلاف انما هو فى عمله فى المفعول به فلا يصح استدلال المخالف بقوله
كميت عصرها لانه ليس من عمله فى المفعول به مع ان فى كون كميت اسم فاعل مصغر نظرا
ظاهرا فاعرفه ووجه عدم الجواز فى اعماله مصغرا وموصوفا هو اختصاصهما بالاسم وتبعيدهما
الوصف عن الفعلية واعترض على قوله بان التثنية والجمع من خصايص الاسماء مع انهما
لا يمنعان العمل واجيب بان انهما جاء ابعد استقرار عمله مفردا بخلاف التصغير والنعت
تحكم محض ولا حجة للكسائى فى قول بعضهم اظنني مرتحلا وسويرا فرسخا لان فرسخا ظرف
يكتفى برائحة الفعل فى الجملة بدليل عمل اسم الفاعل بمعنى الماضى فيه اما اسم الفاعل المقرون
بال فلا يشترط ما ذكر شرطا فيه وقال بعض المتاخرين ان لم يحفظ له مكبر جاز اعماله مصغرا كما
فى قوله تزقرق فى الايدى كميت عصيرها حيث رفع عصيرها بكميت ولا حجة له ايضا
على اعمال الموصوف فى قوله اذا فاقد خطباء فرخين رجعت ذكرت سليمى فى الخليط
المزايل اذ فرخين نصب بفعل مضمر يفسره فاقد والتقدير فقدت فرخين لان فاقد
ليس جاريا على فعله فى التانيث فلا يعمل كما لا يقال هذه امراة مرضع ولدها لانه بمعنى

النسب اى ذات رضيع كما قد وحائض ومطفل اى ذات فقد و ذات حيض و
ذات طفل وما بمعنى النسب لا يعمل النصب ويحتمل ان المراد بعدم جريان فاقد على فعله
فى التأنيث عدم موافقته اياه فى لحوق تاء التأنيث لانه بمعنى النسب وما دخله معنى
النسب لا تدخله تاء التأنيث وعلل قائل هذا الاحتمال بانه ليس على معنى الفعل العلاجى
فهو كحائض وطامث وفيه نظر لكثرة ما انث بالتاء وليس بعلاجى كمخالفة وجميلة
ثم يظهر ان فاقدا ومرضعا يستعملان ايضا لا للنسب بل للاتصاف بالفقد والارضاع
فيؤنثان بالتاء ويعملان ولا يخفى ان الجريان بالمعنيين المذكورين غير الجريان بالمعنى
الذى اردناه فى تعريف اسم الفاعل الذى هو الموافقة فى الحركات والسكنات ثم اعلم انه قد
وافق بعض النحويين الكسائى فى اعماله موصوفا قبل الصفة لان الضعف يحصل بعدها
لا قبلها نحو هذا ضارب زيدا عاقل وبعض الكوفيين اجازوه مطلقا **وقد
يكون** اسم الفاعل **نعت محذوف** والمراد بالنعت مطلق الوصف
فيشمل الحال **عرف** هذا المحذوف بقرينة مقالية او حالية **فيستحق العمل
الذى وصف** مع المنعوت الملفوظ به نحو مختلف الوانه وقوله كناطح
صخرة يوما ليوهنها اى كوعل ناطح بقرينة تمام البيت اعنى فلم يضرها واوهى

قرنه الوعل وهو كحيف وذهب الشيخ الجبلى ومنه يا طالعا جبلا اى يا رجلا طالعا
جبلا والاستفهام المقدر ايضا كالملفوظ به كما ذكرناه قبلا **وان يكن** اسم الفاعل
صلة ال ففى المضى وغيره اعماله قد ارتضى عندهم
بلا خلاف من غير اشتراط الاعتماد ومن غير اشتراط كونه غير مصغر ولا موصوف كما صرح به
ابن معطى فى الفيته وقد حكى الخلاف صاحب التسهيل فقال وليس نصب ما بعد المقرون
بال مخصوصا بالمضى خلافا للمازنى ومن وافقه حيث خص النصب بالمضى اخذا بظاهر
نقله سيبويه اسم الفاعل المقرون بال بالذى فعل كذا واجيب بان عدم تعرض سيبويه
للذى بمعنى المضارع لثبوت العمل له مجردا فيعمل مع ال بالاولى ولا على التشبيه بالمفعول
خلافا للاخفش حيث ذهب الى ما ذكر وان اللام حرف تعريف لا موصول اما مع اعتقاد
انها موصول فالنصب على المفعولية ولا بفعل مضمر خلافا لجماعة على ان قوله قد ارتضى
يشعر بذلك والحاصل اربعة مذاهب المشهور منها انه يعمل مطلقا لوقوعه موقعا يجب تأويله
بالفعل **فعال او مفعال او فعول فى كثرة** اى فى
التنصيص على كثرة المعنى **عن فاعل بديل** اى كثيرا ما يحول اسم الفاعل الى
هذه الامثلة لقصد المبالغة والتكثير والمفهوم هو ان هذه الامثلة لا تستعمل الا حيث

يمكن التكثير فلا يقال موات ولا قتال زيدا بخلاف قتال الناس **فيستحق ما**
كان **له من عمل** قبل التحويل بالشروط المذكورة كقوله اخا الحرب لباسا
اليها جلالها وحكى سيبويه اما العسل فانا شراب وكقول بعض العرب انه لمنحار بوائكها
جمع بائكة وهي الناقة الحسنة وكقوله ضروب بنصل السيف سوق سمانها ا
كقوله عشية سعدى لو تراءت لراهب بدومة تجر دونه وحجيج قلى دينه واهتاج
للشوق انها على الشوق اخوان العزاء هيوج **فائدة** اعلم ان اعمال
الصيغ الموضوعة للمبالغة والتكثير قياس على الصحيح وقد اسند في التصريح اعمال امثلة
المبالغة الى سيبويه واصحابه والوجه عندهم في ذلك ورود السماع والحمل على اصلها
وهو اسم الفاعل لانها متحولة عنه لقصد المبالغة ولم يجز الكوفيون اعمال شيء منها
لمخالفتها الاوزان المضارع ولمعناه لان المبالغة ليست في المضارع وحملوا المنصوب
بعدها على تقدير فعل ومنعوا تقديمه عليها ويرد عليهم قول العرب اما العسل فانا شراب
ثم اعلم ان عمل فعال اكثر من عمل الاثنين بعده **وفي فعيل قل ذا**
اي الابدال عن فاعل للكثرة مع بقاء العمل **وفعل** كقوله فتاتان اما
منهما فشبيهة هلالا واخرى منهما تشبه البدرا وكقوله اتاني انهم مزقون عرضي

دون ا

وقرأه حذر امورا لا تضير وآمن ما ليس منجيه من الاقدار واعلم بان كلام الناظم في فعيل
وفعل المحولين دل في نحو خبير وبصير ونحو فرح واشر مما وضع من اول الامر على ذلك الوزن من
دون ان يحول عن شيء فانه من الصفة المشبهة **فائدة** قد زاد بعضهم اعمال
فعيل بكسر الفاء والعين والتشديد كزيد شريب الخمر بالنصب واسند ذلك الى السماع
ومثله كبار وعجاب بمعنى كبير وعجيب وقد ذكر بعضهم ان صفات الله تعالى التي هي مبنية
على صيغة المبالغة من باب المجاز لعدم امكان فرض المبالغة فيها لان المبالغة تكون في
صفات تقبل الزيادة والنقصان وصفات الله تعالى منزهة عن ذلك وفي الكشاف
المبالغة في التواب على كثرة من يتوب عليه والجمهور ان الرحمن ابلغ من الرحيم لانه جاء على
صيغة التثنية والتثنية تضعيف فكان البناء تضاعفت فيه الصفة وابن الانباري
ان الرحيم ابلغ لانه جاء على صيغة الجمع كعبيد وذهب قطرب الى انهما سواء ثم اعلم ان
قول الناظم عن فاعل بديل يفهم ان هذه الامثلة لا تبنى من غير الثلاثي لان اسم فاعل
غير الثلاثي لا يكون على فاعل وهو كذلك الا نادرا ومنه شبيهة في البيت السابق لانه
من اشبه وقال في التسهيل ربما بني فعال ومفعال وفعيل وفعول من افعل نحو دراك
وسار من ادرك واسأر اذا ابقى في الكاس بقية ومعطاء ومهوان من اعطى واهان و

سميع وبذير من السمع والنذر ونهرون من انهر **وما سوى المفرد** من

المثنى والمجموع من اسم الفاعل وامثلة المبالغة **مثله جعل** اى جعل مثل المفرد

فى الحكم والشروط حيثما عمل فمن اعمال المثنى قوله والشاتمى عرضى

ولم اشتمهما والناذرين اذا لم القهما دمى ومن اعمال المجموع قوله ثم زادوا انهم فى

قومهم غفر ذنبهم غير فخر وقوله اوالفا مكة من ورق الحمى وقوله ممن حملن به وهن

عواقد حبك النطاق فشب غير مهبل ومنه والذاكرين الله كثيرا والذاكرات وهل هن

كاشفات ضره وانما لم يمنع تثنيته وجمعه من الاعمال كالمصدر لانه اقرب الى الفعل من المصدر

لدلالته على الحدث والزمان بخلاف المصدر فانه لا يدل على الزمان الا لزوما وفيه نظر

ظاهر لان دلالة اسم الفاعل على الزمان ايضا لزومية كما صرح به فى تعريف مطلق الاسم

بانه كلمة دلت على معنى فى نفسه غير مقترن وضعا بزمان واما قولهم اسم الفاعل حقيقة

فى الحال فمعناه انه حقيقة فى المتلبس بالحدث بالفعل ويلزم ذلك الحال

فائدة اعلم انه يجوز تقديم معمول اسم الفاعل عليه نحو هذا زيدا ضارب.

الا ان جر بمضاف او حرف غير زائد فيمتنع نحو هذا زيد غلام قاتل ومررت زيدا بضارب

دون ليس زيد عمرا بضارب ومنع بعضهم الاخير واستثنى قوم من المضاف لفظة غير ومثل

ودل

واول وحق كما مر فى بابه ويجوز تقديم معموله على مبتدئه نحو زيدا هذا ضارب كذا فى

بعض الكتب النحوية **وانصب بذى الاعمال** اى بالوصف ذى عمل

النصب ويؤخذ منه انه لا يضاف للفاعل وانما يضاف للمفعول وحكى اضافته

للمجرور فى نحو انا كاثر اخيك **تلوا واخفض** اى بذى الاعمال تلوا بسبب الاضافة

وقد قرئ فى السبع بالوجهين ان الله بالغ امره هل هن كاشفات ضره **وهو**

لنصب ما سواه اى ما سوى التلو **مقتض** نحو وجاعل الليل

سكنا على تقدير حكاية الحال اى جاعل فى الارض خليفة وهذا معطى زيد درهما و

معلم بكر عمرا قائما وانما اقتضى نصب ما سوى التلو اذا لم يكن فاعلا والا وجب رفعه

كهذا ضارب زيدا ابوه ولم يكن التلو مما يجوز الفصل بينه وبين المضاف اليه والا جاز خفض

ما سوى التلو كهذا معطى درهما زيد ولم يكن التلو مضافا اليه ولهذا مثلنا باني جاعل

فى الارض خليفة وقولنا على تقدير حكاية الحال جواب عما يقال جاعل بمعنى الماضى فلا

يعمل وبحث فيه بعضهم بان الجعل مستمر فيجوز ان يلاحظ فيه الحال ولا يحتاج الى تكلف

الحكاية **فائدة** اعلم انه يتعين فى تلو غير العامل الجر بالاضافة كما هو المفهوم

من قول الناظم وانصب بذى الاعمال والجر ان لم يكن فاعلا والا وجب رفعه نحو هذا

ضارب ابوه امس فلا يجوز ضاربا به عندهم واما غير المثلى فلا بد من نصبه مطلقا

نحو هذا معطى زيد امس درهما ومعلم بكر امس خالدا قائما والناصب لغير المثلى في هذين

المثالين ونحوهما فعل مضمر لا اسم الفاعل المذكور لعدم عمله ولا اسم الفاعل المقدر كما

قيل لانه بمعنى المذكور فهو غير عامل خلافا للسيرافي فانه اجاز النصب باسم الفاعل لا لكونه كتابه

بالاضافة الى الاول شبيها بمصحوب الالف واللام من حيث امتناع التنوين في كل و

مصحوب الالف واللام يعمل ولو كان بمعنى الماضي ويقوى ما ذهب اليه قولهم هو ظان

زيد امس قائما فقائما يتعين نصبه بظان لانه لو اضمر في ذلك ناصب لزم حذف اول

مفعوليه اي مفعولي الناصب المضمر وثاني مفعولي ظان وفي ذلك ممتنع اذ لا يجوز الاقتصار

على احد مفعولي ظن وايضا فهو مقتض له فلا بد من عمله فيه قياسا على غيره من المقتضيات

ولا يجوز ان يعمل فيه الجر لان الاضافة الى الاول منعت الاضافة الى الثاني فتعين النصب

للضرورة واعترض على قولنا بعدم جواز الاقتصار بان الحذف هنا اختصار لا اقتصار لدى

لدلالة المذكور من مفعولي كل من الناصب المضمر وظان على المحذوف من مفعولي الاخر

كما ان ابن هشام صرح في نحو زيدا ظننته قائما بانه لا يقدر مفعول ثان لظن المحذوف

فعلى هذا لا يقدر مفعول ثان لظان وعلى قولنا فهو مقتض له ايضا بان الاقتضاء لا يكفي

الا

الا مع المشابهة القوية بالفعل الذي هو الاصل في العمل وهو غير موجود فيما نحن فيه فبطل القياس

واجيب عنه بانه انما يكون الاقتضاء غير كاف بالنسبة للنصب على المفعولية اصالة والنصب

هنا ضرورة لتعذر الجر فكان النصب عوضا من الجر لا بالاصالة ثم اعلم ان ما ذكرناه من

جواز الوجهين هو في الظاهر اما المضمر المتصل فيتعين جره بالاضافة نحو هذا مكرمك وذهب

بعضهم الى انه في محل النصب كالهاء من نحو الدرهم زيد معطيكه وقال بعضهم ان الهاء

في المثال المقيس عليه منفصلة بالكاف فلم يثبت الجر بخلاف الكاف في نحو مكرمك وان

المفهوم من قول الناظم ان النصب اولى كما قدمه في نظمه لانه الاصل وقال الكسائي

النصب والجر سواء وقيل الاضافة اولى للخفة **واجرر او انصب تابع**

الذي انخفض باضافة الوصف العامل اليه **كمبتغي جاه ومالا**

وقال **من نهض** فالجر مراعاة للفظ جاه والنصب مراعاة لمحله وقولنا مراعاة

للفظ جاه والمراد باللفظ ما يشمل المقدر في نحو مبتغي الغنى والفتاة بقرينة مقابلة

بالمحل ومنه قوله هل انت باعث دينار لحاجتنا او عبد رب اخا عون بن مخراق

فعبد نصب عطفا على محل دينار وهو اسم رجل قال الناظم ولا حاجة الى تقدير ناصب غير

ناصب المعطوف عليه خلافا لسيبويه فانه جعل التقدير في ذلك الموضع اولا وعلله

بان شرط العطف على المحل وجود المحرز اى الطالب لذلك المحل وهو هنا مفقود
لان اسم الفاعل انما يعمل النصب حيث كان منونا او مقرونا بال او مضافا الى احد
مفعوليه او مفاعيله فنحو ضارب فى قولك ضارب زيد وعمرو ليس طالبا للنصب بزيد
بل لجره ثم اختلف فى المقدر هل هو فعل او وصف منون فذهب بعضهم الى انه
فعل لكونه اصلا فى العمل وذهب بعضهم الى انه وصف منون لاجل المطابقة اى
مطابقة المحذوف للملفوظ والثانى ارجح لان حذف المفرد اقل كلفة من حذف الجملة و
لو جر عبيد ربه فى البيت الثانى لجاز بل هو الارجح فان كان الوصف غير عامل تعين
اضمار فعل للمنصوب نحو وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر حسبانا اذا لم يرد حكاية الحال
اى وجعل الشمس والقمر حسبانا فان اريدت حكاية الحال جاز النصب بالعطف على
محل المجرور لان الوصف عامل ح ولا يحتاج الى اضمار ناصب الا على قول سيبويه
كما اسلفناه. **فائدة** اعلم ان فى نحو الضارب الرجل وزيد يتعين
نصب التابع لعدم صحة اضافة الوصف المقرون بال اليه خلافا لسيبويه فانه ذهب
الى الجواز وايده ما قالوا بانه قد يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع كرب شاة
وسخلتها وصرح بقوله تابع الذى انخفض تابع المنتصب فلا يجوز جره خلافا لبعضهم لان

شرط

شرط الاتباع على المحل ان يكون بالاصالة والاصل فى الوصف المستجمع شروط العمل اعماله
لا اضافته لالحاقه بالفعل والمراد بالتابع ما يشمل سائر التوابع والمثال لا يخصص واشار
بتقديم الجر الى ارجحيته **باب اعمال اسم المفعول** والمراد بالمفعول
ما وقع عليه الفعل **وكل ما قرر لاسم فاعل** من الاحكام المذكورة
يعطى اسم مفعول وهو ما دل على الحدث ومفعوله كما يدل اسم الفاعل عليه
وعلى فاعله **بلا تفاضل** اى من غير ان يزاد شرط من شروط اسم الفاعل فيه
فان كان مقرونا بال عمل مطلقا وان كان مجردا منها فالاعتماد فيه شرط وان كان للحال
او الاستقبال ويشترط فيه ايضا ان لا يكون مصغرا ولا موصوفا كاسم الفاعل فاذا
استوفى ذلك الشروط **فهو كفعل صيغ للمفعول فى** ولا يجوز كون الفاء
تفريعية لانها لا تفيد كون اسم المفعول كالفعل المصوغ للمفعول بل ربما تفيد خلافه
والاولى ان الفاء فصيحة **معناه** وليس المراد بالمعنى المعنى المطابقى لاختلافهما
فيه فان المعنى المطابقى لاسم المفعول حدث واقع على ذات وتلك الذات وللفعل
المصوغ للمفعول حدث واقع على ذات وزمن ذلك الحدث بل المراد المعنى التضمنى وهو
الحدث الواقع على الذات وعمله فان كان متعديا لواحد رفعه بالنيابة وان كان متعديا

لاثنين او ثلاثة رفع واحد بالنيابة ونصب ما سواه فالاول نحو زيد مضروب ابوه فزيد
مبتدأ ومضروب خبره وابوه رفع بالنيابة والثاني **كالمعطى كفافا يكتفى**
فالمعطى مبتدأ وال فيه موصول صلته معطى وفيه ضمير يعود الى ال مرفوع المحل بالنيابة و
هو المفعول الاول وكفافا المفعول الثاني ويكتفى خبر المبتدأ والثالث نحو زيد معلم
ابوه عمرا قائما فزيد مبتدأ ومعلم خبره وابوه رفع بالنيابة وهو المفعول الاول وعمرا
المفعول الثاني وقائما الثالث **وقد يضاف ذا** اى اسم المفعول
الى اسم مرتفع به معنى اى من جهة المعنى لكونه نائب فاعل قبل الاضافة
بعد تحويل الاسناد عنه الى الضمير الموصوف ونصبه على التشبيه بالمفعول به **كمحمود**
المقاصد الورع واصله الورع محمودة مقاصده فمقاصده رفع بمحمودة على
النيابة فحول الى الورع محمود المقاصد بالنصب على ما ذكر ثم حول الى محمود المقاصد
بالجر فقوله وقد يضاف ذا الخ اى اجراء له مجرى الصفة المشبهة وانما خص الاضافة
بالذكر مع ان في الجاري مجرى الصفة المشبهة من اسم المفعول وغيره يجوز النصب ايضا
على التشبيه بالمفعول به او على التمييز نحو هذا مضروب الاب اى ابا وهذا قائم الاب
اى ابا لانها اكثر او لكونهما متلازمين فحيث جاز احدهما جاز الآخر كما عرفت و

ثم

انما قلنا بعد تحويل الاسناد عنه لان الوصف عين مرفوعه في المعنى فلو اضيف اليه
من غير تحويل لزم اضافة الشيء الى نفسه وهي غير صحيحة ولا يصح حذفه لعدم الاستغناء عنه
فلا طريق الى اضافته الا بتحويل الاسناد عنه الى ضمير يعود الى الموصوف ثم ينصب لتصيره
فضلة لاستغناء الوصف بالضمير ثم يجر بالاضافة فرارا من قبح اجراء وصف المتعدي
لواحد مجرى وصف المتعدي لاثنين **فائدة** اعلم ان المفهوم من مقتضى
كلام الناظم شيئان الاول انفراد اسم المفعول عن اسم الفاعل بجواز الاضافة الى
مرفوعه كما اشار اليه بقوله وقد يضاف ذا وفي ذلك تفصيل وهو ان اسم الفاعل
اذا كان لازما مقصودا به ثبوت معناه فهو كالصفة المشبهة التي ليست على وزن اسم
الفاعل في الاضافة الى مرفوعه فتقول زيد قائم الاب برفع الاب ونصبه وجره على
حد حسن الوجه وان كان متعديا لواحد فكذلك بشرط عدم الالتباس اى التباس الاضافة
للفاعل بالاضافة للمفعول فلو خيف اللبس لم تجز الاضافة فلو قلت زيد راحم
الابناء وظالم العبيد بمعنى ان ابناءه راحمون وعبيده ظالمون فان كان المقام
مقام مدح الابناء وذم العبيد جاز لدلالة المقام على ان الاضافة للفاعل والا
لم يجز وذهب الجمهور الى المنع وفصل قوم فقالوا ان حذف مفعوله اقتصارا جاز

لانه يصير بذلك كاللازم والا فلا والسماع يوافق هذا الشرط كقوله ما الراحم القلب
ظلاماً وان ظلما ولا الكريم بمناع وان حرما وان كان متعدياً لاكثر لم يجز الحاقه
بالصفة المشبهة لبعد المشابهة لان منصوبها لا يزيد على واحد وذهب بعضهم الى
عدم الخلاف والثاني اختصاص ذلك باسم المفعول القاصر وهو المصوغ من المتعدي
لواحد كما اشار اليه بتمثيله **فائدة** اعلم انهم قد اشترطوا في الحاق اسم المفعول
بالصفة المشبهة ان يكون على وزنه الاصلي وهو ان يكون من الثلاثي على وزن مفعول
ومن غيره على وزن المضارع المبني للمفعول نحو مضروب من ضرب ومكرم من اكرم ومدحرج
من دحرج فان حول عن ذلك الى فعيل ونحوه مما سيأتي بيانه لم يجز لكراهة كثرة التغيرات
فلا يقال مررت برجل كحيل عينه ولا قتيل ابيه ويحتاج ذلك الى السماع بل يقال بناءً
على مقتضاه مررت برجل مكحول عينه ومقتول ابيه وهو المتبادر لان اسم المفعول المذكور
يعامل معاملة الصفة المشبهة وهي يجوز فيها ذلك فتقول مررت برجل حسن وجهه باضافة
حسن الى وجهه وان كان ذلك مع ضعف كما سيجيء ان شاء الله تعالى

قد تم المجلد الأول من كتاب المسمى بجواهر الفوائد في
شرح الألفية ابن مالك بعون الله وتائيده بيد



مؤلفه المحتاج الى رحمة ربه الباري احمد بن معصوم
بن علي شرف الانصاري في بلدة ارومية في ثالث
شهر ربيع الثاني من شهور سنة اربع وثلاثين و
ثلاثمائة بعد الالف من الهجرة النبوية ويليه المجلد
الثاني الذي اوله باب ابنية المصادر والملتمس من
القارئين والناظرين العفو والصفح عند ظهور
السهو والنسيان لان الانسان لا ينجو من هفوات اللسان
ولان الجواد قد يكبو والصارم قد ينبو واسئل الله
التوفيق لاتمام المجلد الثاني ليكون لي ذخيرة وعدة
في يوم المعاد ۱۳۳۴

